جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

هارولد ويلسون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية ١٩٦٤-١٩٧٦

رسالة تقدم بها الطالب

أحمد مطلب عبدالله إبراهيم الشورتاني

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
حسين حماد عبد

١٤٤١هـ ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ
فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ(١٩)

صدق الله العظيم

سورة النمل / الآية (١٩)

إقرار المشرف

أشهد أَنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة (**هارولد ويلسون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية ١٩٦٤-١٩٧٦**) المقدمة من طالب الماجستير (**أحمد مطلب عبدالله إبراهيم**)، قد جرى بإشرافي في كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ.

التوقيع:

المشرف: أ. م. د. حسين حماد عبد

جامعة الأنبار– كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ١٩ / ١٢ / ٢٠١٩

توصية رئيس قسم التاريخ

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم: أ. د. عثمان عبد العزيز صالح

رئيس قسم التاريخ

التاريخ : ١٩ / ١٢ / ٢٠١٩

إقرار المقوّم اللغوي

أشهدُ أنّي قَدْ قرأتُ هذه الرسالة الموسومة **(هارولد ويلسون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية ١٩٦٤-١٩٧٦)** المقدمة من طالب الماجستير **(أحمد مطلب عبدالله إبراهيم)** إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ ووجدتُها صالحة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الاسم: أ. د. أحمد عبدالله حمود

جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ١١ / ٢ / ٢٠٢٠

إقرار المقوّم العلمي

أشهد أنّي قَدْ قرأتُ هذه الرسالة الموسومة **(هارولد ويلسون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية ١٩٦٤-١٩٧٦)** المقدمة من طالب الماجستير **(أحمد مطلب عبدالله إبراهيم)** إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ ووجدتُها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الاطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة بحذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل كافة التبعات القانونية ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. حارث عبد الرحمن الطيف

جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ١١ / ٢ / ٢٠٢٠

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أنَّنا قد أطلعنا على الرسالة الموسومة **(هارولد ويلسون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية ١٩٦٤-١٩٧٦)**، المقدمة من طالب الماجستير **(أحمد مطلب عبدالله إبراهيم)** وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد بأنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في التاريخ بتقدير ( ).

التوقيع:

أ. م. د. أياد ناظم جاسم

(عضواً)

التوقيع:

أ. م. د. حسن زغير حزيم

(عضواً)

التوقيع:

أ. م. د. حسين حماد عبد

(عضواً ومشرفاً)

التوقيع:

أ. د. عبد الستار جعيجر عبد

(رئيس اللجنة)

صادق عليها مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. طه إبراهيم شبيب

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار

التاريخ: / / ٢٠٢٠

الإهداء

إلى روح أمي رحمها الله تعالى وأسكنها فسيح جناته

برحمته وهو أرحم الراحمين

شكر وثناء

الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آلهِ وصحبهِ وسلم.

أتوجه بفائق الشكر والثناء لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور حسين حماد عبد المحترم، الذي اقترح موضوع الدراسة وتفضل مشكوراً بقبول الإشراف، وكان لتوجيهاته السديدة وملاحظاته العلمية الدقيقة، الفضل بخروج هذا العمل كما هو عليه، أدعو الله سبحانه وتعالى أن يَمُن عليه بوافر الصحة والعافية ولعائلته الكريمة.

وشكري وتقديري إلى رئيس وأساتذة قسم التاريخ سواء الذين تقاعدوا عن الخدمة أو الذين مازالوا مستمرين، كما أوجه وافر شكري وامتناني للسيد عبدالله محمد أحمد الحسيني منسق مجموعة I Search Archives وزميله خالد عيسى في بريطانيا لمساعدتي في تصوير وإرسال الوثائق غير المنشورة من الأرشيف الوطني البريطاني في لندن ومن الأرشيف الشخصي لهارولد ويلسون المودع في مكتبة بودليان في جامعة أكسفورد، فضلاً عن المذكرات والكتب الأجنبية التي لا تقدر بثمن، فله فائق الشكر والتقدير وأن يمُنَّ الله سبحانه وتعالى عليه بالتوفيق والصحة والعافية ولعائلته الكريمة.

ولايفوتني أن أسجل خالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أفراد عائلتي جميعاً وأخص بالذكر أخي يوسف الذي لم يدخر جهداً في تقديم العون والمساعدة في السنتين التحضيرية والكتابة، وأخي الأستاذ المساعد ياسر الذي ترجم عدداً من الوثائق والكتب الأجنبية.

الباحث

ت	الرمز	تعريف الرمز باللغة الإنكليزية	تعريف الرمز باللغة العربية
١	N.A.	The National Archives Britain	الأرشيف الوطني البريطاني
2	N.A.	The National Archives U.S.A	الأرشيف الوطني الأمريكي
3	H.C	House of Commons	مجلس العموم البريطاني
4	H.L	House of Lords	مجلس اللوردات البريطاني
5	F.C.O	Foreign and Commonwealth Office	وزارة الخارجية والكومنويلث
6	F.R.U.S	Foreign Relations of the United State	وثائق وزارة الخارجية الأمريكية
7	M.H.L.G	Ministry of Housing and Local Government	وزارة الاسكان والحكم المحلي
8	D.E.A	Department of Economic Affairs	قسم الشؤون الاقتصادية
9	MI5	Military Intelligence 5	وكالة الأمن والمخابرات الداخلية البريطانية
10	MI6	Military Intelligence 6	وكالة الأمن والمخابرات السرية الخارجية البريطانية
11	C.I.A	Central Intelligence Agency	وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية
12	K.G.B	Komitet gosudarstvennoy bezopasnosti	لجنة أمن الدولة أو المخابرات السوفيتية
13	E.E.C	European Economic Community	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
14	E.F.T.A	European Free Trade Association	منظمة التجارة الحرة الأوروبية

15	Z.A.B.U	Zimbabwe African People's Union	اتحاد الشعب الإفريقي الزيمبابوي
16	Z.A.N.U	Zimbabwe African National Union	الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي
17	H.M.S	Her Majesty's Ship	السفينة الملكية أو سفينة صاحبة الجلالة
18	B.B.C	British Broadcasting Corporation	هيأة الاذاعة البريطانية
19	CPGB	Communist Party of Great Britain	الحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى
20	Op. Cit.	opus citatum	المصدر السابق
21	Ibid	ibidem	المصدر نفسه
22	N.D	No Date	بدون تاريخ نشر
23	N.P	No Place	بدون مكان نشر
24	Vol.	Volume	المجلد
25	P.	Page	الصفحة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
إقرار المشرف	ب- ج
الاهداء	ح
شكر وثناء	خ
المختصرات	د- ذ
قائمة المحتويات	ر- ز
المقدمة	١-٥
الفصل الأول/ هارولد ويلسون نشأته وسياسته ووصوله إلى السلطة حتى عام ١٩٧٤:	**٦-٥٣**
المبحث الأول: ولادته ونشأته الاجتماعية	٦-٩
المبحث الثاني: بدايات حياته السياسية ١٩٣٧-١٩٥٤	١٠-١٦
المبحث الثالث: دوره السياسي في حكومة الظل ١٩٥٤-١٩٦١	١٧-١٩
المبحث الرابع: مواقفه السياسية اتجاه القضايا الدولية ١٩٤٧-١٩٦٤	٢٠-٢٩
المبحث الخامس: وصوله إلى السلطة ١٩٦٣-١٩٧٤	٣٠-٤٢
المبحث السادس: هارولد ويلسون والشيوعية ١٩٤٥-١٩٧٠	٤٣-٥٣
الفصل الثاني/ سياسة هارولد ويلسون اتجاه المجموعة الاقتصادية الأوربية ١٩٦٤-١٩٧٦:	**٥٤-١٠٦**
المبحث الأول: سياسته من عام ١٩٦٤ حتى تموز ١٩٦٦	٥٤-٦٣
المبحث الثاني: سياسته من أزمة الجنيه الإسترليني في تموز ١٩٦٦ إلى طلب العضوية في آيار ١٩٦٧	٦٤-٧٤
المبحث الثالث: سياسته من طلب العضوية في آيار ١٩٦٧ حتى الفيتو الفرنسي في تشرين الثاني ١٩٦٧	٧٥-٨٠
المبحث الرابع: سياسته بعد الفيتو الفرنسي إلى خسارته في الانتخابات العامة في حزيران ١٩٧٠	٨١-٨٦
المبحث الخامس: سياسته خلال وجوده في المعارضة من حزيران ١٩٧٠ الى آذار ١٩٧٤	٨٧-٩١
المبحث السادس: سياسته في حكومته الثانية من آذار ١٩٧٤ إلى حزيران ١٩٧٥	٩٢-٩٩
المبحث السابع: سياسته من الاستفتاء إلى استقالته في ١٦ آذار ١٩٧٦	١٠٠-١٠٦

الفصل الثالث/ موقف هارولد ويلسون من الحرب في فيتنام ١٩٦٤-١٩٧٠:	**١٠٧-١٥٦**
المبحث الأول: موقفه عام ١٩٦٤–١٩٦٥	١٠٧–١٢٦
المبحث الثاني: موقفه عام ١٩٦٦–١٩٦٧	١٢٧–١٣٨
المبحث الثالث: محادثات السلام عام ١٩٦٧	١٣٩–١٥٠
المبحث الرابع: موقفه عام ١٩٦٨–١٩٧٠	١٥١–١٥٦
الفصل الرابع/ سياسة هارولد ويلسون اتجاه اعلان استقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد ١٩٦٤-١٩٧٦:	**١٥٧-١٩٦**
المبحث الأول: دوره السياسي لمنع روديسيا من الاستقلال ١٩٦٤– ١٩٦٥	١٥٧–١٧٤
المبحث الثاني: موقفه من استقلال روديسيا ١٩٦٥–١٩٦٦	١٧٥–١٨٤
المبحث الثالث: محادثاته مع سميث على متن السفينتين الملكيتين تايكر (HMS Tiger) وفيرليس (HMS Fearless) حتى استقالته عام ١٩٧٦	١٨٥–١٩٦
الفصل الخامس/ سياسة هارولد ويلسون اتجاه قضايا شرق السويس ١٩٦٤-١٩٧٦:	**١٩٧-٢٤٦**
المبحث الأول: مساعيه لتخفيض الانفاق الدفاعي في الخليج العربي وسنغافورا ١٩٦٤– ١٩٦٦	١٩٧–٢٠٦
المبحث الثاني: قرار الانسحاب من الخليج العربي وسنغافورا والتوجه نحو هونغ كونغ ١٩٦٧–١٩٧٦	٢٠٧–٢٢٢
المبحث الثالث: قرار الانسحاب من عدن ١٩٦٤–١٩٦٧	٢٢٣–٢٢٨
المبحث الرابع: موقفه من الصراع العربي (الاسرائيلي) ١٩٦٧ و ١٩٧٣	٢٢٩–٢٤٠
المبحث الخامس: استقالة هارولد ويلسون وردود الأفعال الدولية	٢٤١–٢٤٦
الخاتمة	٢٤٧–٢٥٠
قائمة المصادر	٢٥١–٢٦٧
Abstract	A-B

المقدمة

وتحليل المصادر

المقدمـــة

مثلت دراسة الشخصيات السياسية البريطانية مكاناً بارزاً في الدراسات التاريخية لما قدمته من معلومات مفصّلة للكيفية التي يتم بها صنع السياسات العالمية وقيادتها، وتأتي أهمية هذه الدراسة الموسومة **(هارولد ويلسون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية ١٩٦٤-١٩٧٦)** كونه شخصية مثيرة للجدل أثّر في الأحداث السياسية العالمية، وقع الباحث في دراستها تحت وطأة اختلاف الآراء والمواقف التي تطلبت منه الدقة في تحليل المصادر التي كتبت عنه، فمنهم من سلط الضوء على إيجابياته ومنهم من ركز على سلبياته فقط، وفاز بأربعة انتخابات عامة من مجموع خمسة انتخابات وتولى رئاسة الوزراء لثمانية أعوام وزعيماً لحزب العمال لثلاثة عشر عاماً فكانت حقبته الزمنية التي شملها موضوع الدراسة في وقت الحرب الباردة وبداية تراجع بريطانيا عن أدوارها العالمية غنية بالأحداث السياسية، كما أن تباين المواقف التي كان يتخذها هارولد ويلسون في كثير من الأحيان لأسباب ربما تكتيكية ومرحلية تتطلب من الباحث أن يراجع مصادر متنوعة من أجل تقديم دراسة مقبولة ونتائج فاعلة توضح لنا الأسباب الكامنة وراء مجريات الأحداث.

ولتحقيق اكبر فائدة من دراسة سياسة هارولد ويلسون الخارجية فقد تم ربطها بالقضايا العالمية الرئيسة منذ تسلمه رئاسة الوزراء إلى استقالته من عالم السياسة، فقد أبرزت هذه الدراسة حجم المسؤولية التي تحملها هارولد ويلسون واجتهاده في تحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية لبلاده عن طريق الانفتاح على الاتحاد السوفيتي وأوروبا الغربية وتعميق علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية والتشاور معها في القضايا الرئيسة ولاسيما المجموعة الاقتصادية الأوروبية وفيتنام وروديسيا الجنوبية وقضايا شرق السويس ذات الاهتمام المشترك.

قُسمت الدراسة على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، شمل الفصل الأول مجمل حياة هارولد ويلسون منذ ولادته وتعليمه ونشأته مروراً ببدايات حياته السياسية ثم دخوله عالم السياسة وتقلباته في المناصب الوزارية الحكومية والمعارضة وموقفه من القضايا الدولية قبل بروزه كشخصية رئيسة في زعامة حزب العمال بعد هيو غايتسكيل (Hugh Gaitskell) حتى توليه رئاسة الوزارة البريطانية واتهامه بالعمالة للاتحاد السوفيتي.

وتناول الفصل الثاني سياسته اتجاه المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو (السوق الأوروبية المشتركة)، ومعرفة سبب ازدواجية موقفه من الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية من كونها انتهاكاً للسيادة البريطانية إلى ضرورة سياسية واقتصادية، فضلاً عن بيان طبيعة المفاوضات والزيارات المكوكية التي قام بها إلى الدول الأوروبية الست التي أنشأتها لا سيما فرنسا وموقفها من طلبه للعضوية، وما مزايا وعيوب العضوية البريطانية؟، وما موقفه في حكومته الثانية؟ وكيف نجح في الحفاظ على حزبه من الانقسام في أكثر السياسات المثيرة للجدل في تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الأوروبية.

وتطرق الفصل الثالث إلى موقفه اتجاه الحرب في فيتنام وكيف سخر جهوده الشخصية السياسية والدبلوماسية العلنية والسرية لأنهاء الحرب، وبيّن الفصل موقفه من الطلبات الأمريكية المتكررة لإرسال قوات بريطانية إلى فيتنام، وتضمن الفصل أيضاً كيف استثمر علاقاته الحسنة مع الاتحاد السوفيتي لإيجاد صيغة للسلام ترضي الطرفين؟، ثم كيف أثّرت حرب فيتنام على طبيعة العلاقة الخاصة بينه وبين الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (Lyndon B. Johnson) وما النتائج التي ترتبت عليها؟، وكيف أصبحت فيتنام مشكلة يمكن أن تهدم وحدة حزبه مع استمرار الحرب.

بحث الفصل الرابع سياسته اتجاه استقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد التي شكلت معضلة سياسية ودبلوماسية لبريطانيا لأعوام عديدة، ووضح طبيعة المفاوضات الرسمية وغير الرسمية التي أجراها لمحاولة منع الاستقلال، فضلاً عن محاولة ارجاعها إلى الحكم الدستوري بعد إعلان الاستقلال، ومدى استجابته للضغط باستخدام القوة العسكرية.

أما الفصل الخامس والأخير فتضمن سياسته اتجاه قضايا شرق السويس ليبرهن مدى التراجع البريطاني من قوة عالمية إلى دولة في الشمال الغربي من أوروبا، وبيّن سلسلة محادثاته ومشاوراته مع مجلس الوزراء لتقييم موقف حكومته من الانسحاب من سنغافورا والخليج العربي واليمن وتوجهه نحو هونغ كونغ، والقرارات الحاسمة التي اتخذها عام ١٩٦٧ والتي عدّها بعض وزرائه تفرداً في القرارات المصيرية دون الرجوع الكامل إلى مجلس الوزراء، كما بيّن الفصل مواقفه السياسية الشخصية من الحروب العربية – (الإسرائيلية) عام ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وطبيعة علاقته الشخصية مع الصهاينة ومساعيه لإنهاء الصراع العربي (الاسرائيلي).

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع الأجنبية المتنوعة تأتي في مقدمتها الوثائق غير المنشورة المحفوظة في الأرشيف البريطاني الوطني في لندن (The National Archives) والأرشيف الشخصي لهارولد ويلسون المحفوظ في مكتبة بودليان في أكسفورد (Bodleian Libraries) التي أغنت فصول الدراسة لا سيما الفصل الثاني والخامس بمعلومات قيمة، كما اعتمدت الدراسة على وثائق مجلس العموم البريطاني غير المنشورة التي أثْرت جميع فصول الدراسة بمعلومات ذات قيمة كبيرة توضح طبيعة صياغة القرارات البريطانية المتعلقة بالشؤون الخارجية وتوضح الجدل السياسي بين هارولد ويلسون والمعارضة.

كما اعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانية المنشورة التي جاءت بعنوان (British Documents on the End of Empire, East of Suez and the Commonwealth 1964–1971, Vol. 5) لمحرريها (S. R. Ashton and Wm Roger Louis) التي زودت الفصل الخامس بمعلومات ذات قيمة علمية كبيرة، كما اعتمدت الدراسة على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة تحت عنوان (Foreign Relations United State) التي أغنت جميع فصول الدراسة بمعلومات قيمة جداً لا يمكن الاستغناء عنها إذ توضح سياسة هارولد ويلسون الخارجية من خلال الرسائل الشخصية المتبادلة مع الرئيس الأمريكي جونسون لتنسيق الجهود وتفسير المواقف وتصحيح المسارات بما يتفق مع مصلحة البلدين في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وشكلت كتب المذكرات الشخصية الأجنبية جزءاً مهماً في إثراء فصول الدراسة ولاسيما كتب مذكرات هارولد ويلسون الشخصية وأذكر منها على سبيل المثال كتاب (Memoirs the Making of a Prime Minister 1916—1964) الذي أغنى الفصل الأول بمعلومات قيمة عن ولادته ونشأته وتعليمه وبواكير حياته السياسية، والكتاب الثاني بعنوان (The Labour Government 1964-1970) الذي نشره عام ١٩٧١ ورفد الفصول الثلاثة الأخيرة بمعلومات نادرة ذات قيمة كبيرة، والكتاب الثالث بعنوان (The Chariot of Israel: Britain, America and the State of Israel) الذي زود الفصل الخامس ولاسيما موقفه من الصراع العربي (الإسرائيلي)، إذ ذكر في الفصل الأخير منه موقفه وسياسته التي اتبعها اتجاه الصراع العربي (الإسرائيلي).

كما أفادت كتب المذكرات الأجنبية التي كتبها وزراؤه والسياسيون الذين هم على صلة بالأحداث بمعلومات بيّنت ما سبب اتخاذ هارولد ويلسون للقرارات السياسية ذات الابعاد المصيرية في السياسة الخارجية ومنها على سبيل المثال كتاب (The Diaries of A Cabinet Minister) بجزئيه الأول والثاني لمؤلفه وزير الاسكان (Richard Crossman)، وكتب مذكرات أخرى أُدرجت في قائمة المصادر.

كما اعتمدت الدراسة على الكتب الأجنبية التي تناولت سيرة هارولد ويلسون وأذكر منها على سبيل المثال كتاب(Wilson the Authorised Life of Lord Wilson of Rievaulx) لمؤلفه المؤرخ البريطاني (Philip Ziegler) الذي أثرى جميع فصول الرسالة بمعلومات ذات قيمة علمية كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك الكتاب الثاني الذي لا يقل أهمية عن الأول بعنوان (Harold Wilson) لمؤلفه المؤرخ البريطاني (Ben Pimlott) فهذان الكتابان يعدان من الكتب القيمة التي أفادت الرسالة بمعلومات علمية كثيرة.

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من الكتب الاجنبية الأخرى ذات القيمة العلمية الكبيرة ومنها على سبيل المثال كتاب (The Official History of Britain and the European Community From Rejection to Referendum, 1963–1975, Volume 2) لمؤلفه (Stephen Wall) وكتاب (Harold Wilson and European Integration) لمؤلفه (Oliver J. Daddow) اللذان أغنيا الفصل الثاني بمعلومات علمية قيمة جداً ودقيقة، كما اعتمدت على كتاب (Breach of Promise Labour in Power 1964-1970) لمؤلفه (Clive Ponting) الذي أثرى جميع فصول الرسالة بمعلومات علمية قيمة جداً، وكذلك كتاب (Britain’s Retreat from East of Suez: The Choice between Europe and the World) لمؤلفته (Saki Dockrill) الذي زود الفصل الخامس بمعلومات علمية قيمة، كما اخص بالذكر كتاب (The Defence of the Realm: The Authorized History of MI5) لمؤلفه (Christopher Andrew) الذي زود الفصل الأول بالمعلومات ولاسيما نظرية المؤامرة واتهام ويلسون بالشيوعية والعمالة للاتحاد السوفيتي، كون مصادر الكتاب من الوثائق السرية التي استطاع مؤلف الكتاب الوصول إليها قبل الافراج عنها.

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من الرسائل والأطاريح الأجنبية بوصفها مصدراً مهماً أغنت فصول الدراسة بمعلومات قيمة وأذكر منها على سبيل المثال اطروحة الدكتوراه (In the Giant's Shadow: Harold Wilson and the Vietnam War 1964-1968) للباحث (Ray Barker) التي أثرت الفصل الثالث بمعلومات جديدة، وأطروحة الدكتوراه (The Rhodesian Crisis in British and International Politics 1964-1965) للباحث (Carl Peter Watts) التي اغنت الفصل الرابع بمعلومات ذات قيمة كبيرة، ورسالة الماجستير (We had no Urge to Do Away an Ex-Colony: the Changing Views of the British Government over Hong Kong's Future 1967-1979) للباحث (Wai Li Chu) التي زودت الفصل الخامس بمعلومات دقيقة وقيمة، فضلاً عن الرسائل والأطاريح الأخرى التي أغنت الرسالة بجميع فصولها.

كما اعتمدت الدراسة على البحوث الاجنبية المنشورة التي افادت الدراسة كثيراً في جميع فصولها وأذكر منها على سبيل المثال (Harold Wilson: The British Labour Party and the War in Vietnam) لمؤلفه (Rhiannon Vickers) وكذلك بحث (Britain's Decision to Withdraw from the Persian Gulf, 1964–1968) لمؤلفه (Shohei Sato) فضلاً عن البحوث الأخرى ذات الاهمية الكبيرة لموضوع الدراسة.

وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت في دراستي لهذه الشخصية البريطانية المثيرة للجدل التي أسهمت في الحياة السياسية والاقتصادية البريطانية واضعاً هذا الجهد المتواضع أمام السادة أعضاء لجنة المناقشة ولا شك في أنه سيكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم دور أساسي في إخراج هذه الدراسة بالشكل المطلوب، وهذا كل ما أتمناه وأصبو إليه.

والله ولي التوفيق

الباحث

الفصل الأول

هارولد ويلسون نشأته وسياسته ووصوله إلى السلطة حتى عام ١٩٧٤

المبحث الأول: ولادته ونشأته الاجتماعية

المبحث الثاني: بدايات حياته السياسية ١٩٣٧-١٩٥٤

المبحث الثالث: دوره السياسي في حكومة الظل ١٩٥٤-١٩٦١

المبحث الرابع: مواقفه السياسية تجاه القضايا الدولية ١٩٤٧-١٩٦٤

المبحث الخامس: وصوله إلى السلطة ١٩٦٣-١٩٧٤

المبحث السادس: هارولد ويلسون والشيوعية ١٩٤٥-١٩٧٠

المبحث الأول
ولادته ونشأته الاجتماعية

ولد جيمس هارولد ويلسون (James Harold Wilson) في الساعة ١٠:٣٠ من صباح يوم السبت[١] ١١ آذار ١٩١٦ في مدينة كويرسلي (Cowersley) بالقرب من مدينة هدرسفيلد (Huddersfield) شمال بريطانيا[٢] من أسرة من الطبقة الوسطى، والده جون هربرت ١٨٨٢–١٩٧١ (John Herbert) ووالدته إثيل سيدون ١٨٨٢–١٩٥٧ (Ethel Seddon) التي كانت تعمل معلمة قبل الزواج، وكان والده يعمل كيميائياً في شركة هوليدايز (Hollidays) في مدينة هدرسفيلد[٣] والتي حولتها الحرب العالمية الأولى إلى مدينة مزدهرة والأكثر حيوية في البلاد لإنتاجها قنابل شديدة الانفجار تستخدم في الجبهة الغربية، وسكن أسلاف هارولد ويلسون في الأراضي المحيطة بدير ريفولكس (Rievaulx) في شمال مقاطعة يوركشاير (Yorkshire) ويرجع تواجدهم فيها الى القرن الرابع عشر إذ كان جده توماس ويلسون(Thomas Wilson) يعمل في اراضي الدير، وبقي ارتباطهم بالمنطقة حتى اواخر القرن التاسع عشر[٤].

اطلق أسم جيمس على الابن البكر في عائلة ويلسون وهو الاكثر استخداماً في العائلة بدءاً من جيمس ويلسون الذي عمل في زراعة أراضي العائلة في بلدة هيلمسلي (Helmsley) بالقرب من ريفولكس وتوفي عام ١٦١٣ وحتى جيمس هارولد ويلسون، أما اسم هارولد فأطلق عليه تيمناً بخاله هارولد سيدون السياسي في استراليا، ولهارولد ويلسون شقيقة واحدة تكبره بسبع سنوات اسمها مارجوري (Marjorie) ولدت في ١٢ آذار ١٩٠٩ وأخبرها والدها أن هارولد هو هدية عيد ميلادها، لذا اعتادت أن تعامله كأنه نصف دمية وتتعامل معه بقسوة بسبب اهتمام والديه به أكثر منها، لكن بعدما أصبح ويلسون رئيساً للوزراء كانت تفتخر به أمام اصدقائها[٥].

(1)Philip Ziegler, Wilson the Authorised Life of Lord Wilson of Rievaulx, Weidenfeld and Nicolson, London, 1993, P. 3.

(2) Ben Pimlott, Harold Wilson, Harper Collins Publishers, London, 1992, P. 3.

(3)Keith Laybourn, Fifty Key Figures in Twentieth-Century British Politics, Routledge, London, 2002, P. 223.

(4) Pimlott, Op. Cit., P. 3.

(5) Ibid, PP. 4,14

التحق ويلسون بمدرسة نيو ستريت كاونسيل (New Street Council) في ميلنسبريدج (Milnsbridge) عام ١٩٢٠ عندما كان في الرابعة والنصف من عمره، وأظهر تفوقاً وإصراراً على التعلم أثار إعجاب أساتذته، وفي سن السادسة والسابعة ظهرت أول مؤشرات لذاكرته المذهلة، وفي سن السابعة خضع لعملية جراحية لالتهاب الزائدة الدودية في الوقت الذي دعا فيه ستانلي بالدوين[١] (Stanley Baldwin) إلى انتخابات عامة عام ١٩٢٣، وعندما جاء والداه لزيارته في المستشفى حثهم بالذهاب والتصويت للسياسي العمالي فيليب سنودن[٢] (Philip Snowden) الذي اصبح وزيراً للخزانة في حكومة العمال الجديدة[٣].

زار ويلسون في سن الثامنة المباني الحكومية في لندن وأخذ له والده صورة أمام مكتب رئاسة الوزراء (Number 10 Downing Street)[٤] وحفظت الصورة في البوم العائلة حتى سلّمها والده للصحافة عندما اصبح ويلسون رئيساً للوزراء[٥]، كما ظهرت عليه علامات اهتمامه بالسياسية في مراحل مبكرة من عمره ولاسيما عندما سافرت به والدته الى استراليا ولم يتجاوز حينها (١٠) أعوام، إذ حضر مع خاله هارولد سيدون جلسة المجلس الأعلى للهيئة التشريعية

---

(١) ستانلي بالدوين (١٨٦٧– ١٩٤٧): سياسي بريطاني محافظ ورئيس وزراء، تلقى تعليمه في كامبردج، دخل البرلمان عام ١٩٠٨، أصبح وزير الخزانة خلال الحرب العالمية الأولى، ورئيسا لمجلس التجارة عام ١٩٢١، طلب الملك جورج الخامس منه في ٢٢ آيار ١٩٢٣ تأليف حكومة لمدة ستة اشهر، انتهت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٤، ثم عاد الى منصبه في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٤، واستقال في ٤ حزيران ١٩٢٩، وعاد عام ١٩٣١ في وزارة الائتلاف الوطني مع مكدونالد، وثالث وزارة له عام ١٩٣٥ – ١٩٣٧، واجه انتقاد شديد لسماحه لإيطاليا بغزو اثيوبيا، وعارض عام ١٩٣٦ زواج الملك ادوارد الثامن من المطلقة الامريكية السيدة سيمبسون واجبره على التخلي عن العرش لأخيه جورج السادس، وبعد خمسة اشهر استقال من منصبه. للمزيد ينظر :

Jacob E. Safra, and Jorge Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol.1, Edition 15th, Encyclopaedia Britannica, USA, , 2010, P. 829.

(٢) فيليب سنودن (١٨٦٤–١٩٣٧): سياسي بريطاني عمالي انظم الى مجلس العموم عام ١٩٠٦، وشغل منصب وزير الخزانة في أول حكومة عمالية برئاسة رامزي ماكدونالد عام ١٩٢٤ و١٩٢٩، واستمر في منصبه في الحكومة الائتلافية الوطنية حتى عام ١٩٣١. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 10, P. 913-914.

(3) Leslie Smith, Harold Wilson: the authentic portrait, Hodder and Stoughton, London, 1964, P. 22.

(4) Patel Dhirubhai, Harold Wilson: A week is a long time in politics, (N.P), (N.D), P.7-8.

(5) Pimlott, Op. Cit., P. 18.

للولاية في استراليا[١]، وفي رحلة العودة إلى بريطانيا أخبر والدته قائلاً "**سأكون عضواً في البرلمان عندما أكبر، سأكون رئيساً للوزراء**"، وعندما بلغ عمره (١٢) سنة قدم مقالاً إلى مجلة للأطفال عن دير ريفولكس إذ عاش أسلافه الذين كان آخرهم جون جد هارولد ويلسون إذ تخلى عن زراعة الاراضي في ريفولكس وانتقل الى مدينة مانشستر (Manchester) عام ١٨٦٠[٢]، وتميزت حياة عائلته بمسحة دينية وأعتاد الذهاب مع أخته مارجوري في ١٠:٣٠ من صباح كل أحد إلى الكنيسة وبعد الظهر إلى مدرسة الأحد[٣].

التحق ويلسون بمدرسة أشبال ميلنسبريدج (Milnsbridge Cubs) للكشافة واهتم كثيراً بالحركة الكشفية[٤]، وصرف أكثر وقته في الدراسة والرياضة والكشافة[٥]، وأصيب بمرض التيفوئيد عندما كان في سن الرابعة عشر بسبب الحليب الذي شربه في المخيم الكشفي في كانون الأول ١٩٣٠ وكاد يفقد حياته، فمن بين ثلاثة عشر صبياً أصيبوا بالمرض مات ستة منهم، وقال ويلسون "**قال جدي لأبي أن هذا الفتى يُنقذ لشيء ما**"، وبعدما خرج من المستشفى في كانون الثاني ١٩٣١ وجد والده قد فقد عمله[٦]، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية[٧].

تلقى ويلسون تعليمه الثانوي في مدرسة رويدز هول (Royds Hall)، إذ كان تلميذاً بارزاً فيها وتخرج منها عام ١٩٣٢[٨]، ثم دخل مدرسة ويرال للقواعد (Wirral Grammar School) في عام (١٩٣٢-١٩٣٤)[٩]، وفي عام ١٩٣٤ حصل على منحة دراسية في كلية جيزيس (Jesus) في جامعة أكسفورد (Oxford)[١٠]، وأصبح لديه في الجامعة عدد محدود من الأصدقاء واختار أن يعيش حياة انفرادية ومكتفياً بذاته إذ قال "**لا أضيع وقتي في رؤية الناس**

(1) Smith, Op. Cit., P. 26.

(2) Pimlott, Op. Cit., PP. 6,20.

(3) Smith. Op. Cit., P. 30.

(4) Pimlott, Op. Cit., P. 15

(5) Gerard Noel, Harold Wilson and the New Britain, Gollancz, London, 1964, P. 31.

(6) Harold Wilson, Memoirs the Making of a Prime Minister 1916—1964, George Weidenfeld and Nicolson and Michael Joseph, London, 1986, P. 22

(7) Pimlott, Op. Cit., P. 25.

(8) Laybourn, Op. Cit., P. 223.

(9) Pimlott, Op. Cit., P. 32.

(10) Laybourn, Op. Cit., P. 223.

والعبث في غرفهم"، وأحياناً يقوم الأصدقاء باقتحام غرفته سواء رضي بذلك أم لا، وأعجب الطلاب بسعة حفظه وذاكرته المذهلة وقال مسؤول كلية جيزيس (Jesus) البروفيسور فريزر (Fraser) في عام ١٩٣٦ "**أن ويلسون كان عالماً اقتصادياً بالفطرة ... وإن مقالاته لم تكن جيدة جداً فحسب وإنما ممتازة**"[١]، وفاز عام ١٩٣٦ بجائزة غلادستون التذكارية بقيمة (١٠٠) جنيه إسترليني عن مقال طويل بعنوان (الدولة والسكك الحديدية في بريطانيا العظمى ١٨٢٣-١٨٦٣)[٢].

تعرف ويلسون على غلاديس ماري بالدوين(١٩١٦-٢٠١٨)(Gladys Mary Baldwin) ابنة القس دانيال بالدوين (Daniel Baldwin) عام ١٩٣٤ في نادي التنس عندما كان عمره ثمانية عشر عاماً وأخبرها بأنه سيتزوجها وسيصبح عضواً في البرلمان ورئيساً للوزراء، ولو صدقت كل هذا لكانت نهاية علاقتها بهِ، إذ كانت لا تفضل الحياة السياسية، وتزوجها في ١ كانون الثاني ١٩٤٠[٣]، وأصبح لديهم طفلان هما روبن (Robin) الذي ولد في ٥ كانون الأول ١٩٤٣ وجايلز (Giles) الذي ولد عام ١٩٥٣، وأصبح روبن أستاذاً في الرياضيات وجايلز مدرساً، وفي العشرينات من عمرهما كانا معرضين لخطر الاختطاف من الجيش الجمهوري الايرلندي بالنظر إلى أهمية والدهما[٤].

(1) Ziegler, Op. Cit., PP. 16, 20.
(2) Pimlott, Op. Cit., P. 54.
(3) Wilson, Op. Cit., PP. 30-31, 54.
(4) Dhirubhai, Op. Cit., P. 11.

المبحث الثاني

بدايات حياته السياسية ١٩٣٧-١٩٥٤

بدأت حياته السياسية عندما كان طالباً في جامعة اكسفورد إذ اصبح عضواً في النادي الأحرار (The Liberal Club)، ولكن بحلول نهاية الثلاثينيات تحول إلى حزب العمال[١] (Labour Party) على الرغم من أنه لم يصبح أبداً عضواً في نادي العمل في أكسفورد[٢]، بسبب هيمنة الماركسيون[٣] عليه إذ قال ويلسون عنه "**كان اجتماعاً واحداً ... كافياً بالنسبة لي، شعرت أنه لا يمكنني تحمل كل تلك المنتجات المدرسية الماركسية العامة التي تدور حول العمال المستغلين والحاجة إلى ثورة اشتراكية ... شعرت أن نادي العمل في اكسفورد لم يكن لأمثالي**"[٤] ويبدو أن ويلسون لم يرَ مستقبلاً سياسياً في حزب الأحرار، كما تأثر بشكل كبير

(١) حزب العمال: تم تأليف لجنة التمثيل العمالي عام ١٩٠٠ وانتخب نائبين في ذلك العام، وفي انتخابات عام ١٩٠٦ حصل على ٢٩ مقعداً وتم تغيير الاسم الى حزب العمال، وحتى عام ١٩١٤ يعد الحزب الثالث في السياسة البريطانية وتبنى دستوراً في عام ١٩١٨ جعله اكثر استقلالاً عن الأحرار وحصل على ٥٧ مقعداً في انتخابات ذلك العام، وحصل في عام ١٩٢٢ على ١٤٢ مقعد وأصبح الحزب المعارض الرئيسي وانتخب رامزي ماكدونالد كأول زعيم للحزب، وفي عام ١٩٣٥ اصبح كليمنت أتلي زعيماً للحزب وألّف حكومة عمالية عام ١٩٤٥-١٩٥١ بأغلبية ٣٩٣ مقعداً، وفي عام ١٩٥٥ أصبح هيو غاتسكيل زعيماً للحزب حتى عام ١٩٦٣، وفي عام ١٩٦٣ أصبح هارولد ويلسون زعيماً للحزب حتى عام ١٩٧٦ وألّف حكومتين عماليتين ١٩٦٤-١٩٧٠ ومرة أخرى ١٩٧٤-١٩٧٦. للمزيد ينظر:

Andrew Thorpe, A History of the British Labour Party, Macmillan Press, London, 1997, P. 1-2.

(2) Laybourn, Op. Cit., P. 223.

(٣) الماركسية: هي مجموعة من العقائد طورها كارل ماركس وهو فيلسوف من القرن التاسع عشر وسميت على أسمه، إذ نادى بتحويل الفلسفة إلى حقيقة واقعية واعتقد إن المعرفة تنطوي على نقد الأفكار باستخدام تفسير مادي للتطور التاريخي وتبنى نظرة جدلية لتفسير التحول الاجتماعي، ثم تطورت الماركسية إلى العديد من الفروع والمدارس الفكرية المختلفة، مما أدى إلى عدم وجود نظرية ماركسية واحدة، فكانت مجمل أعمالهما تحت اسم واحد وهو الماركسية أو الشيوعية، إذ كانت أعمالهم تهتم في المقام الأول في تحسين أوضاع العمال المهضومة حقوقهم من قبل الرأسماليين، والقضاء على استغلال الرأسماليين للإنسان العامل. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 7, P. 896-897

(4) Wilson, Op. Cit., P. 35.

بجورج دوكلاس كول[١] (G.D.H.Cole) أحد أبرز المفكرين الاشتراكيين ومؤرخي العمل في أكسفورد[٢].

تم تعيين ويلسون عام ١٩٣٧ مساعد باحث للسير وليام بيفريدج[٣] (William Beveridge)، ثم انضم إلى القسم الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء[٤]، وفي شهر آب ١٩٤١ تم تعيينه مديراً للاقتصاد والإحصاء في وزارة الوقود والطاقة وقدم احصائيات دقيقة عن الإنتاج الفعلي والمستقبلي للفحم، وأعجب هيو غايتسكيل[٥] (Hugh Gaitskell) بذكائه وفطنته على الرغم أنه كان في الخامسة والعشرين من عمره، وأحدث ثورة في إحصاءات الفحم وكان يعرف ما هي أهم الإحصائيات الضرورية والمثيرة للاهتمام، ودعا غايتسكيل الحكومة أن لا تتنازل عنه إذا طلبه الجيش أو أي إدارة أخرى[٦]، وفي عام ١٩٤٢ أصبح ويلسون خبيراً إحصائياً في قسم المناجم بمجلس التجارة[٧]، واعجب به العديد من الدبلوماسيين البريطانيين

(١) جورج دوغلاس هوارد كول (١٨٨٩-١٩٥٩): سياسي بريطاني وعالم اقتصاد ومؤرخ في جامعة اكسفورد وداعياً للحركة الاشتراكية، أصبح مراسلاً لحزب العمال في صحيفة مانشستر كارديان ونشر العديد من الكتب، وكان يسارياً وناقدًا قويًا لرامزي ماكدونالد، وفي عام ١٩٤٤ تمت ترقيته الى استاذ النظرية الاجتماعية والسياسية في جامعة اكسفورد. للمزيد ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت:
World Wide Web, Spartacus-Educational.com/ G.D.H.Cole, 25 March 2019, 08:15 A.M.

(2) Laybourn, Op. Cit., P. 223.

(٣) ويليام بيفريدج (١٨٧٩-١٩٦٣): اقتصادي بريطاني ومصلح اجتماعي، تخرج من جامعة اكسفورد عام ١٩٠٢ وشارك في إعداد قانون التأمين الوطني الأساسي لعام ١٩١١، وأصبح رئيس كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩١٩، ونشر تقريره الشهير عام ١٩٤٢ من أجل خلق دولة الرفاه البريطانية الجديدة وحث فيه الحكومة الى ايجاد حل للمشاكل الخمسة (البطالة والشيخوخة والمرض والإصابة في العمل والعجز)، للمزيد ينظر: Safra, and Cauz, The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 2, P. 180.

(4) Dominic Sandbrook, White Heat: A History of Britain in the Swinging Sixties 1964-1970, Little Brown Group, London, 2006, P. 16.

(٥) هيو غايتسكيل (١٩٠٦-١٩٦٣): سياسي بريطاني وزعيم حزب العمال (١٩٥٥-١٩٦٣)، درس الاقتصاد السياسي في جامعة لندن ودخل مجلس العموم عام ١٩٤٥ وعين في وزارة الوقود والطاقة عام ١٩٤٧ ثم أصبح وزيراً للشؤون الاقتصادية عام ١٩٥٠ ووزيراً للخزانة عام ١٩٥٠ ثم اصبح زعيماً لحزب العمال عام ١٩٥٥، وتوفي أثر مرض مفاجئ عام ١٩٦٣. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 5, P. 77-78.

(6) Ziegler, Op. Cit., P. 32-33.

(7) Sandbrook, Op. Cit., P. 16.

لاسيما كلمنت أتلي[١] (Clement Attlee) وهارولد نيكولسون (Harold Nicolson) وغيرهم وأرادوا رؤيته عضواً في البرلمان عن حزب العمال، وأشارت صحيفة (The Daily Telegraph) بأنه ينظر إلى ويلسون باعتباره رئيساً لمجلس التجارة أو وزيراً للخزانة، وفي عام ١٩٤٣ انضم إلى اللجنة البريطانية – الأمريكية المشتركة المسؤولة عن تموين الجبهة الحربية، وسافر إلى الولايات المتحدة في تشرين الأول ١٩٤٣[٢]، وفي الانتخابات العامة في تموز ١٩٤٥ تم انتخابه نائباً عن حزب العمال عن بلدة أورمسكيرك (Ormskirk) في لانكشاير وهو في سن (٢٩) عاماً[٣] وأصبح سكرتيراً برلمانياً في وزارة الأشغال ثم سكرتيراً للتجارة الخارجية عام ١٩٤٧، وكان أتلي معجباً جداً بقدرات ويلسون المهنية واقترح عليه في نهاية أيلول ١٩٤٧ أن يجعله رئيساً لمجلس التجارة ليصبح أصغر وزير في مجلس وزراء أتلي بعمر (٣١) عاماً[٤]، وأدرك أتلي أن تعيين ويلسون يحتاج إلى بعض التبرير فكتب إلى الملك جورج السادس بأن ويلسون أظهر كفاءةً كبيرةً في المسائل التجارية وحقق أداءً جيداً في المؤتمرات الوطنية المشتركة[٥]، وفي عام ١٩٥٠ تم تغيير دائرة ويلسون الانتخابية من بلدة أورمسكيرك إلى بلدة هايتون (Huyton) في مدينة ليفربول (Liverpool) والتي استمر فيها حتى عام ١٩٨٣[٦].

استقال ويلسون وأنورين بيفان[٧] (Aneurin Bevan) وجون فريمان[١] (John Freeman) في نيسان ١٩٥١ من حكومة أتلي بسبب سياسة هيو غايتسكيل، إذ دخلوا في نزاع

(١) كلمنت أتلي (١٨٨٣–١٩٦٧): سياسي بريطاني عمالي، درس في جامعة أكسفورد وصعد بسرعة في صفوف حزب العمال وأصبح السكرتير الخاص لرامزي ماكدونالد ونائب رئيس حزب العمال ١٩٣١ – ١٩٣٥ ورئيس حزب العمال ١٩٣٥– ١٩٥٥ ونائب رئيس الوزراء عام ١٩٤٢ ثم رئيس الوزراء ١٩٤٥– ١٩٥١ ورئيس المعارضة عام ١٩٥١–١٩٥٥ واستقال من رئاسة حزب العمال عام ١٩٥٥. للمزيد ينظر: Laybourn, Op. Cit., P. 11-15.

(2) Ziegler, Op. Cit., PP. 48, 81.

(3) Sandbrook, Op. Cit., P. 30.

(4) Wilson, Op. Cit., PP. 82, 91, 96.

(5) Ziegler, Op. Cit., 58.

(6) Dhirubhai, Op. Cit., P. 14-15.

(٧) أنورين بيفان (١٨٩٧–١٩٦٠): سياسي بريطانيا عمالي وكبير مهندسي الخدمة الصحية الوطنية، بدأ العمل في المناجم، ودرس في لندن عام ١٩٢٩، اصبح عضواً في البرلمان ورئيس تحرير مجلة تريبيون الاشتراكية المستقلة عام ١٩٤٠–١٩٤٥،خلال حكومة حزب العمال عام ١٩٤٥–١٩٥١ أصبح مسؤول تطوير برامج=

شديد حول رسوم الخدمات الصحية والنفقات الدفاعية والتي هددت بحدوث انقسام في الحزب[٢]، إذ أراد هيو غايتسكيل الذي اصبح وزيراً للخزانة عام ١٩٥٠ أن يفرض رسوم على الخدمات الصحية ولاسيما الوصفات الطبية واطقم الاسنان والنظارات من اجل سد النقص في الميزانية الدفاعية[٣]، الا ان بيفان رفض ذلك وهدد علناً بالاستقالة اذا ابتعدت الحكومة عن مبدأ الخدمات الصحية المجانية واقترح بدلاً من ذلك اجراء تخفيضات في ميزانية الدفاع، لكن مجلس الوزراء ايد قرار هيو غايتسكيل في ١٠ نيسان ١٩٥١ ولم يبدِ أي تعاطف مع ويلسون وبيفان، وعلى أثر ذلك قدم بيفان استقالته في ٢٢ نيسان وتبعه ويلسون وجون فريمان[٤]، وشكل ويلسون وبيفان وفريمان تجمعاً يساريّاً داخل حزب العمال لإنشاء قوة اشتراكية أوربية ثالثة تعمل كقوة عازلة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي في محاولة لمنع الحرب، وأدى ذلك التجمع اليساري الى تقسيم حزب العمال في أوائل ومنتصف الخمسينات[٥].

=الإسكان، اصبح وزيراً للصحة ووزيراً للعمل عام ١٩٥١، استقال في العام نفسه احتجاجاً على برنامج إعادة التسلح الذي استلزم تخفيضات حادة في النفقات الاجتماعية، وقاد الجناح اليساري لحزب العمال وفشل في انتخابات رئاسة الحزب عام ١٩٥٥. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 2, P. 179-180.

(١) جون فريمان (١٩١٥–٢٠١٤): صحفي وسياسي بريطاني عمالي، تخرج من جامعة اكسفورد، انتخب عضواً في البرلمان عام ١٩٤٥، أصبح نائباً لرئيس الهيئة الإدارية العليا للجيش البريطاني، ارتقى في المناصب الوزارية حتى استقال عام ١٩٥١، استقال من البرلمان عام ١٩٥٥، عمل محرر في مجلة (New Statesman) عام ١٩٥٨–١٩٦١، ومذيعاً في هيئة الاذاعة البريطانية عام ١٩٦١–١٩٦٥، أصبح المفوض السامي في الهند عام ١٩٦٥–١٩٦٨، وسفيراً في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٩–١٩٧١. للمزيد ينظر:

The International Who's Who, Europa Publications, Thirty Eighth Edition 1974-1975, London, 1975, P. 541.

(2) Kevin Jefferys, The Labour Party Since 1945, Palgrave Macmillan, London, 1993, P. 26.

(3) Michael F. Hopkins, Michael D. Kandiah and Gillian Staerck, Cold War Britain 1945–1964: New Perspectives, Palgrave Macmillan, London, 2003, P. 26.

(4) Jefferys, Op. Cit., P. 26.

(5) Laybourn, Op Cit., P. 224.

كانت الحرب الكورية[١] سبب النزاع بين اعضاء حزب العمال، ففي بداية عام ١٩٥١ دخلت حكومة العمال بنقاشات حادة في البرلمان بسبب الوضع الدولي الخطير وسط قلق بأن تتحول الحرب الكورية الى مواجهة عالمية، ولاسيما وان الجنرال دوغلاس ماك آرثر[٢] (MacArthur) قرر أن يقصف قواعد الامدادات في الأراضي الصينية من أجل حل النزاع، كما صرح الرئيس الامريكي هاري ترومان[٣] (Harry S. Truman) بأن الجنرال ماك آرثر يمتلك تفويض استخدام الأسلحة النووية دون الرجوع إلى البيت الأبيض[٤].

حدثت ضجة في مجلس العموم البريطاني عند انتشار الخبر وجرت مخاطبات مع واشنطن ونجح أتلي في نزع فتيل الأزمة في واشنطن لكن على حساب الاقتصاد البريطاني الذي دفع الثمن باهظاً، ففي البيان الصادر في نهاية المحادثات مع الرئيس ترومان كانت المادة الرئيسة ألزمت كلا البلدين بزيادة قدراتهم العسكرية في أسرع وقت ممكن، وتحت الضغط الامريكي

---

(١) الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣): وهو صراع بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) وجمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) ووصلت الحرب إلى إبعاد دولية في حزيران ١٩٥٠ عندما غزت كوريا الشمالية بدعم من الاتحاد السوفيتي كوريا الجنوبية، فتدخلت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب كوريا الجنوبية، فقامت الصين بتقديم المساعدة لكوريا الشمالية، وانتهى القتال عام ١٩٥٣ مع استمرار تقسيمها إلى دولتين متعاديتين. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 6, P. 962-963

(٢) دوغلاس ماك آرثر (١٨٨٠-١٩٦٤): جنرال أمريكي تولى قيادة الجيش الأمريكي خلال العمليات القتالية في فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، وقائد الجيش الأمريكي في جنوب غرب المحيط الهادي في الحرب العالمية الثانية، ووقع على اتفاقية استسلام اليابان عام ١٩٤٥، وقاد قوات الأمم المتحدة خلال الأشهر التسعة الأولى من الحرب الكورية عام ١٩٥٠، وتم اعفائه من الخدمة من قبل الرئيس الأمريكي هاري ترومان عام ١٩٥١ بسبب تماديه وعدم رغبته في شن حرب محدودة. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 7, P. 604.

(٣) هاري ترومان (١٨٨٤-١٩٧٢): رئيس الولايات المتحدة الثالث والثلاثون، كان في بداية حياته ناشطاً في الحزب الديمقراطي وفي محيط الماسونيين والحرس الوطني، اصبح قاضياً عام ١٩٢٢ ورئيساً للقضاة عام ١٩٢٦، وفي عام ١٩٣٤ رشح نفسه لمجلس الشيوخ الامريكي واصبح نائب الرئيس روزفلت عام ١٩٤٤، ثم أصبح رئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٤٥ وأمر في آب ١٩٤٥ استخدام القنبلة الذرية ضد اليابان، واعلن مبدأ ترومان في آذار ١٩٤٧، وفي عام ١٩٤٩ ساهم في تأسيس حلف الناتو، وفي عام ١٩٥٠ ارسل قوات عسكرية الى كوريا، خرج من الرئاسة عام ١٩٥٣. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol.12, P. 3-4.

(4) Wilson, Op. Cit., P. 114.

تحملت بريطانيا عبء زيادة نفقات التسليح من (٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ – ٤,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني، وبسبب ذلك قال ويلسون "**هذا التبذير لمواردنا هو ما أخرجني للقتال إلى جانب بيفان**"(١).

اعتقد بيفان أن الحكومة السوفيتية لا تعول على هجوم عسكري، فلو كانت تلك سياستهم لقاموا بهجوم عسكري من زمن، واكد أن ما منعهم هو ليس فقط خوفهم من الهجوم النووي، وإنما كانت استراتيجيتهم الرئيسة هي إجبار الديمقراطيات الغربية على إعادة التسليح على مستوى من شأنه أن يضعف اقتصاداتها ويغضب شعوبها، وخشيَ غايتسكيل أن يصبح بيفان رئيساً لحزب العمال واعتقد أنه لو فاز سيبقى حزب العمال خارج السلطة لاعوام عديدة(٢)، بينما اعترف جون فريمان بأن استقالاتهم كانت جزءاً من خطة لجعل بيفان رئيساً للحزب(٣).

تركت استقالة ويلسون وبيفان أرثاً مريراً عام ١٩٥٢ فصاعداً، إذ حدثت سلسلة من النزاعات الكبيرة داخل الحزب حول السياسة الخارجية وكان أهم مصادر الخلاف على سبيل المثال إعادة تسليح المانيا الغربية، إذ عارض بيفان وأكثر من (١٠٠) برلماني من مؤيديه الى جانب عدد من النقابات العمالية ذلك القرار، لكن رُفضت معارضتهم بفارق صوتان فقط (١١١) صوت مقابل (١٠٩) صوت، ومن مصادر الخلاف الأخرى حول السياسة الخارجية الأمريكية في جنوب شرق آسيا ولاسيما تايوان إذ اضطرت بريطانيا تقديم الدعم غير المباشر والدفاع عن نظام الحكم في تايوان والمخاطرة في دخول حرب نووية في جنوب شرق آسيا، وكذلك مهاجمة ويلسون وبيفان وزملائهم سياسة أتلي بشأن الانضمام الى منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٤(٤).

ألقى بيفان خطاباً في مجلس النواب هاجم فيه سياسة الحكومة لزيادتها الانفاق العسكري الناجم عن الحرب الكورية وأكد أنه لا يمكن تحقيق أهداف إعادة التسلح من دون الإضرار بالاقتصاد البريطاني، وأراد أن لا يؤثر برنامج الدفاع على مستوى حياة الشعب والخدمات

(1) Wilson, Op. Cit., P. 115.

(2) David Kynaston, Austerity Britain 1945–1951, Bloomsbury, London,2008, PP.554, 629.

(3) Pimlott, Op. Cit., P. 170.

(4) Kenneth O.Morgan, Britain Since 1945 The People's Peace, Oxford University Press, Clarendon Street, UK, 1990, P 137-138. ; Wilson, Op. Cit., P.140-141.

الاجتماعية، وبيّن أن أسلحة الشيوعية الحقيقية كانت اجتماعية واقتصادية، ودعا بريطانيا إلى أن لا تضحي بخدمة الصحة الوطنية والجري وراء الفوضى التي خلفتها الرأسمالية التنافسية الأمريكية، وأعلن الجناح اليساري في الحزب الذي مثله ويلسون وبيفان ان الخيار الوحيد لبريطانيا هو الحفاظ على المبادئ الاشتراكية في الشؤون الداخلية والخارجية ومحاربة الفقر والظلم والنزعة الأمريكية التي تبالغ في تقدير القوة السوفيتية[١].

(1) Randy Rowan, A foreign Policy in Opposition: The British Labour Party and the Far East, 1951-1964, Graduate Faculty of Texas Tech University, 1992, P. 34.

المبحث الثالث

دوره السياسي في حكومة الظل ١٩٥٤-١٩٦١

حل ويلسون عام ١٩٥٤ محل بيفان في تولي مسؤوليات السياسة الخارجية والدفاع في حكومة الظل، لكن تردد في البداية من قبول المنصب لأنه إذا قبله قد يتسبب في غضب بيفان وإذا رفضه فسيُنظر إليه على أنه مؤيد لبيفان، وعندما عُرض عليه المنصب مرة أخرى في ٢٣ نيسان ١٩٥٤ قبله سريعاً[١]، وغضب بيفان منه فيما بعد وشعر بأنه كان أخطر من غايتسكيل واتهمه بأنه غير صادق وليس لديه مبدأ[٢].

خلال وجود ويلسون في هذا المنصب هاجم حكومة المحافظين عام ١٩٥٤ لإخفاقها في موازنة الاحتياجات الاقتصادية لبريطانيا ضد التهديدات الأمنية المزعومة، ودعا إلى إلغاء المقاطعة الاقتصادية المفروضة على الصين لأنها لم تعد مبررة، ولاسيما أن دولاً مثل اليابان والمانيا الغربية كانت تتجاهل هذه القيود بينما بريطانيا كانت تنفذها، واتهم ويلسون المحافظين بأنهم على استعداد للتضحية بالصناعة وتوظيف البريطانيين خوفاً من ردة الفعل الامريكي[٣].

كانت علاقة ويلسون متوترة دائما مع غايتسكيل رغم تصويته له في انتخابات رئاسة الحزب عام ١٩٥٥[٤]، إذ حصل غايتسكيل على (١٥٧) صوت وبيفان (٧٠) صوت وهربرت موريسون[٥] (Herbert Morrison) (٤٠) صوت، وعيّن غايتسكيل ويلسون وزيراً لخزانة الظل

(1) Rowan, Op. Cit., P. 286.

(2) Sandbrook, Op. Cit,. P. 18.

(3) Rowan, Op. Cit., P 222-223.

(4) Morgan, Op. Cit., P. 138.

(٥) هربرت موريسون (١٨٨٨-١٩٦٥): سياسي بريطاني عمالي، انظم إلى حزب العمال عام ١٩٠٦، ثم أصبح رئيساً لبلدية لندن عام ١٩١٩، وعضواً في البرلمان عام ١٩٢٣، ووزيراً للنقل عام ١٩٢٩-١٩٣١، ووزيراً للأمداد عام ١٩٤٠ ثم وزيراً للداخلية حتى عام ١٩٤٥، ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء وزعيماً لمجلس العموم عام ١٩٤٥، وفي عام ١٩٥١ أصبح وزيراً للخارجية، ورشح نفسه لرئاسة الحزب عام ١٩٥٥ لكنه خسر أمام هيو غايتسكيل، وتقاعد من مجلس العموم عام ١٩٥٩. للمزيد ينظر:

Herbert Morrison, an autobiography, Odhams, London, 1960.

عام ١٩٥٥-١٩٦١[١]، ويقابله هارولد ماكميلان[٢] (Harold Macmillan) وزيراً للخزانة في الحكومة التنفيذية[٣].

توفي بيفان في تموز ١٩٦٠، وحاول زملاء ويلسون اقناعه لدخول تحدي قيادة الحزب ضد غايتسكيل، لكنه عارض[٤]، وفي النهاية تم اقناعه ولاسيما بعد خسارة غايتسكيل في الانتخابات العامة عام ١٩٥٩[٥]، إذ وصفها ويلسون بأنها كانت كارثة على حزب العمال ولها تأثير خطير على وحدة أعضائه، وأكد قائلاً "**تحملنا ثمان سنوات خارج الحياة السياسية والآن خمس سنوات أخرى خارج الحكومة**"، ومع ذلك تم تعيين ويلسون في البرلمان الجديد رئيساً للجنة الحسابات العامة وهو منصب ذو تأثير كبير والأكثر خشيةً في الحكومة[٦].

كانت من الأسباب التي حملت ويلسون ترشيح نفسه لرئاسة الحزب هي اخفاق غايتسكيل عام ١٩٥٩ لتغيير البند الرابع من دستور الحزب[٧]، ومعارضته نزع السلاح النووي من جانب واحد، لكن ويلسون أخفق في تحديه، إذ حصل غايتسكيل على اغلبية (١٦٦) صوتاً مقابل (٨١) صوتاً لويلسون[٨]، وعقّب ويلسون على النتيجة قائلاً "**اضطررت إلى اتخاذ قرار بائس جداً، كنت**

(1) Dhirubhai, Op. Cit., P. 2.

(٢) هارولد ماكميلان (١٨٩٤-١٩٨٦): سياسي بريطاني محافظ ورئيس وزراء، تلقى تعليمه في جامعة اكسفورد ودخل البرلمان عام ١٩٢٤ واصبح سكرتيراً برلمانياً في وزارة التموين عام ١٩٤٠، وارسل عام ١٩٤٢ الى شمال افريقيا كوزير مقيم في مقر قوات التحالف ثم اصبح وزيراً للخارجية عام ١٩٤٥ ووزيراً للإسكان عام ١٩٥١ ووزيراً للدفاع عام ١٩٥٤ ووزيراً للخارجية عام ١٩٥٥ ووزيراً للخزانة عام ١٩٥٥-١٩٥٧ ورئيساً للوزراء عام ١٩٥٧ واستقال من منصبه في ١٨ تشرين الاول ١٩٦٣ وتقاعد من مجلس العموم عام ١٩٦٤. للمزيد ينظر:
Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 7, P. 644.

(3) Wilson, Op. Cit., P. 155.

(4) Ibid, PP. 178,181.

(5) Laybourn, Op. Cit., P. 224.

(6) Wilson, Op. Cit., P. 172-173.

(٧) البند الرابع: وهي المادة رابعاً من دستور حزب العمال البريطاني ونص على ضمان حصول العاملين باليد أو بالعقل على الثمار الكاملة لجهودهم وتوزيعها بالعدالة قدر الامكان على اساس الملكية المشتركة لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل. للمزيد ينظر:

Harold Wilson, The Relevance of British Socialism, Weidenfeld & Nicolson, London, 1964, P. 6.

(8) Laybourn, Op cit, P. 224.

أعلم أنها ستكون انتخابات سيئة"، وأشار أيضاً "**دائماً كنت اقول أن لدي علاقة حب مع كراهية لغايتسكيل، لقد أعجبني به العديد من الصفات وكان منافساً عنيداً**"[١]، وقالت سكرتيرته مارسيا ويليامز[٢](Marcia Williams) "**أن خسارته بتحدي غاتسكيل كان الأسوء في حياة ويلسون السياسية طيلة العامين المقبلين، إذ في تلك المدة تجنبوا المعاملة معه كأنه مجذوم**"[٣]، أما جورج براون[٤] (Goerge Brown) لم يكن على وئام مع ويلسون، فقد عبر عن مشاعره تجاه ويلسون عام ١٩٦١ قائلاً "**إذا كان علينا أن نموت في الخندق الأخير فلن يكون هناك هارولد، سيخرج بسرعة**"[٥]، ومع ذلك أصبح ويلسون رئيس اللجنة التنفيذية الوطنية، مع احتفاظه برئاسة لجنة الحسابات العامة[٦].

ويبدو معنى كلام براون بأنه إذا توجب عليهم المحاربة حتى الموت لأجل معركة القيادة فإن ويلسون سينسحب بسرعة، إما قصد نكالاً بقيادة الحزب أو على اعتبار بانه لا يملك مبدأ أو قضية يقاتل من أجلها حسب تصور براون.

(1) Wilson, Memoirs, P. 182-183.

(٢) مارسيا ويليامز (١٩٣٢– ٢٠١٩): سكرتيرة هارولد ويلسون السياسية، دخلت كلية كوين ماري في لندن لدراسة التاريخ وتزوجت إد ويليامز وطُلّقت منه عام ١٩٦١ إلا أنها ظلت معروفة باسم ويليامز حتى عام ١٩٧٤ إذ سميت بالسيدة فالكندر، وبدأت تعلُّم مهارات السكرتارية، وأصبحت عام ١٩٥٦ سكرتيرة ويلسون حتى فوزه برئاسة الوزراء عام ١٩٦٤ وواصلت التعامل مع اعماله الخاصة حتى وفاته عام ١٩٩٥. للمزيد ينظر:

WWW.Telegraph Obituaries, Harold Wilson's controversial secretary Lady Falkender, 15 Feb. 2019, 7 April 2019, 09:10 P.M.

(3) Ziegler, Op. Cit., P. 128.

(٤) جورج براون (١٩١٤–١٩٨٥): سياسي بريطاني عمالي، عمل كاتباً في اتحاد النقل العام عام ١٩٣٧ ثم اصبح موظف حكومي في وزارة الزراعة عام ١٩٤٠ ودخل البرلمان عام ١٩٤٥ واصبح سكرتيراً لوزارة الزراعة عام ١٩٤٦، ثم اصبح نائب رئيس حزب العمال عام ١٩٦٠–١٩٦٣، واصبح في حكومة ويلسون الاولى وزيراً للشؤون الاقتصادية عام ١٩٦٤– ١٩٦٦ ثم وزيراً للخارجية عام ١٩٦٦– ١٩٦٨، وترك الحزب في ٢ آذار ١٩٧٢، ومنح رتبة بارون عام ١٩٧٧، للمزيد ينظر:

Cameron Hazlehurst, Sally Whitehead, and Christine Woodland, A guide to the Papers of British Cabinet Ministers 1900-1964, Cambridge University Press, 1996, P. 66-67 ; Linn Sagoy Varmdal, George Brown Den Britiske Utenrikspolitikkens, Masteroppgave Historie, Norges Teknisk Naturvitenskaplige Universitet, 2017, PP. 22-25

(5) Geraint Hughes, Harold Wilson's Cold War the Labour Government and East West Politics1964–1970, Boydell Press, UK, 2009, P. 46-47.

(6) Wilson, Memoirs, P. 183.

المبحث الرابع

مواقفه السياسية اتجاه القضايا الدولية ١٩٤٧-١٩٦٤.

١- موقفه من الاتحاد السوفيتي ١٩٤٧-١٩٦٤:

عمل ويلسون بصفته رئيساً لمجلس التجارة في حكومة أتلي عام ١٩٤٧–١٩٥١ في تعزيز التجارة بين الشرق والغرب، وسافر الى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٧ للتفاوض على معاهدة تجارية بريطانية – سوفيتية، وعند عودته أكتسب سمعةً بأنه مفاوض مقتدر وصعب وأثبت جدارته أمام نظيره السوفيتي أنستاس إيفانوفيتش ميكويان[١] (Anastas Ivanovich Mikoyan)، ولكونه رئيس مجلس التجارة قام بتعليق العلاقات التجارية مع المجر عام ١٩٤٩ بعد أن قامت الحكومة المجرية بسجن رجل الأعمال البريطاني إدغار سوندرز(Edgar Saunders) بتهمة التجسس[٢].

ازداد نشاط ويلسون خلال الـ (١٣) عام التي قضاها حزب العمال في المعارضة وحث على تخفيف القيود المفروضة على الصادرات الاستراتيجية الغربية الى الاتحاد السوفيتي وتجاهل الاحتجاجات الامريكية[٣]، وبعد استقالته في نيسان ١٩٥١ أصبح مستشاراً لشركة الأخشاب مونتاكو ماير (Montague Meyer) فقام نيابة عن الشركة بزيارات إلى الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة السوفيتية الأخرى حتى عام ١٩٥٩، وأعلن عام ١٩٥٢ أن بريطانيا بحاجة إلى حرية أكبر لتطوير التجارة مع الدول التي لا تتعامل بالدولار لأجل إنعاش الاقتصاد البريطاني[٤].

---

(١) أنستاس إيفانوفيتش ميكويان: (١٨٩٥–١٩٧٨) سياسي سوفيتي من أصل ارمني، انتمى للحزب الشيوعي عام ١٩١٥ وأصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب عام ١٩٢٢–١٩٧٦، ووزيراً للتجارة الداخلية والخارجية ومشرفاً على الصناعات الغذائية عام ١٩٣٧–١٩٥٥، ثم أصبح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٥٥–١٩٦٤ ورئيساً لجمهوريات الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٤–١٩٦٥، وكان ممثلاً للاتحاد السوفيتي في عدة مفاوضات دولية حساسة. للمزيد ينظر:

Michael Ellman, The Road from Il'ich to Il'ich: The Life and Times of Anastas Ivanovich Mikoian Tak bylo: Razmyshleniia o minuvshem by A. I. Mikoian, Slavic Review, Vol. 60, No. 1, 2001, PP. 140-145.

(2) Hughes, Op. Cit., P. 47.

(3) Christopher Andrew and Vasili Mitrokhin, The Sword and the Shield: The Mitrokhin Archive and The Secret History of the KBG, Basic Books, New York, 1999, P. 1001-1002.

(4) Hughes, Op. Cit., P. 48.

زار ويلسون موسكو في آيار ١٩٥٣ وجدد معرفته بميكويان الذي انشأ معه علاقة ودية عام ١٩٤٧، وأجرى محادثات واسعة مع وزير الخارجية السوفيتي فياتشيسلاف مولوتوف (Vyacheslav Molotov) وعند عودته إلى لندن ألقى خطاباً في اجتماع كتلة حزب العمال البرلمانية[١] عن روسيا ما بعد ستالين بانها تسعى لتخفيف التوترات مع الغرب وتقليل النفقات العسكرية والتركيز على المشكلات الداخلية، ونال خطابه استحسان أتلي[٢].

بعدما عاد ويلسون من زيارته السادسة إلى الاتحاد السوفيتي في كانون الثاني ١٩٥٦ وجه انتقاده إلى الدبلوماسيين والصحفيين الغربيين الذين كتبوا بأن خروشوف[٣] (Khrushchev) ثرثار وغير مثقف قائلاً: "**إنهم مخطئون، يجب على الغرب أن لا يقلل من قيمة هذا الرجل، فهو زعيم قادر دون أدنى شك**"، وأثنى ويلسون على الإنجاز السوفيتي في تحديث الاقتصاد المتخلف بصورة سريعة والذي انتقل إلى المكننة والكهربة والأتمتة وأشار قائلاً: "**لا يظن أحد أنه يمكننا إيقاف هذه الثورة الصناعية داخل روسيا بفرض قيودنا على صادراتنا من العالم الغربي، ففي الجيل التالي قد يهيمن تحدي روسيا الصناعي على المشهد الاقتصادي العالمي**"[٤].

سافر ويلسون في حزيران ١٩٥٦ إلى موسكو وعقد اجتماعات مع شخصيات سوفيتية رفيعة المستوى، وذكرت صحيفة (Sunday Dispatch) بأنه على الرغم من أن زيارته إلى روسيا كانت ظاهرياً في أعمال شركة الأخشاب مونتاكو ماير، لكن أعتُقد بأنه كان يهيئ لنفسه ليكون وزيراً للخارجية في الحكومة العمالية القادمة من خلال بناء اتصالات مع الزعماء السوفييت البارزين، ومن أجل عدم المساس بتلك الاتصالات رفض ويلسون وبشدة التوقيع على خطاب من

(1) Andrew and Mitrokhin, Op. Cit., P. 1002

(2) Hughes, Op. Cit., P. 48.

(٣) خروشوف: (١٨٩٤-١٩٧١) زعيم شيوعي ورئيس وزراء سوفيتي، عمل خلال الحرب العالمية الاولى في منجم للفحم بصفة عامل فني ماهر ثم انضم الى الحزب الشيوعي الاوكراني، وفي عام ١٩٣١ اصبح عضواً في لجنة موسكو للحزب الشيوعي وفي عام ١٩٣٤ أصبح رئيس حزب موسكو العاصمة، وأميناً للجنة المركزية للحزب عام ١٩٤٩ ثم أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٥٣ واعلن الحرب على الستالينية وعبادة الشخصية عام ١٩٥٦، وتقرب من البلدان العربية، وانشأ حلف وارسو، وعمل على تطوير الاسلحة الاستراتيجية وغزو الفضاء الخارجي، وتنمية الاقتصاد السوفيتي، وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٦٤ تم عزله من رئاسة الوزراء. للمزيد ينظر:

William J. Tompson, Khrushchev A political Life, Macmillan Press, London, 1997.

(4) Christopher Andrew, The Defence of the Realm: The Authorized History of MI5, Penguin Group, Canada, 2010, P. 399

قبل نواب حزب العمال اليساريين يدين الغزو السوفيتي للمجر في تشرين الأول ١٩٥٦[١]، واصبحت زياراته إلى موسكو فيما بعد أساس نظريات التآمر ضده بزعم أنه قد تم تجنيده من قبل لجنة أمن الدولة السوفيتية (Komitet Gosudarstvennoy Bezopasnosti) (KGB)[٢].

سافر ويلسن في حزيران ١٩٦٣ إلى موسكو واجتمع مع خروشوف وقدم اقتراحاً للتعاون السوفيتي الغربي لتنمية العالم الثالث واعقبتها زيارة أخرى في حزيران ١٩٦٤، وعامله السوفييت بطريقة تليق برئيس الوزراء، وقدم ويلسون خطة لمعاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية في أوروبا الوسطى واقترح عقد مؤتمرات سنوية رباعية بين القوى العظمى[٣]، وخلال الأعوام التي قضاها في المعارضة كان مستشاراً لعدة شركات تجارية مع الاتحاد السوفيتي والتي دفعت له تقريباً (٥٠٠٠) جنيه استرليني سنوياً[٤].

٢- موقفه من المجموعة الاقتصادية الاوروبية[٥] European Economic Community ١٩٥٧-١٩٦٣:

رأى ويلسون عام ١٩٥٧ بان المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية[٦](European Free Trade Association) ضد الاشتراكية ومصلحة بريطانيا

(1) Andrew, Op. Cit., P.399
(2) Hughes, Op. Cit., P. 48.
(3) Ibid, P. 51.
(4) Andrew and Mitrokhin, Op. Cit., P. 1002.

(٥) المجموعة الأقتصادية الأوروبية: وتسمى أيضاً السوق الأوربية المشتركة، تألفت بموجب معاهدة روما عام ١٩٥٧ بين ست دول أوربية (بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا وألمانيا الغربية)، ولم تنظم بريطانيا إليها في حينها، وتهدف المجموعة إلى دمج اقتصادات الدول الست وإزالة التعريفة الكمركية بين الدول الأعضاء ووضع تعريفة خارجية مشتركة، كما نصت المعاهدة على سياسة زراعية مشتركة لحماية مزارعي المجموعة من الواردات الخارجية، وتمتلك صلاحيات فوق الوطنية. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 4, P. 625.

(٦) منظمة التجارة الحرة الأوروبية: وهي كتلة تجارية أوروبية تم تأليفها لمن لا يقدر أو لا يرغب في الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية، وتستند إلى اتفاقية ستوكهولم التي وقعتها الدول السبعة (النمسا والدانمرك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا وبريطانيا) عام ١٩٦٠ ونصت على إزالة الحواجز الكمركية أمام تجارة السلع الصناعية فيما بينها، ولكل دولة سياستها التجارية الخاصة تجاه البلدان خارج المجموعة، وتضمنت أحكام الانسحاب إذا ثبت أن العبء الاقتصادي كبير جداً، ولا تملك صلاحيات فوق الوطنية. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 4, P. 625.

وأن مشاكل بريطانيا الاقتصادية سببها عدم تدخل الدولة وعدم كفاية الاستثمار وإذا تم عكسها فلن تخشى بريطانيا المنافسة الأوروبية، واستبعد زعيم حزب العمال غايتسكيل أي روابط سياسية أوروبية كون أن علاقة بريطانيا السياسية والاقتصادية مع الكومنويلث[١] (Commonwealth) لا تزال قوية وأن الروابط الأوروبية ستضعف العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[٢].

قاد ويلسون في كانون الأول ١٩٥٨ اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب العمال في المؤتمر الاشتراكي الدولي في بروكسل وأوضح بأن على الحكومة أن تضع باعتبارها أن أي معاهدة جديدة مع دول المجموعة لابد أن تتضمن ضمانات للعمالة الكاملة والسيطرة على الاحتكارات، وبعد الانتخابات العامة عام ١٩٥٩ نصح الحكومة بمواصلة التعاون الاقتصادي بين منظمة التجارة الحرة الأوروبية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي آيار ١٩٦٠ تمت دعوة ويلسون لحضور اجتماعاً لدول المجموعة كمراقب وعندما سُئل عن وجهة نظر بريطانيا حول منظمة التجارة الحرة الأوروبية بيّن بأنه إذا اريد لها أن تصبح دائمة فيمكن تقويتها من خلال ضم دول الكومنويلث، وعند سؤاله عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية أوضح بأنه متأكد من أن فرنسا سترفض الطلب وأن الإدارة البريطانية لن تقبل الآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عنها[٣].

بناءً على طلب غايتسكيل، قدم ويلسون تقريراً هاجم فيه سياسة الحكومة لإخفاقها في إدراك أن الدافع الأساسي وراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية كان سياسياً وليس اقتصادياً، وعلى الرغم من اعترافه أن طلب العضوية حمل بعض المزايا الإيجابية، إلا أنه قدّم مجموعة من المساوئ الناجمة عن تقديم الطلب وهي أولاً بالإمكان رفضه، وثانياً أن الشروط ستكون غير

(١) الكومنويلث: وتعني رابطة الدول المستقلة، إذ سمحت بريطانيا بحلول عام ١٩٣١ للدول التي كانت تابعة لها وتتمتع بالحكم الذاتي بالاستقلال، وتم الاعتراف بهم على أنهم يتمتعون بمكانة خاصة داخل الإمبراطورية، وتكون من (٥٤) دولة مستقلة، لكن لا يملك دستور رسمي أو لوائح رسمية وليس للأعضاء أي التزام قانوني أو رسمي اتجاه بعضهم البعض وتجمعهم المؤسسات والخبرات المشتركة والمصالح الذاتية والاقتصادية، ويتم عقد اجتماع لرؤساء حكومات الكومنويلث كل عامين. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 3, P. 494-495.

(2) Simon Rippingale, Hugh Gaitskell: The Labour Party and Foreign Affairs 1955-1963, PhD, University of Plymouth, School of Humanities & Cultural Interpretation Faculty of Arts & Education, UK, 1996, PP. 217-219.

(3) Ibid, PP. 220-223.

مقبولة، وثالثاً أن بريطانيا لديها التزامات تجاه دول منظمة التجارة الحرة الأوروبية، ورابعاً أن الزراعة البريطانية ستكون مهددة[١].

أثناء اجتماع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية في تموز ١٩٦٠ أخبر الممثل السويدي ويلسون بأن منظمة التجارة الحرة الأوروبية تحتاج الى دعم صريح من حزب العمال وأن محاولة بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية سوف تدمرها، وفرنسا سترفض الطلب وتصبح بريطانيا معزولة، وبعدها بيومين استفسر ويلسون في مجلس العموم عن نوايا الحكومة وما هي الصعوبات التي قد ينتجها هذا القرار على دول الكومنويلث، وبيّن أن المزايا الاقتصادية للمجموعة جيدة لكنها قد تحد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبريطانيا، وأن تماثل السياسات الخارجية لبعض دول المجموعة (إشارة مستترة إلى شارل ديغول[٢] (Charles de Gaulle) وكونراد اديناور[٣] (Konrad Adenauer)) سيقلل من إمكانية بريطانيا لسد الفجوة بين القوى العظمى، وبعدما تمت مناقشة تقرير ويلسون في ٢٣ تموز ١٩٦٠، سُئل غايتسكيل عن سبب ازدواجية حزب العمال، فبيّن بأن الرأي العام في بريطانيا ضد الاتحاد السياسي بأي شكل، وبسبب تأثيره السيء على دول الكومنويلث[٤].

---

(1) Rippingale, P. 223.

(٢) شارل ديغول (١٨٩٠–١٩٧٠): قائد عسكري فرنسي وأخر رئيس للجمهورية الفرنسية الرابعة وأول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية عام ١٩١١ ودرس التاريخ في مدرسة سانت عام ١٩٢١ وعمل بين عامي ١٩٣٢ – ١٩٣٧ في أمانة المجلس الأعلى للدفاع الوطني، حمل لواء المقاومة بالتعاون مع بريطانيا التي اقام فيها خلال الحرب العالمية الثانية ما يعرف باسم اللجنة الوطنية لفرنسا الحرة، وبعد تحرير فرنسا اصبح رئيس الحكومة المؤقتة واستقال عام ١٩٤٦، وتسلم الحكم ثانيةً عام ١٩٥٨ وأسس الجمهورية الخامسة، واستقال عام ١٩٦٩. للمزيد ينظر:

Peter Mangold, The Almost Impossible Ally Harold Macmillan and Charles de Gaulle, I.B.Tauris Publishers, London, 1988, PP. 10-19. ; Phillip Naylor, Heggoy Chiviges and Alf Andrew, Historical Dictionary of Algeria African Historical, Second Edition, Scarecrow Press, Lanham Md. and London, 1994, P. 168-169.

(٣) كونراد اديناور (١٨٧٦–١٩٦٧): سياسي الماني ومستشار المانيا الغربية، درس القانون في جامعات فرايبورغ وميونخ وبون عام ١٨٩٤، وأصبح النائب الأول لرئيس بلدية كولونيا عام ١٩٠٩ وعمدة كولونيا عام ١٩١٧ ورئيساً لمجلس الدولة البروسية ١٩٢١–١٩٣٣، وأصبح رئيس الاتحاد الديمقراطي المسيحي ١٩٤٦، ثم اصبح مستشاراً لألمانيا الغربية عام ١٩٤٩–١٩٦٣. للمزيد ينظر:

Ronald Irving, Adenauer, Pearson Education, London, 2002.

(4) Rippingale, Op. Cit., P 224.

أكد ويلسون في آيار ١٩٦١ لحزب العمال بأنه لابد أن يكون موقفه من طلب العضوية أكثر حذراً من الحكومة نفسها، وركّز على الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها المجموعة الاقتصادية الأوروبية على الزراعة البريطانية والكومنويلث ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية والدول المحايدة، بينما أوضح بعض اعضاء حزب العمال بأنه لابد للحزب الوقوف أمام الحكومة وإظهار استعداده إلى الانضمام، وعندما بدأت المحادثات بين اللجنة التنفيذية لحزب العمال واتحاد نقابات العمال في ١٤ تموز ١٩٦١ صرح ويلسون بعدم اتخاذ أي قرار ما لم تُعلن نوايا الحكومة، وطلب غايتسكيل من ممثلي اتحاد نقابات العمال الذين فضلوا إقامة علاقة اقتصادية وثيقة مع أوروبا التزام الصمت حتى تصبح نوايا الحكومة واضحة[١].

أعلن ماكميلان في ٣١ تموز ١٩٦١ في مجلس العموم بأن حكومته تعتزم تقديم طلب رسمي للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بموجب المادة (٢٣٧)[٢] من معاهدة روما وإجراء مفاوضات مع دول المجموعة لتحديد شروط مناسبة للعضوية تلبي الاحتياجات الخاصة لبريطانيا والكومنويلث ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية[٣]، فاعلن ويلسون في ٣ آب ١٩٦١ بأن على الحكومة أن لا تتفاوض من موقف ضعف اقتصادي، ولابد أن تكون شروط العضوية مقبولة، وأكد قائلاً: "**لا يحق لنا ان نلقي أصدقائنا وأقارنا في النهر للحصول علي ميزة هامشية من بيع ماكنات الغسيل في مدينة دوسلدورف (Dusseldorf)**"، وبيّن بأنه إذا كان الانضمام إلى المجموعة يعني انخفاض التجارة مع الاتحاد السوفيتي أو دول أوروبا الشرقية الأخرى والصين، فإن ذلك سيكون ضاراً برفاهية بريطانيا الاقتصادية[٤].

---

(1) Rippingale, Op. Cit., P 227.

(٢) المادة ٢٣٧: يجوز لأي دولة أوروبية أن تقدم طلب لتصبح عضواً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية وينظر المجلس في الطلب ويصدر قراراً بالإجماع، وتخضع شروط القبول والتعديلات التي تقتضيها للاتفاق بين الدول الأعضاء والدولة مقدمة الطلب ويتم التصديق على هذا الاتفاق من قبل جميع الدول وفقاً للمتطلبات الدستورية لكل منها. للمزيد ينظر:

House of Commons, European Communities (Membership), Vol. 746, 10 May 1967, Cols. 1513-1514.

(3) H.C., European Economic Community (Government Policy), Vol. 645, 31 July 1961, Cols. 929-930.

(4) University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers 1962, MS. Wilson c. 873, Britain and the Common Market, Speech by The Rt. Hon. Harold Wilson M.P. in House of Commons, 3rd August 1961, PP. 1-7, PP. in folder 378-385

تصاعد خطاب ويلسون المناهض للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في تشرين الثاني ١٩٦١ وبيّن انها قد تُعقد الحرب الباردة[١]، وحذّر من محاولات التكامل مع أوروبا قائلاً: "**ستخلق كتلة تجارية جافة وعقيمة ودفاعية ضد الشرق**"[٢]، وزار الولايات المتحدة الأمريكية في شباط ١٩٦٢ لمعرفة رد فعلهم، وعند عودته صرح بأنه على الرغم من أن إدارة جون كينيدي[٣] (John F. Kennedy) كانت حريصة جداً على انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية لأسباب سياسية، إلا أنها شعرت بالقلق بشأن الآثار الاقتصادية المحتملة للتعريفة الخارجية سواء عليها أو على بلدان أمريكا الجنوبية، وبيّن ويلسون في آيار ١٩٦٢ بأن على بريطانيا الاختيار بين أوروبا والكومنويلث[٤].

دحض غايتسكيل مزاعم حزب المحافظين[٥] بأن العضوية لن يكون لها تأثير يذكر على الكومنويلث قائلاً "**دعنا نكون واضحين ماذا يعني ذلك، يعني نهاية بريطانيا كدولة مستقلة**

(١) الحرب الباردة: منافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهما، تطورت بعد الحرب العالمية الثانية ولم يتم اللجوء إلى القوة المسلحة، واستخدم المصطلح لأول مرة من قبل الكاتب البريطاني جورج أورويل في مقال نشر عام ١٩٤٥ عندما اعتقد بأنه ستحدث حرب نووية بين دولتين أو ثلاث دول نووية وسيُقتل ملايين البشر في بضع ثوانٍ، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا تخشى من هيمنة الاتحاد السوفيتي على أوروبا الشرقية وانتقال الحكم الشيوعي إلى أوروبا الغربية، وزادت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من صنع الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات، وانتهت الحرب الباردة عام ١٩٩١ بتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الأنظمة الشيوعية. للمزيد ينظر: Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 3, P. 444.

(2) Pimlott, Op. Cit., P. 248

(٣) جون كينيدي (١٩١٧-١٩٦٣): سياسي أمريكي ديمقراطي ورئيس الولايات المتحدة الخامس والثلاثون، درس العلوم السياسية في جامعة هوارد وأصبح عضواً في مجلس النواب عام ١٩٤٦ وعضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٥٢، رشح نفسه للانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٠، فاز بها وانتقل الى البيت الأبيض في كانون الثاني ١٩٦١، تم اغتياله عام ١٩٦٣ وبجانبه زوجته جاكلين في سيارته المكشوفة. للمزيد ينظر:

The Mcgraw-Hill Encyclopedia of World Biography, Vol. 6, Mcgraw-Hill, New York, 1973, PP.164-168.

(4) Rippingale, Op. Cit., PP. 232,238.

(٥) حزب المحافظين: حزب سياسي بريطاني، الاسم القديم هو (حزب التوري) الذي آمن اعضائه بالملكية الخاصة والحفاظ على جيش قوي والحفاظ على القيم والمؤسسات الثقافية التقليدية، وبدأ اعضائه بتأليف جمعيات محافظة بعد مشروع قانون الاصلاح البريطاني عام ١٨٣٢، ومددوا حقوقهم الانتخابية لتشمل الطبقة الوسطى، ومنذ الحرب العالمية الأولى وحزب المحافظين وخصمه الرئيس حزب العمال هيمنوا على الحياة السياسية البريطانية.للمزيد ينظر: Safra, and Cauz,The new Encyclopaedia Britannica,Vol.3,554-555.

ونهاية ألف عام من التاريخ ونهايتاً للكومنويلث... ولا أريد أن أرى خياراً بين أوروبا والكومنويلث ..."[١]، وطالب بإجراء انتخابات عامة قبل أي التزام[٢]، وكان ويلسون مسروراً بخطاب غايتسكيل، فكانت عبارة (ألف عام من التاريخ) فريدة من بين خطبه السياسية[٣].

كتب غايتسكيل في كانون الأول ١٩٦٢ مذكرة طويلة إلى الرئيس الأمريكي كينيدي أوضح خلالها موقف حزب العمال من المجموعة الاقتصادية الأوروبية منذ عام ١٩٦١، وعد الدخول في الشروط الصحيحة هو أفضل حل، وأن انهيار المفاوضات لم يعد أمراً كارثياً، وبعد خمسة أيام من إرسال تلك المذكرة دخل غايتسكيل المستشفى، وأوقف الفرنسيون المحادثات في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٣ على أساس أن بريطانيا لم تستطع الوفاء بالشروط اللازمة لدخول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتدهورت بعدها حالة غايتسكيل بشكل خطير وتوفي في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣، وبعدها بعشرة أيام أخبر المسؤولون الفرنسيون وزير التجارة البريطاني إدوارد هيث[٤] (Edward Heath) أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق وأن المفاوضات قد انتهت[٥]، ليتم إحياؤها بعد ثلاثة أعوام من قبل هارولد ويلسون كما سنرى في الفصل الثاني.

(1) Rippingale, Op. Cit., P. 249-250.

(2) Margaret Louise Summerfield, In But Not of Europe: Discussions of British National Identity in Post-War Europe, M.A. Carleton University, Ottawa, Ontario, 2011, P. 83.

(3) Rippingale, Op. Cit., P. 254.

(٤) ادورد هيث: (١٩١٦–٢٠٠٥) سياسي بريطاني محافظ ورئيس وزراء، درس في جامعة أكسفورد، أصبح عضواً في البرلمان عام ١٩٥٠ ثم وزيراً للعمل عام ١٩٥٩–١٩٦٠ ووزيراً للتجارة عام ١٩٦٣–١٩٦٤ وزعيماً لحزب المحافظين عام ١٩٦٥–١٩٧٥ ورئيساً للوزراء عام ١٩٧٠–١٩٧٤ وبعدها أصبح زعيم المعارضة ١٩٧٤–١٩٧٥. للمزيد ينظر:

Robert Eccleshall and Graham Walker, Biographical Dictionary of British Prime Ministers, Routledge, London, 1998, PP. 343.

(5) Rippingale, Op. Cit., P. 259.

٣- موقفه من الحرب الهندية الصينية عام ١٩٦٢:

أدان ويلسون في عام ١٩٦٢ الهجوم الصيني على الهند وعدّه انتهاكاً للاتفاقات التي دخلت فيها الحكومة الصينية رسمياً، وحث الحكومة البريطانية لإقراض وتأجير المساعدات العسكرية الى الحكومة الهندية وتعزيزها بمساعدات اقتصادية من الدول الغربية[١].

٤- موقفه من الحرب الاهلية في لاوس (Laos) عام ١٩٦٢:

انتقد ويلسون في عام ١٩٦٢ وزارة الخارجية البريطانية لاتخاذها نظرة سياسية مبسطة اتجاه الحرب الاهلية في لاوس وحذّر الحكومة بعدم التدخل في تلك الحرب الاهلية[٢].

٥- موقفه من الحرب في فيتنام من عام ١٩٥٢-١٩٦٣:

خلال الخمسينيات من القرن العشرين، تحدث ويلسون ضد السياسة الخارجية الأمريكية في خطاب ألقاه في مدينة كوفنتري (Coventry) في شباط ١٩٥٢، وبيَّن أن من واجب البرلمان البريطاني والحركة العمالية على وجه الخصوص توضيح سياستها اتجاه فيتنام، وإذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية توسيع منطقة القتال في آسيا فلا يتوقعوا من بريطانيا أن تدعمهم[٣]، وأيد اتفاقيات جنيف عام ١٩٥٤، وانتقد بشكل صريح السياسة الأمريكية في الهند الصينية، ودعا الحكومة البريطانية بعدم الخضوع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وبيَّن أن التسوية السلمية في آسيا معرضة للخطر من جانب طرف متشدد في مجلس الشيوخ الأمريكي أراد شن حملة عنيفة ضد الشيوعية، ودعا أن لا ترسل بريطانيا لا رجلاً ولا بندقية لمساعدة الإمبريالية الفرنسية في الهند الصينية، وأن لا تشجع أو تنضم إلى تحالف معادٍ للشيوعية في آسيا، وأن تسير بريطانيا إلى جانب الشعوب في تلك الثورة وليس إلى جانب مضطهديهم، وانتقد اخفاق فيتنام الجنوبية في إجراء الانتخابات الموعودة ودعا إلى احترام الاتفاقية[٤].

(1) Rowan, Op. Cit., P. 263.

(2) Ibid, P. 316.

(3) Paul Foot, The politics of Harold Wilson, Penguin, UK, 1968, P. 203.

(4) Mark Phythian, The Labour Party, War and International Relations 1945–2006, Routledge, London, 2007, P. 62.

اقترح ويلسون في ١٤ آذار ١٩٦٢ مع عدد من زملائه في حزب العمال انضمام بريطانيا إلى الاتحاد السوفيتي لاستذكار مؤتمر جنيف، وبدأت بريطانيا تتبادل الملاحظات مع الحكومة السوفيتية، ولكن بسبب عدم الاتفاق على سبب القتال في فيتنام لم يظهر أي تقدم، وحث احد اعضاء حزب العمال وهو كوني زيلياكوس (Koni Zilliacus) الحكومة البريطانية بتحذير الولايات المتحدة بأنه إذا أدى التدخل الأمريكي في فيتنام إلى الحرب مع الصين فإن بريطانيا ترفض المشاركة، وبعدما أصبح ويلسون زعيماً لحزب العمال في شباط ١٩٦٣ كان صامتاً إلى حد كبير حول قضية فيتنام وتبنى مواقف أكثر اعتدالاً في السياسة الخارجية استعداداً للانتخابات العامة لعام ١٩٦٤[١].

٦- موقفه من الصراع الماليزي – الإندونيسي عام ١٩٦٤:

كان حزب العمال منقسماً اتجاه الصراع الماليزي– الإندونيسي، وحث ويلسون مجلس العموم بتقديم قوات إضافية لدعم ماليزيا قائلاً: "**تؤيد وبكل اخلاص تقديم الدعم الكامل لماليزيا**"[٢].

(1) Rowan, Op. Cit., P. 320-321.

(2) H.C., Defence, Vol. 687, 16 January 1964, Col. 427.

المبحث الخامس

وصوله إلى السلطة ١٩٦٣-١٩٧٤

١- توليه رئاسة حزب العمال شباط ١٩٦٣:

كانت وفاة زعيم حزب العمال هيو غايتسكيل المفاجئة في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣ ذات أهمية كبيرة في بريطانيا، إذ تناولتها الصحف والإذاعة البريطانية حول من سيخلفه في زعامة الحزب، وعلى ما يبدو كان المرشح جورج براون إلا أنه كان غير مرغوب فيه كقائد للحزب[١]، لأنه كان يعاني من مشكلة ادمان للخمر، وعلّق أنتوني كروسلاند قائلاً "**هل سيقودنا سكران عصبي**"، وفي ٧ شباط ١٩٦٣ جرت منافسة على رئاسة الحزب بين هارولد ويلسون وجورج براون وجيمس كالاهان[٢] (Jims Callaghan) وأسفرت النتائج عن تقدم ويلسون بـ (١١٥) صوت مقابل (٨٨) صوتاً لبراون و(٤١) صوتاً لكالاهان، وفي الاقتراع الثاني فاز ويلسون بأغلبية (١٤٤) صوتاً مقابل (١٠٣) صوتاً لبراون[٣] وقد بلغ ويلسون من العمر (٤٧) عام عند انتخابه رئيساً لحزب العمال[٤] في ١٤ شباط ١٩٦٣[٥].

يبدو أن فوز ويلسون برئاسة الحزب أدى إلى اختلاف ردة فعل من عرفه سواء كان في حزبه أو خارجه، ونلاحظ على سبيل المثال ردة فعل بعض أعضاء حزب العمال والمحافظين وغيرهم:

(1) Tony Benn, Out of the Wilderness Diaries 1963–1967, A Random House Group Company, 1987, PP. 1,5.

(٢) جيمس كالاهان (١٩١٢–٢٠٠٥): سياسي بريطاني عمالي ورئيس وزراء، دخل البرلمان عام ١٩٤٥ وشغل مناصب صغيرة في وزارة النقل عام ١٩٤٧–١٩٥١ وخلال حكومة ويلسون اصبح وزيراً للخزانة عام ١٩٦٤–١٩٦٧ ثم وزيراً للداخلية حتى عام ١٩٧٠ ووزيراً للخارجية عام ١٩٧٤–١٩٧٦، وعندما استقال ويلسون عام ١٩٧٦ خلفه كالاهان في رئاسة الوزراء وزعامة الحزب ١٩٧٦–١٩٧٩ واستقال من منصب زعيم حزب العمال عام ١٩٨٠ وتم منحه لقب لورد مدى الحياة عام ١٩٨٧. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 2, P. 747.

(3) Pimlott, Op. Cit., PP. 256,259.

(4) Morgan, Op. Cit., P. 230.

(5) Benn, Op. Cit., P. 5.

خرج جورج براون غاضباً وهو يردد كلمات مشينة لكل من صوّت لويلسون واختفى في اسكتلندا من دون أن يخبر أحداً أين سيذهب على الرغم من أن ويلسون دعاه ليبقى في منصبه نائباً لرئيس الحزب، وبعد خمسة أيام رجع وقبل بالمنصب لكن ويلسون لم ينسَ له الاحراج الذي أوقعه فيه أمام الجميع فقال لأحد أصدقائه "**يجب على براون الخروج في النهاية لكن عندما نريد وفي الوقت الذي يناسبنا، وعندما نخرجه لن تسمع حينها لسقوطه صوتاً**"، أما روي جنكيز[١] (Roy Jenkins) فصرّح بأن ويلسون لا أحد يحبه وليس لديه أصدقاء[٢]، بينما أشار كروسلاند بأن ويلسون لم تكن له شعبية في الحزب مقارنة مع براون ولكن كان عليهم الاختيار بين "**المحتال والسكران**"[٣]، إذ استطاع براون هزيمة ويلسون في انتخابات نائب رئيس الحزب قبل شهرين تقريباً من انتخابات رئاسة الحزب[٤]، بينما أعترف المحافظون بأنهم يواجهون خصماً صعباً، فكتب اللورد هيلشام (Hailsham) في خطاب تهنئته قائلاً "**اعتقدت أنك ستفوز وبالفعل فزت، وأنا متأكد من أن أتباعك اختاروا الرجل الأقدر**"، أما هارولد ماكميلان قال "**ويلسون رجل أكثر قدرة من براون وهو أمر جيد للبرلمان وللبلاد**"[٥]، لكنه أخبر سفيره في واشنطن ديفيد أورمسبي (David Ormsby) في آذار ١٩٦٣بأن لا يأخذ الأمريكيون وجهات نظر ويلسون على محمل الجد، ولاحظ السفير بأن استقبال الادارة الأمريكية لويلسون في ٢ نيسان ١٩٦٣ كان فاتراً وأن جميع من قابلوه كانوا أما يكرهونه أو لا يثقون به، وعندما سأل المسؤولون الأمريكيون ويلسون عما إذا كان سيتنصل من اتفاق ناسو بشأن الغواصات النووية بولاريس، بيّن ويلسون إنه

(١) روي جنكينز: (١٩٢٠-٢٠٠٥) سياسي بريطاني عمالي، تخرج من جامعة أكسفورد عام ١٩٤١ ودخل البرلمان عام ١٩٤٨ وأصبح وزيراً للطيران عام ١٩٦٤-١٩٦٥ ووزيراً للداخلية ١٩٦٥-١٩٦٧ ووزيراً للخزانة ١٩٦٧-١٩٧٠ واستقال من حزب العمال عام ١٩٧٢ وعاد الى الحكومة عام ١٩٧٣ واصبح وزيراً للداخلية ١٩٧٤، واستقال من الحكومة والبرلمان عام ١٩٧٦ واصبح رئيس الفرع التنفيذي للمجموعة الأوروبية حتى عام ١٩٨١، شكّل الحزب الديمقراطي الاجتماعي وترأسه عام ١٩٨١- ١٩٨٣، وانتقل الى مجلس اللوردات عام ١٩٨٧ واصبح بعد ذلك مستشاراً لجامعة أكسفورد ١٩٨٧-٢٠٠٣. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 6, P. 529.

(2) Sandbrook, Op. Cit., P. 34-35.

(3) Varmdal, Op. Cit., P. 26.

(4) Timothy Heppell, The Labour Party Leadership Election of 1963: Explaining the Unexpected Election of Harold Wilson, Journal Contemporary British History, Vol. 24, No. 2, 2010, P. 156-157.

(5) Sandbrook, Op. Cit., P. 34-35.

سيعيد التفاوض بشأنها، وعندما ذهب إلى واشنطن مرة أخرى في آذار وتموز ١٩٦٤ أصبح الأمريكيون متأكدين بأنه سيكون رئيس الوزراء القادم ويجب معاملته بوصفه رئيساً للوزراء[١].

أما الصحافة البريطانية فقد مدحته بالأجماع تقريباً، فعلى سبيل المثال صحيفة (Financial Times) اليمينية كتبت "**من الواضح أن اختيار هارولد ويلسون زعيماً لحزب العمال كان على أساس القدرة الذهنية والخبرة والفطنة السياسية ورباطة الجأش في العمل التي يحتاجها زعيم الحزب**"[٢].

استفاد ويلسون بشكل واضح من كونه لا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنقابات العمال ولا بحركة الغايتسكيلت (Gaitskellites) التي كان يقودها هيو غايتسكيل والتي تعني الجناح اليميني للحزب، لذا تمكن من جذب الدعم له من جميع أقسام الحزب[٣]، وألقى في ١ تشرين الاول ١٩٦٣ خطاباً لحزبه وللشعب البريطاني في مؤتمر الحزب في سكاربورو (Scarborough) عن العمل والثورة العلمية ووعد بالتحديث الصناعي والتغيير العلمي، ومع اقتراب حديثه من نهايته بيّن إن الاشتراكية[٤] سيعيد صياغتها من حيث الثورة العلمية وأن هذه الثورة لا يمكن أن تصبح حقيقة إلا إذا كانوا مستعدين لإجراء تغييرات بعيدة المدى في المواقف الاقتصادية والاجتماعية التي تتخلل نظام المجتمع بأكمله، وأن بريطانيا سيعاد صياغتها وفق التكنولوجيا الحديثة ولن تكون مكاناً للممارسات التقييدية أو للأساليب القديمة على كل جوانب الصناعة، ولابد على المكلفين بمراقبة سياسة الحكومة سواء كانوا في غرفة مجلس الوزراء أو مجلس الادارة ان يكونوا مستعدين للتفكير والتحدث بلغة العصر العلمية، وتلقت الصحافة خطابه بحماس ونشر في صباح اليوم التالي ووصفت صحيفة (The Times) خطاب ويلسون بانه الأكثر نجاحاً على الاطلاق إذ أظهرت الجماهير حماساً شديداً وحتى اليساريين في الحزب صرحوا بأن الخطاب

(1) Robin Renwick, Fighting with Allies: America and Britain in Peace and War, Palgrave Macmillan, London, 1996, P. 192-193.

(2) Sandbrook, Op. Cit., P. 34-35.

(3) Laybourn, Op. Cit., P. 224.

(٤) تُعَد الاشتراكية البريطانية في جوهرها عقيدة أخلاقية لا تستند إلى قوانين الماركسية وإنما على القيم المجردة مثل العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والديمقراطية وترفض الأسلوب الثوري باستخدام القوة المسلحة لبلوغ الغايات السياسية. للمزيد ينظر: Wilson, The Relevance of British Socialism, P. 2.

كان تاريخياً ووضع حزب العمال كونه حزب مصير بريطانيا بلا منازع[١]، ومن أجل تحديث المجتمع دعا ويلسون بوجوب دخول العلماء إلى الحكومة وانشاء وزارة للتكنولوجيا والاستثمار في مجال البحث العلمي[٢].

أظهر ويلسون خلال الحملة الانتخابية أنه سياسي من الدرجة الأولى، إذ كان محدثاً جيداً جداً في التلفزيون وقام بأداء رائع في مجلس العموم وكان مفتوناً بالحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي كينيدي فحاول أن تكون حملته وصورته على غرارها، وجلب ويلسون الأمل لبريطانيا لتحتل مكانتها في العالم[٣]، وعرض رؤية بريطانيا الجديدة التي تستند على ثورة علمية وتكنولوجية وقدم مجموعة واسعة من تدابير الرعاية الاجتماعية[٤] وسط شعبية مليئة بالتفاؤل بأن هناك أملاً ببداية جديدة بعدما تدهور الوضع خلال اعوام حكم المحافظين السابقة، وقدّم لنفسه صورة جديدة ولامعة من خلال خطبه الرنانة بلهجة يوركشاير ومهاراته في المقابلات التلفزيونية ومعطفه وغليونه المميز واهتمامه بالعلوم والتكنولوجيا، وبدا أن المحافظين لن يستطيعوا إيقاف حماس ويلسون في الانتخابات العامة وأن وصوله إلى رئاسة الوزراء كانت فقط مسألة وقت[٥].

أبتعد ويلسون تدريجياً عن المعتقدات اليسارية وتخلى عن معاداته للولايات المتحدة الأمريكية وشدد على أهمية التحالف معها، وزارها في آذار ١٩٦٤ وطمأن الرئيس الأمريكي ليندون جونسون[٦] (Lyndon Johnson) بشأن موثوقيته كحليف، لأن تعليقات وزارة الخارجية الأميركية أوضحت بأن الدوائر الرسمية في واشنطن لا تثق بويلسون بسبب ماضيه اليساري[٧].

---

(1) Sandbrook, Op. Cit., P. 17-18.

(2) Morgan, Op. Cit., P. 232

(3) Sue Pryce, Presidentializing the Premiership, Macmillan Press,London,1997,P.53.

(4) Tudor Jones, Remaking the Labour Party from Gaitskell to Blair, Routledge, London, 2005, P. 58.

(5) Sandbrook,, Op. Cit., P. 18-19.

(٦) ليندون جونسون(١٩٠٨-١٩٧٣): سياسي أمريكي ديمقراطي ورئيس الولايات المتحدة السادس والثلاثون، دخل مجلس النواب عام ١٩٣٧ ومجلس الشيوخ عام ١٩٤٨ ونائباً للرئيس كندي عام ١٩٦٠ ورئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٦٤- ١٩٦٨ وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٣ أصيب بنوبة قلبية وفارق الحياة. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 6, P. 593.

(7) Hughes, Op. Cit., P. 49.

أخبر ويلسون جمهوره خلال حملته للانتخابات العامة في ١٢ أيلول ١٩٦٤ بأن حكومة المحافظين متعبة ولا تملك شيئاً لتقدمه للبلاد، لا أهداف ولا خطط مستقبلية، وأنه وحزبه اعتقدوا أن بريطانيا باستطاعتها أن تقدم الأفضل، وتعهد بإنشاء وزارتين للتكنولوجيا وللشؤون الاقتصادية تعملا على وضع خطة وطنية اقتصادية طويلة الأجل، وتعهد بزيادة مدفوعات واستحقاقات التأمين الوطني للمسنين والمرضى والعاطلين وإلغاء رسوم الوصفات الطبية وبناء المزيد من المستشفيات وإلغاء الأحد عشرة زائد[١]، والتوسع الهائل في التعليم العالي[٢].

أهمل ويلسون بحملته الانتخابية معظم زملائه فتذمر ريتشارد كروسمان[٣] (Richard Crossman) في أيلول ١٩٦٤، وذكرت صحيفة (The Times) بانه لم يتخذ أي زعيم حزب في التاريخ الحديث كل المسؤولية وحده، وذكر الصحفي أنتوني هوارد (Anthony Howard) فيما بعد بأن الحملة كانت تدار من قبل شخصين هما هارولد ويلسون ومارسيا ويليامز، ولم يمر التقارب بين ويلسون وسكرتيرته السياسية مارسيا ويليامز من دون ان يلاحظه أحد، فقد كانت الروائية والمناهضة للاشتراكية باربرا كارتلاند (Barbara Cartland) قد اتهمتهما علانية بأنهما على علاقة[٤]، ووفقاً لسكرتير ويلسون جو هاينز (Joe Haines) أن ويلسون أخبره بأن مارسيا جاءت فيما بعد إلى زوجته ماري وأخبرتها بأنها كانت لها علاقة مع زوجها عام ١٩٥٦[٥].

---

(١) الأحد عشرة زائد: عبارة عن اختبار يتم إجراءه للتلاميذ في المرحلة الأخيرة من المدرسة الابتدائية من أجل الدخول الى الثانوية، ويتم إجرائه في سن العاشرة أو الأحد عشر، ويتم امتحان التلميذ في اختبارات التفكير اللفظي وغير اللفظي والرياضيات واللغة الانكليزية لمعرفة مؤهلات التلميذ الفكرية واستعداده للدخول للمرحلة الثانوية. للمزيد ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت العنوان الآتي:

www.elevenplusexams.co.uk/advice/sample-11-plus-papers,15April 2019,04:00 P.M

(2) Sandbrook, Op. Cit., P. 23.

(٣) ريتشارد كروسمان: (١٩٠٧– ١٩٧٤) سياسي بريطاني عمالي، تخرج من جامعة اكسفورد عام ١٩٢٩، وانتخب عضواً في البرلمان عام ١٩٤٥ ونتيجة لآرائه السياسية اليسارية لم يحصل على منصب سياسي رفيع في عهد كليمنت أتلي، ولكن بعدما فاز ويلسون برئاسة الوزراء عام ١٩٦٤ أصبح وزيراً للإسكان عام ١٩٦٤– ١٩٦٦ ورئيساً لمجلس العموم عام ١٩٦٦–١٩٦٩ ووزير الدولة للدراسات الاجتماعية عام ١٩٧٠. للمزيد ينظر:

Victoria Honeyman, Richard Crossman A Reforming Radical of the Labour Party, I.B.Tauris, London, 2007.

(4) Sandbrook, Op. Cit., P. 24-25.

(5) Joe Haines, Glimmers of Twlight: Harold Wilson in Decline, Politico, London, 2003, p. 54.

يبدو أن تلك الاتهامات مما يُلاحظ عليه من كثرة استشارته لمارسيا ويليامز والاستئناس بمقترحاتها ومرافقته أينما ذهب، بينما لم يحظ زملائه الآخرون من حزبه بتلك الحظوة التي نالتها مارسيا. وعلى سبيل المثال في الليلة التي سبقت إعلان خطابه في ١ تشرين الاول ١٩٦٤ في سكاريبو قال لمارسيا ويليامز "**ما زلت لا أعرف ما أقوله أظن أني سأذهب إلى الفراش وأقوم بذلك في الصباح الباكر**"، لكنها اجابته قائلة "**لا، سوف تفعل ذلك الآن**"، وعندما حان موعد القاء خطابه وجدوه لا يزال يبحث عن موضوع، ففكرت مارسيا وليامز لدقيقة واقترحت عليه التكلم بأمور العلوم والتكنولوجيا(١).

٢- انتخابه رئيساً للوزراء تشرين الثاني ١٩٦٤:

بعد ظهر يوم الجمعة ١٦ تشرين الاول ١٩٦٤ وهو اليوم الذي حلم به ويلسون طوال حياته منذ كان عمره ثمانية أعوام، تم الإعلان عن فوز حزب العمال بـ (٣١٥) مقعداً، وكُلّف من قبل الملكة إليزابيث الثانية(٢) (Queen Elizabeth II) برئاسة الوزراء وتأليف الحكومة الجديدة وهو في سن (٤٨) عاماً، ونال شرف ضيافة لم ينله رئيس وزراء قبله، فقد حضر مع عائلته الى القصر وعادة يحضر رؤساء الوزراء وحدهم فقط، وبقي لمدة ساعتين وقدم له الشراب وعادة يبقى رؤساء الوزراء لمدة لا تزيد على نصف ساعة ولا يقدم لهم الشراب من قبل الملك، ونظرت الملكة اليه كشخصية رائعة ومثيرة للاهتمام(٣).

جاء هارولد ويلسون الى السلطة في ظروف صعبة للغاية، إذ ورث مشاكل اقتصادية كبيرة جداً منها ما يتعلق بالاستثمار وانخفاض القدرة التنافسية وعجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات(٤)

(1) Wilson, Memoirs, P. 196. ; Sandbrook, Op. Cit., P. 18.

(٢) إليزابيث الثانية (١٩٢٦-): الاسم الكامل إليزابيث ألكسندرا ماري ورسمياً إليزابيث الثانية، أبنة الملك جورج السادس وملكة المملكة المتحدة (بريطانيا وإيرلندا الشمالية) ورئيسة الكومنويلث، تزوجت من الأمير فيليب مونتباتن عام ١٩٤٧، أصبحت ملكة بعد وفاة والدها في ٦ شباط ١٩٥٢ وتم تتويجها رسمياً في ٢ حزيران ١٩٥٣، لديها ثلاثة أبناء الأمير تشارلز ولد عام ١٩٤٨ والأميرة آن ولدة عام ١٩٥٠ والأمير أندرو ولد عام ١٩٦٠. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 4, P. 454-455.

(3) Sandbrook, Op. Cit., P. 28-29.

(4) Jefferys, Op. Cit., P. 61.

بحوالي (٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون جنيه استرليني[١]، ووجد أنه من المستحيل تحقيق كامل أهداف حكومته[٢]، وتشاور ويلسون مع كالاهان وبراون وعارضا بشدة تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني واعتقدا أنه لم يكن الحل لمشاكل بريطانيا الاقتصادية، وأيدهم ويلسون بأن سعر الصرف يجب أن يظل على ما هو عليه[٣]، واقترح كروسمان سراً الى ويلسون بأن تخفيض قيمة العملة هو الشيء الوحيد المتبقي ويجب الإسراع به، لكن ويلسون أخبره بأن خفض قيمة العملة يعني ابعادهم من الانتخابات القادمة، وهذا يعني ايضاً التخلي عن تعهدات البيان الذي جاء به ويلسون وخرق لوعوده بشأن التأمين الوطني والخدمات الصحية والمعاشات التقاعدية والتعليم[٤]، مما يعني أن حزب العمال سيكون له احتمال ضعيف للفوز في انتخابات ثانية[٥]، كما أن حكومة أتلي قد أُجبرت على تخفيض العملة عام ١٩٤٩ فاعتقد ويلسون أن تخفيض قيمة العملة من شأنه أن يلحق ضرر بحزب العمال وسيُنظر إليه على أنه حزب تخفيض العملة في وقت كان ينظر فيه إلى قوة الجنيه الاسترليني كرمز للقوة والهيبة البريطانية[٦] ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتزامات بريطانيا في الخارج، وقال ويلسون "**نحن أما قوة عالمية ونفوذ عالمي أو لا شي**"[٧].

تمكن حزب العمال برئاسة ويلسون من الحصول على أغلبية (٩٦) مقعداً في الانتخابات العامة الثانية في آذار ١٩٦٦، وبدت البشائر جيدة لحكومته الجديدة، إذ فازت بريطانيا بكأس العالم لكرة القدم في ذلك العام[٨]، وانخفض معدل البطالة والعجز في ميزان المدفوعات[٩]، وحاول التوفيق بين وجهات النظر المختلفة داخل حزبه وتأليف حكومة تحقق التوازن بين اليمين واليسار، لكن سرعان ما تدهور الوضع الاقتصادي لحكومته الجديدة أثر الأزمة الاقتصادية في

(1) Morgan, Op. Cit., P. 214.

(2) Laybourn, Op. Cit., P. 225.

(3) Clive Ponting, Breach of Promise Labour in Power 1964-1970, Hamisii Hamilton, London, 1989, P. 395.

(4) Sandbrook, Op. Cit., P. 73.

(5) Jefferys, Op. Cit., P. 63.

(6) Andrew S. Crines, and Kevin Hickson, Harold Wilson: the Unprincipled Prime Minister? -Reappraising Harold Wilson-, Biteback, London, 2016, P. 27.

(7) Laybourn, Op Cit., P. 225.

(8) Ibid, P. 225.

(9) Jefferys, Op Cit., P. 69.

تموز ١٩٦٦[١]، فانخفض مستوى الرضا عن أدائه كما هو مسجل في استطلاع الرأي من ٦٩ بالمائة في آيار ١٩٦٦ إلى ٣٣ بالمائة في كانون الثاني ١٩٦٧[٢].

اضطر ويلسون على تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ من ١ جنيه يساوي (٢,٨٠) دولار إلى ١ جنيه يساوي (٢,٤٠) دولار[٣] أي بنسبة ١٤,٣ بالمائة مقارنة بالدولار، مما قيد سياسات النمو الاقتصادي لحكومته[٤]، ولو أنه خفّضه عام ١٩٦٤ لكان بالإمكان في وقتها أن يلقي باللوم على حكومة المحافظين المنتهية ولايتها، إلا أنه كان لا يريد أن يُنتقد من الناحية السياسية لأنه كان عضواً في مجلس الوزراء الذي خفض قيمة العملة عام ١٩٤٩[٥]، ولكي يطمئن ويلسون الشعب البريطاني قال لهم في خطاب متلفز "**من الآن فصاعدًا تبلغ قيمة الجنيه في الخارج ١٤ بالمائة أو تقريباً أقل من حيث العملات الأخرى، وهذا لا يعني أن قيمة الجنيه في بريطانيا أو في جيبك أو محفظتك أو في البنك الذي تتعامل معه قد تم تخفيض قيمته**"[٦].

ابتعد ويلسون عن كبار زملائه واعتمد كثيراً على مستشاريه السياسيين ولاسيما مارسيا ويليامز التي استاء من نفوذها الكثيرون[٧]، واعتقد المتخصص بالسياسة العالمية الأمريكي ريتشارد نيوستاد (Richard Neustadt) بأن ويلسون جعل جميع القرارات بيديه ولا يتخذ أي قرار حتى يفكر به جيداً، وأيد دينيس هيلي[٨] (Denis Healey) كل ما قيل بتفرد ويلسون

(1) Morgan, Op. Cit., P. 262.

(2) Ponting, Op. Cit., P. 315.

(3) Scott Newton, The Sterling Devaluation of 1967, the International Economy and Post-War Social Democracy, Journal The English Historical Review, Vol. XXV, No. 515, 2010, P. 912.

(4) Jefferys, Op Cit., P. 69.

(5) Crines and Hickson, Op. Cit., P. 58.

(6) Pimlott, Op. Cit., P. 483.

(7) Jefferys, Op. Cit., P. 62.

(٨) دينيس هيلي (١٩١٧–٢٠١٥): سياسي بريطاني عمالي ووزير دفاع، تخرج من جامعة اكسفورد، انضم الى حزب العمال عام ١٩٤٥ وأصبح عضواً في البرلمان عام ١٩٥٢ وشغل منصب وزير الدفاع في حكومة هارولد ويلسون عام ١٩٦٤– ١٩٧٠، ووزيراً للخزانة عام ١٩٧٤ وبقي في هذا المنصب حتى خسارة الحزب في الانتخابات العامة عام ١٩٧٩ وأصبح نائب رئيس الحزب عام ١٩٨٠–١٩٨٣. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 5, P. 778.

باتخاذ القرارات بمعزل عن مجلس الوزراء، وعندما استقال ويلسون في عام ١٩٧٦ أعلن توني بنّ[١] (Tony Benn) قائلاً "**الحمد لله أن الرجل قد رحل**" وكانت وجهة نظر توني بنّ فيما بعد بأن تركيز السلطة في يد رجل واحد يرقى إلى نظام الحكم الشخصي[٢].

أما وزير الخارجية جورج براون فكانت علاقته مع ويلسون دائماً متوترة منذ أيام المعارضة، وطلب العديد من زملاء ويلسون التخلص من براون ومنهم باربرا كاسل[٣] (Barbara Castle)، لكن ويلسون رأى بأن براون له مكانة قوية لدى كتلة الحزب البرلمانية وأراد الانتظار حتى يُدمّر براون نفسه عاجلاً أم آجلا، فقد كان مشهوراً بإدمانه للخمر والمزاج المتقلب العنيف، وذكر ويلسون بأن الناس الذين صوتوا لجورج براون جاءوا الآن إليه وطلبوا منه إقالته[٤].

تعرض براون في تشرين الأول ١٩٦٧لانتقادات كثيرة بسبب سياسته تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ومهاجمته في تشرين الثاني اللورد تومسون (Thompson) مالك أكبر الصحف ومنها (The Times) البريطانية، فأدى ذلك إلى كثرة المطالبات لإقالته، فقدم براون استقالته في ١٥ آذار ١٩٦٨ بحجة أنه لم يتم التشاور معه بشأن قرار إعلان الملكة عن عطلة البنوك لوقف

(١) توني بن: (١٩٢٥-٢٠١٤) سياسي بريطاني عمالي، كان كل من أجداده أعضاء في البرلمان، انضم الى حزب العمال عام ١٩٥٠، ثم أصبح مديراً لمكتب البريد خلال حكومة ويلسون عام ١٩٦٤ ووزيراً للتكنولوجيا عام ١٩٦٦-١٩٧٠ ووزير الدولة للصناعة عام ١٩٧٤-١٩٧٥ ووزيراً للطاقة عام ١٩٧٥-١٩٧٩، وأصبح أكثر المفكرين اليساريين نفوذاً في حزب العمال، واستقال عام ٢٠٠١. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 2, P. 105.

(2) Rod Rhodes, The Court Politics of the Blair Presidency, Lecture Presented in the Department of the Senate Occasional Lecture Series, Parliament House, 27 June 2005, P. 2.

(٣) باربرا كاسل: (١٩١٠-٢٠٠٢) سياسية بريطانية عمالية، درست في جامعة أكسفورد عام ١٩٢٩ وتقلدت عدة مناصب مهمة في حكومة ويلسون واصبحت وزيرة للتنمية الخارجية عام ١٩٦٤-١٩٦٥ ووزيرةً للنقل عام ١٩٦٥- ١٩٦٨ ثم اصبحت وزيرةً للعمل عام ١٩٦٨- ١٩٧٠ ووزيرة الدولة للخدمات الاجتماعية عام ١٩٧٤-١٩٧٦، ثم أصبحت عضواً في البرلمان الأوروبي عن حزب العمال عام ١٩٧٦ وحتى تقاعدها عام ١٩٨٩، للمزيد ينظر:

Paula Bartley, Labour Women in Power: Cabinet Ministers in the Twentieth Century, Palgrave Macmillan, London, 2019, PP. 159-182

(4) Ponting, Op. Cit., P. 34.

تعاملات الذهب[١]، وأعلن في خطاب استقالته بأن رحيله السابق لأوانه كان بسبب الطريقة التي تُدار بها الحكومة والطريقة التي يتوصلون بها إلى قراراتهم وأن السلطة لا يمكن ان تنحصر بيد واحد او اثنين من الوزراء، واتهم براون ويلسون بإدخاله نظاماً رئاسياً في مكتب رئاسة الوزراء شبيهاً بنظام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في البيت الابيض، وكان إعتراض براون على نظام البيت الأبيض بسبب وضعه الكثير من القوة بيد رجل واحد ويضع السلطة في يد الأصدقاء أو المستشارين غير الرسميين للرئيس وغير المسؤولين أمام الكونغرس[٢].

يبدو من وجهة نظر براون ان ويلسون فعل مثل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأن جعل له جماعة خاصين به في مكتب رئاسة الوزراء وأصدقاء ومستشارين غير رسميين وغير مسؤولين امام مجلس الوزراء أو البرلمان وهو مخالف للنظام الدستوري البريطاني.

واجهت حكومة ويلسون وقتاً عصيباً في التعامل مع الشؤون الخارجية، وسعى بين عامي ١٩٦٤– ١٩٦٧ للحفاظ على موقف بريطانيا كقوة عالمية سواء من الناحية الاستراتيجية أو المالية، وتم الاتفاق على أن بريطانيا ستحتفظ بصواريخ بولاريس النووية التي اشترتها سراً من الولايات المتحدة الأمريكية والتي اصبحت في السبعينات تسمى الرؤوس الحربية شيفالين (Chevaline Warheads)، وسعى لإقامة علاقات وثيقة مع الرئيس الأمريكي جونسون وحاول أن يكون صانعاً للسلام بينه وبين رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجين[٣] (Alexei Kosygin) لأنهاء الحرب على فيتنام، وضغط الرئيس جونسون على ويلسون للحفاظ على التزام

(1) Samuel Berlinski, Torun Dewan and Keith Dowding, Individual and Collective Performance and the Tenure of British Ministers 1945-1997, The Suntory Centre, London School of Economics and Political Science, London, 2007, P. 16.

(2) Pryce, Op. Cit., P. 46.

(٣) الكسي كوسيجين (١٩٠٤–١٩٨٠) رئيس دولة سوفيتي ورئيس وزراء، انضم إلى الجيش الأحمر عام ١٩١٩ وانضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٢٧ واصبح نائب لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٤٠ وشغل منصب وزير المالية عام ١٩٤٨ ووزير الصناعات الخفيفة ١٩٤٨–١٩٥٣ وشغل عدة مناصب وزارية من عام ١٩٥٣– ١٩٦٠ واصبح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء عام ١٩٦٠ ثم اصبح رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٠–١٩٨٠. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 6, P. 971.

بريطانيا الدفاعي شرق السويس[١] لأنه تورط أكثر من أي وقت مضى في فيتنام وخشي الانسحاب البريطاني من شرق السويس، كما واجه ويلسون مشكلة إعلان الأقلية البيضاء في دولة روديسيا الجنوبية الاستقلال من جانب واحد ورفض التدخل العسكري واختار العقوبات الاقتصادية ضناً منه أنها ستؤدي إلى إسقاط النظام غير الشرعي في روديسيا لكن المشكلة استمرت طويلاً[٢]، كما رفض ديغول طلبه للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٦٧[٣].

دعا ويلسون إلى انتخابات عامة في حزيران ١٩٧٠ في وقت كان فيه الاقتصاد البريطاني يتعافى[٤]، وأصبح فائض في ميزان المدفوعات وصل إلى (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني[٥]، ومع استمرار الحملة الانتخابية أظهرت استطلاعات الرأي تقدم ويلسون بعدة نقاط، وكانت هذه الانتخابات هي الأولى التي سُمح فيها للذي بلغ من العمر ١٨ عاماً بالتصويت، لكن كانت النتيجة مفاجئة، إذ فاز حزب المحافظين ووصل إدوارد هيث إلى السلطة بأغلبية (٣٠) مقعداً، واراد هيث أن تكون حكومته مختلفة تماماً عن حكومة ويلسون في السياسة والأسلوب[٦].

أظهرت استطلاعات الرأي بأن السياسي المحافظ إينوك باول[٧] (Enoch Powell) قد ساهم مساهمة كبيرة في فوز المحافظين، إذ كان شخصية شعبية وساعدت شعبيته في زيادة إقبال المحافظين في بعض الدوائر الانتخابية[٨]، واعتقد خبير استطلاع الرأي الأمريكي والأكاديمي بجامعة أوكسفورد دوغلاس شوين (Douglas Schwen) أن باول وحده قد حصل

(1) Morgan, Op. Cit., P. 268-269

(2) Jefferys, Op. Cit., P. 64.

(3) Laybourn, Op. Cit., P. 225.

(4) Ibid, P. 225.

(5) Morgan, Op. Cit., P. 313.

(6) John Mullen, Britain in the 1970s an Annotated Timeline, StareBooks, 2016, p.21.

(٧) اينوك باول (١٩١٢–١٩٩٨): سياسي بريطاني محافظ، درس بجامعة كامبريدج وأصبح أستاذاً للغة اليونانية في جامعة سيدني الأسترالية في سن الخامسة والعشرين ودخل البرلمان عام ١٩٥٠ عن حزب المحافظين واصبح وزيراً للصحة عام ١٩٦٠–١٩٦٣، وبقي بعدها عضواً في البرلمان حتى عام ١٩٨٧. للمزيد ينظر: Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 9, P. 654.

(8) Timothy Heppell, The Tories: From Winston Churchill to David Cameron, Bloomsbury, London, 2014, P. 49.

على (٢,٥٠٠,٠٠٠) صوت للمحافظين[١]، وصرح ويلسون معقباً على نتيجة الانتخابات قائلاً "**إذا تولى السيد إدوارد هيث رئاسة الوزراء فستسجل الذاكرة بأنه لم يتسلم رئيس وزراء وضعاً اقتصادياً أقوى من الذي سلمناه للسيد هيث**"[٢]، وأصبح ويلسون بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٤ زعيم حزب العمال في حكومة الظل، وانقسم حزبه الى يسار ويمين بسبب العديد من القضايا، منها ما يتعلق بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبعدها أخذ الحزب يميل أكثر نحو اليسار[٣].

٣- انتخابه رئيسا للوزراء في آذار ١٩٧٤:

جرت انتخابات عامة في ٢٨ شباط ١٩٧٤، وكانت نسبة المشاركة في التصويت ٧٨,٨ بالمائة وهو رقم مرتفع يسجل للمرة الاولى منذ عام ١٩٢٩ وحصل حزب العمال على (٣٠١) مقعداً والمحافظين على (٢٩٧) مقعداً، ولم ينجح رئيس الوزراء هيث في محاولة إقناع حزب الأحرار بتشكيل ائتلاف معه، إذ أصرَّوا على أن يكون هناك في المقابل تغيير في النظام الانتخابي إلى نظام التمثيل النسبي الذي يكون أكثر فائدة للأحزاب الصغيرة، لكن هيث لم يقبل بهذا الشرط وبالتالي استقال من رئاسة الحكومة وحل محله هارولد ويلسون الذي شكل حكومة أقلية في ٤ آذار ١٩٧٤[٤].

أجريت انتخابات عامة ثانية في ١٠ تشرين الأول ١٩٧٤، وكانت نسبة المشاركة في التصويت ٧٢,٨ بالمائة وحصل حزب العمال على أغلبية ٣ مقاعد مما أعطى فوزاً ضعيفاً لويلسون[٥]، كما ورث اقتصاداً اسوأ حالاً من الستينات، فالتضخم والبطالة مرتفع بمعدلات قياسية والنمو الاقتصادي لا يكاد يذكر، ويرجع سبب ذلك إلى اخفاقات حكومة هيث السابقة ١٩٧٠-١٩٧٤ وعدم امتلاك ويلسون أغلبية برلمانية لتنفيذ برنامجه وإلى عوامل سياسية خارجية كالأزمة النفطية العالمية، إذ ارتفعت أسعار النفط إلى أربعة أضعاف خلال عام ١٩٧٣، وحرص ويلسون

(1) Wikipedia contributors, Focus On: 100 Most Popular English People of Welsh Descent, Focus, Kindle Store, 2017, P. 2189.

(2) Pimlott, Op. Cit., P. 558.

(3) Laybourn, Op. Cit., P. 225.

(4) Mullen, Op. Cit., P. 50.

(5) Ibid, P. 54.

أن يكون تعيينه للوزراء متوازناً ولاسيما المناصب الاقتصادية الرئيسة، وقرر المضي قدماً في برنامج اقتصادي تضمن عنصرين رئيسين: إلغاء سياسة هيث الخاصة بضبط الأجور الإجباري واستبدالها بضوابط قانونية في الأسعار، والعقد الاجتماعي وهي محاولة لمواجهة التضخم من خلال الاتفاقات الطوعية مع النقابات[١].

أنشأ ويلسون عام ١٩٧٤وحدة السياسات، التي زادت من تدخله في عملية صنع القرارات السياسية، وقدمت الى ويلسون (١٧٤) تقريراً في الأشهر(١٨) الأخيرة من رئاسته للوزراء في مختلف المواضيع حتى في إعادة التفاوض بشأن شروط عضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٢]، واستطاع ويلسون التوفيق بين اليمين واليسار في حزبه حول الانضمام الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية من خلال دعوة الناخبين البريطانيين الى الاستفتاء[٣].

(1) Jefferys, Op. Cit., PP. 83, 88.

(2) Anthony Seldon and Kevin Hickson, New Labour, Old Labour the Blair, Wilson and Callaghan Governmenets, Routledge, London, 2004, PP. 181-183.

(3) Laybourn, Op. Cit., P. 225 ; Kenneth O. Morgan, The Oxford History of Britain, Oxford University Press, New York, 1993, P 650.

المبحث السادس

هارولد ويلسون والشيوعية ١٩٤٥-١٩٧٠

١- اتهامه بالشيوعية ١٩٤٥-١٩٦٣:

كان ويلسون أبرز السياسيين العماليين الذي وضعت دائرة الأمن والمخابرات الداخلية البريطانية Military Intelligence 5 (MI5) ملفاً له بعد مدّة وجيزة من تسنمه منصباً برلمانياً عام ١٩٤٥ ثم سكرتيراً برلمانياً ورئيساً لمجلس التجارة عام ١٩٤٧، وبسبب وضعه الحساس حُفظ ملفه باسم مستعار هو نورمان جون ورثينغتون (Norman John Worthington)، ولاحظ مدير عام المخابرات البريطانية غراهام ميتشل (Graham Mitchell) بأنه عندما أصبح ويلسون وزيراً في الحكومة وجب فتح ملف دائم له بسبب التعليقات التي أدلى بها بعض أعضاء الخدمة المدنية الشيوعيين بوجود تشابهٍ في النظرة السياسية، وكذلك تسجيل صوتي لموظف حكومي شيوعي في وزارة الأشغال تحسّر على انتقال ويلسون إلى مجلس التجارة عام ١٩٤٧، ولم يثبت ميتشل أن ويلسون كان متعاطفاً مع الشيوعيين لأن صحيفة (Daily Worker) هاجمت ويلسون بشكل شديد لكونه اخفق في إبرام اتفاق تجاري مع الاتحاد السوفيتي[١].

كشفت أجهزة التنصت في شارع الملك (King Street) في تشرين الأول ١٩٥٤ أن الحزب الشيوعي البريطاني[٢] (Communist Party of Great Britain) فضّل ويلسون على بيفان ليكون خليفة أتلي في قيادة الحزب، وعلى الرغم من أن المخابرات البريطانية لم تجد ما يثبت أن ويلسون كان عميلاً سرياً للشيوعيين إلا أنها أبدت ارتيابها في بعض اتصالاته

---

(1) Andrew, Op. Cit., P. 397

٢- الحزب الشيوعي البريطاني: تألف في آب ١٩٢٠ ليكون قاعدة للتجمعات الماركسية في بريطانيا، حاول الانضمام إلى حزب العمال عدة مرات في تاريخه، وتمثيله محدود في البرلمان البريطاني، انخفضت عضويته بعد الخلاف الداخلي حول الموقف الذي يجب تبنيه من الانتفاضة المجرية عام ١٩٥٦، وأدى التدخل العسكري السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ الى حدوث تصدع داخل الحزب وضع الأساس للمتاعب المقبلة. للمزيد ينظر عبر شبكة المعلومات الدولية الأنترنيت:
www.marxists.org/ the Foundation of the Communist Party of Great Britain Unity Convention Page/CP Great Britain Archive/CPGB Subject Section/40 Fighting Years, 20 April 2019, 01:00 P.M.

بالشيوعيين التي طورها أثناء رحلاته الى الاتحاد السوفيتي من خلال عمله في شركة اخشاب مونتاكو ماير، واتصالاته بالشيوعي رولاند بيرغر (Roland Berger) الذي كان أبرز شخص وضع على قائمة المخابرات البريطانية من الذين سيتم اعتقالهم في حالة الحرب مع الكتلة السوفيتية[١].

كشفت المراقبة ومصادر أخرى أن ويلسون خلال الخمسينات كان على اتصال وثيق بإيفان فيديروفيتش سكيريبوف (Ivan Federovich Skripov) وهو ضابط في المخابرات السوفيتية عمل تحت غطاء دبلوماسي في لندن، وكذلك بنيكولاي ديميتريفيتش بيلوكوفوستيكوف (Nikolai Dmitrievich Belokhvostikov) وهو دبلوماسي سوفيتي يشتبه بانتمائه إلى المخابرات السوفيتية، وادعى ويلسون في وقت لاحق أنه عمل على افتراض أن أي دبلوماسي سوفيتي قد عمل لدى المخابرات السوفيتية[٢]، وقررت المخابرات السوفيتية عام ١٩٥٦ إعطاء ويلسون الاسم الرمزي (OLDING) وفتح ملف له بعنوان (تطوير عميل سري) على أمل تجنيده لكنها أخفقت[٣]، وحتى قادة الحزب الشيوعي البريطاني في بداية الخمسينات كانوا متفائلين في قدرتهم بالتأثير على ويلسون لكن يئسوا منه في نهاية الخمسينات[٤].

أصبح ويلسون في كانون الثاني ١٩٦٢ أكثر تحفظاً في تعليقاته حول الاتحاد السوفيتي أكثر مما كان عليه خلال زياراته لموسكو في الخمسينيات، وزار ألمانيا الغربية ووقف عند حائط برلين وندد بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وسببت سياسته غضب المخابرات السوفيتية والمتعاونين مع الاتحاد السوفيتي وتم نشر عدد من المقالات الصحفية التي هاجمت سياسته[٥].

يبدو أن سبب تحول سياسة ويلسون الخارجية نحو أوروبا الغربية في تلك المدة لأنه كان يعد نفسه لرئاسة حزب العمال ورئاسة الوزراء، ولعلمه أن الرأي الداخلي بالضد من الاتحاد السوفيتي والشيوعية.

(1) Andrew, Op. Cit., P. 398.
(2) Ibid, P. 398.
(3) Andrew and Mitrokhin, Op. Cit., P. 1003.
(4) Andrew, Op. Cit., P. 399.
(5) Ibid, P. 400.

توفي رئيس حزب العمال غايتسكيل بعد شهر من عودته من روسيا، فاتهم انتولي غوليتسين[١] (Anatoly Golitsyn) في آذار ١٩٦٣ المخابرات السوفيتية بأنها المسؤولة عن تسميمه ليصبح عميلهم هارولد ويلسون رئيساً للوزراء[٢]، وادعى بأن ويلسون شارك ايضاً في قتل غايتسكيل[٣]، وكذلك أعطى جورج بليك[٤] (George Blake) عندما تم استجوابه قبل أشهر تفاصيل استخبارية أكثر تؤكد ما قاله غوليتسين، وأكد غوليتسين أن ويلسون قد تم إغواؤه لخدمة المخابرات السوفيتية عند زياراته موسكو في الخمسينات لأجل الأعمال التجارية، وحصل في قوله هذا على دعم جيمس جيسوس أنكليتون (James Jesus Angleton) رئيس جهاز المخابرات المركزية الأمريكية Central Intelligence Agency (CIA) ونائبه ريمون روكا (Raymond Rocca)، فضلاً عن ذلك انقسمت أجهزة الاستخبارات البريطانية على تهمة مثيرة

(١) انتولي غوليتسين: ولد عام ١٩٢٦ في اوكرانيا، وانضم الى المخابرات السوفيتية عام ١٩٤٤، وعمل لمدة وجيزة رئيس القسم المسؤول عن مكافحة التجسس ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وخدم في فيينا وهلسنكي في مهام مكافحة التجسس عام ١٩٥٣–١٩٥٥ و١٩٦٠–١٩٦١، ثم انشق وذهب الى الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الاول ١٩٦١ وزود وكالة المخابرات الامريكية بالثمانينيات بمعلومات دقيقة حول تطور الاستراتيجية الروسية السوفيتية، وكان يكتب مذكرات إلى البيت الأبيض بحجة أنه وحده يستطيع أن يحذر الولايات المتحدة الأمريكية بخطر الاتحاد السوفيتي، ولهذا السبب كان يعتقد غولتسين بانه العدو الرئيس الذي كانت روسيا تخطط لقتله. للمزيد ينظر:

Anatoliy Golitsyn, The Perestroika Deception: The Word's Slide toward the Second October Revolution Weltoktober auther of New Lies for Old, P.6.

(2) Andrew and Mitrokhin, Op. Cit., P. 1003.

(3) Paul Routledge, Wilson, Haus Publishing, London, 2006, P. 120.

(٤) جورج بليك: ولد عام ١٩٢٢ في هولندا من أب يهودي وأم هولندية، أرسل عام ١٩٣٥ الى القاهرة وعاد الى هولندا عام ١٩٣٨ ثم انتقل الى بريطانيا عام ١٩٤٣ عمل مترجما في الاستخبارات البحرية البريطانية عام ١٩٤٤ ودرس الروسية في كامبريدج عام ١٩٤٨ ثم عمل في دائرة الاستخبارات البريطانية السرية MI6 وتم أسره في كوريا الشمالية خلال الحرب الكورية حتى عام ١٩٥٣ ويعتقد انه تعرض لغسيل دماغ، ثم رجع الى بريطانيا وعاد للعمل في المخابرات البريطانية السرية ووكالة المخابرات الامريكية، وارسل الى لبنان عام ١٩٦٠ ودرس اللغة العربية، ثم اتهم من قبل المخابرات البريطانية السرية بانه سرب اسرار رسمية الى روسيا، وبعد التحقيق معه اقر بانه مذنب، وحكم عليه بالسجن ٤٢ عاماً، واستطاع الهروب من السجن عام ١٩٦٦. للمزيد ينظر:

Richard C. S. Trahair, and Robert L. Miller, Encyclopedia of Cold War Espionage, Spies, and Secret Operations, Enigma Books, New York, 2012, P. 32-33.

للجدل بأن مدير عام المخابرات البريطانية روجر هوليس[١] (Roger Hollis) وهارولد ويلسون كانوا دمى بيد المخابرات السوفيتية، وأصبحت هذه الأوهام تعرف باسم (متلازمة غوليتسين)[٢].

أخبر الطبيب الذي أشرف على غايتسكيل المخابرات البريطانية ان غايتسكيل توفي بمرض نادر يدعى (الذئبة المنتشرة) الذي يهاجم أعضاء الجسم وهو نادر في المناطق المعتدلة، وكان لدى غولتسين اتصال بالقسم (١٣) أحد أقسام المخابرات السوفيتية والذي كان مسؤولاً عن الاغتيالات، وعرف أن المخابرات السوفيتية تخطط لاغتيال سياسي رفيع المستوى في أوروبا من أجل أن يصل شخصهم إلى القمة، لكن لا يعرف البلد الذي تم التخطيط له، لكنه بيّن ان مدير القسم (١٣) هو الجنرال رودان (Rodin) الذي كان في بريطانيا لأعوام عدّة ولديه معرفة جيدة بالمشهد السياسي البريطاني، أما انكليتون فقد أحضر من روسيا بحثاً حول مرض الذئبة منشوراً في مجلة علمية روسية قبل سبعة أعوام يؤكد بأن مادة كيميائية أوجدها الروس تحفز مرض الذئبة عند فئران التجارب، واستبعدت المخابرات البريطانية في البداية موت غايتسكيل بهذه المادة لأنه يجب انتاجها بكميات كبيرة واعطائها بشكل متكرر، لكن نظراً لأن البحث نشر قبل سبعة أعوام لربما تم تطويرها بشكل أفضل مما يتطلب جرعة صغيرة جداً ولمرة واحدة، لكن لم تجد المخابرات البريطانية ما يثبت ذلك علمياً[٣].

---

(١) روجر هوليس (١٩٠٥-١٩٧٣): مدير عام المخابرات البريطانية الداخلية MI5، عمل صحفي ثم موظف في شركة امريكية بريطانية للتبغ في الصين عام ١٩٢٧ وبعد اصابته بمرض السل تقاعد وعاد الى بريطانيا وانضم إلى المخابرات البريطانية واصبح ضابط فيها عام ١٩٣٨ بعد ان رفضته دائرة المخابرات السرية MI6 وأصبح خبير دائرة المخابرات في الشيوعية وعين نائباً لمدير عام MI5 عام ١٩٥٣ ثم اصبح المدير العام في عام ١٩٥٦ حتى تقاعده عام ١٩٦٥، خضع للاستجواب للاشتباه في انه قد يكون قد تجسس لصالح الاتحاد السوفيتي وتمت تبرئته قبل وفاته عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٨١ نشرت مزاعم تدعي أنه كان عميلاً سرياً سوفيتياً وتم التحقيق فيها ولم يتم العثور على أدلة تدينه أو تبرئه. للمزيد ينظر:

Nigel West, Historical Dictionary of International Intellignce, Second Edition, Rowman & Littlefield Lanham, Boulder, New York, London, P. 153-154 ; Trahair and Miller, Op.Cit, P. 158

(2) Ibid, p. 119-120.

(3) Peter Wright and Paul Greengrass, Spycatcher, Octopus Publishing Group, Australia, 1987, P. 282.

٢- اتهامه بالشيوعية ١٩٦٤-١٩٧٠:

جاء انكليتون الى بريطانيا في مهمة خاصة بعدما أصبح ويلسون رئيساً للوزراء عام ١٩٦٤، وقابل مارتن فرنيفال جونز(Martin Furnival Jones) الذي كان في حينها مدير فرع مكافحة التجسس في دائرة المخابرات البريطانية، وأشار انكليتون بأن لديه معلومات سرية من مصدر لم يسمه زعم هذا المصدر بأن ويلسون عميلاً سوفيتياً، وأكد إنه سيعطي معلومات وأدلة أكثر تفصيلاً إذا ضمنوا الاحتفاظ بهذه المعلومات داخل دائرة المخابرات البريطانية فقط، وكانت تلك المعلومات صادمة للمخابرات البريطانية لكون انكليتون كان رئيساً لقسم مكافحة التجسس في وكالة المخابرات الأمريكية، لكنهم رفضوا قبول شروطه على المعلومات، ونتيجة لذلك لم يتم اخبارهم أي شيء، ومع ذلك وضعت المخابرات البريطانية الملف تحت رمز (Oatsheaf)[١].

أشار مدير عام المخابرات البريطانية روجر هوليس في ٣ آذار ١٩٦٥ لوزير الداخلية روي جينكينز بأنه خلال الأعوام القليلة الماضية من ذلك التاريخ كان هناك أربعة نواب تحت المراقبة ثلاثة من حزب العمال وواحد محافظ[٢]، فأمر ويلسون هوليس بأنه لابد من الحصول على موافقته الشخصية أولاً قبل أي تحقيق يتعلق بأي عضو في مجلس اللوردات[٣] أو مجلس العموم[٤]، وعندما أراد ويلسون في تموز ١٩٦٦ تعيين برنارد فلود (Bernard Floud) وزيراً في

(1) Wright and Greengrass, Op. Cit., P. 283.

(2) Andrew, Op. Cit., P. 497.

(٣) مجلس اللوردات: هو أحد مجلسين تتألف منه الهيئة التشريعية البريطانية، يعود تاريخه إلى القرن الحادي عشر الميلادي، واحتفظ حينها بحق النقض على مشاريع القوانين التي أقرها مجلس العموم، لكن سلطته تضاءلت تدريجياً وتم تخفيضها أكثر من خلال قوانين الإصلاح لعام ١٩١١ و١٩٤٩، فأصبحت أكثر وظائفه فائدة في مراجعة مشاريع القوانين التي لم يصيغها مجلس العموم بشكل كافٍ، وعلى الرغم من إنه لا يملك الصلاحيات لنقض القوانين لكنه يمكنه تأخيرها لمدة عام، ويزيد عدد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس اللوردات عن (٦٧٠) شخصاً. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 7, P. 478.

(٤) مجلس العموم: هو أحد مجلسين تتألف منه الهيئة التشريعية البريطانية وغالباً ما يطلق عليه أسم (البرلمان)، وصلاحياته أوسع من مجلس اللوردات، ويعود تاريخه إلى النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي، وكان مجلس اللوردات حينها يتمتع بسلطات واسعة حتى استطاعت حكومة الأحرار من اجبار اللوردات للموافقة على قانون البرلمان عام ١٩١١ و ١٩٤٩والذي مكّن مجلس العموم من تجاوز رفض اللوردات لمشروع القوانين، وتزيد عضويته عن (٦٤٠) عضواً، على الرغم من أن استيعابه (٤٢٧) شخصاً فقط. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 3, P. 494.

حكومته طلب من المخابرات البريطانية تصريحاً أمنياً بشأنه، لكن مدير عام المخابرات البريطانية فورنيفال جونز الذي أعقب هوليس اعترض وأبلغ ويلسون بأنه لا يمكن الموافقة على تعيين فلود ما لم يتم تبرئته، وطلب من ويلسون إذناً لاستجواب فلود، لكن ويلسون في ذلك الوقت منع استجواب أي نائب، لكن بعدما قرأ تقرير المخابرات البريطانية أعطى موافقته على الاستجواب[١].

بدأ استجواب فلود في ٤ آب ١٩٦٦ في شقة تابعة للمخابرات البريطانية بشارع (South Audley) وتم اخفاء ميكروفون في الشقة لتسجيل الاستجواب ومراقبته، وبدأ فلود بالسؤال عما إذا كان يتم تسجيل المقابلة؟، إلا انه أُخبر كذباً بانها لا تُسجّل، لأنه كان لا يريد أن يعرف ويلسون بأن المخابرات البريطانية كانت تحقق معه[٢]، كما صرح ويلسون في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٦ بمنع التنصت على هواتف اعضاء البرلمان[٣] والذي أصبح فيما بعد يسمى بـ (مبدأ ويلسون)[٤]، فطلبت المخابرات البريطانية منحها الأذن في حالة ظرف استثنائي جداً[٥].

توقف استجواب فلود في كانون الثاني ١٩٦٧ لوفاة زوجته، الطالبة الشيوعية السابقة التي التقى بها في جامعة أكسفورد، وفي آذار ١٩٦٧ أجري عدة مقابلات معه، إلا انه أُبلغ بسبب جمعياته الشيوعية السابقة كان يُنظر إليه بأنه (خطر أمني للغاية) وبالتالي لا يمكن منحه تصريح أمني لاستلام وزارة في حكومة ويلسون، وبعد ستة أشهر قام فلود بالانتحار، ولم تذكر التقارير الصحفية استجوابه من قبل المخابرات البريطانية ، واقنعت عائلته أن انتحاره كان نتيجة مرض اكتئابي طويل الأجل وتفاقم بسبب وفاة زوجته، ومع ذلك، فإن انهيار طموحاته الوزارية بعد إخفاقه في الحصول على تصريح أمني ربما كان سبب يأسه ووفاته[٦].

(1) Nigel West, The Circus MI5 Operations 1945-1972, Select Magazines, UK, 1984, P. 283-284. ; Wright and Greengrass, Op. Cit., P. 204.

(2) Andrew, Op. Cit., P. 508.

(3) H.C., Telephone Tapping, Vol. 736, 17 November 1966, Col. 639.

(4) H.C., Engagements, Vol. 404, 07 May 2003, Col. 686.

(5) Andrew, Op. Cit., P. 497.

(6) Ibid, P. 509.

نتيجة لاتصالات ويلسون بالمخابرات البريطانية أُتهم من قبل الصحفي تشابمان بينشر (Chapman Pincher) في شباط ١٩٦٧ بأن النهج الذي اتبعته قيادة الحزب قد دفع جهاز الأمن الاستمرار في التحقيق عدة أشهر، تضمن استفسارات ومراقبة وتنصت على الهواتف وفتح البريد، بينما لم يتم استخدام أي من هذه الأساليب ضد عضو واحد من حزب العمال في قائمة عام ١٩٦١ الخاصة بالشيوعيين السريين، كما نشر بينشر مقالاً في ٢١ شباط ١٩٦٧ في الصفحة الأولى لصحيفة (Daily Express) متهماً ويلسون باستخدام أساليب الأخ الأكبر، فأثارت تلك المقالات غضب ويلسون وكاد يفقد السيطرة على نفسه(١).

ادعى ضابط سابق في المخابرات البريطانية يدعى بيتر رايت (Peter Wright) في كتابه بعنوان (Spycatcher) والذي يعني (صياد الجواسيس) بأن (٣٠) من ضباط المخابرات البريطانية تآمروا لأسقاط حكومة ويلسون وطلبوا المساعدة منه للحصول على معلومات من ملف ويلسون وغايتسكيل المحفوظ في دائرة المخابرات البريطانية وتسريبها إلى الصحافة، وطرح القضية في البرلمان لتحقيق اقصى تأثير كما فعلت رسالة زينوفيف(٢) (Zinoviev) التي أدت الى عدم فوز حزب العمال برئاسة رامزي ماكدونالد(٣) (Ramsay MacDonald) عام ١٩٢٤، وأكد رايت بأن أحدهم قال له "**سنطرده هذه المرة**"، وقال آخر "**إن ويلسون يمثل تهديداً كبيراً،**

(1) Andrew, Op. Cit., P. 500-501.

(٢) رسالة زينوفيف: رسالة من رئيس الأممية الثالثة الى الحزب الشيوعي البريطاني زينوفيف حث فيها الحزب إلى تكوين خلايا خاصة في الجيش البريطاني ومعامل السلاح ومخازن امداد الذخيرة، فإذا حدثت حرب وشيكة يمكن عندها شل كل الاستعدادات الحربية وتحويلها من حرب امبريالية الى حرب طبقية، وقد وِقّعت الرسالة من قبل زينوفيف، وطلب ماكدونالد من وزارة الخارجية التحقق من صحة الرسالة واصدار احتجاج إلى السفارة السوفيتية، واستُغلت الرسالة ضد الحملة الانتخابية لحزب العمال وانتهز المحافظون الرسالة للإطاحة بحكومة ماكدونالد، إذ رفض الناخبون حزب العمال وحكومة ماكدونالد، على الرغم من ان زينوفيف نفسه في مقابلة مع الصحفيين الاجانب قال بأن الرسالة مزورة. للمزيد ينظر:

Georg von Rauch, A history of Soviet Russia, Translated by Peter and Annette Jacobsohn, Fourth Edition, Frederick A. Praeger, New York, 1966, P. 201.

(٣) رامزي ماكدونالد (١٨٦٦– ١٩٣٧): سياسي بريطاني عمالي، سكرتير حزب العمال عام ١٩٠٠– ١٩١٢، وأمين الخزانة عام ١٩١٢–١٩٢٢، ورئيس حزب العمال وزعيم المعارضة عام ١٩٢٢–١٩٢٣ ورئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية عام ١٩٢٤، وزعيم المعارضة عام ١٩٢٥–١٩٢٩، ورئيساً للوزراء عام ١٩٢٩– ١٩٣١ ورئيس الحكومة الوطنية ١٩٣١–١٩٣٥، واللورد رئيس المجلس ١٩٣٥–١٩٣٧. للمزيد ينظر:

Eccleshall and Walker, Op. Cit., 1998, P. 281.

وقد حان الوقت ليعرف الشعب الحقيقة"، وادعى رايت بأنه كان في البداية مقتنع بمساعدتهم واعطاءهم الملفات ومن ثم يتقاعد، لكن بعدما فكّر جيداً رفض اعطائهم الملفات لأنه كان لا يريد المخاطرة بوظيفته ومعاشه[١]، وخلال مقابلة تلفزيونية فيما بعد تراجع رايت عن ادعائه واعترف بأن الرقم مبالغ فيه وإنما كانوا (٨) أو (٩)، وعندما ضُغط عليه أكثر لبيان عدد الأشخاص المشتركين في مؤامرة التخلص من ويلسون، أوضح رايت بأنه كان (١) فقط[٢].

عقد اجتماع في آيار ١٩٦٨ في منزل اللورد لويس ماونتباتن (Louis Mountbatten) حضره الصحفي هيو كودليب (Hugh Cudlipp) والسير سولي زوكرمان (Solly Zuckerman) كبير مستشاري الحكومة العلمي، وذكر ماونتباتن بأن الملكة إليزابيث الثانية شعرت بالقلق إزاء حكومة ويلسون، وفُسّر الاجتماع بأنه كان المرحلة الأولى لإجراء انقلاب عسكري بتعاون اللورد ماونتباتن ورئيس تحرير صحيفة (The Daily Mirror) سيسيل كينغ (Cecil King)، إذ استطلعوا الآراء بشأن دعم الانقلاب العسكري، وأشار زوكرمان بأن ذلك كان خيانة وغادر الاجتماع، واضطر مدير عام دائرة المخابرات البريطانية فرنفال جونز بتحذير ويلسون، فشعر ويلسون بالفزع إزاء احتمال وجود مثل هذه المؤامرة، وأمر كلاً من المخابرات البريطانية وأمين مجلس الوزراء السيد بيرك تريند (Sir Burke Trend) بالتحقيق أكثر[٣].

يبدوا ان هذا الإجراء الأخير من ويلسون قد ادى الى إخفاق مؤامرة الانقلاب العسكري، إن كان هناك حقاً مؤامرة للانقلاب.

أفاد مدير مكتب الاتصال الأمريكي في تموز ١٩٦٩ بان جوزيف فروليك (Josef Frolik) وهو (جاسوس تشيكي منشق) اعترف أثناء استجوابه من قبل المخابرات الأمريكية بان (٣) نواب بريطانيين كانوا ينقلون أسراراً الى المخابرات التشيكية في لندن، وأعطى الأمريكيين لبريطانيا اسمين أحدهما جون ستونهاوس (John Stonehouse) والثاني ويل اوين (Will

(1) Wright and Greengrass, Op. Cit., P. 288.

(2) Stella Rimington, Open Secret the Autobiography of the Former Director-General of MI5, Arrow Books, London, 2002, P. 147 ; Andrew, Op. Cit., P. 601.

(3) West, The Circus MI5 Operations, P. 286. ; Hansard, Parliament, UK, Commons, debates, Security Service Bill, 10 January 1996, Vol. 269, Col. 287.

Owen)[١]، وأشار فروليك باعترافه بانه متأكد بنسبة ٩٠ بالمائة من أن جون ستونهاوس عميل تشيكي، لكن عندما استجوبته المخابرات البريطانية في ١ آب ١٩٦٩ غير اعترافه وبيّن انه غير متأكد بنسبة ٩٠ بالمائة أن ستونهاوس عميل تشيكي، وعندما قابل محققو المخابرات البريطانية جون ستونهاوس في ٤ آب ١٩٦٩ وجدوه هادئاً ومطمئناً ونفى أنه قام بمساعد المخابرات التشيكية بأي شكل من الأشكال، وبناءً على الأدلة المتاحة لعام ١٩٦٩ أبلغت المخابرات البريطانية ويلسون بأنه لا يوجد دليل على أن ستونهاوس أعطى معلومات للمخابرات التشيكية، لكن بعد مرور عقد من الزمن قدم جاسوس تشيكي منشق آخر أدلة مقنعة على أن ستونهاوس كان بالفعل عميلاً تشيكياً، ولو كانت هذه المعلومات متاحة في عام ١٩٦٩ لكان ويلسون يواجه قضية أمنية أسوأ من قضية بروفيمو[٢] [٣].

أما ويل أوين فربما كانت علاقته الوثيقة مع السفارة التشيكية هي التي قادت قيادة حزب العمال السابقة لوضعه على رأس قائمتها للشيوعيين المشتبه بهم عام ١٩٦١، ولكن ما لم تدركه قيادة حزب العمال ولا المخابرات البريطانية هو أن أوين كان عميلاً تشيكياً لمدة طويلة، إذ تم تجنيده بعد انتخابه في مجلس العموم عام ١٩٥٤ من قبل ضابط في دائرة المخابرات التشيكية يعمل تحت غطاء دبلوماسي، وكان أوين يحصل على (٥٠٠) جنيه إسترليني شهرياً من المخابرات التشيكية مقابل المعلومات التي يقدمها، ومنذ ذلك الحين قدم أوين ما وصفه فروليك بأنه "**مادة سرية للغاية ذي قيمة عليا**" عن الجيش البريطاني في الراين والمساهمة البريطانية في

(1) Barrie Penrose and Roger Courtiour, The Pencourt File, Martin Secker & Warburg Limited, London, 1978, P. 235

(2) Andrew, Op. Cit., P. 510.

(٣) قضية بروفيمو: هي فضيحة سياسية بريطانية تضمت علاقة قصيرة عام ١٩٦١ بين جون بروفومو وزير الدولة للشؤون الحربية في حكومة هارولد ماكميلان وبين عارضة الأزياء كريستين كيلر التي كانت في نفس الوقت لديها علاقة مع الملحق العسكري البحري في السفارة السوفيتية في لندن يفغيني إيفانوف والذي هو في الحقيقة جاسوس سوفيتي، مما اعطى القضية بعداً أمنياً خطيراً في قمة سنوات الحرب الباردة، وقال ويلسون عن القضية بانها ليست اخلاقية فحسب وانما تمس الأمن البريطاني وتبعث الشك لدى الولايات المتحدة حول كفاءة اجهزة الامن البريطانية مما يسبب نفور الولايات المتحدة الأمريكية من بريطانيا لأن البلدين يشتركان في الاسرار النووية والدفاعية. للمزيد ينظر:

Paul Geoffrey Methven, Why was the Profumo affair so damaging to the Government?, a dissertation towards the degree of Master of Arts by advanced study in History, University of Exeter, September 2006, PP. 23, 56-57.

حلف الناتو[١]، وعندما أبلغ مدير عام دائرة المخابرات البريطانية فرنيفال جونز ويلسون في ٢٩ تموز ١٩٦٩ بأدلة فروليك على أن أوين كان عميلاً للمخابرات التشيكية وصف ويلسون أوين قائلاً "**كان عضواً غير فعال في مجلس العموم وذكائه معتدل وساذج جداً وليس مستغرباً أنه سيعطي معلومات لأي شخص في طريقه**"، وكان من الممكن لعمليات مراقبته ومراقبة هاتفه وخطاباته ستزيد إلى حد كبير من احتمال نجاح ملاحقته قضائياً ولاسيما بالنظر إلى اجتماعات أوين المعتادة في الصباح الباكر مع ضابط المخابرات التشيكية في إحدى حدائق لندن، غير ان ويلسون لم يأذن بمراقبة الهواتف في تلك المدة وبيّن أن عملية مراقبته قد لا تنجح لأنه سيكتشف أنه موضع شك وتحت المراقبة[٢].

حصل المستشار القانوني برنارد شيلدون (Bernard Sheldon) على موافقة المدعي العام السير إلوين جونز (Sir Elwyn Jones) على مذكرة استجواب الشرطة لأوين، وعندما تم استجوابه في كانون الثاني ١٩٧٠ ادعى بانه لم يفعل ذلك إلا بسبب الضغط عليه من قبل المسؤولين التشيكيين وأنكر تسليمه فيما مضى أي معلومات سرية، وقرر أوين عدم خوض الانتخابات المقبلة واستقال من منصبه في نيسان ١٩٧٠ وبذلك قلل كثيراً من الإحراج السياسي لويلسون ولحزب العمال، ثم نُقل فروليك جواً من الولايات المتحدة الأمريكية في آيار ١٩٧٠ بمرافقة المخابرات الأمريكية تحت الاسم المستعار السيد أ (A) لإعطاء أدلة في المحكمة تدين أوين بأنه سرب أسرار رسمية، وكان فروليك يخشى من احتمال تعرضه للتسمم أثناء وجوده في لندن من قبل زملائه السابقين في المخابرات التشيكية أو المخابرات السوفيتية، وبما أنه لم يرَ أي من الوثائق السرية المزعومة التي سلمها أوين، فقد رفض القاضي هذا الجزء الحاسم من الأدلة كونها اشاعات غير مقبولة، وأكد الدفاع ان أوين كان رجلاً عجوزاً أحمقاً قدّم تحت الضغط معلومات إلى التشيك ولكنه لم يخون أبداً المعلومات السرية[٣].

بدأت حكومة ويلسون تقلق من ازدياد التمثيل الدبلوماسي السوفيتي في بريطانيا الذي صاحبه زيادة في عدد ضباط المخابرات السوفييت ورأت الحكومة ان الطريقة الفعالة لاحتواء

(1) Andrew, Op. Cit., P. 510-511. ; H.C., Security Service Bill, Vol. 269, 10 January 1996, Col. 285.

(2) Andrew, Op. Cit., P. 511.

(3) Ibid, P. 512.

تهديد جهاز المخابرات السوفيتي تكمن في الحد من عدد المسؤولين السوفييت، لذا اتبعت الحكومة عملية تثقيف لوزارة الخارجية والكومنويلث والادارات الاخرى وعلى جميع المستويات بخطورة التهديد السوفيتي وضرورة طردهم ومنع تأشيرات الدخول، وما بين ١٩٦٠-١٩٧٠ تم طرد (٢٥) سوفيتياً لانخراطهم في أنشطة محظورة ورفض حوالي (٤٠) تأشيرة دخول، واتخذت حكومة ويلسون في تشرين الثاني ١٩٦٨ قراراً بعدم السماح بأي زيادة في حجم السفارة السوفيتية[١]، واستمرت المخابرات البريطانية بحث الحكومة على الحد من العدد المتزايد للدبلوماسيين السوفييت والمسؤولين التجاريين المعتمدين في لندن، لكن وزارة الخارجية أوضحت لهم بأن مثل هذه الخطوة في لندن قد تؤدي إلى فرض المزيد من القيود على موظفي السفارة البريطانية في موسكو[٢].

(1) Andrew, Op. Cit., P. 531.

(2) West, The Circus MI5 Operations, P. 291.

الفصل الثاني

سياسة هارولد ويلسون اتجاه المجموعة الاقتصادية الأوربية

١٩٦٤-١٩٧٦

المبحث الأول: سياسته من عام ١٩٦٤ حتى تموز ١٩٦٦

المبحث الثاني: سياسته من أزمة الجنيه الإسترليني في تموز ١٩٦٦ إلى طلب العضوية في آيار ١٩٦٧

المبحث الثالث: سياسته من طلب العضوية في آيار ١٩٦٧ حتى الفيتو الفرنسي في تشرين الثاني ١٩٦٧

المبحث الرابع: سياسته بعد الفيتو الفرنسي الى خسارته في الانتخابات العامة في حزيران ١٩٧٠

المبحث الخامس: سياسته خلال وجوده في المعارضة من حزيران ١٩٧٠ الى آذار ١٩٧٤

المبحث السادس: سياسته في حكومته الثانية آذار ١٩٧٤ - حزيران ١٩٧٥

المبحث السابع: سياسته من الاستفتاء إلى استقالته في ١٦ آذار ١٩٧٦

المبحث الأول

سياسته من عام ١٩٦٤ حتى تموز ١٩٦٦

أعلن ويلسون بعد مدة قصيرة من إخفاق المحاولة الأولى لدخول المجموعة الاقتصادية الأوروبية قائلاً: "**يجب أن لا يوضع الوزير البريطاني مرة أخرى في الخارج في غرفة الانتظار الباردة بينما تقرر ست دول أوروبية مصير بلاده**"[١]، لكن عندما أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٤ لم يبدِ رغبة في عضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ورأى أنها غير مجدية، وكان متردداً اتجاهها في أول سنتين لحكومته، إذ كانت الأغلبية العمالية القليلة تركز على التشريعات المحلية الأكثر شعبية من أجل إعداد الطريق لانتخابات أخرى يأمل فيها حزب العمال الحصول على أغلبية كبيرة[٢].

أخبر ويلسون رئيس الوزراء الدنماركي ينس أوتو كراغ[٣] (Jens Otto Krag) في نيسان ١٩٦٥ بعدم وجود أي احتمال لإجراء مفاوضات جديدة بشأن الارتباط بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية طالما ذلك سيحرم بريطانيا الحق في شراء المنتجات الزراعية والحيوانية الرخيصة من دول الكومنويلث[٤]، وفي اجتماع مجلس الوزراء في ٢٧ نيسان ١٩٦٥ بيّن ويلسون بأنه في

(1) Melissa Pine, Harold Wilson and Europe Pursuing Britain's Membership of the European Community, Tauris Academic Studies, London, 2007, P. 15.

(2) Stephen George, An Awkward Partner the European Community, Oxford University Press, New York, 1990, P. 36.

(٣) ينس أوتو كراغ (١٩١٤-١٩٧٨): سياسي اشتراكي دنماركي شغل مرتين منصب رئيس وزراء، انضم إلى منظمة الشباب للحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٣٠ وانتخب عضوًا في البرلمان عام ١٩٤٧ وأصبح وزيرًا للتجارة، وعمل مستشارًا اقتصاديًا للسفارة الدنماركية في واشنطن عام ١٩٥٠-١٩٥٢ ثم وزيرًا للشؤون الاقتصادية الخارجية عام ١٩٥٣- ١٩٥٨ وزيرًا للخارجية عام ١٩٥٨- ١٩٦٢، ورئيسًا للوزراء عام ١٩٦٢- ١٩٦٨ و ١٩٧١ – ١٩٧٢، واستقال من المنصب بعد انضمام الدنمارك إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٧٢ للمزيد ينظر: Safra, and Cauz The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 6, P. 979.

(4) Stephen Wall, The Official History of Britain and the European Community From Rejection to Referendum, 1963–1975, Vol. 2, Routledge, London, 2013, P.87.

اجتماع غير رسمي سابق لزعماء الأحزاب الاشتراكية في تشيكرز[١] (Chequers) لم يتساءل أحد عن سعي بريطانيا للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لعدم وجود موافقة على شروط بريطانيا التي التزمت بها كشرط لانضمامها، وزار ويلسون روما في ٢٨ نيسان ١٩٦٥ لإجراء محادثات مع رئيس الوزراء الإيطالي ألدو مورو[٢] (Aldo Moro) وأكد ويلسون بأنه لن يقدم طلباً آخر للحصول على العضوية لعدم وجود إجماع بين الدول الست على الموافقة، على الرغم من إن بعض المشكلات بدت أقل صعوبة مما كانت عليه قبل بضع أعوام، فلم تكن معاهدة روما هي المشكلة الكبيرة وإنما السياسة الزراعية المشتركة للدول الست التي تستند على الاكتفاء الذاتي وزيادة التعريفة الكمركية على الواردات الزراعية من البلدان الخارجية، فإذا انضمت بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية فسيتعين عليها قبول مستويات أسعارها وهذا سيزيد من تكاليف الغذاء في بريطانيا[٣].

(١) تشيكرز: هو المنزل الريفي لرؤساء وزراء بريطانيا، يقع في مقاطعة باكينجهامشير على تلال شلترن ٥٠ كم شمال غرب لندن، وتبلغ مساحة العقار حوالي ٦٠٠ هكتار وصمم بشكله الأخير عام ١٥٦٥، وفي القرن التاسع عشر تم تجديد الجزء الخارجي وتم تزيين الأجزاء الداخلية على الطراز الغوطي الجديد، وتبرع به الفيكونت أرثر لي من فارهام للدولة عام ١٩٢١ وأصبح مكانًا لرؤساء الوزراء البريطانيين يقضون فيه عطلة نهاية الأسبوع للترفيه ومكان للضيافة وأصبحت عطلات نهاية الأسبوع الوزارية في تشيكرز جزءًا من الحياة السياسية البريطانية. للمزيد ينظر:

David Crystal, The Cambridge Encyclopedia, Fourth Edition, Cambridge University Press, 2000, 240. ; Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 3, P.170.

(٢) ألدو مورو (١٩١٦-١٩٧٨): سياسي إيطالي ورئيس وزراء خمس مرات، عمل أستاذ في القانون بجامعة باري، وشغل منصب رئيس اتحاد الجامعات الإيطالية الكاثوليكية ١٩٣٩-١٩٤٢ ونائبًا للجمعية التأسيسية التي وضعت دستور البلاد عام ١٩٤٨ ووكيل وزارة الخارجية عام ١٩٤٨-١٩٥٠ ووزير العدل عام ١٩٥٥-١٩٥٧ ووزير التعليم العام عام ١٩٥٧-١٩٥٩ وتولى منصب زعامة الحزب الديمقراطي المسيحي وشغل منصب رئيس وزراء إيطاليا خمس مرات (١٩٦٣-١٩٦٤ ، ١٩٦٤-١٩٦٦ ، ١٩٦٦-١٩٦٨ ، ١٩٧٤-١٩٧٦)، واختطف عام ١٩٧٨ وقتل في وقت لاحق. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 8, P. 330.

(3) Wall, Op. Cit., P. 97.

تحدث ويلسون في اجتماع المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة في فيينا في آيار ١٩٦٥ عن مزايا انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأشار قائلاً "**إذا لم نتمكن من بناء جسرٍ فإننا سنحفر نفقاً**"، وعندما اجتمع القادة الاشتراكيون في تشيكرز في ٢٥ آيار ١٩٦٥ اتفقوا على رفع محادثات فيينا من المستوى الوزاري إلى مستوى رئاسة الوزراء وهي مبادرة اتخذها كراغ وأيدها ويلسون وتاغ إيرلاندر[١] (Tage Erlander)، وحضي ويلسون بدعم قوي من الدنماركيين الذين رغبوا في الاقتراب من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في حين أن السويديين والنرويجيين كانوا يخشون من أن الحكومة البريطانية كانت تستخدم المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة كأداة للتقرب من المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو الانضمام إليها وترك البلدان الأخرى في مأزق، واتفق المشاركون في اجتماع فيينا على أن يقوم مجلس المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة بإعداد تقرير عن مقترحات ويلسون لتقديمه إلى اجتماع وزاري في كوبنهاغن في تشرين الأول ١٩٦٥، غير أن ردود الفعل المبدئية لأوروبا على مقترحات ويلسون كانت حذرة لعدم وجود مؤشرات على حدوث أي تغيير في السياسة الفرنسية بشأن العضوية البريطانية[٢]، وكانت السياسة الزراعية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية العقبة الرئيسة لعضوية بريطانيا، إذ صرح ويلسون في آب ١٩٦٥ بأنه إذا لم يتم تغييرها سيكون لها تأثير خطير ومضر على واردات الكومنويلث وعلى ميزان المدفوعات[٣].

استعرض مجلس الوزراء البريطاني السياسة الخارجية لبريطانيا في أيلول ١٩٦٥، وكان مستقبل الناتو مصدر قلق أكبر من مستقبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وصنف مايكل

(١) تاغ إيرلاندر (١٩٠١-١٩٨٥): سياسي سويدي ورئيس وزراء، دخل البرلمان عام ١٩٣٣ عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، واصبح رئيسًا للوزراء عام ١٩٤٦-١٩٦٩ وتزامنت مدة رئاسته الطويلة مع الأعوام التي كانت فيها دولة الرفاهية السويدية أكثر نجاحًا وجذب ما يسمى "النموذج السويدي" الانتباه الدولي. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 4, P. 544.

(2) Wolfram Kaiser, Brigitte Leucht, and Morten Rasmussen, , The History of the European Union Origins of a trans- and supranational polity 1950–1972, Routledge, New York, 2009, P. 98.

(3) Vaughne Miller, The 1974-1975 UK Renegotiation of EEC Membership and Referendum, Briefing Paper Number 7253, House of Commons Library, 13 July 2015, P. 5.

ستيوارت[١] (Michael Stewart) فرنسا كأول مشاكل الناتو بسبب تصريح ديغول بأنه بحلول عام ١٩٦٩ يجب ألا تكون هناك قوات أجنبية تحت القيادة الأجنبية على الأراضي الفرنسية، ودعمت حكومة ويلسون رأي الولايات المتحدة في أن الناتو يمكن أن يستمر بدون فرنسا، أما فيما يتعلق بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية أكد ستيوارت بأن الدول الخمس انحازوا دائماً إلى فرنسا، لكنهم بعد ذلك وقفوا ضد المطالب الفرنسية الأخيرة وهذا سيكون في مصلحة بريطانيا[٢].

أثار ويلسون في مؤتمرات المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة في فيينا وكوبنهاغن في تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٦٥ إمكانية وجود شكل من أشكال الارتباط بين المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، يشمل التجارة الصناعية الحرة بين المجموعتين مع احتفاظ المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة بسياساتها الزراعية واستقلالها السياسي[٣]، لكن السويد والدنمارك حذروا ويلسون باعتقادهما بأن الدول الست ستعارض الفكرة وإذا تم طرحها فستلقى رفضاً فورياً وهو ما من شأنه أن يكون سيئً بالنسبة للمنظمة الأوروبية للتجارة الحرة ولأوروبا، فأجاب ويلسون قائلاً "**إذا لم يفعل أحد شيءً خوفاً من الرفض، فسيتم إدانته بعدم فعل أي شيء**"[٤]، لذا دعت المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة رسمياً المجموعة الاقتصادية الأوروبية لمناقشة مسائل الارتباط، ولكن نظراً لان الفوائد المتأتية من الاجتماع المقترح ستكون بالكامل لصالح المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة فان المجموعة الاقتصادية الأوربية لم تستجب[٥].

عندما فاز ديغول بالانتخابات العامة في كانون الأول ١٩٦٥ صرح ستيوارت بأنه طالما من الممكن لفرنسا اخراج بريطانيا من عضوية المجموعة فأن التأثير الفرنسي في أوروبا الغربية سيستمر والبريطانيين سيضعفون، وفضّل أن تعلن حكومته أنهم من حيث المبدأ مستعدين لقبول معاهدة روما وأنهم أعادوا دراسة الشروط الخمسة التي وضعها حزب العمال بشأن العضوية عام

---

(١) مايكل ستيوارت (١٩٠٦-١٩٩٠): سياسي بريطاني عمالي، دخل البرلمان عام ١٩٤٥، واصبح وزير الخارجية عام ١٩٦٥-١٩٦٦، ووزير الدولة لشؤون التوظيف عام ١٩٦٦-١٩٦٧، ثم وزيرا للخارجية مرة ثانية عام ١٩٦٨-١٩٧٠. للمزيد ينظر: Wall, Op. Cit., P. 600.

(2) Ibid, P. 106

(3) Ponting, Op. Cit., P. 205.

(4) Wall, Op. Cit., P. 100.

(5) Ponting, Op. Cit., P. 205.

١٩٦٢ ووجدوا انفسهم قادرون على مواجهتها ولم يكن هناك من الجانب البريطاني أي عقبة أمام العضوية وستكون في مصلحة كل من بريطانيا وأوروبا، إلا أن ويلسون كتب الى وزارة الخارجية بأنه لا ينبغي تعميم ورقة ستيوارت حتى يناقشها بشكل واسع معه[١].

نظراً لأن خطة ويلسون في بناء جسور بين المنظمة الأوروبية للتجارة الحرة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية لم تسفر عن نتائج، فسرعان ما قام بحث الديمقراطيين الاشتراكيين الهولنديين والألمان لمناقشة علاقات بريطانيا المستقبلية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فعقد الاجتماع في أمستردام في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٦ تحت قيادة السياسي العمالي الهولندي ومفوض الزراعة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية سيكو مانشولت (Sicco Mansholt) وركز المشاركون على جانبين أساسيين أولاً كيفية إجراء مفاوضات مستقبلية بين بريطانيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وثانياً كيفية التعامل مع المسائل الزراعية، وأكد مانشولت أنه يتعين حل المشكلة الزراعية وإجراء مفاوضات تختلف بشكل كبير عن المفاوضات الفاشلة في عام ١٩٦٢-١٩٦٣، وقد أجرى مانشولت المناقشات بصفته الشخصية وليس كمفوض رسمي لأن اللجنة وأمانتها ليس لديها علم بالمناقشات ولم تصدر أي وثائق رسمية[٢]، وبناءً على مشورة براون انشأ ويلسون في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٦ لجنة سرية برئاسة الخبير الاقتصادي البريطاني إريك رول (Eric Roll) لدراسة التأثير الاقتصادي لعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية على بريطانيا، وتألفت لجنة رول من كبار المسؤولين من مختلف الإدارات وأصدر ويلسون تعليمات مشددة بعدم إبلاغ وزراء الحكومة بوجودها أو بمناقشاتهم[٣].

تحدث ديغول خلال مؤتمر صحفي في أواخر شباط ١٩٦٦ عن وجود مبادرة بين الدول الست لبناء الوحدة السياسية والتعاون مع الجيران ولاسيما بريطانيا وإسبانيا والدول الاسكندنافية، بشرط أن تكون أوروبا الناتجة قوية ومستقلة أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وكان رد ويلسون

(1) Wall, Op. Cit., P. 109.

(2) Kaiser, Leucht, and Rasmussen, Op. Cit., PP. 99-101

(3) Peter Moloney, From Common Market to European Union: Creating a New Model State?, PhD Boston College, U.S.A, 2014, P. 70-71.

على خطاب ديغول متعاطفاً بشكل غير معتاد، وكان يأمل في أن يكون مؤتمره أكثر إيجابية تجاه بريطانيا[١]، وأكد ويلسون في حملته الانتخابية طموحاته الأوروبية، وأن على بريطانيا أن تكون مستعدة لدخول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بشرط أن تكون مصالحها محمية[٢]، لكن وزير الخارجية الألماني غيرهارد شرودر (Gerhard Schröder) أخبر ستيوارت في منتصف آذار ١٩٦٦ أنه سأل ديغول عن موقفه، فأكد له ديغول بأن مسألة الانضمام البريطاني لن تكون بعامين أو ثلاثة أعوام، واستنتج شرودر بأن الموقف الفرنسي الأساسي لم يتغير أبداً وأن البريطانيين سيخدعون أنفسهم إذا ظنوا أن الموقف الفرنسي قد تغير منذ كانون الثاني ١٩٦٣[٣].

أما بالنسبة للدول الخمس الأخرى في المجموعة الاقتصادية الأوروبية فقد صرحت أثناء اجتماع اتحاد أوروبا الغربية في ١٦ آذار ١٩٦٦ بأن العضوية البريطانية أكثر من ضرورية وسيبذلون كل ما بوسعهم من أجل انضمام بريطانيا إلى المجموعة وتجاوز كل العقبات التي من شأنها ان تؤدي إلى إخفاق ثاني وأن عضوية بريطانيا ضرورية لأجل أوروبا ديمقراطية موحدة، حتى فرنسا صرحت بانها تأمل يوماً ما أن تنضم بريطانيا وفق معاهدة روما، لكنها بينت أن هناك صعوبات أمام الانضمام تتعلق بالزراعة البريطانية والاحكام الخاصة بالكومنويلث[٤].

رد ويلسون بعد يومين على التصريح الفرنسي في ١٨ آذار ١٩٦٦ وأكد على أن شروط الدخول البريطانية تتطلب أن تكون بريطانيا حرة في شراء المواد الغذائية والمواد الخام من أرخص الأسواق[٥] وعد ويلسون التصريحات الفرنسية بأنها أزالت عائق رئيس أمام انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية على الرغم من تشكيكه بالبيانات الفرنسية، وبيَّن أن موقف فرنسا اختلف بشكل واضح عن موقفها منذ ثلاثة أعوام، وعدّ الرفض الفرنسي في ذلك

(1) Wall, Op. Cit., P. 114-115.

(2) Kaiser, Leucht, and Rasmussen, Op. Cit., P. 101.

(3) Wall, Op. Cit., P. 115.

(4) The National Archives, Department of Economic Affairs, EW 5/9, Ministry of Housing and Local Government, File Number ER/426/1966, Vol.1, from Foreign Office to Paris, Question of British entry into the EEC., No. 715, 16 March 1966, P. 4.

(5) Roger Broad, Labour's European Dilemmas From Bevin to Blair, Palgrave Macmillan, London, 2001, P. 62.

الوقت كان بسبب عدم كفاية التعامل مع العلاقات البريطانية – الفرنسية والازدواجية التي أبداها قادة حزب المحافظين المعنيين، وبيَّن أن حكومته مستعدة للانضمام إذا كان هناك ضمانات مناسبة لحماية مصالح بريطانيا والكومنويلث، وعلى عكس زعيم حزب المحافظين فإنه لا يمضي على أساس غير مشروط، كما فسَّر ويلسون خطاب ديغول السابق الذي قال فيه "**الانكليز سنأخذهم عراة**"، قال ويلسون "**يعني بدون تحفظات**"[١].

يبدو إن ديغول قصد أنه سيضم بريطانيا بعد تجريدهم من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ومن أي التزام خارجي يؤثر في القرارات البريطانية، وربما حتى تجريدهم من الكومنويلث.

وصف زعيم المعارضة إدوارد هيث في مؤتمر صحفي رد فعل ويلسون على تلك التطورات الجديدة بأنها "**مشلولة**"، وأكد بأن القرار أصبح واضحاً وأن جميع الأعضاء الستة في المجموعة بما في ذلك فرنسا تريد لبريطانيا الانضمام وأنه إذا كان رئيساً للوزراء فإنه سيناقش على الفور مع وزير الخارجية الفرنسي ووزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية الأخرى كيفية استئناف المفاوضات المتعلقة بانضمام بريطانيا إلى المجموعة، وبيّن أنه وضع هذه القضية في طليعة برنامج حزبه[٢].

حذر كورت كيسنجر[٣] (Kurt Kiesinger) وويلي براندت[٤] (Willy Brandt) ويلسون من تقديم طلب فوري لأنه من المستحيل إحراز تقدم مع ديغول، ونصحوه أن ينتظر حتى يتكلم

(1) Kaiser, Leucht and Rasmussen, Op. Cit., PP. 108-110. ; Wall, Op. Cit., P.115-116.

(2) Uwe Kitzinger, The Second Try Labour and the EEC , Pergamon Press , London, 1968, P. 106-107.

(٣) كورت كيسنجر (١٩٠٤-١٩٨٨): سياسي الماني ومستشار المانيا الغربية، انضم إلى الحزب النازي بعد تسلم أدولف هتلر السلطة عام ١٩٣٣، اعتقلته القوات الأمريكية بعد الحرب وتمت تبرئته من قِبل محاكم الحلفاء والألمان وانضم إلى حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي ودخل مجلس النواب عام ١٩٤٩-١٩٥٨ واصبح رئيسًا لمجلس الشيوخ الاتحادي عام ١٩٦٢-١٩٦٣ ثم اصبح مستشارًا عام ١٩٦٦-١٩٦٩. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 6, P. 856.

(٤) ويلي براندت (١٩١٣-١٩٩٢): سياسي الماني ومستشار المانيا الغربية، هرب إلى النرويج عندما وصل النازيون إلى السلطة عام ١٩٣٣ وحصل على الجنسية النرويجية، عاد بعد الحرب إلى ألمانيا كمواطن نرويجي ثم أصبح مواطنًا ألمانيًا مرةً أخرى وانتُخب عضوًا في البرلمان عام ١٩٤٩ ورئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي عام ١٩٦٤ ووزيرًا للخارجية ونائبًا للمستشار عام ١٩٦٦ وألّف حكومة ائتلافية عام ١٩٦٩-١٩٧٤. للمزيد ينظر: Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 2, P. 475.

الألمان مع الفرنسيين، وشكك براندت فيما إذا كان من الحكمة إجراء مناقشات متعددة الأطراف في تلك المرحلة قبل إحراز تقدم في المحادثات الثنائية، وصرح بأنه لابد على الألمان تقديم دعم فعال لأن الإخفاق سوف يتسبب في استياء كبير للجيل الشاب ذو العقلية الأوروبية في بريطانيا[١]، وتوقع مانشولت بأن بريطانيا وإيرلندا والدنمارك والنرويج سوف تتقدم بطلب للحصول على العضوية في غضون عام أو عامين وإن عضويتهم ستعزز أوروبا الديمقراطية الموحدة ولابد على الأعضاء الستة إدراك موقف بريطانيا من المواد فوق الوطنية لمعاهدة روما واحتياطاتها على الزراعة، وقال: "**نحن نتطلع الآن إلى مقترحات السيد ويلسون الجديدة**"[٢].

أصدرت لجنة رول تقريرها السري الأول في نيسان ١٩٦٦ فيما يتعلق باقتصاد وسياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتوقيت الطلب البريطاني المحتمل، وأكد التقرير على صحة وضع المجموعة الاقتصادي، لكن مؤسساتها وعلاقاتها السياسية الداخلية غير منظمة، واستبعد تحقيق نتائج مبكرة لبعض المشاكل كاتخاذ قرارات بشأن السياسة الزراعية المشتركة ووضع تعريفة خارجية وإلغاء التعريفات الداخلية، وفي رأي اللجنة فإن التعامل مع هذه المشاكل قد يستغرق أعوام وعند ذلك الوقت ستكون الدول الأعضاء ولاسيما فرنسا لن ترحب ببريطانيا[٣].

قال المستشار الألماني لودفيج إيرهارد[٤] (Ludwig Erhard) في آيار ١٩٦٦ أنه لا يعتقد بأن الوقت قد حان لدخول بريطانيا، ولم يعرب ويلسون عن استيائه من تلك التصريحات وأشار فقط إلى استعداد بريطانيا للدخول في مفاوضات إذا كانت الفرصة قد قدمت نفسها، واتفق مع براون في ١٩ آيار ١٩٦٦ على ضرورة قيام فريق عمل رفيع المستوى بإعادة النظر بمعاهدة

(1) Helen Parr, Britain's Policy Towards the European Community Harold Wilson and Britain's world role 1964–1967, Routledge, London, 2006, P. 105.

(2) N.A., D.E.A., EW 5/9, M.H.L.G., File Number ER/426/1966, Vol.1, Department of Economic Awairs, Press Cutting Section, EEC Looks Forward to British Plan, 2 April 1966, P. 7.

(3) Moloney, Op. Cit, P. 70-71.

(٤) لودفيج إيرهارد (١٨٩٧-١٩٧٧): سياسي الماني، شغل منصب مدير اللجنة الاستشارية للنقود والائتمان عام ١٩٤٧-١٩٤٨ ومدير المجلس الاقتصادي البريطاني- الأمريكي المشترك ١٩٤٨-١٩٤٩ ووزيرًا للاقتصاد عام ١٩٤٩-١٩٦٣، وأصبح مستشار المانيا الغربية عام ١٩٦٣-١٩٦٦. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 4, P. 540.

روما بهدف إثبات مدى توافقها مع المصالح البريطانية وأكد بأنه بدون توصية إيجابية من الحزب فأنه لا يستطيع تقديم أي إشارة عامة باستعداده لقبول معاهدة روما[١].

كان من الصعوبات التي واجهها ويلسون أثناء المفاوضات هو موقف فرنسا المتشدد بأن استئناف المفاوضات لابد أن يكون على أساس معاهدة روما فقط[٢]، وصرح مدير قسم إدارة العلاقات الخارجية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية روبرت توليمون (Robert Toulemon) في ٢٦ آيار ١٩٦٦ بأن المشاكل الحقيقية الوحيدة أمام العضوية البريطانية كانت أسعار المواد الغذائية البريطانية وميزان المدفوعات وأن على بريطانيا قبول جميع القواعد الزراعية، وبيَّن أن أحد الأسئلة التي تثير قلق الدول الست هو: هل بريطانيا مهتمة أساساً بالعضوية أو ما إذا كانت تنظر إليها كنقطة انطلاق سياسية نحو أوروبا؟، وبيَّن أن مصير الفكرة الأوروبية أصبحت بأيدي البريطانيين، مشيراً الى بيانات ويلسون التي أكد فيها بأن المجموعة هي منظمة اقتصادية وتتعارض مع المؤسسات فوق الوطنية، وأكد توليمون بأن العلاقة الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية يجب أن لا تكون عائقاً أمام العضوية[٣].

حذرت لجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال اجتماع بروكسل في ٨ حزيران ١٩٦٦ بأن لا يتاح لانضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية فرصة التشكيك في قوانين المجموعة أو إضعاف سلطة مؤسساتها أو إجراء أي تغيير في معاهدة روما، وجاء هذا التحذير بعد إعلان ويلسون بأنه سيجري محادثات غير رسمية مع الحكومات الست بهذا الشأن[٤].

(1) Ziegler, Op. Cit., P. 240-241.

(2) N.A., D.E.A., EW 5/9, M.H.L.G., File Number ER/426/1966, Vol.1, No. 721, Telegram from Foreign Office to Paris, 17 March 1966, P. 4

(3) N.A., D.E.A., EW 5/9, M.H.L.G., File Number ER/426/1966, Vol.1, from Foreign Office to Paris, Walter Farr, Six ready for Britain's Membership, 26 May 1966, P.8.

(4) N.A., D.E.A., EW 5/9, M.H.L.G., File Number ER/426/1966, Vol.1, from Foreign Office to Paris, Press Cutting Section, Warning on U.K. entry to Six Commission opposes any change in Rome Treaty, 9 Jun. 1966, P. 9.

بحث رئيس الوزراء الفرنسي جورج بومبيدو[١] (Georges Pompidou) مع ويلسون في مؤتمر صحفي في لندن يومي ٧-٨ تموز١٩٦٦سُبل تحسين الاقتصاد البريطاني[٢]، وأكد ويلسون لبومبيدو استعداد بريطانيا للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية شرط أن تتحقق مصالحها الأساسية، وبيَّن بومبيدو بأنه لا شيء يمنع من دخول بريطانيا شرط أن تقبل معاهدة روما[٣]، وعندما زار ويلسون الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٩ تموز ١٩٦٦ أكد للرئيس جونسون بأن بريطانيا مهتمة بالانضمام إلى المجموعة ولكن ليس بالشروط الفرنسية ومنها أن تقطع بريطانيا علاقتها بالولايات المتحدة أو التخلي عن دورها العسكري في شرق السويس[٤].

(١) جورج بومبيدو (١٩١١-١٩٧٤):سياسي ورئيس فرنسا، عمل عام ١٩٤٤-١٩٤٦في فريق ديغول الشخصي وشغل منصب مستشار في مجلس الدولة الفرنسي عام ١٩٤٦-١٩٥٧ ومدير عام بنك روتشيلد عام ١٩٥٩ والمساعد الشخصي لديغول عام ١٩٥٨-١٩٥٩، ثم رئيساً للوزراء عام ١٩٦٢- ١٩٦٨ ورئيس فرنسا ١٩٦٩-١٩٧٤. للمزيد ينظر: Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 9, P. 594.

(2) Ponting, Op. Cit., P. 189.

(3) Wall, Op. Cit., P. 127.

(4) Jonathan Colman, A 'special relationship'? Harold Wilson, Lyndon B. Johnson and Anglo-American Relations 'at the Summit' 1964-1968, Manchester University Press, Manchester, 2004, P. 116.

المبحث الثاني

سياسته من أزمة الجنيه الإسترليني في تموز ١٩٦٦ إلى طلب العضوية في آيار ١٩٦٧

بدأ ويلسون يميل اتجاه أوروبا بعد أزمة الجنيه الإسترليني في تموز ١٩٦٦ الذي كان نقطة تحول في سياسته اتجاه المجموعة الاقتصادية الأوروبية، إذ احتاج إلى مبادرة لصرف الانتباه عن المشاكل الداخلية، وأعقب هذه الأزمة تعديل وزاري بانتقال جورج براون من وزارة الشؤون الاقتصادية إلى وزارة الخارجية في ١١ آب ١٩٦٦ ويعد تعيين مؤيد للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وزيراً للخارجية بمثابة قرار اتخذه ويلسون لاتخاذ مبادرة بشأن أوروبا(١).

أكد جورج براون بضرورة وجود منطقة اقتصادية أوسع من الدولة القومية تصبح أساساً للازدهار في المستقبل، موضحاً بقيام أوروبا الموحدة كوسيلة لوقف استقطاب العالم حول القوتين العظميين(٢)، وأن عضوية بريطانيا ستمنحها قاعدة اقتصادية كبيرة بما يكفي لمواجهة أي شيء يمكن للأمريكيين أو الروس القيام به صناعياً(٣)، وكان واثقاً من أن الدخول سيوفر نوعاً من القيادة البريطانية لدرجة أنه أبلغ ويلي براندت وزير خارجية ألمانيا الغربية آنذاك قائلاً "**ويلي، يجب أن تدخلنا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية حتى نتمكن من تولي القيادة**"(٤).

دعم ويلسون رأي براون وقدم نوعاً من الاهتمام اتجاه العضوية، وساهمت عدة حقائق في إقناع ويلسون بأن العضوية اصبحت ضرورية ومنها تأثير وزارة الخارجية الذي أصبح مقتنع بضرورة العضوية(٥)، وأزمة الجنيه الاسترليني في تموز ١٩٦٦، ونهاية الدور البريطاني في شرق السويس الذي أصبح يرهق موارد الدولة المالية، واجتماع رؤساء وزراء الكومنويلث في أيلول ١٩٦٦ والذي وصفه ويلسون بانه أسوأ اجتماع في ذلك الوقت(٦).

(1) Kiyoshi Hirowatari, Britain and European Monetary Cooperation, 1964-1979, Palgrave Macmillan, London, 2015, P. 105.

(2) George, Op. Cit., P. 37.

(3) Geoffrey, Op. Cit., P. 189.

(4) David Gowland, Arthur Turner and Alex Wright, Britain and European Integration Since 1945, Routledge, London, 2010, P. 68.

(5) George, Op. Cit., P. 37.

(6) Gowland, Turner and Wright, Op. Cit., P. 66-67.

إن تراجع بريطانيا المتسارع عن الوفاء بالتزاماتها العالمية عقب أزمة الجنيه الاسترليني لم يترك لويلسون خياراً سوى اللجوء إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية عسى أن يساعد بريطانيا على ممارسة قوتها الدولية وتعزيز نفوذها في الولايات المتحدة الأمريكية وتجنب أن يكون تأثيرها ثانوياً في الشؤون العالمية أو تُترك وحدها تسبح ضد المد الاقتصادي والسياسة الأوروبية آنذاك[١]، لكن ويلسون، وكما هو الأمر مع ماكميلان من قبله، كان حماسه نحو العضوية بالكاد يلاحظ، وتحدث البيان الرسمي لعام ١٩٦٦ عن استعداد بريطانيا لدخول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بشرط حماية المصالح البريطانية والكومنويلث الأساسية[٢].

خلال اجتماع مجلس الوزراء في تشيكرز في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٦ الذي استمر من الساعة ١٠:٤٥ صباحاً وحتى الساعة ٧ مساءً، صرح الوزير الدائم المشترك في وزارة الخزانة ويليام أرمسترونغ (William Armstrong) أنه لا يرى هناك أي احتمال بدخول بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الاوروبية ما لم تُخفّض قيمة العملة، لكن جورج براون لم يحبذ هذا الرأي لأنه علم بأن مجلس الوزراء سيعارض قرار تخفيض العملة مما يؤثر على فرصة دخول بريطانيا الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٣]، وسمح ويلسون بإجراء مناقشة كاملة حول مزايا وعيوب الدخول المحتمل من دون إجبار أحد باتخاذ أي قرار، واقترح أن يقوم هو وبراون بزيارة الدول الست لمعرفة هل الظروف ملائمة لانضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية أم لا[٤]، ولم يسمح ويلسون لبراون السفر بمفرده لأنه لم يثق بهِ واعتقد أن براون لم يثق بهِ أيضاً[٥]، وادعى ويلسون بأن الفريق المكون من شخصين هو لضمان الحياد، كون ان براون مؤيداً للعضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو حتى ذلك الوقت معارضاً لدخول بريطانيا[٦].

(1) Parr, Op. Cit., P. 78.
(2) George, Op. Cit., P. 37.
(3) Benn, Op. Cit., P. 503-504.
(4) Parr, Op. Cit., P. 78.
(5) Benn, Op. Cit., P. 504.
(6) Ziegler, Op. Cit., P. 332.

قرر مجلس الوزراء البريطاني في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٦ بأنه لابد على ويلسون وبراون أن يباشرا باستطلاع الرأي عن طريق زيارة كل من عواصم الدول الست وإقناع قادة المجموعة الاقتصادية الأوروبية بجدية النوايا البريطانية[١]، وخلال اجتماع مجلس الوزراء بين ١-٣ تشرين الثاني ١٩٦٦ اقترح ويلسون اعطاء الأولوية لإعادة بناء القوة الاقتصادية لبريطانيا مع مراعاة جميع التدابير اللازمة بما في ذلك الحد المحتمل للالتزامات الدفاعية وإيجاد بدائل مناسبة في حالة فشل العضوية، وأكد على حرية حركة رأس المال والسياسة الزراعية وآثار العضوية على القدرة التنافسية لبريطانيا، وأيد قرار سفره إلى حكومات الدول الست للتأكد من قبولهم وإجراء مناقشات صريحة توضح طبيعة الصعوبات الرئيسة التي تواجه بريطانيا، وأكد بأن الالتزام بمعاهدة روما لن يكون بحد ذاته نقطة معقدة لأنه بكل الأحوال سينظر مجلس الوزراء فيها قبل اتخاذ أي قرار[٢].

أعلن ويلسون في مجلس العموم في ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٦ بأن حكومته ستقوم بمحاولة ثانية للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدخول في سلسلة من المناقشات مع الدول الست لمعرفة ما إذا كان سيتم حماية المصالح البريطانية والكومنويلث الأساسية إذا قبلت بريطانيا معاهدة روما وانضمت إلى المجموعة[٣]، وصرَّحت الإدارة الألمانية على ذلك الإعلان قائلة "**نحن نعلق أهمية كبيرة على إعلان ويلسون، ولأول مرة حكومة العمال تشير الى انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية كهدف من أهداف سياستها الخارجية ونعتقد أنه حان الوقت لتشجيع البريطانيين في طريقهم إلى أوروبا وتمهيد الطريق أمامهم**"[٤].

أرسل ويلسون رسالة الى الرئيس الأمريكي جونسون في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٦ أكد فيها بأن الطريقة التي بدأ بها أسلافه قبل خمسة أعوام كانت خاطئة وكان إخفاق محاولتهم أمراً حتمياً وأن حكومته لن تدخل في وضع مماثل، وأن علاقة بريطانيا بالولايات المتحدة هي إحدى عقبات

(1) Gowland, Turner and Wright, Op. Cit., P. 66-67.

(2) Wall, Op. Cit., PP. 144-147.

(3) H.C., European Economic Community, Vol. 735, 10 November 1966, Cols. 1540-1541.

(4) Oliver J. Daddow, Harold Wilson and European Integration, Routledge, London, 2016, P. 211.

العضوية كما كانت لأسلافه، واعتقد أن ديغول لم يغير ذرة واحدة في نظرته العامة للعالم أو لعلاقة بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن محادثاته في باريس ستكون أصعب من أي محادثات سيجريها وسوف لن يتنازل عن علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد قائلاً: "**إن جهودنا الأوربية ستنجح وستكون فيما أعتبره أنا مبادرة تاريخية**"[١]، ووصف جونسون قرار ويلسون بالشجاع وأكد بأن دخول بريطانيا سيساعد في تقوية وتوحيد الغرب وأنه سيعمل كل ما بوسعه لتمهيد الطريق أمامه[٢].

ما هو التفسير المنطقي الذي جعل ويلسون متأكداً بأنه سينجح في إدخال بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية؟، ويبدو هناك بعض الأجوبة على هذا السؤال منها:

رأى ريتشارد كروسمان أن ويلسون عدّ نفسه خبيراً في الشؤون الخارجية ورجل دولة قادراً على تحقيق ما لا يمكن لدبلوماسي محترف أن يحققه، ومنها ما صرَّح به الدبلوماسي البريطاني والسكرتير الخاص لويلسون مايكل باليزر (Michael Palliser) أنه كان دائماً يخبر ويلسون بأن لا أمل في النجاح ولا يمكنه اقناع ديغول بتغيير رأيه، لكن ويلسون كان متفائلاً كثيراً ولديه ثقة كبيرة في قدرته بالتأثير على الآخرين، كما رأى ويلسون أن التكنولوجيا البريطانية أكثر تطوراً من الدول الست ويمكنه من خلالها عقد صفقة من أجل دخول بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وأشار ويلسون أن الدول الست إذا أرادوا أي شيء فلن يحصلوا عليه من حلف الناتو وإنما من خلال دعمهم لانضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٣].

يبدو أنه قصد أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية لن تحصل على الدعم السياسي والعسكري من حلف الناتو إلا إذا كانت بريطانيا جزءً منها.

أخبر ويلسون السفير الأمريكي في لندن ديفيد بروس (David Bruce) في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٧ أنه عدَّ العملية التي بدأ فيها عملية سياسية ولاسيما في التعامل مع ديغول،

(1) Wall, Op. Cit., P. 151.

(2) Foreign Relations of the United States 1964-1968, Volume XIII, Western Europe Region, Daniel J. Lawler and Erin R. Mahan, Government Printing Office, Washington, 2010, No. 216, Message from President Johnson to Prime Minister Wilson, 15 November 1966.

(3) Parr, Op. Cit., PP. 89-93.

ومحاولة الضغط عليه للدخول في عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وأنه شعر بالقلق إزاء موقف ويلي براندت غير المفيد الداعم لفرنسا، وأكد بأنه إذا قبلت فرنسا دخول بريطانيا فإن الألمان سيقبلون لكنه لا يستطيع الاعتماد عليهم في الضغط على ديغول، فوافق بروس على وجهة نظر ويلسون ولاسيما بشأن ويلي براندت(١).

سافر ويلسون وبراون في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٧ إلى روما وهي المحطة الأولى في جولتهما في عواصم دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وشعر ويلسون بأن زيارة روما كانت بداية جيدة، إذ رحب به الوزراء الايطاليون وشعروا بصدق وجدية النوايا البريطانية للانضمام وأن معاهدة روما لم تشكل عقبة رئيسة في حال توفر الشروط المناسبة لبريطانيا، وأوضح ويلسون بأنه مصمم على تأدية دوره الكامل في البحث عن وحدة سياسية أكبر في أوروبا بمجرد انضمام بريطانيا، وأكد رئيس الوزراء الإيطالي ألدو مورو بأنه يمكن لبريطانيا أن تتغلب على جميع المشكلات المرتبطة بالانضمام(٢)وأنها سوف تضطر إلى تحمل الآثار السلبية للسياسة الزراعية المشتركة من أجل جني الفوائد السياسية كما فعلت إيطاليا(٣).

صرح الخبير الاقتصادي الفرنسي جان مونيه (Jean Monnet) بأنه من المهم لويلسون القول في باريس وبأوضح العبارات أن بريطانيا تريد الانضمام وتقبل كلاً من معاهدة روما والسياسة الزراعية المشتركة وترك جميع القضايا الأخرى بأن يتم معالجتها بعد الانضمام وبهذه الحالة تجعل من المستحيل على ديغول أن يقول لا(٤).

زار ويلسون بعد روما مدينة ستراسبورغ الفرنسية في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٧، وأكد أمام مجلس أوروبا عن عزمه إنشاء مجتمع اقتصادي أكبر وأكثر قوة لأجل مصلحة أوروبا بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص(٥)، وفي ٢٤ كانون الثاني زار باريس وكانت زيارته تلك أكثر أهمية بالنسبة لبريطانيا لأنها فرصة لتقييم ما إذا كان هناك أي تحول في الموقف الفرنسي، وتكلم

(1) Wall, Op. Cit., P. 160-161.
(2) Ibid, P. 162.
(3) Parr, Op. Cit., P. 106.
(4) Wall, Op. Cit., P. 153.
(5) Jaen Monnet, Mémoires, fayard, Paris, 1976, P. 539.

ويلسون مع ديغول عن أهمية التعاون التكنولوجي وعلاقاته الوثيقة مع قادة الاتحاد السوفيتي وكان يأمل أن يجذب ديغول ذي التوجه السوفيتي[١]، لكن ديغول كان غير متأثر بأفكار ويلسون واعتقد بأن التعاون التكنولوجي يمكن أن يكون خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتكلم ديغول عن أهمية حماية السياسة الزراعية المشتركة وهو الأمر ذاته الذي أراد ويلسون تغييره، وانتقد ديغول العلاقة بين الجنيه الإسترليني والدولار، بينما لم يقل ويلسون شيءً يطمئن ديغول عن علاقة بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي ختام المحادثات أكد ديغول باستعداده للنظر في بدائل للعضوية البريطانية، لكن ويلسون أراد عضوية كاملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ولا شيء غيرها، فوعده ديغول بدراسة الموضوع مع حكومته[٢].

لم يكن تقرير ويلسون إلى مجلس الوزراء بشأن زيارته لباريس متفائلاً، إذ لم تغير زيارته وجهة نظر ديغول بشأن العضوية البريطانية، ومع ذلك اعترف ديغول بوجود اختلاف واضح بين موقف الحكومة البريطانية عام ١٩٦٧ مقارنة بموقفها عام ١٩٦١-١٩٦٣، وكانت ردة فعل دول المجموعة الأخرى تجاه زيارة ويلسون وبراون إلى فرنسا أكثر تفاؤلاً، فوكالة فرانس برس (France Press) وصفت الاجتماع بأنه مشجع، وأخبر السفير الفرنسي في روما زميله البريطاني قائلاً "**بينما كان رد الحكومة الإيطالية على ويلسون (نعم)، كان رد الفرنسيين (حسناً، لِمَ لا)**"[٣].

قام ويلسون وبراون بجولات أخرى لعواصم الدول الأوروبية وزارا بروكسل في ٣١ كانون الثاني – ١ شباط ١٩٦٧ لإجراء مناقشات مع رئيس الوزراء البلجيكي ووزير الخارجية ووزير الشؤون الأوروبية بشأن إمكانية انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومن بين الموضوعات التي تمت مناقشتها سياسة المجموعة تجاه الزراعة في بريطانيا وتداعياتها على الكومنويلث وحرية حركة رأس المال فضلاً عن بعض الأسئلة التي طرحها البلجيكيون بشأن المسائل النقدية الناشئة عن الدور الدولي للجنيه الاسترليني والأرصدة الإسترلينية وعواقب ذلك

(1) Pimlott, Op. Cit., P. 439.

(2) John W. Young, Britain and European Unity 1945-1992, Palgrave Macmillan, London, 1993, P. 97.

(3) Wall, Op. Cit., P. 164.

على المجموعة الاقتصادية الأوروبية إذا أصبحت بريطانيا والدول الأوربية الأخرى أعضاء فيها[١]، وصرح رئيس المفوضية الأوروبية جان ري (Jean Rey) بأن وجود بريطانيا في المجموعة سيساعد أوروبا في بناء نفسها وتحقيق الاستقلال الحقيقي، ولم يأمل أن يكون مساوياً للولايات المتحدة عسكرياً وصناعياً ومالياً، لكنه سيكون مساوياً لها في التجارة والزراعة[٢].

ذهب ويلسون وبراون من ٧-٨ آذار ١٩٦٧ الى لوكسمبورغ والتقيا برئيس وزرائها ووزير خارجيته، وأجرى مناقشات بشأن مجموعة من المواضيع المالية والاقتصادية في حالة العضوية البريطانية، ووجد ويلسون منهم الترحيب والتعاون في دراسة المشاكل التي تواجه بريطانيا[٣]، وأثناء محادثاته في هولندا رفض رئيس مجلس الوزراء المؤقت جيلي زيستلا (Jelle Zijlastra) فكرة المحادثات متعددة الأطراف، وبيَّن أن المزيد من المحادثات من شأنها أن تأخر بريطانيا في الانضمام وبالتالي ستعطي منتقدي بريطانيا الفرصة لرفضها، وبدلاً من ذلك اقترح على ويلسون تقديم طلب غير مشروط لأنه بذلك سيضغط على ديغول لبدء المفاوضات[٤].

أصبح ويلسون متأكداً بأن لا أحد من المسؤولين الأوروبيين باستطاعته إقناع ديغول لتغيير موقفه المعارض للعضوية البريطانية[٥]، وأبلغ مجلس الوزراء في ٢١ آذار ١٩٦٧ بان المناقشة مع الوزراء الأوروبيين كانت أكثر إحباطاً من تلك التي جرت في إيطاليا وأن ديغول لا يريد التوسعة والدول الخمس الآخرين غير مستعدين لتحديه أو إجباره على القبول[٦].

اشتكى براون لكروسمان بأن وجود ويلسون في الجولة لم يساعده أبداً، فأكد كروسمان له بأن وجود ويلسون في المفاوضات ساعد في تحوله نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فمع بداية عام ١٩٦٧ عاد ويلسون من الجولات مؤيداً للعضوية، إذ أخبر باربرا كاسل قائلاً "**انتِ**

(1) H.C., Brussels (Prime Minister's Visit), Vol. 740, 2 Feb. 1967, Cols. 769-770.

(2) N.A., D.E.A., EW 5/9, Vol.1, M.H.L.G., File Number ER/426/1966, No. 33, Paris Telegram Saving to Foreign Office, 8 February 1967, P. 2.

(3) H.C., Luxembourg (Visit Of Prime Minister And Foreign Secretary), Volume 742, 9 March 1967, Cols., 1754-1755.

(4) Parr, Op. Cit., P. 109.

(5) Young, Op. Cit., P. 98.

(6) Gowland, Turner and Wright, Op. Cit., P. 68-69. ; Ponting, Op. Cit., P. 209.

تعرفين ما هي اللعبة، تخفيض العملة والدخول إلى أوروبا"، وبعد أسبوع من حديث ويلسون مع كاسل[١]، أوصى وكيل وزارة الخارجية الامريكية جورج بول (George Ball) الرئيس جونسون بأقناع ويلسون على توقيع معاهدة روما دون شروط أو تحفظات، وقد بيّن جونسون وجهة نظره لويلسون بأنه فضّل ذلك[٢].

أكد ويلسون بعد جولاته في العواصم الأوروبية بأن على بريطانيا أن تتقدم على الفور بطلب العضوية وسيحدد ثلاث أو أربع مشاكل صعبة، ولكن بالنظر إلى النية الحسنة فان جميعها قابلة للحل، وأشار قائلاً "**هذا الحل لا يعني اننا لا نقدم طلباً غير مشروط قد يستغله الفرنسيون ولكني اعتقد ان الطلب الذي لم يأخذ في الاعتبار هذه المسائل لن يكون مقبولاً لدى مجلس الوزراء**"، وبيَّنت باربرا كاسل بأن ويلسون كان يناور ببراعة وكان حريصاً على العضوية وقد نجح في توجيههم إلى مناقشة التفاصيل الأكثر فعالية وجعلها من حيث المبدأ تبدو أقل أهمية[٣].

أرسل السفير البريطاني في بون فرانك روبرتس (Frank Roberts) إلى وزارة الخارجية في بداية آذار ١٩٦٧ نصحها بتأجيل طلب الانضمام حتى الخريف على الأقل، لكن وزارة الخارجية نفت وجود الرسالة حتى أُجبرت في نهاية الشهر على تعميمها، ونصح رئيس لجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتر هالشتاين (Walter Hallstein) بتأخير الطلب، وحاول رئيس مجلس التجارة دوغلاس جاي (Douglas Jay) بتعميم تقرير في ١٩ آذار ١٩٦٧ بشأن الآثار التي تترتب على الاقتصاد وميزان المدفوعات لكن أمين مجلس الوزراء نصحه بتقديمه نهاية الشهر، وعندما قابل جاي ويلسون في ٣٠ آذار ١٩٦٧ رفض ويلسون ان يكون تقريره على جدول اعمال مجلس الوزراء حتى يتم النظر في الاوراق التي ارادوها، وفي ٩ نيسان ١٩٦٧ تمت مناقشة جميع الاوراق الرسمية، وبذلك فأن تقرير جاي قد فات الأوان عليه[٤].

اشارت الدلائل أن ويلسون اعتقد أن رحيل ديغول هو وحده الذي سيفتح الطريق أمام عضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولكن كانت هناك أسباب وجيهة لعدم

(1) Ziegler, Op. Cit., PP. 241,333.
(2) Geoffrey, Op. Cit., P. 189
(3) Ziegler, Op. Cit., P. 334.
(4) Ponting, Op. Cit., P. 210.

الانتظار وهي إذا انتظرت بريطانيا حتى رحيل ديغول فهل يمكن الاعتماد على نفس المستوى من الدعم من الأعضاء الآخرين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية أم سيتلاشى حماسهم بسبب قلة الاهتمام البريطاني؟، فكلما طال تأخر بريطانيا كلما زادت درجة التكامل الاقتصادي الذي كان سيحدث بدونها[١].

أصبحت المفاوضات في عام ١٩٦٧ أقل عرضة للتعقيد فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة لدول الكومنويلث، إذ وجدت بريطانيا والعديد من دول الكومنويلث أن تجارتها مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية تمت بسرعة أكبر منها مع بعضها البعض وأصبحت دول الكومنويلث أقل خوفاً من العضوية البريطانية إذ تراجعت أهمية تجارتها الاقتصادية مع بريطانيا[٢]، وتطلعت كل من أستراليا ونيوزيلندا إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وأظهرت جميع المؤشرات الاقتصادية بأن بريطانيا متأخرة عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فعلى سبيل المثال بلغت الأرباح الحقيقية في بريطانيا بين عامي ١٩٥٨ – ١٩٦٨ الى ٣٨ بالمائة مقارنة بالمجموعة الاقتصادية الأوربية التي كانت ٧٥ بالمائة[٣].

التزم ويلسون في المفاوضات بنقطتين هما ضمان شروط مناسبة لتصدير قصب السكر من منطقة البحر الكاريبي إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والحصول على شروط خاصة لمنتوجات لحم الضأن وألبان نيوزيلندا[٤]، وإن إصرار ويلسون في الحصول على شروط مناسبة لألبان نيوزلندا لأن بريطانيا هي البلد الوحيد المستورد للزبدة النيوزلندية بحصة لا تقل عن (١٧٠,٠٠٠) طن سنوياً وبنسبة حوالي ٣٥ بالمائة من إجمالي الزبدة المستهلكة في بريطانيا، وإذا طبقت بريطانيا السياسة الزراعية المشتركة بالكامل فسيزيد سعرها إلى الضعف وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك البريطاني لها، وكذلك ستصبح الواردات من نيوزيلندا خاضعة لضريبة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي الوقت نفسه الأعضاء المتواجدون فيها لديهم فائض زبدة يبلغ حوالي (٤٠,٠٠٠) طن سنوياً إلى جانب الدنمارك والجمهورية الايرلندية في حال انضمامهم

(1) Wall, Op. Cit., P. 130.

(2) George, Op. Cit., P. 37.

(3) Andrew Geddes, The European Union and British Politics, Palgrave Macmillan, London, 2004, P. 69.

(4) George, Op. Cit., P. 37

فسيتم تمكينهما من تزويد بريطانيا بالزبد دون أي رسوم وهذا من شأنه أن يضر الاقتصاد النيوزيلندي، لذلك من الضروري وضع بعض الترتيبات للتعامل مع مشكلة نيوزيلندا[١].

أوضح براون أن قبول السياسة الزراعية المشتركة سيزيد من تكلفة المعيشة في بريطانيا بنسبة تتراوح بين ١٠ – ١٤ بالمائة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأراد فترة انتقالية مدتها (٢٠) عاماً[٢]، وسعى ويلسون للحصول على موافقة مجلس الوزراء على سياسته الأوروبية التي اعتقد بأنها صحيحة، إذ كان مقتنعاً بأن التأخير سيؤدي إلى تفاقم الخلافات القائمة، وطلب من الوزراء اتخاذ قرار بسرعة حتى يتسنى تقديم الطلب، لكن طلبه هذا كان محرجاً لمجلس الوزراء في ٢٠ نيسان ١٩٦٧، إذ رد عليه وزير الدفاع دينيس هيلي قائلاً "**عفواً رئيس الوزراء ... نحن ببساطة لا يمكننا أن نقبل بأنا مجبرون لاتخاذ قرار الآن**"[٣].

اجتمع مجلس الوزراء في تشيكرز في ٢٩-٣٠ نيسان ١٩٦٧، وكان الموضوع الأول عبارة عن تقرير صادر عن الخبراء الاستشاريين والمستشارين الاقتصاديين حول تأثير العضوية على ميزان المدفوعات البريطاني، وبيَّن كالاهان استحالة تحديد التأثير الكلي للعضوية على ميزان المدفوعات بدقة، فإذا انضمت بريطانيا فعليها بذل جهد اقتصادي إضافي من أجل مواجهة التأثير على مدى ٥-٦ أعوام، وأثبتت الصعوبات الاقتصادية لبريطانيا أنها أكبر مما كان متوقعاً سواء كانت بريطانيا داخل المجموعة أو خارجها، وأكد ريتشارد كروسمان بأن أمام بريطانيا خيارين إما تخفيض كبير في نفقات الدفاع الخارجية أو تخفيض قيمة العملة[٤].

نصح وزير الصحة كينيث روبنسون (Kenneth Robinson) ويلسون بان تتقدم بريطانيا بطلب الانضمام عام ١٩٦٩ وهو العام الذي سيتم التفاوض فيه على الترتيبات المالية الجديدة للمجموعة، واقترح روبنسون أن المراجعة الزراعية للدول للست عام ١٩٦٩ يمكن أن توفر الحل

(1) N.A.,D.E.A.,EW5/9,Vol.1, M.H.L.G., File Number ER/426/1966, Commonwealth office, British Dependent Territories, Government would Regard Association Under Part IV of the Treaty of Rome as Appropriate, New Zealand, 18 July 1967, P. 171.

(2) Parr, Op. Cit., P. 101.

(3) Ziegler, Op. Cit., P. 334-335.

(4) Wall, Op. Cit., P. 187-188.

لأكثر القضايا أهمية وهي ما إذا كان بإمكان بريطانيا تغيير نظام الرسوم الزراعية مسبقاً أم لا، بينما كان براون مصمماً على انضمام بريطانيا قبل عام ١٩٦٩، وأكد ويلسون بأن بدون العضوية لن تكون بريطانيا قادرة بالسيطرة على أي نفوذ سياسي في العالم والعضوية البريطانية ستكون موازنة للنفوذ الألماني بعد رحيل ديغول وأن رفض الانضمام سيجبر بريطانيا على اتباع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام[١].

أصبحت مسألة ما إذا كان ينبغي تقديم الطلب أم لا موضوع مناقشات منتظمة من مجلس الوزراء خلال نيسان ١٩٦٧، وشكّل معارضو الدخول مجموعة معارضة في مجلس الوزراء مثل باربرا كاسل ودوغلاس جاي ودينيس هيلي وريتشارد كروسمان[٢]، وصوت مجلس الوزراء في ٣٠ نيسان ١٩٦٧ لصالح تقديم الطلب بأغلبية (١٣) صوتاً مقابل (٨) صوتاً، وبذلك حصل ويلسون على موافقة مجلس الوزراء لتقديم طلب الانضمام[٣].

(1) Parr, Op. Cit., PP. 119-120,128-129.

(2) Gowland, Turner and Wright, Op. Cit., P. 69.

(3) Benn, Op. Cit., P. 520.

المبحث الثالث

سياسته من طلب العضوية في آيار ١٩٦٧ حتى الفيتو الفرنسي في تشرين الثاني ١٩٦٧

أدلى ويلسون بياناً أمام مجلس العموم في ٢ آيار ١٩٦٧ بعزم حكومته تقديم طلب العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية وفق المادة (٢٣٧) من معاهدة روما، وطلب أن لا تكون معاهدة روما عقبة أمام العضوية إذا كان من الممكن حل الخلافات بصورة مرضية سواء من خلال إجراء تعديلات للمعاهدة أو أي طريقة أخرى مقبولة[١].

وافق مجلس العموم في ١٠ آيار ١٩٦٧على طلب العضوية بأغلبية (٤٨٨) صوتاً مقابل (٦٢) صوتاً، ووصل طلب ويلسون الى بروكسل في ١١ آيار ١٩٦٧، فصرَّح ديغول خلال مؤتمر صحفي في ١٦ آيار ١٩٦٧ عزمه استخدام الفيتو ضد الطلب البريطاني، وأكد أن بريطانيا لم تُقدم بعد ما يكفي لدخول المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٢]، وستكون لعضويتها آثار مدمرة للمجموعة التي استغرق بناؤها (١٠) أعوام بجهود تعاونية دؤوبة بين الدول الست القارية التي تُكمّل بعضها البعض في الهيكل الاقتصادي بالمقارنة مع بريطانيا التي هي ليست قارية وترتبط بالكومنويلث وتلتزم مع الولايات المتحدة الأمريكية بجميع انواع الاتفاقات الخاصة، ورفضت في البداية أن تكون جزءاً من المجموعة ووقفت موقفاً عدائياً تجاهها، وبيَّن ديغول أن بريطانيا سوف تسحب المجموعة إلى المحيط الاطلسي وتحرم أوروبا من شخصيتها، وأوضح أنه في حالة انجزت بريطانيا التحول الاقتصادي والسياسي الذي يمكنها من الانضمام إلى الدول الست عندها سترحب فرنسا بها[٣].

اعتقد ديغول أن بريطانيا ستشكل تهديداً اقتصادياً وسياسياً له، وركز بشدة على ضعف الجنيه الإسترليني وصعوبة إدماجه في أي شكل من اشكال النظام النقدي الأوروبي، وعبر عن

(1) H.C., European Economic Community (Application For Membership), Vol. 746, 2 May 1967, Cols., 310-312.

(2) Ponting, Op. Cit., P. 212.

(3) Charles De Gaulle, Memoires De Guerre, Editions Plon, France, 2016, PP. 1278-1287.

قلقه بشأن العلاقة البريطانية – الأمريكية وتأثيرها على استعداد بريطانيا لاتباع سياسة مستقلة عن السياسة الأمريكية[١]، بينما أعربت الصحف الهولندية والألمانية عن إعجابها بشجاعة ويلسون إذ أشارت قائلةً "**أن محاولة ويلسون كانت مخاطرة بمستقبله ولذلك يجب أن تؤخذ محاولته على محمل الجد**"[٢].

استمر ويلسون مصمماً على العضوية فاجتمع مع ديغول يومي ١٨-١٩ حزيران ١٩٦٧[٣]، وحاول إغرائه بالتكنولوجيا البريطانية التي من الممكن أن تجعل أوروبا تتنافس على قدم المساوات مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ولم يؤيد ويلسون فكرة السفير البريطاني في باريس باتريك رايلي (Patrick Reilly) عن التعاون مع فرنسا بشأن القنبلة النووية، وأكد على التعاون مع فرنسا على الجانب المدني منها وينتجان معاً الوقود النووي، لكن لم يتأثر ديغول بهذا كله وأشار إلى أن التعاون التكنولوجي البريطاني – الفرنسي كان ممكناً على سبيل المثال في طائرة كونكورد (Concorde)، وكان ديغول مصرّاً اثناء الاجتماع بأن بريطانيا لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على واشنطن في المجالين الخارجي والدفاعي[٤].

وجد ويلسون ديغول متخوفاً من تبعية بريطانيا للمصالح الامريكية ومقتنعاً بأن التوسع في المجموعة الاقتصادية الأوروبية سيجعلها تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وصرَّح ويلسون لبراون قائلاً "**وجدت نفسي أراقب هذا الرجل العجوز ... واعتقد أنه لا يريدنا ويستخدم كل اساليب التأخير التي تمكنه من ابعادنا، لكن إذا واصلنا الضرب على الباب بقوة حينها لم يعد لديه القوة لأبعادنا**"[٥].

أوضح ديغول في أوائل تشرين الأول ١٩٦٧ موقف فرنسا للسفير البريطاني في باريس باتريك رايلي بأنه ليس لديه اعتراض من حيث المبدأ على انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية ولكنه شعر بأن البلاد ليست مستعدة بعد للعضوية والوضع الاقتصادي ليس

(1) Rhiannon Vickers, The Labour Party and the world, Vol. 2, Manchester University Press, Manchester, 2011, P. 83.

(2) Qouted from: Parr, Op. Cit., P. 135.

(3) Gowland, Turner and Wright, Op. Cit., P. 69.

(4) Daddow, Op. Cit., P. 107.

(5) Ziegler, Op. Cit., P. 335.

سليماً، وإذا دخلت بريطانيا على هذا الحال فيمكن أن تسبب فقط في تعطيل المجموعة، وفي ظل هذه الظروف فضّل عدم اجراء أي مفاوضات[١].

أما موقف المانيا الغربية من العضوية البريطانية، ففي ١٨ تشرين الأول ١٩٦٧ اجتمع المستشار الالماني كيسنجر مع السفير البريطاني في بون فرانك روبرتس وجرت مناقشة صريحة لمشكلة العضوية البريطانية، واعترف كيسنجر بعدم تأييده للعضوية البريطانية في وقت سابق من العام نفسه لكنه بعد ذلك أصبح مقتنع بالعضوية، وعدَّ كيسنجر معارضة ديغول سياسية بحتة حتى لا تشاركه بريطانيا القيادة الأوروبية وأكد للسفير بأنه شخصياً والأغلبية الساحقة في ألمانيا الغربية ارادوا أن تكون بريطانيا عضواً كاملاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية في أقرب وقت وأن حكومته ستبذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك، لأنه في الأعوام الأولى بعد الحرب أراد رؤية بريطانيا تتولى القيادة الأوروبية، لكن روبرتس أشار لكيسنجر بأن أولئك الذين لم يعرفوا ما فعله كيسنجر على انفراد مع ديغول كانوا يميلون إلى الاعتقاد بأن التصريحات العامة التي أدلى بها أظهر الإفراط في التعاطف مع فرنسا، فأوضح كيسنجر بأن الأهمية التي توليها حكومته لاستعادة مناخ أفضل في العلاقات الفرنسية الألمانية لا تعني بأي حال من الأحوال وجود اتفاق سياسي بين الحكومتين، ففي معظم القضايا كانت وجهات النظر الفرنسية والألمانية متعارضة تماماً لكن الوحدة الأوروبية مستحيلة دون المصالحة الفرنسية الألمانية، واقتنع روبرتس بكلام كيسنجر لكنه أكد بأن استمرار الصداقة البريطانية – الفرنسية أمر مهم بالقدر نفسه وليس أقل من ألمانيا، ثم غطّى اجتماع ويلسون مع كيسنجر في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٧ الأرضية نفسها التي كان روبرتس قد غطّاها قبل بضعة أيام حينها[٢].

اتخذ وزير الخارجية الفرنسي موريس كوف دي مورفيل[٣] (Maurice Couve de Murville) موقفا أكثر حسماً مما توقعه الألمان ضد بدء المفاوضات، وأشار أن الدول الست

(1) Rogelia Pastor Castro, and John W. Young, The Paris Embassy British Ambassadors and Anglo–French Relations 1944–1979, Palgrave Macmillan, London, 2013, P. 128.

(2) Wall, Op. Cit., P. 237-238.

(٣) موريس كوف دي مورفيل (١٩٠٧-١٩٩٩) سياسي فرنسي، اصبح وزير خارجية فرنسا عام ١٩٥٨-١٩٦٨، ثم اصبح رئيس وزراء فرنسا عام ١٩٦٨-١٩٦٩. للمزيد ينظر: Wall, Op. Cit., P. 592.

لا يستطيعون البدء في مناقشة دخول بريطانيا حتى تتمكن بريطانيا من الوفاء ببعض الشروط المسبقة ولم يكن من الضروري فقط أن يتعافى الاقتصاد البريطاني بل ينبغي أيضاً سحب الجنيه الإسترليني من دوره كعملة احتياطية، واعترف كيسنجر لويلسون ان موقف كوف يشبه الفيتو[١]، وبناءً على تصريحات كوف، ظهرت إشاعة أقلقت أوروبا في ٢٨ تشرين الاول ١٩٦٧ نشرتها صحيفة (The Daily Mirror) مستندة الى تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية تشالفونت (Chalfont) في ختام اجتماع رابطة التجارة الحرة الأوروبية في لوزان في ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٧، إذ حذّر من رفض طلب العضوية لأن رئيس الوزراء هارولد ويلسون على استعداد للتخلي عن جميع التزاماته الأوروبية إذا بقيت بريطانيا خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأن بريطانيا سوف تسحب جيش نهر الراين البالغ عدده (٥٠,٠٠٠) جندي والانسحاب من اتفاق القوى الأربع بشأن برلين والتخلي عن دعم إعادة توحيد ألمانيا وتقليل دور بريطانيا السياسي والاقتصادي في الدفاع عن أوروبا الغربية وكل هذا سيكون بموافقة الرئيس الأمريكي جونسون، لكن نفى كل من ويلسون وبراون تلك الاشاعات وطمأن ويلسون المانيا والولايات المتحدة الأمريكية بان سياسة بريطانيا تجاه أوروبا لم تتغير، ورد المستشار الالماني كيسنجر على ويلسون بأنه لم يصدق التقارير الصحفية وليس لديه شك بان الموقف البريطاني تجاه ألمانيا وأوروبا لم يتغير، وفي لقائه مع ويلسون في لندن قال "**لا يمكنك ان تجعل الجنرال ديغول يغير رأيه من خلال ضرب الطاولة**"[٢].

أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً في مساء ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٧ أكدت فيه أن المادة ٢٣٧ من معاهدة روما تجوز لأي دولة أوروبية التقدم بطلب الانضمام إلى عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقدمت بريطانيا مثل هذا الطلب في اتفاق تام مع أحكام المادة ٢٣٧ وتتوقع رداً من المجموعة[٣]، ورحبت لجنة المفوضية الاوربية بالطلب البريطاني وعبروا عن أملهم بانضمام بريطانيا الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية لأن أوروبا ستكون متحدة وأن بريطانيا ستساهم بصورة كبيرة في المسائل الاقتصادية والمالية، وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧

(1) Parr, Op. Cit., P. 148.
(2) Kitzinger, Op. Cit., PP. 301-303.
(3) Wall, Op. Cit., P. 250.

وصفت اللجنة قرار تخفيض العملة البريطانية في اليوم السابق بالخطوة الشجاعة، وأكد ويلسون بان تخفيض قيمة العملة ليس سوى واحد من مجموعة من التدابير التي تنفذها الحكومة البريطانية لإعادة انعاش الاقتصاد وميزان المدفوعات(١).

أتخذ ديغول من تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني ذريعة لإنهاء مفاوضات العضوية، مثلما أتاحت صفقة ناسو في كانون الأول ١٩٦٢ إنهاء المفاوضات الأولى، وبدا أن تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني برهن المخاوف الفرنسية بشأن حالة الاقتصاد البريطاني، وعقد ديغول مؤتمراً صحفياً في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٧ وأخبر الصحفيين قائلاً "**السماح لبريطانيا بالدخول ... يعني الموافقة المسبقة على تدمير صرح المجموعة الذي تم بناؤه بجهد وآمال الكثيرين**"(٢) وانتقد قرار تخفيض العملة وفسّره بأنه تسرع غير عادي من اجل ان تفتح بريطانيا المفاوضات وتحاول الانضمام إلى المجموعة لان جهودها السابقة لكسرها أو السيطرة عليها قد فشلت، وأنها تريد العضوية فقط كوسيلة لتعويض نقاط الضعف(٣)، لأن المجموعة تركت بريطانيا وراءها والكومنويلث بدأ ينفصل(٤)، وبيّن أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية لا تتوافق مع اقتصاد بريطانيا ولا مع الطريقة التي يُطعم بها البريطانيين أنفسهم، فالمواد الغذائية التي تم شراؤها بثمن بخس من الكومنويلث لن تتوافق مع الرسوم المفروضة بموجب اللوائح المالية لأنها ستكون عبئاً كبيراً على بريطانيا، كما أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية تتعارض مع القيود التي تفرضها بريطانيا على صادرات رأس المال الذي يدور بحرية بين الدول الست، ولا تتوافق أيضاً مع الديون الخارجية التي تثقل كاهلها(٥).

لم يوافق ديغول للمرة الثانية على قبول الطلب البريطاني وأعلن حق النقض الرسمي الفيتو في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٧ وصرح أنه لا زال يرى بريطانيا غير مستعدة للانضمام الى

(1) N.A., D.E.A., EW 5/10, Vol.2, M.H.L.G., File Number ER/426/1966, Document is the Property of her Britannic Majesty's Government, Visit of Mr. Rey to London, Record of a Meeting Held at 10 Donning Street, 4 December 1967, EMV(67) 1st Meeting, Copy No. 45, P. 5.

(2) Daddow, Op. Cit., P. 144-145.

(3) Young, Op. Cit., P. 101.

(4) Wall, Op. Cit., P. 250.

(5) Kitzinger, Op. Cit., P. 314-315.

المجموعة الاقتصادية الأوروبية[١]، وكان رد ويلسون على حق النقض هو إعادة التأكيد على أن الطلب ما زال قائماً وأن بريطانيا قد تقدمت بطلب للدول الست وليس لفرنسا فقط وبالتالي لن تسحب بريطانيا الطلب[٢]، لكن أصبح من الواضح لويلسون أنه لن يكون هناك تقدم حتى يغادر ديغول منصبه[٣]، واستنتجت الإدارة الأمريكية أيضاً بأن العضوية البريطانية كانت استحالة على المدى القصير وأعلنت معارضتها لأي حلول تجارية مؤقتة من شأنها أن تضر بالتجارة الأمريكية مع أوروبا[٤].

(1) T.O. Lloyd, Empire Welfare State Europe: English History 1906-1992, 4th Edition, Oxford University Press, New York, 1993, P. 415.

(2) H.C., European Economic Community, Vol. 755, 28 November 1967, Cols. 234-235.

(3) George, Op. Cit., P. 38.

(4) Daddow, Op. Cit., P. 181.

المبحث الرابع

سياسته بعد الفيتو الفرنسي إلى خسارته في الانتخابات العامة في حزيران ١٩٧٠

زار رئيس المفوضية الأوروبية جان ري والوفد المرافق له لندن في ٤ كانون الأول ١٩٦٧ واجتمع مع ويلسون وبراون وعدداً من أعضاء الحكومة، وأشار ويلسون بأن اجتماعهم جاء في لحظة حاسمة في تطوير طلب بريطانيا للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأن حكومته تتطلع لإقامة المزيد من العلاقات الودية مع اللجنة، وبيّن موقف بريطانيا من الحلول التوفيقية التي لا ترتقي إلى العضوية الكاملة، وحثهم بالإسراع في بدأ المفاوضات حتى تستطيع بريطانيا في بناء وحدة أوروبية واسعة بشكل أسرع، وعلّق أهمية كبيرة على توثيق التعاون بين صناعات بريطانيا والدول الست، ليس فقط بزيادة التجارة والسوق الواسعة التي ستتمخض عن إزالة الحواجز الكمركية، وإنما أيضاً التعاون في تطوير التكنولوجيا المتقدمة مع الشركاء الأوروبيين[١].

أوضحت اللجنة الأوروبية بأن عضوية بريطانيا ستعود بالنفع للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ولأوروبا، وأقرت اللجنة المساهمات الكبيرة التي ستقدمها بريطانيا لتطوير المجموعة في عدد من المجالات، ودعت إلى بداية مبكرة للمفاوضات لإيجاد حلول متفق عليها لمختلف المشاكل التي هي جميعها من وجهة نظر اللجنة يمكن حلها، وبيّنت بان ارتباط بريطانيا بموجب المادة (٢٣٨) من معاهدة روما لم يكن ملائما لبلد مثل بريطانيا ذات قاعدة صناعية واقتصادية واسعة وله تقاليد ديمقراطية راسخة، أما المادة (٢٣٧) فهي الطريقة الوحيدة الممكنة لانضمام بريطانيا[٢].

(1) N.A., D.E.A., M.H.L.G., EW 5/10, Vol.2, , File Number ER/426/1966, Document is the Property of her Britannic Majesty's Government, Visit of Mr. Rey to London, Record of a Meeting held at 10 Donning Street, 4 December 1967, EMV(67) 1st Meeting, Copy No. 45, P. 1-5, Page in file 71-76.

(2) Ibid, P. 5-8, Page in file 76-79,

عقد ويلسون مؤتمراً في تشيكرز في ٩ كانون الأول ١٩٦٧، وأكد براون أن الطلب البريطاني لم يكن إجراء قصير الأجل ولكنه جزء لا غنى عنه نحو الوحدة الأوروبية وأن سبب الطلب البريطاني بالدرجة الأولى هو سياسي لأجل توسيع المجموعة لتشمل بريطانيا ودول أوروبا الغربية الأخرى كوسيلة لتحقيق وحدة سياسية أوثق في أوروبا، وان الطلب قيد التنفيذ ولا تقترح الحكومة سحبه(١).

حاول ويلسون توحيد الدول الخمس ضد ديغول على أمل الضغط عليه لقبول العضوية البريطانية في المجموعة(٢)، وعندما اجتمعت الدول الست في بروكسل من ١٨-١٩ كانون الاول ١٩٦٧ اعلنت الدول الخمس أنهم يؤيدون التفاوض المبكر مع بريطانيا، اما فرنسا فاشترطت أن يتعافى الاقتصاد البريطاني اولاً، فأصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً وافق عليه ويلسون بعدما عدّل عليه انتقد سياسة الحكومة الفرنسية لعدم قبولها وجهة نظر الشركاء بالإجماع بضرورة بدء المفاوضات لانضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ورأت وزارة الخارجية أن العضوية البريطانية هي في مصلحة أوروبا، وأن الحكومة ستجري مشاورات مع الحكومات الأوروبية الأخرى التي تشارك بريطانيا وجهات النظر بشأن مستقبل أوروبا(٣).

كانت آراء الدول الخمس واضحة جداً في اجتماع بروكسل في ١٨-١٩ كانون الأول ١٩٦٧، إذ رفضوا الادعاء الفرنسي بأنه ينبغي حل الصعوبات الاقتصادية البريطانية قبل بدء المفاوضات، وأكدوا على أن جهود بريطانيا لتعزيز اقتصادها يجب أن تمضي بالتوازي مع مفاوضات العضوية في بروكسل والتي كان من المتوقع أن تستمر لمدة طويلة، فضلاً عن ذلك فإن احتمال الدخول الوشيك في المجموعة من شأنه مساعدة الاقتصاد البريطاني على التعافي ويزود الحكومة بحافز إضافي لتقديم التضحيات الضرورية على المدى القصير(٤).

(1) Kristian Steinnes, Changing Perceptions of the EEC 1960–1967 The British Labour Party, the Scandinavian labour parties and Europe, Phd. University of Helsinki, Finland, 2006, P. 19.

(2) Daddow, Op. Cit., P. 108

(3) Wall, Op. Cit., P. 263-264. ; Kitzinger, Op. Cit., P. 317-319.

(4) Daddow, Op. Cit., P. 145-147.

أجرى مجلس الوزراء في شباط ١٩٦٨ تقييماً للسياسة الخارجية البريطانية، واكدوا بأنه لا يوجد بديل عن العضوية الكاملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لكن النقض الفرنسي جعل انضمام بريطانيا مستحيلاً في ذلك الوقت وقد يكون من الأفضل لبريطانيا التركيز على علاقاتها مع شركاء غير الدول الخمس ومتابعة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والكومنويلث وامكانية تحسين الروابط التجارية مع دول أوروبا الشرقية وبذل كل جهد ممكن للانضمام إلى المجتمعات الأوروبية في أقرب وقت ممكن ودعم المبادرات الدبلوماسية والمشاركة فيها[١].

استمر ويلسون بالسعي لتحقيق تقدم في موقف بريطانيا الأوروبي سواء أكانت فرنسا ضالعة فيه أم لا وايجاد بدائل اقتصادية جديدة، وظهرت خلال عام ١٩٦٨ -١٩٦٩ انقسامات في وجهات النظر بين ويلسون ووزارة الخارجية والسفير البريطاني في باريس حول الموقف اتجاه العلاقات مع فرنسا وجدوى اجراء الحوارات بين لندن وباريس، لكن بدا من الواضح انه لا يوجد تقدم حتى يغادر ديغول منصبه[٢].

استقال ديغول في نيسان ١٩٦٩ وتم انتخاب جورج بومبيدو في آيار ١٩٦٩ رئيسا لفرنسا[٣]، وفي أول مؤتمر صحفي له في ١٠ تموز ١٩٦٩ غيّر بومبيدو السياسة الفرنسية وأكد بأنه ليس لديه أي اعتراض على العضوية البريطانية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٤]، وبناءً على طلب وزير الخزانة روي جينكيز تم عقد اجتماع رفيع المستوى في ١٤ تموز ١٩٦٩ وبحضور ويلسون لمناقشة إمكانية تجديد مفاوضات الانضمام والتحديات الاقتصادية التي قد تمثلها العضوية، وفي نهاية الاجتماع أوصى بضرورة إكمال مفاوضات العضوية قبل الانتخابات العامة، لأجل الحفاظ على استمرار الدول الخمس بالضغط على فرنسا[٥].

(1) Daniel Edwin Furby, The Revival and Success of Britain's Second Application for Membership of the European Community, 1968-1971, Submitted for PhD in History, University of London, N.D, P. 33-34.

(2) Furby, Op. Cit., PP. 48,66.

(3) George, Op. Cit., P. 38.

(4) Martin J. Dedman, The Origins and Development of the European Union 1945–1995, Routledge, London, 1996, P. 118.

(5) Furby, Op. Cit., P. 91-92.

أصبح ويلي براندت مستشاراً لألمانيا الغربية في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٩ وصرح بعد أسبوع من توليه المنصب قائلاً "**ان المجتمع يحتاج الى بريطانيا مثلها مثل البلدان المتقدمة الاخرى ويجب أن لا يكون صوت بريطانيا مفقوداً من بين مجموعة الأصوات الاوروبية إلا إذا أرادت أوروبا أن تلحق الأذى بنفسها، ولقد شعرت بالامتنان بان الاصوات السياسية في بريطانيا لا تزال مقتنعة بحاجة بريطانيا الى أوروبا**"(١).

تحركت حكومة ويلسون على الفور لإعادة تفعيل طلبها للحصول على العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية(٢)، وفي اجتماع مؤتمر القمة في لاهاي ١ كانون الأول ١٩٦٩، بيّن براندت بأن البرلمان والجمهور الألماني يتوقعون منه ألا يعود من المؤتمر من دون ترتيبات ملموسة فيما يتعلق بتوسيع المجموعة، وبدون بريطانيا والدول الأخرى التي ترغب في الدخول لا يمكن لأوروبا أن تصبح ما يجب أن تكون عليه، وعندما رأى ويلسون محضر المحادثات أعجب بكلام براندت وصرح بأنه كان مثير للأعجاب واعطى كل الإجابات الصائبة(٣).

وافقت الدول الست على المضي قدماً في مفاوضات الدخول البريطانية، واتفقوا أيضاً على اكمال بند رئيس آخر من الاعمال التي لم تنته بعد من حقبة ديغول(٤)، حول الأساليب التي ستستخدم لتمويل ميزانية المجموعة(٥)، بيد أن الترتيب الذي تم الاتفاق عليه من شأنه أن يسبب مشاكل لبريطانيا في المستقبل، وتم الاتفاق على نظام تمويل يجعل بريطانيا تتحمل عبئاً مالياً يتناسب مع ثروتها النسبية(٦)، واصبح تمويل ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو الشغل الشاغل لبريطانيا في تلك المرحلة، وقام ستيوارت بزيارة إلى بون في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٩ ليمارس ضغوطاً عالية المستوى لمقاومة المطالب الفرنسية(٧).

(1) Pine, Op. Cit., P. 138.

(2) George, Op. Cit., P. 38.

(3) Wall, Op. Cit., PP. 344,348.

(4) George, Op. Cit., P. 38.

(5) John Pinder and Simon Usherwood, The European Union: A Very Short Introduction, Oxford University Press, New York, 2007, P. 17.

(6) George, Op. Cit., P. 38.

(7) Furby, Op. Cit., P. 111.

التقى ويلسون بالرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون[١](Richard Nixon) في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٠ واوضح ويلسون للرئيس بأن بومبيدو من المحتمل أن يعارض العضوية البريطانية، لكنه من غير المحتمل أن يسعى إلى إحباطها، فضلاً عن انه لم يكن متشدداً اتجاه حلف الشمال الأطلسي (الناتو) كما كان سلفه، وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٠ تم دعوة ويلسون لحضور اجتماع مجلس الأمن القومي الامريكي وكان أول زعيم أجنبي يتم دعوته على ذلك، وطلب ويلسون من الإدارة الامريكية فهم مشكلة بريطانيا والمصالح الواسعة لعضويتها، وأكد نيكسون له بأنه فضل أوروبا قوية اقتصادياً وسياسياً وبريطانيا جزءاً منها[٢].

أدرك ويلسون أن بريطانيا ستخسر الكثير في حالة بقائها خارج المجموعة الاقتصادية الأوروبية أكثر من انضمامها اليها، فبحلول عام ١٩٧٠ كانت بريطانيا بحاجة إلى الوصول غير المقيد إلى المجموعة وكانت الشركات البريطانية تدعم العضوية حتى لا تضطر لدفع الرسوم الكمركية، وبدأت بلدان الكومنويلث تتراجع بحلول عام ١٩٧٠ ككتلة تجارية وأخذت تتطلع إلى وجود روابط تجارية مع المجموعة بدلاً من بريطانيا، فضلاً عن أن الولايات المتحدة تحت حكم جونسون ومن ثم نيكسون تدفع بريطانيا للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٣].

صرح ويلسون في ١٠ شباط ١٩٧٠ بأن طلب بريطانيا للعضوية قد تم تقديمه وهو ليس محل الخلاف، وأن حكومته سوف تتفاوض بحزم وبحسن نية مع مراعاة المصالح البريطانية، وفي حال أسفرت المفاوضات عن شروط مقبولة لبريطانيا فإن ذلك سيكون مفيداً لبريطانيا

(١) ريتشارد نيكسون (١٩١٣-١٩٩٤) سياسي امريكي جمهوري ورئيس الولايات المتحدة السابع والثلاثون، تخرج من جامعة ديوك في كارولاينا الشمالية عام ١٩٣٧، اصبح بعد الحرب العالمية الثانية نائباً في البرلمان، ثم عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٥٠ وبعدها نائبا للرئيس الامريكي ثم رئيسا للولايات المتحدة عام ١٩٦٩-١٩٧٤، وأجبر على الاستقالة في ٨ آب ١٩٧٤ على اثر قضية ووترغيت. للمزيد ينظر:

The American People Encyclopedia, Vol. 14, Grolier Incorporated, New York, 1962, P. 484-485. ; Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 8, P. 731-732.

(2) Wall, Op. Cit., P. 352-353.

(3) Vickers, Op. Cit., P. 98.

وأوروبا ولمكانة أوروبا عالمياً، أما إذا أخفقت المفاوضات فسيكلّف ذلك بريطانيا وأوروبا ويضعف نفوذ أوروبا في الشؤون العالمية[١].

عقد ويلسون اجتماعاً لمجلس الوزراء في ١٧ آيار ١٩٧٠ وقرر الطلب من الملكة إعلان حل البرلمان في ٢٩ آيار وإجراء الانتخابات العامة في ١٨ حزيران، وأكد أنه على عكس الوضع في عام ١٩٦٣ ستتفاوض بريطانيا من موقع قوة وستكون قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق فرص الانضمام بما يضمن مصالح بريطانيا، أما بيان زعيم حزب المحافظين إدوارد هيث فقد صرح قائلاً "**أن التزامنا الوحيد هو التفاوض لا أكثر ولا أقل ...**"[٢].

(1) Wall, Op. Cit., P. 351.

(2) Ibid, P. 359-360.

المبحث الخامس

سياسته خلال وجوده في المعارضة من حزيران ١٩٧٠ الى آذار ١٩٧٤

يجب أن لا ننسى الدور الاستثنائي الذي قام به ويلسون من اجل دخول بريطانيا الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لأن حقيقة ما تم نسيان ما قدم ويلسون وافراد حكومته من جهود في المفاوضات مع الدول الست مجتمعين أو منفردين وجولات مستمرة في العواصم الأوروبية رسمية وغير رسمية ودفاعه عن رأيه في مجلس العموم ومحاولة أقناع خصوم الوحدة الأوروبية سواء في حزبه او في المعارضة، واسفرت جهوده عن تقديم طلب الانضمام في آيار ١٩٦٧، صح أن ديغول رفضه لكن ويلسون أصر على إبقاء الطلب مقدماً لحين توفر الوقت المناسب، وله الفضل في تمهيد طريق المفاوضات حتى آخر ايام حكومته، وما حُسب لحكومة هيث فهو بفضل جهود ويلسون وافراد حكومته.

استؤنفت المفاوضات بين بريطانيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية رسمياً في ٣٠ حزيران ١٩٧٠ في لوكسمبورغ وجرت في ظروف مختلفة تماماً عن تلك التي حدثت في عامي ١٩٦١ و ١٩٦٧، فبحلول أواخر الستينيات كانت الروابط الاقتصادية بين بريطانيا والكومنويلث قد ضعفت إلى حد كبير فاتخذ المفاوضون البريطانيون أسلوباً أكثر مرونة ووضعوا عدداً أقل من الشروط بعدما ادركوا انه لم يعد بإمكانهم الوقوف معزولين عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فضلاً عن ان النمو الاقتصادي للمجموعة مستمر يوماً بعد يوم[1].

اعتقد هيث أن من الضروري إظهار حسن النية في لقاءاته مع الرئيس الفرنسي بومبيدو والمستشار الألماني ويلي براندت، مع إيلاء اهتمام أقل للشروط التي بموجبها تدخل بريطانيا الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبموجب الشروط التي تفاوض عليها هيث يعني ان عائدات التعريفة الكمركية والتي تعد جزءاً تقليدياً من الميزانية البريطانية، ستدخل الآن مباشرةً في ميزانية المفوضية الأوروبية وستذهب معظم نفقات المفوضية الأوروبية إلى القطاع الزراعي الذي كان صغيراً نسبياً في بريطانيا، وباختصار، ستدفع بريطانيا للمفوضية الأوروبية أكثر مما تستفاد منها، ومع ذلك اعتقد هيث أن هذه السياسات غير المناسبة لبريطانيا يمكن تعديلها وإعادة

(1) www.cvce.eu, The United Kingdom's Accession to the EEC, 1 March 2017, P. 2, 18 June 2019, 10:30 P.M.

صياغتها من خلال آليات المجموعة العادية بمجرد انضمام بريطانيا اليها، وبالنسبة لحزب العمال فان إستراتيجية هيث فتحت انقسامات داخلية قوية داخل الحزب حول عضوية بريطانيا الأوروبية وأدى إلى تحول قسم كبير من أعضاء الحزب ضد أوروبا(١).

انقسم حزب العمال في تلك الأثناء بين المؤيد والمعارض، منهم من التزم بمستقبل أوروبي بوصفه افضل وسيلة لتأمين الاسواق البريطانية والنفوذ السياسي مثّله روي جينكيز وآخرون ومنهم من رأى ان المجموعة نادي رأسمالي وغير ديمقراطي في صنع القرار من شأنها ان تدمر الكومنويلث وتقوض سياسة بريطانيا التجارية، فخلقت تلك الأمور مشاكل صعبة لويلسون الذي كان هدفه الحفاظ على وحدة حزبه، ولأجل حل تلك المشكلة انتقد ويلسون شروط هيث للدخول الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية لإرضاء الجناح المناهض لها، مع عدم استبعاد استمرار العلاقة معها من اجل الدخول فيها لإرضاء الجناح المؤيد لها(٢).

انتقد ويلسون في ١٣ شباط ١٩٧١ سياسة هيث في التفاوض قائلاً: "**ان حزب العمال والشعب البريطاني لا يقبل هذه الغطرسة والانقسامات التي قد تُجبرنا في الدخول إلى أوروبا بشروط مهينة ... ولا نقبل لبريطانيا بسبب سياسة هيث أن تقف على ركبتيها تتوسل الدخول إلى أوروبا**"، وصرح أيضاً في ١١ آيار ١٩٧١ لبرنامج بي بي سي بانوراما (BBC Panorama) بأنه في ظل انقسام الحزبان الرئيسيان لا يعتقد أن بإمكان هيث أخذ بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الاوروبية وأضاف قائلاً "**إذا رغبت في الانضمام إلى نادي رياضي ولكنهم يقولون لي سيكسرون ساقي عند الدخول فهذه ليست طريقة مشجعة تدفعني على الانضمام**"(٣).

(1) Mathias Haeussler, A pyrrhic victory: Harold Wilson, Helmut Schmidt and the British renegotiation of EC membership 1974-1975, The International History Review, Volume 37, No. 4, P. 771.

(2) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 140.

(3) Daily Mirror, Thursday 15 July 1971, P. 2.

كانت مشكلة ويلسون أن اليسار المعارض في حزبه رأى أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعارض مع التخطيط الاشتراكي[١]، إذ كانت أصعب مشكلة لويلسون هو جعل حزبه موحداً بشأن عضوية بريطانيا فيها، لكن في تصويت مجلس العموم الحاسم بشأن شروط هيث للدخول في تشرين الأول ١٩٧١، تحدى (٦٩) نائباً من حزب العمال سوط الحزب[٢] وصوتوا بنعم[٣].

رفض ويلسون في وقت سابق اقتراحاً من توني بن بإخراج القضية من أيدي الحكومة والاحزاب ووضعها مباشرة في استفتاء للشعب على أساس أن القضية تؤثر على حقوق كل مواطن[٤]، وبغض النظر عن الشروط التي توفرها حكومة المحافظين فلا بد من اجراء استفتاء على الموضوع، وقال كالاهان في ذلك الوقت "**إن اقتراح بن قد يتحول إلى زورق مطاطي نصعد فيه كل يوم**"[٥]. وهذا ما فعله ويلسون بعد خمسة أعوام كما سيتناوله المبحث السابع.

كان الاستفتاء غريباً على الممارسة الدستورية البريطانية وكان هناك اعتراض عليه بأنه يقوض حق البرلمان السيادي في سن القانون ولكن بشأن هذا القرار الهام كعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية الذي كانت فيه سيادة البلد واستقلاله معرضاً للخطر، كان من المنطقي استشارة الناخبين أو إجراء انتخابات عامة[٦].

ألقى ويلسون خطاباً في ١٧ تموز ١٩٧١ بشأن الشروط التي تعاقد عليها هيث مع بومبيدو قائلاً "... **يتحدث هيث اليوم عن رؤيته لأوروبا ولم يتحدث عن تلك الرؤية في حملته**

(1) Vernon Bogdanor, Lectures on Britain Entry into the European Community 1971-1973 in Museum of London, Tuesday 11 March 2014 - 6:00PM, P. 5.

(٢) سوط الحزب: وظيفته هو جمع اعضاء الحزب واقناعهم على دعم رئيس الوزراء باصواتهم داخل مجلس العموم. للمزيد ينظر:

Edward Heath, The Course of My Life, Bloomsbury Reader, London, 2011, P.170.

(3) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 140-141.

(4) Pimlott, Op. Cit., P. 580.

(5) Wall, Op. Cit., P. 415.

(6) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 141.

الانتخابية في العام الماضي، إذ قال حينها التزامنا الوحيد هو التفاوض لا أكثر ولا أقل، لكنه اليوم لم يتفاوض وإنما هو مستعد بالتوقيع على بياض لأنه يقول لا يوجد بديل لبريطانيا باستثناء أوروبا، فلماذا لم يخبرنا قبل عام انه ليس هناك بديل؟ لماذا لم يكن لديه الشجاعة أن يقولها في حملته الانتخابية؟ للأمة الحق في معرفة لماذا لم يذكر في عام ١٩٧٠ أن بريطانيا مستحيل أن تعيش بدون أوروبا في عام ١٩٧١ أياً كانت الشروط..."[١].

صوت أعضاء مجلس العموم في ٢٨ تشرين الأول ١٩٧١ بأغلبية (٣٥٦) صوتاً لصالح الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية مقابل (٢٤٤) صوتاً[٢]، وصوت (١٩٨) نائباً من حزب العمال مع ويلسون لرفض شروط المحافظين وامتنع (٢٠) عن التصويت ودعم (٦٩) نائباً من حزب العمال الانضمام الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بقيادة روي جينكيز وتحدوا كل من مؤتمر الحزب وسوط الحزب، فعُدّ ذلك تمرد غير مسبوق في تاريخ حزب العمال[٣].

أقر مجلس اللوردات العضوية بأغلبية ساحقة (٤٥١) صوتًا مقابل (٥٨) صوتاً، ووقع هيث على معاهدة الانضمام في بروكسل في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٢[٤]، ورفض ويلسون دعوة هيث لمرافقته الى بروكسل بحجة أن سياسة حزب العمال جعلت من غير المناسب له قبول دعوة هيث الكريمة، بينما قبل هارولد ماكميلان الدعوة بابتهاج وكتب إلى هيث قائلاً "**ليس من الشائع أن يعيش الرجال المسنين ليروا آمالهم تتحقق أخيراً ويرجع ذلك إلى سعيكم الدؤوب والمثابر للمُثُل العظيمة للوحدة الأوروبية التي عملت أنت وأنا عليها معاً منذ البداية**"[٥].

صدر بيان من اللجنة التنفيذية الوطنية في آيار ١٩٧٢ بأن حزب العمال عارض العضوية البريطانية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية وفقاً للشروط التي تفاوضت عليها حكومة المحافظين، وسيعود الحزب للتفاوض بشأن شروط الدخول، فكانت النتيجة أغلبية

(1) www.cvce.eu, Speech by Harold Wilson on Britain's membership to the EEC, Central Hall, Westminster, London, 17 July 1971, P. 10., 18 June 2019, 11:00 P.M.

(2) H.C., European Communities, Vol. 823, 28 October 1971, Cols. 2209-2212.

(3) Anthony King, Britain Says Yes the 1975 Referendum on the Common Market, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, 1977, P. 42.

(4) Geddes, Op. Cit., P. 71-72.

(5) Wall, Op. Cit., PP. 420,427-428.

(٣,٤٠٧,٠٠٠) صوت مقابل (١,٨٠٢,٠٠٠) صوت، وخسر قرار دعا أي حكومة عمالية مستقبلية للانسحاب من المجموعة الاقتصادية الأوروبية عند تولي السلطة، إذ حصل على (٢,٩٥٨,٠٠٠) صوت لصالح القرار و(٣,٠٧٦,٠٠٠) صوت ضده[١]، وهدد ويلسون بالاستقالة كزعيم للحزب إذا اللجنة التنفيذية الوطنية أوصت المؤتمر السنوي بالانسحاب من المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٢]، وأخبر نائب مدير المفوضية الأوروبية سيكو مانشولت ويلسون وهيث في ٨ تشرين الأول ١٩٧٢ بأنه من غير المنطقي أن يتوقع حزب العمال من الأوربيين إعادة التفاوض بشأن شروط العضوية[٣].

انضمت بريطانيا رسمياً إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في ١ كانون الثاني ١٩٧٣ واكتسبت على مدى عضويتها كونها أوروبية مترددة أو شريكاً محرجاً جداً، فقد أشار السير تشرشل سابقاً عن علاقة بريطانيا بأوروبا في خطاب القاه في مجلس العموم قائلاً "**نحن لسنا اعضاء في مجموعة الدفاع الأوروبية ولا نعتزم الاندماج في النظام الأوروبي الفدرالي ونشعر بأن لدينا علاقة خاصة بكليهما، نحن معهم وليس فيهم، لدينا الكومنويلث والامبراطورية الخاصة بنا**"، كما قالت مارغريت تاتشر[٤](Margaret Thatcher) فيما بعد "**لن يفهم أحد السياسة البريطانية ما لم يفهم مجلس العموم**"[٥].

(1) Vickers, Op. Cit., P. 102. ; Wall, Op. Cit., P. 453.

(2) Ziegler, Op. Cit., P. 386.

(3) Heath, Op. Cit., P. 547.

(٤) مارغريت تاتشر (١٩٢٥-٢٠١٣) سياسية بريطانية محافظة ورئيسة وزراء، درست في أكسفورد وتخرجت عام ١٩٤٧ وتزوجت من دينيس تاتشر عام ١٩٥٢ ودخلت البرلمان عام ١٩٥٩ وشغلت منصب سكرتيرة برلمانية في وزارة المعاشات والتأمين الوطني عام ١٩٦١-١٩٦٤ ووزيرة الدولة للتعليم والعلوم عام ١٩٧٠ وزعيمة حزب المحافظين عام ١٩٧٥ ثم اصبحت رئيسة وزراء عام ١٩٧٩-١٩٩٠. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 11, P. 676-677.

(5) Geddes, Op. Cit., PP. 21,24,30.

المبحث السادس

سياسته في حكومته الثانية من آذار ١٩٧٤ إلى حزيران ١٩٧٥

أسفرت الانتخابات العامة في ٢٨ شباط ١٩٧٤ عن نتيجة غامضة، وحاول إدوارد هيث تأليف حكومة ائتلافية مع حزب الأحرار لكن المفاوضات انهارت وقدم استقالته، وحصل حزب العمال على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية فألف ويلسون حكومته في ٤ آذار ١٩٧٤[١]، لكن لم يكن لحكومته اغلبية عامة في البرلمان، وحتى في الانتخابات الثانية في تشرين الاول ١٩٧٤ كانت اغلبيتها ثلاث مقاعد فقط، فكان على ويلسون ان يتعامل مع الوضع السياسي الداخلي الصعب على عدة مستويات[٢].

كان أحد اهتمامات ويلسون هو الانقسام داخل حزبه بشأن البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية فأراد أن يتعامل معه مرة واحدة وإلى الأبد، فاختار معارضة شروط حزب المحافظين لعضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٣] واعادة التفاوض على الشروط التي تكون في صالح بريطانيا ثم السماح للشعب البريطاني بالتصويت في استفتاء عام حول ما إذا كانوا يرغبون في البقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بموجب الشروط التي سيتوصل اليها[٤].

كانت المهمة الأساسية للحكومة الجديدة هي استعادة نوع من الوئام الداخلي، لكن هذا لم يكن سهلاً، فارتفعت البطالة الى مستويات كبيرة والتضخم الذي بلغ ١٥ بالمائة عندما تولى ويلسون السلطة من المتوقع ان يرتفع ولاسيما في اعقاب ارتفاع أسعار النفط، وميزان المدفوعات الذي سجل فائض قدره (٧٣١,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني عام ١٩٧٠ سجل عام ١٩٧٤ عجزاً قياسياً بلغ (٣,٢٧٨,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني عام ١٩٧٤ وبحلول كانون الاول ١٩٧٤ وصل

(1) Douglas Wass, Decline To Fall The Making of British Macro-Economic Policy and the 1976 IMF Crisis, Oxford University Press, New York, 2008, P. 35.

(2) George, Op. Cit., PP. 71, 75.

(3) Steve Buckledee, The Language of Brexit How Britain talked its way out of the European Union, Bloomsbury, London, 2018, P. 132.

(4) Anthony J. C. Kerr, The Common Market and how it works, Pergamon Press, Uk, 1983, P. 12.

تضخم الأسعار ٢٨ بالمائة وزاد الى ٣٠ بالمائة بحلول صيف عام ١٩٧٥ وانخفض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢,٥ بالمائة بين الربع الأول من عام ١٩٧٤ والربع الأول من عام ١٩٧٥ وبحلول تشرين الأول ١٩٧٥ تجاوزت البطالة مليون عاطل، ورد وزير الخزانة دينيس هيلي على الأزمة الاقتصادية عن طريق الاقتراض الدولي لتغطية العجز في ميزان المدفوعات ومراقبة الأسعار إلى جانب ضبط الأجور الطوعي من خلال وسيلة العقد الاجتماعي الذي ابرمته الحكومة مع نقابات العمال، وكان أمل بريطانيا الاقتصادي الكبير هو احتمال إنتاج النفط من بحر الشمال في المستقبل، لذا حاولت حكومة ويلسون كسب الوقت وانتظار تدفق نفط بحر الشمال لإنقاذ الموقف[١].

أما على الصعيد الخارجي فإن فكرة ويلسون حول إعادة التفاوض على شروط العضوية أداة تكتيكية، فكان رفضه للعضوية البريطانية وفقاً للشروط التي تفاوضت عليها حكومة هيث بمثابة حل وسط سمح له باسترضاء كل من العناصر المناوئة للمجموعة في حزبه والمؤيدة لها أثناء وجوده في المعارضة، وقدم نفسه للشعب البريطاني كبطل مناصر للمصلحة الوطنية البريطانية أكثر من سلفه وكقائد من شأنه أن يضمن شروط مقبولة يتم التفاوض عليها، فضلاً عن أنه سيضع الشروط التي أعيد التفاوض بشأنها إلى الشعب البريطاني للموافقة عليها[٢].

أبرز ما تم إدراجه في جدول أعمال حكومة ويلسون في اعادة التفاوض هو إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، وتخفيض مساهمة بريطانيا في ميزانية المجموعة الاقتصادية الاوروبية، والانسحاب من مقترحات الاتحاد النقدي الأوروبي، وسيادة البرلمان البريطاني في متابعة السياسات الإقليمية والصناعية والمالية، وتنسيق ضريبة القيمة المضافة، وضمانات أفضل للكومنويلث والبلدان النامية[٣]، ومن بين هذه الأهداف الستة كانت حصة بريطانيا من ميزانية المجموعة وعلاقاتها التجارية مع الكومنويلث تبقى في مركز الصدارة خلال إعادة التفاوض[٤]، وفي حال نجح إعادة التفاوض فمن حق الشعب أن يقرر من خلال انتخابات عامة

(1) Vickers, Op. Cit., P. 103. ; George, Op. Cit., P. 75-76.

(2) George, Op. Cit., P. 77.

(3) Foreign and Commonwealth Office, The Common Market Renegotiation and Referendum 1974-1975, Report by Nicholas Speeckley, Part 1, 1976, P. 11.

(4) Haeussler, Op. Cit., P. 772. ; Gowland, Turner and Wright, Op. Cit., P. 81.

أو استفتاء شعبي، وإذا تم اجتياز هذين بنجاح فإن الحكومة ستكون مستعدة لتأدية دورها الكامل في تطوير أوروبا جديدة وموسعة وإذا لم تنجح عملية إعادة التفاوض فلن تعد الحكومة التزامات معاهدة الانضمام ملزمة ثم ستطرح الحكومة على الشعب البريطاني الأسباب التي تجعلها تعد الشروط الجديدة غير مقبولة[١].

لم يؤدي ويلسون بنفسه دوراً قيادياً في إعادة التفاوض على العضوية وإنما أعطى الدور الرئيس للشؤون الخارجية لوزير الخارجية جيمس كالاهان[٢]، وتضمّن مجلس الوزراء الجديد العديد من المناهضين للمجموعة الاقتصادية الأوروبية مثل توني بن وباربرا كاسل، وكانت كاسل تخشى انتقال كالاهان إلى سياسة موالية للمجموعة من دون الرجوع الكامل إلى مجلس الوزراء[٣]، وجزء من غرض ويلسون في السماح لكالاهان بقيادة إعادة التفاوض كان للحفاظ على زمام الأمور مشتركة في أيديهم، فضلاً عن إذا كان ويلسون سيدير عملية التوازن في مجلس الوزراء والحزب بنجاح فسيتعين عليه أن يكون بعيداً بعض الشيء عن المعركة التفاوضية[٤].

ومثل ويلسون، قدّر كالاهان ضرورة استمرار العضوية البريطانية فأصدر أول بيان له في مجلس العموم في ١٩ آذار ١٩٧٤ موضحاً بأن حكومته طالما سعت إلى تعاون اوسع بين الشعوب الأوروبية، وسيعيد التفاوض بشأن العبء المالي الذي تفرضه ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية على بريطانيا بحيث يكون تقسيمه بين الدول الاعضاء بشكل عادل، وبيّن أن حكومته لن تهدف من اجراء المفاوضات كتحدي وانما ستبدأ بها عن حسن نية من اجل اعادة تشكيل سياسات المجموعة وشروط بريطانيا للعضوية بالطريقة التي تلبي احتياجات الشعب البريطاني والشعب الأوروبي بشكل أفضل، وأشار قائلاً: "**إني أتطلع إلى مقابلة زملائي وزراء الخارجية الآخرين في لوكسمبورغ في الأول من نيسان ...**"[٥].

(1) Wall, Op. Cit., P. 511.
(2) George, Op. Cit., P. 79.
(3) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 143.
(4) Wall, Op. Cit., P. 516.
(5) H.C., Foreign Affairs, Vol. 870, 19 March 1974, Cols. 860-864.

كتب ويلسون في ٢٥ آذار ١٩٧٤ إلى بيتر شور[١] (Peter Shore) لمرافقة كالاهان لحضور اجتماعات المجلس الأوروبي في لوكسبورغ عندما تتم مناقشة مسائل التجارة وسياسة التعريفة الكمركية، كما انشأ ويلسون لجنتين وزاريتين للتعامل مع إعادة التفاوض، الأولى اللجنة الاستراتيجية للمجموعة الأوروبية والثانية لجنة الشؤون الأوروبية وترأس هو الأولى وشملت كبار أعضاء الحكومة وتم تصميمها لتكون قراراتها لصالح الاستمرار في العضوية والثانية ترأسها وزير الخارجية كالاهان لغرض التعامل مع القضايا المستمرة للمجموعة وإعادة التفاوض[٢].

استقبل ويلسون في ٢٨ آذار ١٩٧٤ الخبير الاقتصادي الفرنسي جان مونيه وطلب ويلسون منه إجراء بعض التغييرات في معاهدة روما بما يخدم مصلحة بريطانيا، وبذلك يتجنب ويلسون انتقادات بعض اعضاء حزبه المعارضين للعضوية، لكن نصحه مونيه بأن لا يفعل ذلك لأنه سيفتح الباب لتعديل جميع المعاهدات، وأكد مونيه بأن ويلسون هو المسؤول عن نجاح المفاوضات أو إخفاقها[٣].

تكلم كالاهان بلهجة حادة في الاجتماع الأول لمجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية في لوكسمبورغ في ١ نيسان ١٩٧٤[٤]، وبيّن أن الحكومة البريطانية تحتفظ بحق اقتراح تعديلات في المعاهدات كشرط أساسي لاستمرار العضوية وبحق الانسحاب منها إذا لم يتم الاتفاق على شروط مرضية، فعبر مسؤولو المفوضية وممثلو الدول الاعضاء عن خيبة أملهم من خطاب كالاهان، واستغرقت المفاوضات وقت أطول مما كان متوقعاً، لأنه في اليوم التالي من الاجتماع

(١) بيتر شور (١٩٢٤-٢٠٠١): سياسي بريطاني عمالي، أصبح سكرتير برلماني خاص لهارولد ويلسون عام ١٩٦٤-١٩٦٧ ثم وزير الدولة للشؤون الاقتصادية عام ١٩٦٧-١٩٦٩ ووزير بلا وزارة ١٩٦٩-١٩٧٠ ثم أصبح المتحدث باسم حزب العمال في الشؤون الأوروبية عام ١٩٧٠-١٩٧٤ وفي حكومة العمال الثانية أصبح وزير الدولة للتجارة عام ١٩٧٤-١٩٧٦، ووزير الدولة للبيئة عام ١٩٧٦-١٩٧٩. للمزيد ينظر: Wall, Op. Cit., P. 599

(2) Ibid, P. 517.

(3) Monnet, Op. Cit., P. 564-565.

(4) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 143.

توفي الرئيس الفرنسي بومبيدو[١]، واستقال المستشار الألماني ويلي براندت في ٦ آيار وحل محله محله هيلموت شميت[٢] (Helmut Schmidt)[٣].

جددت المفاوضات في ٤ حزيران ١٩٧٤ وكان بيان كالاهان الافتتاحي الجديد أكثر تصالحاً من بيانه الأول في نيسان مما عكس على ما يبدو بأن المد تدفق في اتجاه العناصر المؤيدة للعضوية داخل الحكومة، وظهرت أربع قضايا كعناصر أساسية في عملية إعادة التفاوض وهي حرية وصول منتجات الكومنويلث الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وحرية الحكومة البريطانية في إعطاء مساعدات حكومية للصناعة وإلى المناطق من دون ما وصفه كالاهان سابقاً بأنه تدخل من بروكسل، وإصلاح السياسة الزراعية المشتركة، وحجم المساهمة البريطانية في ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٤]، وكانت المسألة الأكثر صعوبة في المفاوضات هي مساهمة بريطانيا في ميزانية المجموعة إذ بلغت قيمتها (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني سنوياً مما جعل بريطانيا ثاني أكبر مساهم بعد المانيا الغربية[٥].

أثناء اجتماعات ويلسون مع حكومات المجموعة الاقتصادية الأوروبية وافراد حكومته من حزيران الى أيلول ١٩٧٤ أوضح نهج حكومته الثابت بأن القرار النهائي اعتمد على نتيجة المفاوضات فيما اذا توفرت شروط مناسبة تخدم مصالح بريطانيا، ورأى أن المجموعة ليست اقتصادية فحسب وانما لها ميزة سياسية وتكنولوجية، وأكد أنه مهما كانت النتيجة في بروكسل فإن القرار سوف يتخذ في بريطانيا من قبل الشعب البريطاني[٦].

(1) George, Op. Cit., P. 79.

(٢) هيلموت شميت (١٩١٨-٢٠١٥): سياسي الماني ومستشاراً لألمانيا الغربية، دخل البرلمان عام ١٩٥٣-١٩٦١ وأعيد انتخابه عام ١٩٦٥ وأصبح نائباً لرئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٦٨ ووزيراً للدفاع عام ١٩٦٩-١٩٧٢ ووزيراً للمالية عام ١٩٧٢-١٩٧٤ ومستشاراً لألمانيا الغربية ١٩٧٤-١٩٨٢. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 10, P. 528.

(3) Wall, Op. Cit., P. 526.

(4) George, Op. Cit., P. 80-81.

(5) Geddes, Op. Cit., P. 70.

(6) Wall, Op. Cit., P. 547.

كانت استطلاعات الرأي بحلول تشرين الثاني ١٩٧٤ لصالح استمرار العضوية، وأظهر استطلاع هاريس (Harris poll) أن ٥٣ بالمائة من الشعب أرادوا بقاء بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية وفق الشروط المناسبة، وفي المؤتمر السنوي لحزب العمال في نهاية تشرين الثاني ١٩٧٤ صرح بيتر شور بأن السيادة هي أساس المسألة وهو الموضوع الذي يفترض أن يصبح هو البارز في خطب المناهضين للعضوية وليس قضايا الخبز والزبدة، لأن السيادة البريطانية غير قابلة للتفاوض(١).

أخبر وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر(٢) (Henry Kissinger) في كانون الأول ١٩٧٤ الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان(٣) (Valéry Giscard d'Estaing) أن البريطانيين يقومون بإعادة التفاوض من أجل البقاء في داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية وليس للخروج منها، فذكر الرئيس الفرنسي قائلاً "**هذا كالاهان وليس ويلسون، ويلسون يريد ترضية ولا يستطيع الحصول عليها**"(٤).

عقد ويلسون مؤتمرات قمة في باريس من ٣-١٠ كانون الأول ١٩٧٤ مع ديستان ومع جميع قادة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لتسوية مشكلة المساهمة المالية التي وقع عليها هيث

(1) George, Op. Cit., P. 89.

(٢) هنري كيسنجر (١٩٢٣-): سياسي أمريكي جمهوري ومساعد خاص للرئيس ووزير خارجية، ولد من عائلة يهودية هربت من المانيا عام ١٩٣٨ الى بريطانيا ثم إلى نيويورك والتحق بجامعة هارفارد وحصل على الدكتوراه عام ١٩٥٤ والتي كانت أطروحته عن الدبلوماسية الأوروبية ما بعد نابليون وأصبح من عام ١٩٥٩-١٩٦٩ مدير برنامج الدراسات الدفاعية في جامعة هارفارد وأثناء تلك المدة شغل ايضا عدة مناصب في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي وأصبح عام ١٩٦٩ مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي ثم أصبح وزيراً للخارجية خلال حكومتي نيكسون وفورد (١٩٧٣-١٩٧٧). للمزيد ينظر:

John Robert Greene, Presidential Profiles the Nixon-Ford Years, Facts On File, New York, 2006, PP. 304-317.

(٣) فاليري جيسكارد ديستان (١٩٢٦-): سياسي فرنسي والرئيس الثالث للجمهورية الفرنسية الخامسة، انتخب نائباً في الجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٩٥٦، ومندوبًا لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٦-١٩٥٨، شغل منصب وزير الدولة للشؤون المالية عام ١٩٥٩-١٩٦٢ ووزيرًا للمالية عام ١٩٦٢-١٩٦٦ و ١٩٦٩-١٩٧٤، ورئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة عام ١٩٧٤-١٩٨١. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 5, P. 284-285.

(4) Haeussler, Op. Cit., P. 781.

والتي تركت بريطانيا ثاني أكبر مساهم في ميزانية المجموعة، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على إيجاد آلية لاسترجاع المبالغ لأولئك الذين واجهوا صعوبات في الميزانية، وعلى الرغم من إنها لم توضع التفاصيل بعد، لكن الجميع أدركوا أن بريطانيا ستكسب أكثر من غيرها[١].

تمكن ويلسون وبمساعدة شميت وديستان من إبرام اتفاق لمعالجة مشكلة المساهمات المالية الصافية لبريطانيا عن طريق نظام الخصومات العام، لكن المعايير التي وضعت لتحديد أهليّة الحصول على الخصم كانت معقده بحيث تسلبها قيمتها العملية[٢]، لذلك كانت مسألة المساهمة في الميزانية واحدة من مسألتين أخذهما ويلسون إلى اجتماع دبلن من ١٠-١١ آذار ١٩٧٥، والأخرى كانت مسألة وصول منتجات الألبان النيوزيلندية إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية[٣].

كان اسلوب ويلسون في اجتماع دبلن في ١١ آذار ١٩٧٥ أغضب كل من ديستان وشميت وأدلى بتصريحات قوية للغاية وأوضح بأنه لن يقبل أي كلام لا جدوى منه من الدول الأعضاء الأخرى بشأن المسألتين الحيويتين اللتين لم يتم الاتفاق عليهما وهما المساهمة في الميزانية، ووصول المنتجات النيوزيلندية، ومن بين المسألتين أخفق الفرنسيون والألمان في فهم كيف يمكن أن يُطلق على الأخيرة مسألة حيوية، واعتقدوا أن ويلسون استخدمها لأجل مكاسب سياسية داخلية لأن دول الكومنويلث ذات البشرة البيضاء أكثر شعبية لدى البريطانيين كما أظهرت استطلاعات الرأي، وأصر ويلسون على أن السعر الذي تدفعه دول المجموعة لزبدة نيوزيلندا يجب أن يتماشى مع السعر الداخلي الذي يضمن للمزارعين النيوزيلنديين عائداً مساوياً لمزارعي المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وأن الكميات التي سيتم شراؤها سوف تستمر في نفس المستوى بعد عام ١٩٧٧ وهو عام المدة الانتقالية للعضوية البريطانية[٤].

أراد ديستان أن تبقى بريطانيا في أوروبا وكان مستعداً لتقديم تنازلات من أجل تحقيق هذا الهدف، فساعد في صياغة أجزاء رئيسة من الميزانية التي تم الاتفاق عليها في قمة دبلن في آذار ١٩٧٥[٥]، ووصف كالاهان إعادة التفاوض بأنه لم يبدأ بجد حتى أعيد انتخاب الحكومة

(1) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 143-144.
(2) Gowland, Turner and Wright, Op. Cit., P. 82.
(3) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 144. ; George, Op. Cit., P. 85.
(4) George, Op. Cit., P. 86-87.
(5) Castro and Young, Op. Cit., P. 181.

بأغلبية في تشرين الأول ١٩٧٤، وبيّن بأنه لا يمكن تحقيق جميع أهداف الحكومة أثناء تلك المدة التي بحوالي أربعة أشهر من إعادة التفاوض[١].

إن بعض المكاسب التي حققها ويلسون من إعادة التفاوض كانت اتفاقية لومي (Lome) التي نصت على مساعدة دول الكومنويلث الأكثر فقراً، والخصم لأي بلد كانت نسبته من إجمالي ثروة المجموعة الاقتصادية الأوروبية أصغر من نصيبها من الميزانية وهذا المبدأ لم تقبله فرنسا وألمانيا إلا بعد تردد، كما تم احراز تقدم فيما يخص الزبدة النيوزلندية وهو ما يكفي لمساعدتها خلال الأعوام الانتقالية[٢].

(1) Wall, Op. Cit., P. 578.

(2) Ziegler, Op. Cit., P. 429.

المبحث السابع

سياسته من الاستفتاء إلى استقالته في ١٦ آذار ١٩٧٦

كانت عملية إعادة التفاوض بأكملها جزءاً من حملة اقناع الشعب البريطاني على قبول العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكانت فكرة الاستفتاء أداة دستورية غريبة عن الممارسة البريطانية، ودعمها في البداية خصوم الجناح اليساري أما بعض المعارضين المتحفظين على العضوية كان لديهم شكوك من فكرة الاستفتاء لأنها تضعف سلطة البرلمان[١].

صرح ويلسون في مجلس العموم في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٥ بأن السياسة المعلنة لحكومته هي بمجرد معرفة نتيجة إعادة التفاوض بشأن شروط العضوية ينبغي حينها أن يكون للشعب البريطاني الحق في أن يقرر من خلال صناديق الاقتراع إما عن طريق الانتخابات العامة أو الاستفتاء، ما إذا كان ينبغي أن تستمر بريطانيا في عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو أن تتسحب في موعد لا يتجاوز نهاية حزيران وستقوم الحكومة في غضون أسابيع قليلة نشر كتاب أبيض حول قواعد وترتيبات إجراء الاستفتاء، وأوضح أن صيغة التصويت ستكون (في أو خارج) أو (نعم أو لا) وليس سؤالا معقداً ولكل فرد من افراد الحكومة الحرية في إعلان رأيه[٢].

عقد ويلسون اجتماعاً لمجلس الوزراء من ١٧-١٨ آذار ١٩٧٥ ودافع هو وكالاهان على الشروط الجديدة كونها متفوقة على شروط هيث وحصلوا على اغلبية واضحة للتصويت بنعم على الاستفتاء (١٦) صوت مقابل (٧) صوت[٣]، بينما صرح بيتر شور بأن استمرار العضوية غير مناسب لوحدة بريطانيا ولا لسلطات البرلمان ولا بنوع العالم الذي كان الشعب البريطاني يرغب في رؤيته، واعتقدت باربرا كاسل أن المبادئ الأساسية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية تتناقض مع مبادئ الحركة العمالية[٤].

(1) George, Op. Cit., P. 88.

(2) H.C., European Economic Community (British Membership), Vol. 884, 23 January 1975, Cols. 1746-1751.

(3) Ziegler, Op. Cit., P. 428.

(4) Wall, Op. Cit., P. 578.

اعلن ويلسون في ٧ نيسان ١٩٧٥ بأن الوزراء الذين لا يوافقون على توصية الحكومة المؤيدة لاستمرار العضوية هم أحرار في الدعوة إلى وجهة نظر مختلفة خلال حملة الاستفتاء، ودعا الى تجنب إضفاء طابع شخصي على النقاشات، ومنع الوزراء من الظهور في مواجهة مباشرة مع وزير آخر[١].

لم يستطع ويلسون في اجتماع مجلس العموم في ٩ نيسان ١٩٧٥ من جعل حزبه يصوت لصالح العضوية إذ صوت أكثر نواب حزب العمال ضد الحكومة بأغلبية (١٤٥) صوتاً مقابل (١٣٧) صوتاً، ولم يحصل على اغلبية واضحة إلا بفضل اصوات المحافظين والأحرار[٢]، وأقر مجلس العموم شروط إعادة التفاوض في ٩ نيسان ١٩٧٥ بأغلبية (٣٩٦) صوتاً مقابل (١٧٠) صوتاً[٣]، وتم السماح للأحزاب بعرض قضيتهم على الناخبين بإصدار مناشير توضح آرائهم تم توزيعها مجاناً على المنازل، وتحدثت منشورات المؤيدين عن الايجابيات بحجة أن استمرار العضوية سيعني الأمن الوظيفي والأسعار المستقرة للمواد الغذائية، بينما ذكر المعارضين بأنه سيؤدي إلى زيادة البطالة وارتفاع التضخم وتهديد لسيادة البرلمان[٤].

أيّد جميع قادة الأحزاب الرئيسة الثلاثة (العمال والمحافظون والأحرار) حملة (نعم) لكن بدرجات متفاوتة[٥]، فاطلقت تاتشر زعيمة حزب المحافظين حملة (نعم) في ١٦ نيسان ١٩٧٥[٦] وكذلك الأمر بالنسبة ليمين ووسط أعضاء حزب العمال فحصل الائتلاف المؤيد لأوروبا على دعم التيار السياسي الرئيس، بينما كان الجانب المعارض يتكون من ائتلاف غير منسجمة مصالحه السياسية وتمزقه الخلافات الداخلية[٧].

(1) Lucy Atkinson and Andrew Blick, Referendums and the Constitution, The Constitution Society, London, 2017, P. 47.

(2) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 145.

(3) H.C, European Community(Membership), Vol. 889, 09 April 1975, Cols. 1343.

(4) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 146.

(5) Gowland, Turner and Wright, Op. Cit., P. 83.

(6) Heath, Op. Cit., P. 550.

(7) Gowland, Turner and Wright, Op. Cit., P. 83.

أرسل ويلسون كتيباً مخاطباً فيه الشعب البريطاني قائلاً "**عزيزي الناخب، آمل أن يساعدك ذلك في تحديد كيفية الإدلاء بصوتك في الاستفتاء المقبل على المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ارجوك اقرأه وناقش الأمر مع عائلتك وأصدقائك، وحاولنا هنا للرد على بعض الأسئلة المهمة التي قد تطرحها حول القرار التاريخي الذي واجهنا جميعاً الآن، لماذا الحكومة توصي الشعب البريطاني بأن نبقى عضواً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية؟، نحن لا ندعي اننا حققنا كل ما نريده في المفاوضات، لكننا حصلنا على شروط أفضل من السابق وهذه الشروط الأفضل يمكن أن تمنح بريطانيا ميزة جديدة في أوروبا من شأنها أن تساعدنا وتساعد الكومنويلث وتساعد شركائنا في أوروبا، لهذا السبب نطلب منك التصويت لصالح البقاء في المجموعة، وقبل كل شيء، أحثكم جميعاً على التصويت لأن صوتك هو الذي سوف يقرر الآن، وسوف تقبل الحكومة اختيارك**"[١].

قدّم ويلسون رسالته الأخيرة في مدينة كارديف (Cardiff) عشية الاستطلاع قائلاً "**غدا هو اليوم الحاسم في شؤون شعبنا، وعندما تنهار جميع الحجج وتنتهي هذه الحملة وعندما يستقر الغبار أخيراً، سيُنظر إلى قرار الغد ليس كتصويت فحسب، بل على أنه تصويت على مستقبل شبابنا وأطفالنا وأولئك الذين يأتون من بعدهم**"[٢].

أُجري الاستفتاء الشعبي في ٥ حزيران ١٩٧٥[٣]، وطُلب من الشعب التصويت بنعم أو لا على السؤال (هل تعتقد أن بريطانيا يجب أن تبقى في المجموعة الاقتصادية الأوربية "السوق المشتركة"؟)[٤]، وتبيّن أن الناخبين يميلون إلى اتباع توجيهات الشخصيات القيادية في أحزابهم، وأظهر التصويت البريطاني أن الناخبين المحافظين والأحرار يتبعون حزبهم ويصوتون بأغلبية ساحقة بنعم، أما ناخبو حزب العمال فكانوا منقسمين لكن وجد بينهم أغلبية صغيرة صوتت بنعم، مما يدل على أن ويلسون نفسه فضل التصويت في هذا الاتجاه، وكان عدد اللذين صوتوا بنعم (١٧,٣٧٨,٥٨١) صوت أما اللذين صوتوا بلا (٨,٤٧٠,٠٧٣) صوت أي بنسبة مئوية ٦٧,٢

(1) Wall, Op. Cit., P. 584.

(2) David Butler and Uwe Kitzinger, The 1975 Referendum, Second Edition, Palgrave Macmillan Press, London, 1996, P. 189.

(3) Ziegler, Op. Cit., P. 432.

(4) Vickers, Op. Cit., P. 109.

بالمائة مقابل ٣٢,٨ بالمائة وبنسبة اقبال ٦٤,٦ بالمائة، وهي نسبة كبيرة أشار اليها ويلسون بانها أكبر اغلبية تلقتها أي حكومة في أي انتخابات عامة[١].

نجح ويلسون في تحقيق اهدافه الرئيسة المتمثلة في إبقاء بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية والحفاظ على وحدة حزب العمال، ووضع حد للجدل الدائر حول العضوية البريطانية وأصر على أن خلافات مجلس الوزراء بشأن أوروبا يجب أن تنتهي[٢]، وصرح قائلاً "**خلال كل سنواتي الثلاث عشرة كزعيم للحزب لم تكن لديّ مهمة أكثر صعوبة من إبقاء الحزب سوياً بشأن هذه القضية**"[٣]، وأخبر ويلسون عضو حزب العمال برنارد دونوغو (Bernard Donoughue) بشأن قيادة الحزب قائلاً "**إذا لم تتمكن من ركوب ثلاثة خيول في نفس الوقت يجب ألا تكون في السيرك**"[٤].

ويمكن ان نلخص أدناه ردود الفعل المحلية والدولية على الاستفتاء الشعبي:

جلس ويلسون مع سكرتيره الخاص الجديد كين ستو (Ken Stowe) في صباح اليوم التالي للاستفتاء وفكر ويلسون في المدة التي استغرقت (١٠) أعوام حتى حقق تصويت نعم لأوروبا قائلاً "**يقول الناس إنني لا أمتلك استراتيجية ولا يمكنني التفكير استراتيجياً**"[٥].

أما زعيمة المعارضة مارغريت تاتشر ففرحت بهذه النتيجة أيضاً وصرحت في مجلس العموم بأنها تشارك رئيس الوزراء هذه الفرحة وسعيدة بعدد الأشخاص الذين خرجوا من الأجزاء الأربعة للمملكة المتحدة ليقولوا نعم للبقاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية مما دل على قوة العلاقات البريطانية، وبيّنت بأن هذه المناسبة أظهرت ان الشعب البريطاني أدرك تماماً ما حدث في البلدان الأخرى واهمية مشاركة بريطانيا في تلك الشؤون وان يكون لها صوت واضح فيها،

(1) George, Op. Cit., P. 95.

(2) Gowland, Turner and Wright, Op. Cit., P. 83. ; Seldon and Hickson, Op. Cit., P.147.

(3) Bogdanor, Op. Cit., P. 8.

(4) Bernard Donoughue, Harold Wilson: A Flawed Political Genius?, Lecture delivered by The Lord Donoughue in House of Lords, Tuesday 6 March 2018, P. 3.

(5) Wall, Op. Cit., P. 589-590.

وأشارت قائلة "**لا يمكن للمرء أن يترك هذه المناسبة تمر دون أن يثني على رؤية السير وينستون تشرشل وشجاعة هارولد ماكميلان الذي قدم الطلب الأصلي**"(١)، وأعلن أدوارد هيث أن يوم الاستفتاء كان يوماً عظيماً بالنسبة له ولبريطانيا ولأوروبا(٢).

رحبت الصحف البريطانية اليومية بنجاح بقاء العضوية البريطانية عدا الصحيفة الشيوعية (Morning Star)، فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة (Evening Standard) مقال بعنوان (نعم! مليون مرة نعم)(٣)، ونشرت صحيفة (Daily Mail) بعنوان (نعم! معركة كبيرة على توني بن)(٤)، وكتبت صحيفة (Daily Telegraph) (كانت نتيجة الاستفتاء انتصاراً للسيد ويلسون، ومقامرته أتت أُكلها وربما أفضل مما كان يتمناه)(٥)، وصرحت صحيفة (The Times) (أظهر ويلسون بصيرة سياسية عظيمة)(٦).

أما بعض حكومات المجموعة الاقتصادية الأوروبية فكانوا صامتين معتبرين ليس من حقهم النطق بحكم السياسة البريطانية الداخلية، لكن هيلموت شميت مستشار ألمانيا الغربية تحدث عن رضا وفرح الشعب الألماني، وأعلن وزير الخارجية الفرنسي جان سوفانيارجو (Jean Sauvagnargues) عن ارتياحه للنتيجة الإيجابية، ورحبت المفوضية الأوروبية بالنتيجة بفرح وسرور(٧).

أما بالنسبة للشعب الأوروبي في الدول الست فقد أجرت المفوضية الأوروبية استطلاعاً للرأي وحددت السؤال (هل تعتقد أن عضوية بريطانيا في المجموعة الأوروبية "السوق المشتركة"

(1) H.C., European Community Membership, Vol. 893, 09 June 1975, Col. 32.

(2) King, Op. Cit., P. 134.

(3) Quoted from Buckledee, Op. Cit., P. 135.

(4) Daily Mail, Saturday 7 June, 1975, P. 6.

(5) Quoted from Butler and Kitzinger, Op. Cit., P. 275. ; Quoted from Atkinson and Blick, Op. Cit., P. 56.

(6) Quoted from Broad, Op. Cit., P. 120.

(7) King, Op. Cit., P. 135.

جيد ، سيء ، لا جيد ولا سيء أو لا تعرف)، وكانت النتائج في أيلول ١٩٧٣ وآيار ١٩٧٥ على النحو التالي(١):

التاريخ	جيد	سيء	لا جيد ولا سيء	لا اعرف
أيلول ١٩٧٣	%٣١	%٣٤	%٢٢	%١٣
آيار ١٩٧٥	%٤٧	%٢١	%١٩	%١٣

استقال ويلسون في ١٦ آذار ١٩٧٦ وانتخبت الكتلة البرلمانية لحزب العمال جيمس كالاهان رئيساً للوزراء، وظهر شك ما إذا كانت بريطانيا ستستمر في عضويتها داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ولاسيما مع اقتراب تدفق نفط بحر الشمال، وكان على كالاهان أن يثبت أنه رئيس الوزراء الأكثر نشاطاً في شؤون المجموعة الاقتصادية الأوروبية ولاسيما على الساحة الدولية الواسعة(٢).

نجح ويلسون في الحفاظ على وحدة حزب العمال وحقق الشروط التي تفاوض عليها وأن كان الحد الادنى منها لكن استطاع تغيير الشروط السابقة الى ما هو انفع لبريطانيا والكومنويلث ولاسيما نيوزلندا، ونجح في جعل بريطانيا عضواً فاعلاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية وحافظ على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ولم يفرط لا بأوروبا ولا بالعلاقة التاريخية مع الولايات المتحدة الأمريكية ولا الكومنويلث.

ويبدو أن جزءاً من اهتمامه بنيوزلندا حتى لا يحدث تغيير اقتصادي مفاجئ يؤدي إلى مشكلة اقتصادية خطيرة إذا فُرضت تعريفة كمركية عالية على صادرتها ولاسيما أن بريطانيا هي اكثر مستورد للألبان النيوزلندية.

ويبدو واضحاً أن ديغول كان محقاً في استخدام الفيتو ضد عضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لأنه بمجرد انضمامها بدأت في الاعتراض والمطالبة بمعاملة خاصة

(1) Miller, Op. Cit., P. 19.

(2) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 147. ; George, Op. Cit., P. 104-105.

وتعديل معاهدة روما وكل ما يهمها اعتنائها بالكومنويلث الخاص بها، وإذا كان لديها هذا التشكك فلماذا إذن الاصرار على العضوية؟ هل من أجل تحسين وضعها الاقتصادي بسبب عجز ميزان المدفوعات؟ إذن ديغول ليس مجبر لقبول عضواً يكون عبئاً اقتصاديا ومعرقلاً للقرارات السياسية لأنه بالتأكيد ستفضل بريطانيا مصلحتها المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية ضد أي قرار أوروبي، أم انها خشيت من ان تكون على هامش الاحداث السياسية العالمية ويصبح مفتاح العالم بيد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والمجموعة الاقتصادية الاوروبية وبذلك تكون مثل أي بلد أوروبي آخر؟، ويبدو أن السبب الأخير هو الذي دفع بريطانيا ان تكون عضواً في المجموعة وأن كان ذلك على حساب اقتصادها، لأنها تعلم في قرارة نفسها أن الاندماج الاقتصادي مع أوروبا وفق شروط معاهدة روما لا يمكن أن تقدر عليه، فضلاً عن إنها كانت تطمح لنيل نوعاً من السيادة على أوروبا.

الفصل الثالث

موقف هارولد ويلسون من الحرب في فيتنام ١٩٦٤-١٩٧٠

المبحث الأول: **موقفه عام ١٩٦٤-١٩٦٥**

المبحث الثاني: **موقفه عام ١٩٦٦-١٩٦٧**

المبحث الثالث: **محادثات السلام عام ١٩٦٧**

المبحث الرابع: **موقفه عام ١٩٦٨-١٩٧٠**

المبحث الأول

موقفه عام ١٩٦٤-١٩٦٥

رفض البريطانيون التدخل المباشر في حرب فيتنام[١] والطلبات الأمريكية المتكررة لنشر قوات في جنوب فيتنام، لثلاثة أسباب رئيسة، أولاً لأنهم رئيس مشارك لمؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ مما يحمّلهم مسؤولية تحريك الطرفين نحو السلام، ثانياً لديهم التزام بأكثر من(٥٠,٠٠٠) جندي مشارك في الحرب الماليزية ضد اندونيسيا، وثالثاً كانت الحرب لا تحظى بشعبية داخل بريطانيا، وبدلاً من ذلك قدم البريطانيون للأمريكيين الدعم الدبلوماسي والمساعدة التقنية وشمل ذلك البعثة الاستشارية البريطانية في جنوب فيتنام، تألفت من أربعة ضباط شرطة بقيادة روبرت تومبسون (Robert Thompson) لتقديم المشورة لحكومة فيتنام الجنوبية بشأن مكافحة الثورة والمساعدة في إنشاء برنامج القرى الصغيرة الاستراتيجية[٢].

إن الشيوعية الدولية بالنسبة لويلسون لم تعد قوة تهدد العالم أثناء مدة حكمه في رئاسة الوزراء كما كانت في وقت مبكر ما بعد الحرب العالمية الثانية، لذا بدت له حرب فيتنام ليس لها مبرر من الناحية الأخلاقية والاستراتيجية وسعى إلى تهدئة الشغف الأمريكي المتصاعد للحرب وإيجاد طريقة للتفاوض[٣].

---

(١)حرب فيتنام(١٩٥٤-١٩٧٥):حرب بين فيتنام الشمالية وحلفائهم بالجنوب المعروفين بـ(الفيتكونغ)، وبين فيتنام الجنوبية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مظهر من مظاهر الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وحلفائهما، فبعدما انتصرت فيتنام الشمالية على فرنسا عام ١٩٥٤ عقد اتفاق جنيف في تموز ١٩٥٤ الذي نص أن تكون دائرة عرض ١٧° شمالاً كحدود مؤقتة بين فيتنام الشمالية وعاصمتها (هانوي) وبين فيتنام الجنوبية وعاصمتها (سايغون)، وإجراء انتخابات عام ١٩٥٦ لتحديد مستقبل فيتنام، لكن رئيس وزراء فيتنام الجنوبية (نغو دين ديم) عارض الانتخابات واعلن نفسه رئيسا لجمهورية فيتنام عام ١٩٥٥، فدعت حكومة فيتنام الشمالية إلى استخدام القوة المسلحة للإطاحة بحكومته ودعم جبهة التحرير الوطني في الجنوب (الفيتكونغ) وتوحيد البلاد تحت نظام شيوعي واحد، بينما حكومة فيتنام الجنوبية أرادت الارتباط بالغرب، فأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية لها المستشارين العسكريين ووحدات قتالية بلغت عام ١٩٦٩ (٥٠٠,٠٠٠)، بينما دعم الاتحاد السوفيتي والصين فيتنام الشمالية بالمستشارين والأسلحة، وبعدما أثبتت تكاليف وخسائر الحرب أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل الكثير قامت بسحب وحداتها القتالية عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٧٥ استطاعت فيتنام الشمالية الهجوم على الجنوب وتوحيد البلاد بدولة واحدة. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 12, P. 361.

(2) Jonathan Hollowell, Twentieth-Century Anglo-American Relations, Palgrave Macmillan, London, 2001, P. 194.

(3) Pimlott, Op. Cit., P. 392.

حدد ويلسون سياسة حكومته تجاه الحرب في فيتنام قبل شهرين من فوزه بالانتخابات العامة عام ١٩٦٤، إذ صرحت وزارة خارجية حكومة الظل في آب ١٩٦٤ بأنه لا يمكن لأي حكومة بريطانية سواء حزب العمال أو المحافظين أن تتجاهل تأثير النصر الشيوعي في فيتنام على أمن ماليزيا وبالتالي على الهند[١]، وكتب وزير خارجية حكومة الظل باتريك غوردون ووكر[٢] (Patrick Gordon Walker) في آب ١٩٦٤ حول رسم أفكار السياسة الخارجية البريطانية قائلاً "**سوف تتفاعل كل سياسة بريطانية تقريباً مع سياسة الولايات المتحدة وإذا كنا نعتمد عليها في توفير الحماية النووية فيجب علينا أن نرتب علاقتنا معها وأن نكيف أفكارنا مع أفكارهم في الأمور التي تهمنا كثيراً مقابل تنازلات مماثلة من جانب الولايات المتحدة، وفي حالات أخرى يجب أن نكون بعيدين حسب ما تقتضيه مصالحنا**"[٣].

لذا ألقت حرب فيتنام بظلال دائمة على السياسة الخارجية لحكومة ويلسون، ولاسيما فيما تعلق بمسألة ما إذا كان ويلسون سَيُلزم القوات البريطانية لدعم القوات الأمريكية هناك أم لا، وفي الواقع أدى ويلسون دوراً محدوداً لكن بمهارة كبيرة ورفض باستمرار بإرسال قوات بريطانية إلى فيتنام[٤]، واتبع سياسة متوازنة بين تقديم الدعم السياسي ورفض التدخل العسكري على افتراض أن الأميركيين سينجحون في فيتنام[٥]، لكن بعد منتصف شباط ١٩٦٥ اتفق ويلسون مع تقييم وزارة الخارجية البريطانية بأن السياسة الأمريكية لم تكن لها أهداف واضحة وفرصتها معدومة للنجاح عسكرياً، لكن وزارة الخارجية كانت محرجة من نشر التقييم خوفاً من الرد الأمريكي[٦].

---

(1) Rhiannon Vickers, Harold Wilson: The British Labour Party and the War in Vietnam, Journal of Cold War Studies, Vol. 10, No. 2, 2008, P.45-46.

(٢) باتريك غوردون ووكر (١٩٠٧-١٩٨٠): سياسي عمالي بريطاني، اصبح عضواً في البرلمان عام ١٩٤٥ ثم وزيراً للكومنويلث عام ١٩٥٠-١٩٥١ ووزيراً للخارجية في حكومة ويلسون عام ١٩٦٤- ١٩٦٥ ووزيراً للتعليم عام ١٩٦٧-١٩٦٨. للمزيد ينظر:

The International Who's Who, Op. Cit., P. 637.

(3) Mark Phythian, The Labour Party, War and International Relations 1945–2006, Routledge, London, 2007, P. 60.

(4) Ibid, P. 59.

(5) B.J.C. Mckercher, Britain, America and the Special Relationship since 1941, Routledge, New York, 2017, P. 82.

(6) Phythian, Op. Cit., P. 65.

إن تقارير وزارة الخارجية استندت على مذكرة رئيس البعثة الاستشارية البريطانية في جنوب فيتنام روبرت تومبسون إلى وزارة الخارجية في آب ١٩٦٤، افادت المذكرة بأن الوضع في جنوب فيتنام كان ميؤوساً منه وأن هزيمة الجنوب من قبل الفيتكونغ كان أمراً حتمياً وأن على الأمريكيين التفاوض مع الشمال ما دام بإمكانهم ذلك(١).

لم يكتف جونسون بالتزامات بريطانيا الدفاعية وإنما أراد توسيعها لتشمل فيتنام الجنوبية، لكن مستشار الأمن القومي الأمريكي ماك جورج باندي (McGeorge Bundy) كتب مذكرة للرئيس جونسون في ٥ كانون الأول ١٩٦٤ أي قبل قمة واشنطن بيومين بيّن فيها صعوبة قيام بريطانيا زيادة التزامهم في فيتنام على أساس مصالحهم الأخرى وموقفهم كرئيس مشارك لاتفاق جنيف عام ١٩٥٤، وأشار قائلاً "**سنكون محظوظين لو حصلنا على (٥٠) جندياً كمرحلة اولى**"، إذ لو أرسلت بريطانيا قواتها فسيكون عذراً للرئيس المشارك الأخر لدعم فيتنام الشمالية علناً، وأكد باندي قائلاً "**أن هدف المذكرة هو لمعرفة مدى صعوبة قيام ويلسون بمساعدتنا في فيتنام الجنوبية، ومن الصعب التعامل مع شيء ما على أنه مشكلتنا لمدة ١٠ سنوات ثم نحاول حث الآخرين على المشاركة فيه لمجرد أن الوضع أزداد سوءًا**"(٢).

١- قمة واشنطن في كانون الأول ١٩٦٤:

طلب جونسون من ويلسون في قمة واشنطن في ٧ كانون الأول ١٩٦٤ عدد قليل من الجنود البريطانيين في جنوب فيتنام، إذ سيكون له تأثير سياسي ونفسي كبير، لكن أشار ويلسون بأن بريطانيا لا تستطيع ان تقدم أكثر مما قدمته فهي تواجه المشكلة نفسها في ماليزيا، وبذلك قدم ويلسون مصلحة بلده ورفض تقديم الدعم العسكري لأمريكا في فيتنام(٣).

(1) Vickers, Harold Wilson, P. 51.

(2) FRUS 1964–1968, Vol. I, Vietnam, 1964-1968, No. 438, Memorandum from the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) to the President, Washington, 5 December 1964.

(3) Peter Busch, All the Way with JFK?: Britain, the US and the Vietnam War, Oxford University Press, New York, 2003, P. 194.

اعتقد ويلسون أن اجتماع القمة كان ناجحاً وأرسل رسالة إلى زملائه في بريطانيا يطمئنهم بأنه لم يقبل أي التزام في أرسال قوات الى جنوب فيتنام[١]، وعندما سُئل في مجلس العموم في ١٥ كانون الأول ١٩٦٤ إذا كان قد اعطى جونسون دعماً عسكرياً أثناء القمة، أوضح بأنه لم يعطِ أي ضمان بأرسال قوات عسكرية، لكنه عبر عن دعمه للسياسة الأمريكية من أجل إنهاء القتال والحصول على تسوية تضمن استقلال جنوب فيتنام[٢].

كان جونسون في ذلك الوقت يعرف القليل عن ويلسون إذ وجده عادياً جداً مثل السياسيين الآخرين الذين تعامل معهم[٣]، ووفقاً لرأي باربرا كاسل فقد طور ويلسون صداقة وثيقة مع الرئيس جونسون والتي أفسدتها لاحقاً سياسة حكومته تجاه فيتنام[٤]، بينما اعترف صناع القرار الأمريكيون بمواهب ويلسون مستندين إلى معلومات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إشارة إلى ذكائه وغرائزه السياسية الجيدة والذاكرة المدهشة والمهارة والدهاء في النقاش[٥].

٢- ويلسون وتحول الصراع في شباط ١٩٦٥:

وصل الصراع الفيتنامي إلى نقطة تحول حاسمة في ٧ شباط ١٩٦٥ عندما تم الهجوم على ثكنة أمريكية بالقرب من مدينة بليكو (Pleiku) أسفر عن مقتل ثمانية أمريكيين[٦]، وأراد ويلسون الذهاب إلى واشنطن لمناقشة هذا الحادث خوفاً من استجابة متهورة من واشنطن، فكلم وزير الخارجية ستيوارت في ١١:٣٠ مساء ١٠ شباط فاقترح ستيورات عليه الاتصال أولاً بالسفير البريطاني في واشنطن ديفيد أورمسبي (بارون هارليش لاحقاً Harlech) فاتصل ويلسون به في ٠١:٠٠ صباحاً وأخبره عن رغبته في مناقشة القضية مع الرئيس جونسون، أخذ هارليش بدوره

(1) Vickers, Harold Wilson, P. 47.

(2) H.C., South Vietnam, Vol. 704, 15 December 1964, Col. 203.

(3) George W. Ball, The Past Has Another Pattern Memoirs, W. W. Norton and Company, New York, 1982, P. 337.

(4) Ziegler, Op. Cit., P. 222.

(5) Michael F. Hopkins, Saul Kelly and John W. Young, , The Washington Embassy British Ambassadors to the United States 1939–1977, Palgrave Macmillan, London, 2009, P. 144.

(6) Corinne Mcconnell Brulé, Our Bravest Young Men, Vol.1, Author House, US, 2012, P. 107.

رأي مستشار الأمن القومي الامريكي ماك جورج باندي عن مدى تقبل جونسون للزيارة[١]، فأخبر باندي السفير بأن البيت الأبيض ضد زيارة رئيس الوزراء لأنها غير مفيدة، واقترح هارليش على ويلسون الاتصال هاتفياً بالرئيس جونسون[٢].

اتصل ويلسون بجونسون في الساعة ٠٣:٣٠ من صباح ١١ شباط بتوقيت لندن وفي ١٠:٣٠ من مساء ١٠ شباط بتوقيت واشنطن، فبيَّن له جونسون أن أي رحلة بشأن هذا الموقف سوف يُساء فهمها ولن ينتج عنها شيء، وأشار قائلاً "**إذا قفز أحدنا عبر المحيط الأطلسي في كل مرة يكون فيها موقف حرج، فسأطير الأسبوع المقبل عندما يقفز سوكارنو[٣] (Sukarno) إليك وسأقدم لك النصائح**"[٤].

ادعى ويلسون بأنه لا يريد مناشدته على أنه صانع للسلام وإنما أراد التحدث فقط لكي يعرف ما شعر به الرئيس حول ما حدث، لكن جونسون أراد منه أن يفعل ذلك بمكالمة هاتفية إذ شعر بأن اقتراح ويلسون بالسفر كان لأغراض سياسية داخلية، وأراد جونسون ان يبيّن موقفه في برقية سرية يرسلها إلى ويلسون ليعرضها على مجلس العموم ثم يخبره ويلسون بالمقترحات البريطانية، لكن ويلسون لا يستطيع عرضها على مجلس العموم لأن مشكلته تكمن في مجلس العموم[٥].

---

(1) Nicholas Tarling, The British and the Vietnam War: Their Way with LBJ, NUS press, Singapore, 2017, P. 121.

(2) AJ Langguth, Our Vietnam: The War 1954-1975, Simon and Schuster,New York, 2000, P. 342.

(٣) سوكارنو (١٩٠١-١٩٧٠): أول رئيس وزراء إندونيسي، اتقن عدة لغات منها العربية من خلال دراسته للقرآن الكريم وفي عام ١٩٢٧ حصل على شهادة في الهندسة المدنية، سجن في عام ١٩٢٩-١٩٣٢ ونفي في عام ١٩٣٣-١٩٤٢، اعلن استقلال اندونيسيا عام ١٩٤٥ وانسحب من الامم المتحدة عام ١٩٦٥ لأن الاخيرة دعمت ماليزيا وتعرض لانقلاب فاشل عام ١٩٦٥ لكن بعدها فوض صلاحياته لقائد الجيش سوهارتو الذي اصبح فيما بعد الرئيس عام ١٩٦٨. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 11, P. 360-361.

(4) Harold Wilson, The Labour Government 1964-1970, Little Brown, USA, 1971, P.80.

(5) Simon C. Smith, The Wilson–Johnson Correspondence, 1964–1969, Routledge, London, 2016, P. 52.

بعدما نفد صبر جونسون بسبب إلحاح ويلسون بالمجيء إليه، أجابه جواباً قاسياً إذ قال: "**لماذا لا تدير ماليزيا وتدعني أدير فيتنام؟، أنا لم أخبرك بكيفية إدارة ماليزيا وأنت لم تخبرني بإدارة فيتنام، إذا كنت تريد مساعدتنا في فيتنام فأرسل لنا بعض الرجال للتعامل مع هؤلاء المتمردين وأعلن للصحافة أنك ستساعدنا، وإذا كنت لا ترغب في القيام بذلك، فتابع مشكلتك في ماليزيا**"[١] ... **هل يعتقد رئيس الوزراء أنه من الجيد أن يعلن الرئيس للصحافة الأمريكية غداً أنه ذاهب إلى لندن لمحاولة إيقاف البريطانيين في ماليزيا؟**"[٢].

أراد ويلسون من هذه المبادرة استذكار زيارة أتلي السريعة للرئيس ترومان في كانون الأول ١٩٥٠ لمنع الاستخدام المحتمل للقنبلة النووية في كوريا خوفاً من تحول الصراع بعد ذلك مع الاتحاد السوفيتي والصين[٣]، لكن عندما وصل أتلي إلى واشنطن كان لدى بريطانيا قوات في كوريا بينما لم تكن لبريطانيا قوات في فيتنام، وبالتالي لن تكون زيارة ويلسون لواشنطن مرحب بها لأن جونسون أراد مشاركة المسؤولية لا تبادل النصائح[٤].

يبدو ان جونسون أراد دعماً ومعنوياً لأجل الحصول على الشرعية الدولية للوجود العسكري في فيتنام، وبما أن ويلسون ليس لديه قوات في فيتنام طلب منه جونسون الاحتفاظ بنصيحته لنفسه وعدم التدخل فيما لا يعنيه.

اقترح النائب العمالي وليام واربي (William Warbey) على ويلسون في صباح ١١ شباط ١٩٦٥ أن يفعل ما فعله أتلي عندما طلب ماك آرثر هجوماً نووياً على محطات توليد الطاقة في نهر يالو الصيني فسافر أتلي إلى واشنطن، فتذرع ويلسون بأن هذا الإجراء ليس ضرورياً لوجود خط ساخن بين لندن وواشنطن، فكان الانطباع الذي نوى ويلسون إيصاله بأنه تحدث إلى جونسون كما تحدث أتلي مع ترومان عام ١٩٥٠ واخفى ويلسون عنه ردة فعل

(1) Wilson, The Labour Government, P. 80.

(2) FRUS 1964–1968, Vol. II, Vietnam 1965, No. 103, Memorandum of Telephone Conversation between President Johnson and Prime Minister Wilson, 10 February 1965.

(3) Antonio Varsori, Europe 1945-1990s The End of an Era?, Palgrave Macmillan, London, 1995, P. 320.

(4) Phythian, Op. Cit., P. 64.

الرئيس وأخبره فقط قائلاً: "**إن جونسون يواجه صعوبة مع أعضاء الكونغرس ... وإن الضجة التي يثيرها بعضكم هنا لا تساعدهم على الاطلاق**"(١).

صرح سكرتير ويلسون الخاص للشؤون الخارجية أوليفر رايت (Oliver Wright) عقب المكالمة الهاتفية في ١٢ شباط ١٩٦٥ بأنه من المفروض على ويلسون القبول أن الرجل الموجود على رأس الولايات المتحدة الأمريكية ليس مهتماً في الأساس بالشؤون الخارجية وهذا يعني لم يكن لديه رؤية خاصة في ذهنه لنوع العالم الذي ينبغي على رجال الدولة بناؤه(٢)، بينما اعتقد جونسون أن هدف ويلسون بعبور المحيط الأطلسي حتى يعزز موقفه الداخلي وكان رأيه في ويلسون بأنه ماكر(٣)، وفي الأشهر اللاحقة بذل مستشارو جونسون قصارى جهدهم لإقناع الرئيس بأن ويلسون قد منحهم أكبر قدر من الدعم في فيتنام، وعلى الرغم من ضغط الجناح اليساري لحزب العمال إلا أنه حافظ على دعمه لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام(٤).

كانت الإدارة الأمريكية لا تريد أن تُطلع ويلسون على كل خططها العسكرية، لذا أخبروا السفير الأمريكي في لندن ديفيد بروس في ١٦ شباط ١٩٦٥ أن يتجنب رؤية ويلسون إذا كان ذلك ممكناً، وبعكسه فعليه التكلم في العموميات(٥)، وعندما قابل بروس ويلسون وستيوارت في اليوم نفسه صرح لهم بأن الغارات الجوية على فيتنام الشمالية ستقتصر على أهداف جنوب دائرة عرض ١٩ْ، وطمأن ويلسون بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تثير صداماً مع الصين(٦).

رأى ويلسون أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت تصعيد العمل العسكري من دون تقديم مقترحات لحل سياسي(٧)، وحاول التواصل مباشرة مع جونسون لمعرفة ما حدث في فيتنام

(1) William Warbey, Vietnam: The Truth , The Merlin Press, London, 1965, p. 111

(2) Colman, Op. Cit., P. 57.

(3) Ritchie Ovendale, Anglo-American Relations in the Twentieth Century, Palgrave Macmillan, London, 1998, p. 136.

(4) Vickers, Harold Wilson, P. 50

(5) Colman, Op. Cit., P. 60.

(6) Geraint Hughes, Harold Wilson: The USSR and British Foreign and Defence Policy in the Context of East-West Detente 1964-1968, PhD., King's College, London, 2002, P. 97.

(7) Sylvia A. Ellis, Anglo-American Relations and the Vietnam War 1964-1968, PhD., University of Newcastle, Australia, 1999, P. 117.

بالضبط، فنصحه بروس عدم فعل ذلك وإنما استخدام سفارته في واشنطن كقناة تواصل مع الرئيس، وناشد بروس البيت الأبيض بإعطاء ويلسون معلومات حول سياسة الولايات الأمريكية في فيتنام[١] فقام باندي بتذكير جونسون في ١٦ شباط ١٩٦٥ بوعده اعطاء ويلسون معلومات عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية[٢]، فأمر جونسون وزير الخارجية إعطاء المعلومات الى بروس لتسليمها إلى ويلسون لكنه تكلم فقط في العموميات وأكد أن رده سيكون محدوداً وسريعاً ومناسباً كرد فعل على العدوان، وأن الخطة اتخذت بدرجة عالية من السرية حتى يتم تنفيذ الهجوم[٣].

كان موقف ويلسون من الحرب في فيتنام هو تقديم نفسه وسيط نزيه لإنهائها، إذ لم يقبل الفيتناميون الشماليون وحلفاؤهم في الجنوب سوى توحيد فيتنام تحت سيطرتهم، لكن جونسون كان مصمماً على استقلال الجنوب ولم يصدق أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تُهزم في القتال من قبل قوة آسيوية من الدرجة الثالثة، لذلك كانت وساطة ويلسون لا تعني له شيئاً[٤]، وقدم الرئيس الأمريكي السابق إيزنهاور (Eisenhower) المشورة لجونسون في ١٨ شباط ١٩٦٥ وحذّره بأن لا يقتنع بحجج ويلسون للتفاوض لأنه لم يكن لديه خبرة في مثل تلك المشاكل، وخير دليل على ذلك ما تعلموه من ميونخ، لذلك يجب إن يكون جوابه للبريطانيين "**ليس الآن ايها الصبيان**"[٥].

يبدو أن إيزنهاور أراد من جونسون أن لا يتنازل كما تنازلت بريطانيا لألمانيا في اتفاقية ميونخ عام ١٩٣٨ بموافقتها باقتطاع أقليم السوديت من تشيكوسلوفاكيا وضمه إلى المانيا ضناً منها أنه سيحقق السلام ويبعد الحرب، كما شبه بريطانيا بصبي صغير يتدخل بشؤون الكبار.

(1) Colman, Op. Cit., P. 60.

(2) FRUS 1964–1968, Vol. II, Vietnam 1965, No. 130, Memorandum From the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) to President Johnson, Washington, 16 February1965.

(3) FRUS 1964–1968, Vol.II, Vietnam 1965, No. 131, Telegram from the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, 16 February 1965.

(4) Renwick, Op. Cit., P. 194.

(5) FRUS 1964–1968, Vol. II, Vietnam 1965, No. 133 Memorandum of a Meeting with President Johnson, Washington, 17 February 1965.

٣- تأثير الكتلة البرلمانية لحزب العمال على موقف ويلسون من فيتنام:

أصبح الدعم المعنوي الذي قدمه ويلسون للسياسة الأمريكية في فيتنام محوراً رئيساً للتمرد بين أعضاء الكتلة البرلمانية لحزب العمال في أعقاب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغارات قصف عنيف على فيتنام الشمالية في شباط ١٩٦٥، وطلب النواب اليساريون مناقشة ويلسون في مجلس العموم حول سياسته الخارجية وكتب العديد من أعضاء البرلمان لصحيفة (The Times) اللندنية مطالبين بريطانيا السعي لوقف الحرب وإيجاد تسوية سياسية[١].

أصبح ويلسون مقيداً من داخل حزبه لأن إرسال قوات بريطانية للقتال في فيتنام سيثير غضب الحزب والحكومة ويمكن أن يؤدي الى استقالة بعض الوزراء وقد ينسحبون من دعم سياسة الحزب في مجلس العموم، وتلقت حكومته ما بين تشرين الأول ١٩٦٤ وآيار ١٩٦٥ أكثر من (١٠٠) قرار من الكتلة البرلمانية لحزب العمال أدان القصف الأمريكي لشمال فيتنام وحث الحكومة لإحلال السلام، وكان عدد القرارات غير مسبوق في تاريخ الحزب في موضوع واحد، وشعروا أن على ويلسون إظهار استقلال أكبر عن الولايات المتحدة الأمريكية في سياسته الخارجية[٢]، لكن ويلسون انتقد بشدة النفوذ اليساري في حزب العمال[٣]، فشعروا أنه قد خانهم[٤]، حتى رئيس سوط حزب العمال إدوارد شور (Edward Short)، ذكر في مذكراته قائلاً: "**إن فيتنام سببت لي مزيداً من المتاعب والإحراج أكثر من أي قضية أخرى**"[٥]، وانتقدت جمعية فابيان (Fabien Society) في مجلة فينشر (Venture) سياسة ويلسون اتجاه فيتنام ووصفتها بأنها خاطئة وغير شعبية، وتحول المعارضون من الحث على وقف القصف إلى الحث على الانسحاب[٦].

---

(1) Vickers, Harold Wilson, P. 52.

(2) Vickers, The Labour Party and the world, P. 65.

(3) Benn, Op. Cit., P. 298.

(4) Pimlott, Op. Cit., P. 392.

(5) Edward Short, Whip to Wilson, Macdonald, London, 1989, P. 97.

(6) Quoted from Joshua R. J. Burge, The Dilemmas of British Foreign Policy towards the Vietnam War, 1960-1968: The Shackles of the Special Relationship?, University of Leeds, Leeds, West Yorkshire, UK, W.Y, P.53-54.

ذكر ويلسون في مذكراته بأن وضعه البرلماني أصبح حرجاً وضغط على الاتحاد السوفيتي لاتخاذ إجراء ما يؤدي إلى عقد مؤتمر[١]، وأبلغ وزير الخارجية الأمريكي دين راسك[٢] (Dean Rusk) السفير البريطاني في واشنطن اللورد هارليش في ١٨ شباط ١٩٦٥ بضرورة قيام الرئيسين المشاركين في مؤتمر جنيف (بريطانيا والاتحاد السوفيتي) استطلاع آراء دول جنيف الأخرى لعقد مؤتمر حول فيتنام، وابلاغ السوفييت هذا الاقتراح على أنه مبادرة بريطانية[٣]، واعطى الاقتراح انطباعاً إلى أوليفر رايت في رسالة كتبها إلى ويلسون في ١ آذار ١٩٦٥ بأن الأميركيين لا يمكنهم الانتصار ولا الخروج، والرئيس جونسون ليس باستطاعته إيجاد حل لهذه المعضلة، ونصح ويلسون بالابتعاد عن البيت الأبيض والتركيز على وزارة الخارجية[٤].

يبدو أن أوليفر رايت محقاً فيما يقول، فقد أخبر جونسون زوجته في ٧ آذار ١٩٦٥ فيما يتعلق بالوضع الفيتنامي قائلاً "**لا أستطيع الخروج ولا الحصول على ما أريد ولا اعرف ماذا عليَّ أن افعل**"[٥].

أعلن ويلسون في مجلس العموم في ٩ آذار ١٩٦٥ بأنه أجرى اتصالات سرية مع السوفييت بشأن قضية فيتنام وأعطى لهم في ٢٠ شباط اقتراح عقد مؤتمر جنيف لحل المشكلة[٦]، وعرض على السوفييت الاقتراح الأمريكي أثناء زيارة وزير الخارجية السوفيتي جروميكو(Gromyko) إلى لندن من ١٦-٢٠ آذار ١٩٦٥ ووصف ويلسون الاجتماع مع

---

(1) Wilson, The Labour Government, P. 83.

(٢) دين راسك (١٩٠٩-١٩٩٤): سياسي امريكي ووزير خارجية، أصبح عميداً لكلية ميلز للعلوم السياسية عام ١٩٣٨ ثم أصبح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأقصى عام ١٩٥٠ ووزيراً للخارجية خلال رئاستي كينيدي وجونسون ١٩٦١-١٩٦٨ ودافع باستمرار عن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية العسكري في فيتنام وتقاعد من منصبه عام ١٩٦٩ وعمل استاذاً في القانون الدولي بجامعة جورجيا حتى تقاعده عام ١٩٨٤. للمزيد ينظر: Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 10, 247.

(3) FRUS 1964–1968, Vol. II, Vietnam, 1965, No. 136, Draft Paper Prepared by the Assistant Secretary of State for Far Eastern Affairs (Bundy), Washington, 18 February 1965.

(4) Ray Clinton Barker, In the Giant's Shadow: Harold Wilson and the Vietnam War 1964-1968, PhD, University of New York, US, 2003, P. 51.

(5) Michael Beschloss, Reaching for Glory: Lyndon Johnson’s Secret White House Tapes 1964–1965, Simon and Schuster, New York, 2001, P. 216.

(6) H.C., Vietnam, Vol. 708, 9 March 1965, Cols. 237, 241.

جروميكو بأنه فاشل لأنه لم يؤد إلى نتائج إيجابية بشأن فيتنام، ورفض السوفييت أي شكل من أشكال مؤتمر جنيف حتى توقف الولايات المتحدة الأمريكية القصف كشرط مسبق[١] مما أثار إحباط ويلسون ومجلس وزرائه[٢].

لم يكن لدى جونسون أي اهتمام بإبقاء ويلسون على علم تام بالوضع في فيتنام، ولم تكن العلاقة الشخصية بينهما ودية كما كان يأملها ويلسون، ووصف ديفيد بروس في آذار ١٩٦٥ في مذكراته بأن الرئيس كره ويلسون وكان بينهما القليل من القواسم المشتركة باستثناء هوسهم بالسياسة[٣]، وتكهنت الصحافة بأن العلاقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما بين رئيس الوزراء ويلسون والرئيس جونسون بدأت تتوتر وأن إدارة جونسون ليس بمزاج جيد للاستماع إلى أي شخص بشأن قضية فيتنام ولا حتى الحلفاء القدامى مثل بريطانيا[٤].

أبلغ ويلسون بروس في ١٢ آذار ١٩٦٥ بأنه إذا استمر جونسون بعدم استشارته في سياسته الخارجية من شأنه أن يضعه في موقف صعب وستُتهم بريطانيا بانها قمراً صناعياً تابع للولايات المتحدة الأمريكية أو إنها الولاية الحادية والخمسون، وبناءً على ذلك كتب بروس لرؤسائه بأن ويلسون تعرض لضغط داخلي كثيف للتدخل كوسيط في حرب فيتنام وقد اتهمه الكثير من البريطانيين بما في ذلك عدد هائل من البرلمانيين المعتدلين في حزب العمال بأنه مجرد تابع للولايات المتحدة وأيد السياسة الأمريكية بشكل أعمى بالأمور التي لم يتم التشاور معه مسبقاً[٥].

٤- موقف ويلسون من تصعيد الحرب بواسطة الغازات السامة والنابالم:

عندما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في ٢٢ آذار ١٩٦٥ عن استخدامها غاز النابالم وغاز المسيل للدموع في فيتنام، ناشدت الكتلة البرلمانية لحزب العمال ويلسون انفصال بريطانيا عن

(1) Wilson, The Labour Government, PP. 81, 85.

(2) Hughes, Harold Wilson: The USSR and British Foreign Policy, P. 98.

(3) John Dumbrell, and Sylvia Ellis, British Involvement in Vietnam Peace Initiatives 1966–1967, Diplomatic History, Oxford journals, Vol. 27, No. 1, 2003, P. 117.

(4) Ellis, Op. Cit., P. 132.

(5) Colman, Op. Cit., P. 59.

الموقف الأمريكي وذكروا أن الحزب لا يستطيع فهم تصميم الحكومة على دعم الأميركيين في أعمال تتعارض مع الأخلاق[١]، وشبه أعضاء البرلمان القصف الجوي الأمريكي بالمحرقة[٢].

أبلغ باندي الرئيس جونسون في ٢٢ آذار ١٩٦٥ تعرض ويلسون لانتقادات شديدة من حزبه لدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، وطلب بضرورة التصريح بتبادل الآراء والمعلومات بين البلدين على جميع المستويات لمواجهة الضجة التي أثيرت على استخدام الغاز[٣]، وأعرب بروس في ٢٢ آذار ١٩٦٥عن أسفه لأن الرئيس لديه كراهية لويلسون، واعتقد جونسون أن محاولات ويلسون لإدخال نفسه في الشؤون الفيتنامية غير مهمة واستخدمها لأغراضه السياسية الداخلية واظهر لزملائه في مجلس العموم العلاقة الحميمة والثقة المتبادلة، لكن هذه العلاقة الحميمة والثقة غير موجودة من وجهة نظر الرئيس جونسون [٤].

أدان عضو مجلس اللوردات اللورد كينت (Kennet) في ٢٣ آذار ١٩٦٥ استخدام النابالم والقنابل الفسفورية والغاز وشكك في صدق الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الغاز المسيل للدموع لأنها لم تكشف حقيقة التركيب الكيميائي له، وأشار قائلاً "**يوجد (٣٠,٠٠٠) جندي أمريكي في فيتنام يقصفون في بلد يبعد عنهم (٦,٠٠٠) ميل ولا يحوي على جندي صيني واحد وكل ما يقولونه دعوا الفيتناميين يتوقفون عن الهجوم وسنتوقف عن الهجوم أيضاً ... هل يريدون جر الصين الى الحرب ... ماذا يريد الأمريكيين من فيتنام على المدى الطويل، هل تعرف الحكومة ماذا يريد الأمريكيين**"[٥].

انتقد اللورد ميلفورد(Milford) أيضاً في ٢٣ آذار الإدارة الأمريكية بسبب عدم كشفها للتركيب الكيميائي للغاز المسيل للدموع، وتساءل إذا لم ينجح الغاز ما الضامن أن يكون الغاز المستخدم بعده قاتلاً وإذا لم ينجح النابالم ما الضامن أنهم لن يستخدموا الأسلحة النووية، وأشار قائلاً "**حلّق طيارون صغار من سلاح الجو الأمريكي في فيتنام واختاروا أهدافاً حسب الرغبة**

(1) Wilson, The Labour Government, P. 85-86.

(2) Burge, Op. Cit., P. 54.

(3) FRUS1964–1968,Vol.II,Vietnam,1965,No.209,Memorandum from the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy) to President Johnson, Washington, 22 March 1965.

(4) Colman, Op. Cit., P. 66.

(5) House of Lords, British Policy in Asia, Vol. 264, 23 March 1965, Cols. 571-573.

وسعداء بالضغط على الزناد وإطلاق الصواريخ والنابالم"، كما بيّنت الباورنة سمرسكيل (Summerskill) بأن الغاز غير انتقائي ويهاجم المقاتلين والأبرياء على حد سواء[١].

أدان ويلسون في ٢٣ آذار ١٩٦٥ استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لمختلف الغازات السامة في فيتنام[٢]، لكنه تجنب انتقاد السياسة الأمريكية في مجلس العموم في اليوم نفسه، وأكد بأنه سيبذل قصارى جهده للوصول إلى تسوية سلمية على أساس مرضٍ[٣] وأن يكون وسيطاً صادقاً لمحادثات السلام[٤]، وحث جونسون على إعادة النظر فيما إذا كان هذا العمل من الناحية العسكرية الفورية استحق كل هذا العناء، لكنه وضح للرئيس بأن إدانته للقصف نتيجة الضغط المستمر من حزبه في مجلس العموم وطمأنه بأنه لن يؤثر على دعمه العام للسياسة الأمريكية في فيتنام[٥].

انتقد وزير الخارجية مايكل ستيوارت في واشنطن استخدام الغاز، وعد الرئيس جونسون ذلك إهانة للسياسة الأمريكية وطلب من سفيره في لندن ديفيد بروس اعداد رسالة يلوم بها ويلسون ومعرباً عن سخطه على ستيوارت، لكن بروس أقنع جونسون بعدم لوم ويلسون بسبب جنوح ستيوارت، وأعتقد بروس أن ويلسون استحق الشكر والامتنان من أعلى المستويات في واشنطن بسبب دفاعه عن السياسة الأمريكية في فيتنام وطلب من وزير الخارجية الاقتراح على الرئيس ارسال رسالة شخصية الى ويلسون معبراً فيها عن شكره ودعمه حتى يشعر ويلسون بأن دعمه ذا قيمة، لكن المشكلة كانت شخصية لأن جونسون ببساطة لم يعجبه ويلسون واعتقد بأن دعم ويلسون للسياسة الامريكية من أجل فوائد سياسية داخلية، وعندما سمع جونسون في وقت لاحق أن ويلسون استعد لإجراء انتخابات عامة قال "**من المحتمل أنني سأجد ذلك الزاحف الصغير**

(1) H.L., British Policy in Asia, Vol. 264, 23 March 1965, Cols. 574, 581.

(2) J. B. Neilands, Vietnam: Progress of the Chemical War, Asian Survey, Vol. 10, No. 3, University of California Press, US, 1970, P. 209.

(3) H.C., Vietnam, Vol. 709, 23 March 1965, Cols. 324-326.

(4) Sylvia Ellis, Historical Dictionary of Anglo–American Relations, Historical Dictionaries of U.S., Diplomacy, No. 10, Scarecrow Press, US, 2009, P. 21.

(5) Vickers, The Labour Party and the world, P. 67.

على عتبة داري مرة أخرى"[١]، وهو بذلك يشير إلى ويلسون، ويعلّق جون ديمبريل (John Dumbrell) المتخصص في التاريخ السياسي على ذلك قائلاً "**يبدو أن الكلام ملفقاً إلى حد ما وبالتأكيد لم تروى القصة كاملةً ولكن فيها شيء من الصدق**"[٢]. واعرب بروس عن أمله قيام جونسون اعطاء انطباع عن العلاقة الجيدة في الاجتماع القادم الذي سيعقد في واشنطن في نيسان[٣]،

يتضح أنه حتى لو كان الوصف مبالغاً فيه لكنه عبّر عن سوء الحالة المزاجية للرئيس جونسون وطبيعة العلاقة الخاصة في ذلك الوقت.

اهتم ويلسون بالمصالح الأمريكية في كل من لندن وباريس، وأخبر جونسون بأن ديغول رفض قبول أي دور للولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام[٤]، وكان رأي ديغول بالحرب الأمريكية قائلاً "**أن جونسون يشن حرب سخيفة**"[٥]، ورأى معظم مستشاري جونسون أن ويلسون يستحق الشكر عندما يزور واشنطن في منتصف نيسان ١٩٦٥ لكنهم لم يكونوا واثقين من الحصول عليه لأن مزاج جونسون كان متعكراً وبيَّن أنه حاول البقاء على اتصال وثيق مع ويلسون وهو على علم بمشاكله[٦].

(1) Christopher Hitchens, Wilson: The Authorised Life by Philip Ziegler, Say what you will about Harold, Journal London Review of Books, Vol. 15, No. 23, 1993, P.14.

(2) John Dumbrell, The Johnson Administration and the British Labour Government: Vietnam, the Pound and East of Suez, Journal of American Studies, Vol. 30, No. 2, 1996, P. 217.

(3) Jonathan Colman, The London Ambassadorship of David K. E. Bruce During the Wilson-Johnson Years, 1964–1968, Journal Diplomacy and Statecraft, Vol. 15, No. 2, 2004, PP. 338-340.

(4) Ziegler, Op. Cit., P. 223.

(5) Elizabeth Cobbs and Edward J. Blum, Major Problems in American History Since 1865 Documents and Essays, Vol. 2, Fourth Edition, Cengage Learning, Australia , 2017, P. 405.

(6) Ziegler, Op. Cit., P. 223.

٥- قمة واشنطن في نيسان ١٩٦٥:

تردد جونسون في مقابلة ويلسون في نيسان ١٩٦٥ وشعر أن رؤيته في كانون الأول الماضي كانت كافية، لكن شعر مستشارو جونسون بأن ذلك سيؤدي إلى أزمة في بروتوكول العلاقات البريطانية الأمريكية وأخبروه بأنه لا مفر من رؤية ويلسون في نيسان، وان عدم مقابلته ستكون اهانة وحديثاً للدول، وأخبر جونسون وزير الدفاع روبرت ماكنمارا[١] (Robert McNamara) قائلاً "**لا أعرف كيفية إيقاف ويلسون هذا ... أنه مجنون**"، وبعد بضعة أيام اشتكى جونسون بأن ويلسون سيأتي ليعلن من البيت الأبيض بأن على الولايات المتحدة الأمريكية إجراء مفاوضات بشأن فيتنام، وربما كان إحجام الرئيس عن رؤية ويلسون نابع من قلقه من أن الزيارة قد توحي للعالم بأن ويلسون كان يخبر الرئيس بما يجب عليه فعله في فيتنام[٢].

عندما زار ويلسون واشنطن في نيسان ١٩٦٥ توصل هو وجونسون إلى ما يمكن أن تفعله بريطانيا للمساعدة، بأن تقدم بريطانيا الدعم السياسي للإجراءات الامريكية في فيتنام من دون تقديم مساعدة عسكرية مباشرة، وتعهد جونسون على إبقاء بريطانيا على علم بسياسته من دون الالتزام بالتشاور حول أي قرار لقصف الشمال أو انزال قوات برية في الجنوب، ووافق جونسون على مضض أن بريطانيا لن ترسل قوات وأن أفضل طريقة يمكن أن تساعده من خلال دورها كرئيس مشارك لمؤتمر جنيف من خلال تواصلها مع السوفييت وطرحها أفكاراً محتملة للسلام[٣].

حرص ويلسون على استغلال دور بريطانيا كرئيس مشارك لمؤتمر جنيف لفتح قنوات اتصال مع موسكو على أمل ممارسة السوفييت ضغوطًا على فيتنام الشمالية، لكن في أوائل عام ١٩٦٥ أوضح السوفييت أنهم لا يؤيدون أي مبادرة في إطار جنيف[٤]، ولم يكن هذا مفاجئاً لويلسون الذي اعترف سراً لديغول في ٢ نيسان ١٩٦٥ بأنه إذا أيدت القيادة السوفيتية محادثات السلام فإنها ستكون منفتحة على هجمات الدعاية الصينية[٥].

---

(١) روبرت ماكنمارا (١٩١٦-٢٠٠٩): وزير دفاع أمريكي، تخرج من جامعة هارفارد في كلية الادارة والاعمال، خدم بالقوات الجوية للجيش الأمريكي عام ١٩٤٣-١٩٤٦، عمل في شركة فورد للسيارات عام ١٩٤٦-١٩٦١، وبعد استقالته من الشركة أصبح وزيراً للدفاع عام ١٩٦١-١٩٦٨، وبعد استقالته اصبح رئيس البنك الدولي عام ١٩٦٨-١٩٨١. للمزيرد ينظر: The International Who's Who, Op. Cit., P. 1032

(2) Colman, A 'special Relationship'?, P. 65.

(3) Ponting, Op Cit., P. 219-220.

(4) Renwick, Op. Cit., P. 195.

(5) Hughes, Harold Wilson's Cold War, P. 66

بالنسبة لموقف الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت (U Thant) فقد أوضحه لويلسون في ١٤ نيسان ١٩٦٥ بأن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تكون فيتنام الجنوبية دولة مستقلة وهذا يتعارض مع اتفاق جنيف عام ١٩٥٤ الذي افترض أن تكون فيتنام دولة واحدة مثل النمسا وليس دولتين مثل المانيا، واقترح ويلسون حل ثالث مثل كوريا، لأنه رأى من غير الممكن تطبيق تجربة النمسا على فيتنام لقلة عدد الشيوعيين في الحكومة النمساوية بينما سيشكل الشيوعيون في فيتنام أكبر ائتلاف في الحكومة[١]، والتقى ويلسون في اليوم نفسه مع جونسون وأعطى الرئيس دعمه لأي مبادرة يقوم بها ويلسون لأجل السلام[٢].

٦- مبادرة وزير الخارجية البريطاني باتريك غوردون ووكر للسلام في آيار ١٩٦٥:

بعدما اطمئن ويلسون من دعم جونسون له انطلق يسعى لإيجاد صيغة تنهي الحرب وتحل السلام، فأرسل وزير الخارجية باتريك غوردون ووكر في ٣ آيار ١٩٦٥ لزيارة بكين وهانوي لمعرفة رأي الحكومتين حول إمكانات إجراء مفاوضات السلام[٣]، وشعرت الادارة الأمريكية بأنه لا ينبغي لها الموافقة على هذا الإجراء أو رفضه، لأنه على حد تعبير مساعد وزير الخارجية وليام باندي (William Bundy) أن الموافقة ستظهر للكثيرين قيام بريطانيا اجراء مفاوضات نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية دون أي اهتمام من الطرف الآخر بالتسوية السلمية، ومن ناحية أخرى لا تريد رفض أي جهد تبذله بريطانيا كون الزيارة مرتبطة بمسؤولياتها كرئيس مشارك[٤]، لكن انتهت المهمة بالإخفاق في ٢٤ آيار ١٩٦٥ إذ رفضت الأطراف المعنية التحدث إلى وزير الخارجية، إذ كانوا لا يرون هناك حاجة للمفاوضات ما دام باعتقادهم بأنهم سينتصرون[٥].

(1) Barker, Op. Cit., P. 62-63.

(2) John. W. Young, Britain and LBJ's War 1964-1968, Journal Cold War History, Vol. 2, No. 3, 2002, 69.

(3) N.A., The Pentagon Papers, Part IV. C. 3., United States – Vietnam Relations 1945-1967, Report of the Office of the Secretary of Defense Vietnam Task Force, P. 97.

(4) Ellis, Anglo-American Relations and the Vietnam War, P. 160.

(5) N.A., The Pentagon Papers, Part IV. C. 3., United States – Vietnam Relations 1945-1967, Report of the Office of the Secretary of Defense Vietnam Task Force, P. 97,107

٧- بعثة رؤساء وزراء الكومنويلث للسلام في حزيران ١٩٦٥:

قرر ويلسون استخدام مؤتمر رؤساء وزراء الكومنويلث في ١٧ حزيران ١٩٦٥ الذي كان أول مؤتمر للكومنويلث برئاسته، للقيام بجولة في عواصم جميع البلدان المعنية لمحاولة إيجاد صيغة للسلام في فيتنام، ووصف الدول المشاركة بأن فيهم مؤيدين ومناهضين للأمريكيين ومحايدين، صورة مصغرة عن الأمم المتحدة والعالم نفسه(١).

أكد ويلسون على خطورة الوضع في فيتنام والمأساة الهائلة والرعب الذي حدث هناك، وتوصل إلى أنه مثل أي شخص آخر رأى صور المدنيون الأبرياء الموتى والأطفال الأيتام الذين دمرتهم الحرب التي لم يسعوا إليها ولا يريدونها، وأشار قائلاً "**لقد رأينا جميعاً صورة تلك الفتاة الفيتنامية الصغيرة المصابة تعرج وتبكي**"، وأوضح بأنه نظراً لعدم قدرة الأمم المتحدة على المبادرة بفيتنام فلابد على الكومنويلث العمل كقوة للسلام، ولابد على كل شخص فعل شيء ما حيال تلك الحرب(٢)، وعلى الرغم من ذلك لم يكن لدى ويلسون أية أفكار حول صيغة السلام إذ كانت جميعها تستند إلى أفكار أمريكية وليست بريطانية(٣).

ترأس ويلسون الوفد وشعر أنها فرصة دبلوماسية له، وعندما سألته باربرا كاسل لماذا لم يترأس أحد رؤساء الوزراء الأفرو- آسيويين الوفد؟، أجابها "**أن واشنطن لم تؤيد ذلك**"(٤)، لكن المبادرة ولدت ميتة بسبب رفض الاتحاد السوفيتي في ٢٤ حزيران مقابلة البعثة ورفضت الصين في ٢٥ حزيران كذلك استقبالها وحتى فيتنام الشمالية رفضوا استقبال البعثة في ١ تموز(٥).

أثار إلغاء المؤتمر ارتياح وزارة الخارجية الأمريكية التي شعرت بالقلق خشية قيام الوفد حث الولايات المتحدة الأمريكية علناً على وقف القصف، ورأى الرئيس جونسون بعدم جدوى حضور ويلسون إلى واشنطن إذا كانت واشنطن وسايغون هي العاصمتان الوحيدتان اللتان ستستقبلانه، وأعرب عن وجهة نظر مفادها أن زيارة ويلسون ستكون نتائجها عكسية ولن تحقق

(1) Wilson, The Labour Government, P. 108.
(2) Vickers, Harold Wilson, P. 65.
(3) Ponting, Op. Cit., P. 221.
(4) Ibid, P. 222.
(5) Barker, Op. Cit., P. 88.

سوى القليل في مصلحة السلام وقد تتحول إلى إحراج آخر لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية[١] في حين أن القوى الشيوعية ربما تفلت من العقاب بنقد خفيف[٢].

رأى السوفييت أن الطريقة الوحيدة لإنهاء الحرب هي وقف الولايات المتحدة الأمريكية الغارات الجوية من دون قيد أو شرط ضد فيتنام الشمالية وليس من خلال مؤتمر الكومنويلث وقبولها النقاط الأربع التي حددها رئيس وزراء فيتنام الشمالية فام فان دونغ (Pham Van Dong) في ٨ نيسان ١٩٦٥ التي دعت إلى الانسحاب الأمريكي من جنوب فيتنام، وإدانة التحالف العسكري الأمريكي – الفيتنامي الجنوبي، واعتماد البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني في الجنوب، وإعادة التوحيد السلمي لفيتنام دون تدخل أجنبي[٣]، فشعر ويلسون بخيبة أمل على الرغم من أنه أكد لجونسون بعدم تفاؤله بفكرة المؤتمر[٤].

كانت حكومة فيتنام الشمالية ترغب في استقبال وفد الكومنويلث لكنهم رفضوا لأن ويلسون كان عضواً فيه، إذ كيف لويلسون التصرف كوسيط للسلام بينما دعم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في الحرب العدوانية على شمال فيتنام، لذا لم يرَ الفيتناميون الشماليون فرقاً بين الحكومة البريطانية والأمريكية واعتقدوا أن ويلسون استخدم الكومنويلث خدعة تحت غطاء السلام من أجل تنفيذ مشاريع جديدة تؤدي إلى تقسيم فيتنام للأبد، ولنفس السبب رُفضت الجولة الاستطلاعية التي قام بها باتريك غوردون ووكر في آيار، وفي ضوء ذلك شعروا أن صديق عدوهم هو أيضاً عدوهم، وأن ويلسون نكث باتفاق جنيف عام ١٩٥٤[٥].

فسّر ويلسون أسباب عدم السماح لبعثة الكومنويلث بزيارة هانوي بأن الفيتناميين الشماليين وحلفائهم من جبهة التحرير الوطني في الجنوب ظنوا باستطاعتهم تحقيق النصر وليس عليهم الحديث عن السلام، وبيَّن ويلسون بأن ظنهم خطأ، ولابد من السعي لإيجاد حل سياسي[٦].

(1) FRUS 1964–1968, Vol. II, Vietnam, Assessment of the U.S. Role and the Decision to Expand the U.S. Commitment 13 June – 28 July, Memorandum for the Record, Washington, 23 June 1965.

(2) Vickers, Harold Wilson, P. 65.

(3) Hughes, Harold Wilson: The USSR and British Foreign Policy, P. 99.

(4) Ziegler, Op. Ct., P. 225.

(5) Barker, Op. Cit., P.P. 88-89, 102.

(6) H.C., South and South-East Asia, Vol. 724, 8 February 1966, Col. 252.

وهنا يتبادر سؤال: إذا كان وجود ويلسون في البعثة أدى إلى رفض فيتنام الشمالية مقابلة الوفد أليس من الأفضل الخروج من عضويتها إذا كان كل ما يهمه هو تحقيق السلام؟، والجواب سيكون كما قال هو لباربرا كاسل "**أن واشنطن لم تؤيد ذلك**".

٨- مبادرة هارولد ديفيز (Harold Davies) للسلام في تموز ١٩٦٥:

كانت مبادرة ويلسون التالية أرساله السكرتير البرلماني لوزارة المعاشات والتأمين الوطني هارولد ديفيز إلى هانوي بمهمة سرية في أوائل تموز ١٩٦٥، لأن ديفيز كانت له اتصالات مع بعض المسؤولين الفيتناميين الشماليين[١]، وقال ويلسون لأحد زملائه في مجلس الوزراء "**أحب دائماً كسر الروتين**"، وفي طريقه إلى هانوي ذكّره ويلسون بالتزام التعليمات وتجنب الآراء الشخصية[٢]، لكن انتهت المهمة بالإخفاق بعدما قامت الصحافة البريطانية بتسريب معلومات عنها[٣].

اعتقد ويلسون أن تسريبها كانت مؤامرة محافظة لإحراج الحكومة وشعر أن حزب المحافظين وحلفائهم في الصحافة استخدموا كل وسائل التحايل على الحكومة حتى لو كان على حساب تحقيق السلام تحت غطاء الدبلوماسية السرية، وأوضح قائلاً: "**إن عقيدة المحافظين تعني لا تحاول أي شيء إلا إذا كنت متأكداً من نجاحه**"[٤]، بينما اتهم كروسمان ويلسون بتسريب المعلومات، إذ استاء كروسمان من استخدام ويلسون المفرط للمؤتمرات الصحفية وحديثه عن دوره السياسي[٥]، وربما اراد ويلسون من أفساد مهمة ديفيز حتى تحقق بعثة الكومنويلث إنجازاً دبلوماسياً، لأنه من الصعب تقبل أن ديفيز نجح بينما فشل ويلسون[٦]، ورحبت الادارة

(1) Yoshihiko Mizumoto, Harold Wilson's Efforts at a Negotiated Settlement of the Vietnam War , 1965-1967, Journal of International History, Institute of Historical Research, London, 2005, P. 9.

(2) John W. Young, The Wilson government and the Davies peace mission to North Vietnam July 1965, Journal of International Studies, Vol. 24, No. 4, 1998, P. 554.

(3) Ponting, Op Cit., P. 222.

(4) Wilson, The Labour Government, P. 122.

(5) Richard Crossman, The Diaries of a Cabinet Minister 1964-1966, Vol. 1, Hamish Hamilton, London, 1975, P. 287.

(6) Barker, Op. Cit., P. 93.

الأمريكية بهذا الإخفاق إذ شعرت بالقلق كونها ترى ديفيز ليس لديه خبرة دبلوماسية ويسافر بمفرده ولا يتحدث الفرنسية وثرثار ويساري ولا يتمتع بالحكمة[١].

لم يستشر ويلسون مجلس وزرائه بشأن مهمة ديفيز ومعظمهم ليس لديه علم بوجودها حتى سربتها الصحف صباح يوم الخميس ٨ تموز، ووصف كروسمان مهمة الكومنويلث وديفيز بأنها حيلة ذكية من ويلسون لأجل أغراض سياسية ولصرف الانتباه بعيداً عن أزمة روديسيا خوفاً من انقسام الكومنويلث على أسس عنصرية، وبذلك نجح ويلسون وحضي بشعبية الرأي العام وخفف من حدة التوتر في حزبه ومنع حدوث انهيار محتمل لمؤتمر الكومنويلث[٢].

٩- قمة واشطن في كانون الأول ١٩٦٥:

عندما التقى ويلسون بالرئيس جونسون في كانون الأول ١٩٦٥ في واشنطن أكد للرئيس على مدى الضغط الذي تعرض له من داخل حزبه وقدم برقية موقعة من (٦٨) نائب من حزب العمال طالبوا فيها بوقف القصف على فيتنام الشمالية[٣]، لكنه أوضح بأن دعمه للموقف الأمريكي لا يتزعزع[٤]، ولم يكن مزاج جونسون هو نفسه قبل (١٠) أشهر إذ دعا ويلسون لحضور حفل الإضاءة السنوي لشجرة عيد الميلاد في واشنطن[٥] وهو شرف لم يناله سوى تشرشل قبل (٢١) عاماً[٦]، وذكر ويلسون في مذكراته بأن جونسون رأى أن مهمته هي احضار الأطراف الى طاولة المفاوضات ودعم أي مبادرة يقترحها لهذه الغاية[٧]، بينما رأى المؤرخ البريطاني وكاتب السيرة الرسمية لهارود ويلسون (فيليب زيغلير Philip Ziegler) بأن ويلسون كرس جزءاً غير متناسب من وقته وطاقاته لمشكلة مثل فيتنام إذ كان الاهتمام بها سطحياً في بريطانيا[٨].

(1) Vickers, Harold Wilson, P. 66.
(2) Crossman, Op. Cit., PP. 254-255, 269-270.
(3) Wilson, The Labour Government, P. 187.
(4) Ziegler, Op. Cit., P. 226.
(5) Barker, Op. Cit., P. 135.
(6) Colman, A 'special Relationship'?, P. 93.
(7) Wilson, The Labour Government, P. 188.
(8) Ziegler, Op. Cit., P. 219.

المبحث الثاني
موقفه عام ١٩٦٦-١٩٦٧

بعد محاولات ويلسون غير الناجحة في إحلال السلام قرر اعتماد اتصال غير مباشر مع هانوي من خلال موسكو، فاقترح على كوسيجين في ٢ كانون الثاني ١٩٦٦ استئناف التعاون البريطاني السوفيتي لتمهيد الطريق لمفاوضات واسعة[١]، وفي الوقت نفسه أرسل هو تشي منه[٢] (Ho Chi Minh) رسالة إلى الملكة إليزابيث الثانية حمّل فيها الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية العدوان على جمهورية فيتنام الديمقراطية ذات السيادة ومحاولة تدمير جنوب فيتنام وجعلها مستعمرة أمريكية من خلال عملائهم في الجنوب، وتساءل كيف ادعت الولايات المتحدة الأمريكية السلام بينما حرقت القرى وقتلت الشعب وقصفت بالنابالم والغازات السامة والكيميائية وقامت بالمذابح وخيرت الشعب بين السلام والخراب ووصف هو تشي منه هذا الخيار بالتهديد الوقح، ودعا الولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت حقاً ارادت السلام فعليها الاعتراف بجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية الجنوبية كونها الممثل الحقيقي الوحيد لشعب فيتنام الجنوبية، ودعا كل محب للسلام السعي لأجله، وأكد على النقاط الأربعة كشرط مسبق للمحادثات، لكن بريطانيا رفضت أن تكون جبهة التحرير الممثل الوحيد لفيتنام الجنوبية، وعدته شرطاً مستحيلاً للمفاوضات، لأنه طلب من الولايات المتحدة الأمريكية التخلي عن حلفائها الفيتناميين الجنوبيين، وفي الوقت نفسه أيدت الحكومة البريطانية استئناف القصف وحمّلت شمال فيتنام مسؤوليته[٣].

---

(1) Mizumoto, Op. Cit., PP. 9,13.

(٢) هو تشي منه (١٨٩٠-١٩٦٩): رئيس جمهورية فيتنام الديمقراطية (فيتنام الشمالية)، الأسم الأصلي نغوين سينه كونغ وأصبح اشتراكياً نشطاً تحت اسم نغوين أي كووك وترأس عام ١٩٣٠ الحزب الشيوعي الفيتنامي وقاد حركات تمرد عنيفة ضد الاحتلال الفرنسي وبعد هزيمة فرنسا امام المانيا في الحرب العالمية الثانية حاول استغلال الموقف لتعزيز قضيته واتخذ اسم هو تشي منه ومعناه (هو الذي ينير) وبعد خسارة اليابان عام ١٩٤٥ أعلن استقلال فيتنام ودخل في معارك مع فرنسا حتى انتصر عليهم في معركة ديان بيان فو عام ١٩٥٤ وتم تقسيم فيتنام حسب مؤتمر جنيف عام ١٩٥٤ ودخل في حرب عصابات ضد الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٩ من أجل توحيد فيتنام ورفض التفاوض تحت تهديد القصف حتى وفاته عام ١٩٦٩. للمزيد ينظر:

Safra and Cauz, , The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 5, P. 953-954.

(3) Barker, Op. Cit., PP. 290-296.

بالنسبة لموقف الصين فقد كان معارضاً لمحادثات السلام مما سبب انزعاجاً لويلسون الذي أراد التوصل إلى حل سلمي للنزاع الفيتنامي ووجد معارضة الصين شديدة الإحباط[١]، وأعرب ويلسون عن غضبه من الصين في خطاب ألقاه أمام مجلس العموم في ٨ شباط ١٩٦٦ قائلاً "**الذين يحملون شعار (السلام في فيتنام) سأحمل تلك اللافتة معهم بشرط ألا تكون مدرجة على اللافتة فحسب بل على قلوب من يحملونها ... أتمنى أن أرى السلام في فيتنام خارج السفارة الصينية، أتمنى رؤية لوبي السلام خارج السفارة الصينية يطالب الحكومة الصينية استخدام نفوذها أو على الأقل أن لا تضغط على هانوي وتمنعها من صنع السلام**"[٢].

كان ويلسون مقتنعاً تماماً برغبة الحكومة الأمريكية في إنهاء القتال في فيتنام وبصدق الرئيس الذهاب إلى طاولة المؤتمر من دون شروط مسبقة، واقترح على الإدارة الأمريكية تمديد هدنة عيد الميلاد لمدة طويلة لمنح هانوي فرصة إعادة النظر في موقفها والحضور إلى طاولة المؤتمر، واتهم فيتنام الشمالية بأنها خرقت الهدنة وبدأت بالقتال البري على الرغم من أن القصف لم يستأنف، وبيّن بأن الانسحاب الأحادي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ستكون له عواقب وخيمة لأن حلفاءها في جميع أنحاء العالم سيتساءلون عما إذا كان سيتم التخلي عنهم أيضاً عندما تصبح الأمور صعبة[٣].

طلب مستشار الرئيس للأمن القومي تشيستر كوبر (Chester L. Cooper) من جونسون تمديد مدة وقف القصف لمدة أسبوعين، إذ كان من المقرر ذهاب ويلسون إلى موسكو في ٢١ شباط ١٩٦٦ وشعر كوبر قد تكون هناك فرصة لويلسون لاقناع الزعماء السوفييت لممارسة بعض التأثير على هانوي للموافقة على المفاوضات[٤].

(1) Qiang Zhai, China and the Vietnam Wars, 1950-1975, The University of North Carolina Press, US, 2000, P. 175.

(2) H.C., South and South-East Asia, Vol. 724, 8 February 1966, Cols. 256-258.

(3) Ibid, Cols. 251-254.

(4) Chester L. Cooper, The Lost Crusade: America in Vietnam, Dodd, Mead and Company, New York, 1970, P. 295.

١- زيارة ويلسون للاتحاد السوفيتي في شباط ١٩٦٦:

وصل ويلسون إلى موسكو في زيارة رسمية من ٢١-٢٤ شباط ١٩٦٦ وأعرب عن قلقه إزاء الصراع الذي أدى إلى توتر العلاقات بين الشرق والغرب ومن المحتمل تصاعده إلى حرب أوسع، وحاول إقناع كوسيجين بأن على الرئيسيْن المشاركيْن في مؤتمر جنيف تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام الشمالية في التوصل لتسوية عن طريق التفاوض، وأوضح كوسيجين رأيه بأن الاتحاد السوفيتي ليس لديه تفويض من هانوي لمناقشة تسوية عن طريق التفاوض[١].

واجه ويلسون أثناء تواجده في مقر الحزب الشيوعي السوفيتي في ٢٣ شباط نقداً شديداً من قبل ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev) السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيتي، وبيّن بريجنيف لويلسون بأن الأمريكيين وضعوا أنفسهم في موقف عدم الانتصار واصبح من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية ليس باستطاعتها تحقيق نصر عسكري في فيتنام ولهذا السبب أطلقوا حملة السلام ووقفاً مؤقتاً للقصف، لكن من وجهة نظر بريجنيف كانت الشروط مخزية إذ لم تتمكن حكومة فيتنام الشمالية الموافقة عليها، وبيَّن بريجنيف لويلسون بأن الحزب الشيوعي السوفيتي شعر بالأسى إزاء دعم الحكومة البريطانية للسياسة الأمريكية في فيتنام وإذا استمرت الحكومة على موقفها فستكون بريطانيا هي الخاسر الأكبر، وأكد على ويلسون أن تؤدي بريطانيا دوراً إيجابياً كرئيس مشارك وتقدم المشورة للأمريكيين ليلبوا المطالب المشروعة للفيتناميين[٢]، واستغل ويلسون وجوده في موسكو فقام بمحاولة فاشلة لإقامة اتصال مع المسؤولين في سفارة فيتنام الشمالية[٣]، وبعد أربعة أيام من مغادرته موسكو وصف زيارته لجونسون وعبر عن قناعته بأن السوفييت متمسكين بالحوار مع الغرب ولكن شعروا ان الحوار مع الولايات المتحدة سيكون صعباً بسبب فيتنام، ولكنهم مستعدين لمواصلة الحوار مع بريطانيا، وبيّن ويلسون بأن كوسيجين وبريجنيف تعرضوا للنقد من قبل الصين لأنهم لم يقدموا لهانوي الدعم الكافي[٤].

(1) Hughes, Harold Wilson: The USSR and British Foreign Policy, P. 127.

(2) Barker, Op. Cit., P. 160-161.

(3) Hughes, Harold Wilson's Cold War, P. 67.

(4) Hughes, Harold Wilson: The USSR and British Foreign Policy, P. 130.

اعتقد ويلسون أن سبب تردد السوفييت في عدم ممارسة التأثير على هو تشي منه ليس عدم الاهتمام بالسلام في فيتنام ولكن لقلقهم من مؤتمر الحزب الثالث والعشرين المقرر انعقاده بعد شهر حتى لا يظهر بأنهم أرادوا استرضاء العالم الرأسمالي وعدم اعطاء الصينيين أي ذريعة لمهاجمتهم على انهم مؤيدين للغرب(١).

يبدو أن ويلسون لم يستطع إقناع كوسيجين بدعم مبادرات السلام في فيتنام على الرغم من علاقته الطويلة معهم من خلال التجارة بين الشرق والغرب خلال الخمسينات.

٢- موقفه من تصعيد القصف الأمريكي في حزيران ١٩٦٦

تعرض ويلسون لضغوط كثيرة ولاسيما بعد الانتخابات العامة في آذار ١٩٦٦ لسحب الدعم عن الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام والانسحاب من الهند الصينية، لكن هذا الأمر من شأنه أن يلحق أضرارا لا يمكن إصلاحها بالعلاقات بين البلدين مما يهدد الدعم الاقتصادي والتعاون النووي الأمريكي- البريطاني (٢).

أجرى السفير الأمريكي في لندن ديفيد بروس محادثة مع ويلسون في ٢٣ آيار ١٩٦٦ وأخبره بقرار جونسون في قصف منشآت تخزين النفط في هانوي وميناء هايفونغ، وابدى ويلسون قلقه من القرار الأمريكي لأن تلك المناطق قريبة جداً من السكان المدنيين وخشي وقوع خسائر بينهم(٣)، وأرسل جونسون العقيد روجرز (Rogers) في ١ حزيران ١٩٦٦ لإقناع ويلسون بالضرورة العسكرية لهذا القصف(٤)، لكن ويلسون عارض بسبب تداعياته السياسية على بريطانيا وأرسل برقية الى جونسون في ٣ حزيران ١٩٦٦ أخبره أن الفوائد العسكرية التي قد تنجم عن هذا القصف لا تفوق الأضرار السياسية وان مزيداً من القصف من دون الحصول على مزايا عسكرية حاسمة تزيد صعوبة الوصول إلى تسوية نهائية(٥)، وأكد ويلسون إن هذه ستكون النقطة التي

(1) Mizumoto, Op. Cit., PP. 16-18.

(2) Burge, Op. Cit., P. 56.

(3) Ibid, P. 171.

(4) Wilson, The Labour Government, P. 247.

(5) William Conrad Gibbons, The U.S. government and the Vietnam war: Executive and Legislative Roles and Relationships July1965-January1968, Part IV, Princeton University Press, New Jersey , 1995, P. 369-370.

سينتهي عندها دعمه لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن اعتقد السفير الأمريكي في لندن ديفيد بروس أنه حتى لو حدث مثل هذا القصف فإن ويلسون سينأى بنفسه عنه لكنه سيواصل دعم السياسة الأمريكية ككل[١]، وعارض دين راسك زيارة ويلسون إلى واشنطن في حزيران ما لم يكن مستعداً لدعم الموقف الأمريكي علناً[٢].

أرسل جونسون برقية إلى ويلسون في ١٤ حزيران ١٩٦٦ أخبره بأنه لم تصدر أوامر محددة بعد لكنه مضطر لاتخاذ هذا الإجراء نظراً لتوسيع الممر غير الشرعي عبر لاوس واستمرار تعزيز قوات فيتنام الشمالية في الجنوب والإساءة المتزايدة للحياد الكمبودي وعدم وجود إشارة من هانوي إلى اهتمام جاد بالسلام، وأوضح بأنه لابد فعل شيئاً للحد من الخسائر الأمريكية، ودعاه إلى إيجاد طريقة ما للحفاظ على التضامن معه في فيتنام على الرغم من قوله في مجلس العموم، وبيّن جونسون بأن الهجوم الجوي في منطقتي هانوي وهايفونغ ليس على المراكز المدنية وإنما على المنشآت النفطية التي لها صلة مباشرة بالقتال في جنوب فيتنام، وانتقد مزاعم ويلسون بأن الرئاسة المشتركة تجعله يتنحى عن القتال، لأن الاتحاد السوفيتي قدم كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة وغيرها من المساعدات لشمال فيتنام، وبالتالي هو شريك في الجهود المبذولة للسيطرة على جنوب فيتنام بالقوة، وبما أن بريطانيا ليس لها قوات مقاتلة في فيتنام فليس مناسباً لها أن تحدد طبيعة العمل العسكري الضروري، وأختتم برقيته بإخبار ويلسون بان زيارته الى واشنطن في حزيران غير مناسبة وعليه تأجيلها الى منتصف أو نهاية شهر تموز[٣].

يبدو أن جونسون لا يريد مقابلة ويلسون مما يدل على وجود برود واضح في العلاقة الشخصية بينهما من جانب جونسون.

أعلن ويلسون في مجلس العموم في ١٧ حزيران ١٩٦٦ عن استعداده للنظر في أي خطوة تؤدي للسلام في فيتنام في حال إذا كانت بكين وهانوي على استعداد للتفاوض ولاسيما هانوي، لأن استمرار الحرب تنطوي على مخاطر هائلة ربما أبعد من أرض فيتنام، لهذا السبب واصل ويلسون الضغط لإحضار الأطراف إلى طاولة المفاوضات، وحسب ما ذكر ويلسون بأن رفض

(1) Ziegler, Op. Cit., P. 227.

(2) Renwick, Op. Cit., P. 195.

(3) FRUS 1964–1968, Vol. IV, Vietnam 1966, No. 156, Message from President Johnson to Prime Minister Wilson, Washington, 14 June 1966.

المجيء إلى طاولة المفاوضات لم يأتِ من واشنطن وانما الفيتناميون الشماليون لا يرغبون في الذهاب إليها، وأجاب ويلسون على سؤال برلماني حول تصدير الأسلحة الى فيتنام وتزويد استراليا بشحنات إضافية نتيجة مشاركتها للقتال في فيتنام قائلاً "**لم يتم منح أي تراخيص لتصدير الأسلحة إلى فيتنام ... وأن شحنات الأسلحة إلى أستراليا لم تزداد نتيجةً لمشاركتها في الصراع الفيتنامي ... ونحن لا نمد الأسلحة بشكل مباشر أو غير مباشر للقتال في فيتنام**"(١).

يبدو أن بيان ويلسون آنفاً غير صحيح، لأنه قبل عام وتحديداً في ٢٢ حزيران ١٩٦٥ طلبت الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة البحرية والجوية ولم يتم تزويد الأخيرة لأنها لم تكن متاحة لكن تم توفير الأسلحة البحرية، وكانت بريطانيا قلقة من أن تصبح القصة علنية ففضلت في المستقبل ألا يقال إنها ستُستخدم في فيتنام، وبالفعل في الوقت الذي كان ويلسون يتحدث فيه في حزيران ١٩٦٦ كانت حكومته قد أصدرت قائمة طويلة من الأسلحة الفتاكة التي سيتم شرائها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية تكاليف شراء بريطانيا طائرات أمريكية طراز (F-111)(٢).

أن موافقة حكومة ويلسون على بيع الأسلحة سراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك النابالم للاستخدام في فيتنام، يعني أن ويلسون قدم أكثر من مجرد دعم معنوي للولايات المتحدة الأمريكية (٣)، ثم نكر في مجلس العموم بعدم منحه ترخيصاً لتصدير الأسلحة بشكل مباشر أو غير مباشر(٤)، وكانت إدارة جونسون غير راضية عن تصريح ويلسون على الرغم من عدم صحته، وتعتقد أن بريطانيا بوصفها حليفاً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تؤكد استعدادها لبيع الأسلحة إليهم دون قيود فيما يتعلق باستخدامها(٥).

(1) H.C., Vietnam, Vol. 728, 17 May 1966, Cols. 1117-1119.

(2) Ponting, Op Cit., P. 220-221.

(3) Vickers, The Labour Party and the world, P. 48.

(4) H.C, Vietnam, Vol. 728, 17 May 1966, Col.1119.

(5) Dumbrell, and Sylvia, P. 121.

أقر الرئيس جونسون الهجوم على هانوي وهايفونغ في نهاية حزيران ١٩٦٦[١]، فصرح ويلسون في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ قائلاً "**مع الأسف أن طائرات الولايات المتحدة هاجمت أهدافاً فيتنامية شمالية محاذية للمناطق المأهولة بالسكان في هانوي وهايفونغ ويجب علينا أن ننأى بأنفسنا عن أي عمل من هذا النوع**"[٢]، لكنه في الوقت نفسه بيّن أن الولايات المتحدة الأمريكية محقة في مساعدة الفيتناميين الجنوبيين وأدان رفض هانوي المستمر لسبل السلام[٣]، وأرسل في ١ تموز ١٩٦٦ برقية إلى جونسون شرح موقفه السياسي وكيف أثر ذلك على قرار الانفصال الذي اتخذه[٤]، وأوضح جونسون في ٢ تموز ١٩٦٦ بأن هدف الهجوم هو لأقناع هانوي بأن إرادة الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن كسرها[٥].

يبدو واضحاً إن ويلسون أدان في العلن الهجوم الأمريكي لكي يرضي الجناح المناهض للحرب في حزبه، لكنه في الدوائر المغلقة مؤيداً للسياسية الأمريكية بشكل تام، ويبدو إن تبرير جونسون بالهجوم غير مقنع أبداً، هل فرض إرادة الولايات المتحدة الأمريكية تعني قتل ملايين الرجال والنساء والأطفال المدنيين وحرق القرى والمزارع وتشريد الناس؟، هل الخروج منتصراً من الحرب يبرر حرق الاطفال بقنابل النابالم، إن جونسون أراد تقسيم فيتنام كما قُسّمت كوريا من قبل، ولم يهتم بعدد من قتل في فيتنام ولا بالطريقة ونوع السلاح الذي قتل فيه.

اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية في ٣ تموز ١٩٦٦ للسفير الأمريكي في لندن بروس مناقشة ويلسون بشأن الدعم البريطاني الكامل للولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام وتجنب تكرار التصريحات التي أدلى بها في البرلمان، واكد ويلسون لبروس بأنه سياسي وبالتالي فهو شديد الحساسية لمخاوف رجال الدولة الآخرين وسوف لن يحرج جونسون، وعدّ بروس ضمانات ويلسون بأنها صادقة وحازمة[٦]، بيد أن ويلسون لا يستطيع تأييد الأعمال العسكرية بالقرب من

(1) Barker, Op. Cit., P. 178.

(2) Gerald Prenderghast, Britain and the Wars in Vietnam: The Supply of Troops, Arms and Intelligence, 1945–1975, McFarland & Company, North Carolina, 2015, P. 156.

(3) Vickers, Harold Wilson, P. 57.

(4) Ellis, Anglo-American Relations and the Vietnam War, P. 305.

(5) Gibbons, Op. Cit., P. 371.

(6) Ibid, P. 371.

المراكز السكانية المدنية[١] وأعلن في مجلس العموم في ٧ تموز ١٩٦٦ عن أمله في إنهاء الحرب في أقرب وقت ممكن لأن كل يوم كان يمر إلا وسقط فيه المزيد من الفيتناميين الأبرياء والمزيد من التشويه والأطفال أصبحوا بلا أسرة ولا مأوى في بلد كان السلام غريباً فيه منذ جيل كامل[٢]، لكن جونسون غضب وانتقده بشدة مما ادى إلى تدهور العلاقة بينهما مؤقتاً[٣].

كان السياسيون الأمريكيون غير راضين عن هذا الخلاف العلني من أقرب حلفائهم على الرغم من محاولتهم قبل عدة أسابيع من القصف إقناع ويلسون بعدم اتخاذ مثل هذه الخطوة[٤]، وحاول السفير الأمريكي في لندن ديفيد بروس شرح خلفية بيان ويلسون لفائدة جونسون فبدأ أولاً بوصف ويلسون بأنه سياسي ماهر وذكي جداً وسيد في المواجهة ومميت في النقاش وعادة ما يكون بارعاً في الإدلاء ببيانات عامة غامضة لخدمة أهدافه السياسية[٥].

انتقد زعيم المعارضة إدوارد هيث أيضاً بيان ويلسون في مجلس العموم ووصف الهجمات على خزانات الوقود بأنها مشروعة، وانتقد ويلسون لأنه لم يستشر أستراليا ونيوزيلندا وكندا الذين كانت قواتهم تقاتل في فيتنام، وطلب من ويلسون دليلاً على أن الخسائر الفادحة جعلته ينأى بنفسه عن هذا العمل، واعتقد هيث بأن الصينيين والفيتناميين الشماليين يأملون أن يضعف الأمريكيون ويهرب حلفاؤهم، فطالب بإقناعهم بأنهم لا يستطيعون الانتصار، وتساءل هيث عن تناقضات سياسة ويلسون، كيف دعم القتال لكنه غير مستعد لتوفير الوسائل اللازمة له؟، وكيف حظر بيع الأسلحة إذا استخدمت في فيتنام بينما دول الكومنويلث لديها قوات تقاتل في فيتنام؟[٦].

حللت السفارة الأمريكية في لندن بيان ويلسون واستنتجت بأن القلق بشأن فيتنام لم يكن محصوراً في الجناح اليساري المتشدد وانما كان واسع الانتشار في حزب العمال وليس باستطاعة ويلسون دعم العمل الأمريكي دون تداعيات سياسية خطيرة[٧].

---

(1) Dumbrell and Sylvia, Op. Cit., P. 121.
(2) H.C., Vietnam, Vol. 731, 7 July 1966, Cols. 799-800.
(3) Hollowell, Op. Cit., P. 196.
(4) Dumbrell and Sylvia, Op. Cit., P. 121.
(5) Phythian, Op. Cit., P. 71.
(6) H.C., Vietnam, Vol. 731, 7 July 1966, Cols. 698—712.
(7) Barker, Op. Cit., P. 177.

٣- زيارة ويلسون للاتحاد السوفيتي في تموز ١٩٦٦:

كان رأي كوسيجين بالهجمات الأمريكية عدوان على دولة ذات سيادة بطريقة متهورة تهدد الأمن العالمي، ورفض الحجج القائلة إن الولايات المتحدة الأمريكية ليس باستطاعتها الانسحاب من فيتنام خوفاً من فقدان مكانتها، وأخبر الصحافة الغربية أن الهجمات الأمريكية على هانوي وهايفونغ كانت غير أخلاقية وانتهاكاً للقانون الدولي(١)، وكان ويلسون قلقاً من امتداد الصراع خارج فيتنام ومقتنعاً بأن القادة السوفييت قلقون من أن ينتهي بهم الأمر إلى مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخبر كوسيجين ويلسون بعد وصوله إلى موسكو في ١٦ تموز ١٩٦٦ بأن الصين ستتدخل علناً نيابة عن فيتنام الشمالية، وحاول ويلسون استغلال مخاوف كوسيجين مؤكداً أن التعاون بينهما ضروري حتى لا تثير حرب فيتنام أزمة دولية كبيرة، وانتقد كوسيجن دعم ويلسون للولايات المتحدة الأمريكية وضغط عليه لفصل بريطانيا تماماً عن الأعمال الأمريكية في فيتنام(٢)، وبذلك سيعزز مصداقيته كوسيط نزيه في العلاقات بين الشرق والغرب، وأدان كوسيجين الرئيس جونسون ووصفه بأنه رجل مريض ومجنون، وقارن بين الهجمات الأمريكية وبين اعتداءات الدكتاتور الايطالي بينيتو موسوليني بالقنابل الغازية على المدنيين في إثيوبيا خلال الثلاثينات من القرن العشرين(٣).

أخبر كوسيجين ويلسون خلال الاجتماع بأنه سيتم محاكمة الطيارين الأمريكيين كمجرمي حرب، ورأى ويلسون ذلك مخالف لاتفاقية جنيف وسيغضب الرأي العام الأمريكي لصالح تصعيد الحرب، فأوضح كوسيجين بإن فيتنام الشمالية لها كل الحق في محاكمة الطيارين الأمريكيين كمجرمي حرب، وقال "**كيف لويلسون التفكير في اتفاقية جنيف والأمريكيون قتلوا النساء والأطفال الأبرياء ودمروا المحاصيل في فيتنام، فهل من الممكن القول أن هذا الإجراء كان متوافقاً مع أي اتفاقية دولية وأن محاكمة حفنة من الطيارين الأمريكيين ستكون مخالفة لها؟ ... أن الأمريكيين تعمدوا تجاهل ميثاق الأمم المتحدة**"(٤)، ولم يحقق ويلسون أي تقدم في موسكو، وقد وصفت صحيفة (Daily Telegraph) زيارته بأنها نهاية أسبوع ضائعة(٥).

(1) Barker, Op. Cit., P. 178.

(2) Hughes, Harold Wilson's Cold War, P. 67-68.

(3) Mizumoto, Op. Cit., P. 18-19.

(4) Barker, Op. Cit., P. 183.

(5) Quoted from Wilson, The Labour Government, P. 255.

٤- زيارة ويلسون للولايات المتحدة الأمريكية في تموز ١٩٦٦:

سافر ويلسون إلى واشنطن في ٢٩ تموز ١٩٦٦ وأبلغ جونسون بشأن اجتماعه مع كوسيجين واستعداده للمشاركة في دور الوسيط(١)، واعتقد ويلسون أن السوفييت كانت لديهم رغبة حقيقية في التوصل إلى تسوية سلمية في فيتنام لكن القيادة الصينية الراديكالية التي كانت على استعداد لمواصلة الحرب حتى آخر قطرة دم فيتنامية ستعيق تقدم موسكو نحو الهدف(٢)، وأدعى ويلسون أن كوسيجين رغب ان تكون بريطانيا وسيطاً بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، لكن السفير البريطاني في موسكو جيفري هاريسون (Geoffrey Harrison) نفى لنظيره الأمريكي ادعاء ويلسون بأن القيادة السوفيتية لم ترَ الحكومة البريطانية وسيط بين القوى العظمى(٣).

يبدو من الواضح اختلاف في الادعائين، ولكي نوفق بينهما ربما كان ادعاء هاريسون صحيحاً بأن الاتحاد السوفيتي حتى تموز ١٩٦٦ لم يرَ في ويلسون وسيطاً محايداً للسلام، لكن مع نهاية العام وبداية العام الجديد تغيرت وجه نظر كوسيجين ورأى في ويلسون وسيطاً صادقاً للسلام، ولخشيته من توسع الصراع قام بزيارة إلى لندن في شباط ١٩٦٧ والتي سيتم مناقشتها في المبحث الثالث.

كتب ويلسون في مذكراته بأن جونسون طلب منه في اجتماع تموز ١٩٦٦ قائلاً "**لو أن فصيل من فرقة مزمار القربة ستكون كافية، إذ كل ما نحتاجه هو العلم البريطاني**"، لكنه رفض ارسال أي قوات مهما كان صنفها(٤)، وعبر ويلسون في الوقت نفسه عن دعمه القوي للسياسة الأمريكية في فيتنام وبيّن ان الاختلاف حول مسائل معينة لا يعني إضعاف دعم السياسة العامة(٥)، واعجب جونسون بهذه التصريحات وألقى خطاباً بعد الغداء في البيت الأبيض مدح فيه ويلسون قائلاً "**الأمة التي منحتنا لسان شكسبير وإيمان ميلتون وشجاعة تشرشل، يجب أن تكون دائماً قوية من أجل التقدم والخير، في الحرب العالمية الثانية أنقذ السيد رئيس الوزراء**

(1) Dumbrell and Sylvia, Op. Cit., P. 122.
(2) Mizumoto, Op. Cit., P. 22.
(3) Hughes, Harold Wilson's Cold War, P. 69.
(4) Wilson, The Labour Government, P. 264.
(5) Hopkins, Kelly and Young, Op. Cit., P. 157.

[تشرشل] إنكلترا نفسها بثباته والعالم بمثاليته ... اليوم نرى نفس الموقف ونفس التصميم"، وتعجب وزير الخارجية الأمريكي دين راسك بهذا المديح الدافئ، بينما زعم مسؤول في وزارة الخارجية بأن الكلام الذي قاله الرئيس لم يقال مثله منذ أيام معركة ديان بيان فو عندما تم مقارنة الوزراء الفرنسيين بلافاييت على أمل إقناعهم بالاستمرار في القتال في الهند الصينية[١]، وكان ويلسون سعيدًا بهذا المديح[٢]، ودعم جونسون اجراءات ويلسون الاقتصادية وتعزيز الثقة الدولية بالجنيه الإسترليني، لأنه كان قلقاً من أن يؤثر على الدولار[٣]، وادعى ويلسون عدم وجود صلة بين دعمه السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام والدعم الأمريكي للجنيه الاسترليني[٤].

يبدو ان مطالبة جونسون بفصيل فرقة المزمار يعني انهم لا يعانون نقصاً في القوات ولا الاسلحة وانما يريدون زيادة عدد الدول المشاركة لتجنب النقد الدولي، وفي الوقت نفسه يعني أن بريطانيا لم ترسل قوات ليس بسبب الضعف الاقتصادي، لأن فصيلاً واحداً لا يمكن أن يرهق الاقتصاد البريطاني.

٥- مبادرة جورج براون في تشرين الثاني ١٩٦٦:

كانت محاولة ويلسون التالية للوساطة هي ما يسمى مبادرة براون الذي أصبح وزيراً للخارجية في آب ١٩٦٦ محل ستيوارت، إذ كان من المقرر أن يزور براون موسكو في تشرين الثاني ١٩٦٦ ويعرض مبادرة السلام خلال محادثاته مع السوفييت، وناقش براون المبادرة مع الأمريكيين وسمحوا له بإعداد خطة تُعرف باسم (المرحلة أ – المرحلة ب)[٥]، وفكرة الخطة أنه سيكون هناك تفاهم سري بين الولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام الشمالية، إذ توقف الولايات المتحدة الأمريكية قصف الشمال دون قيد أو شرط (المرحلة أ)، وبعد أسبوع تصدر فيتنام الشمالية قراراً بوقف تسلل الرجال والإمدادات إلى الجنوب (المرحلة ب)، وقدم براون للسوفييت هذه الخطة على أساس فكرته الخاصة[٦]، وما لم يقله الأمريكيون لبراون هو أن تلك الفكرة قد تم

(1) Colman, A 'special relationship'?, P. 116.
(2) Renwick, Op. Cit., P. 196.
(3) Hopkins, Kelly and Young, Op. Cit., P. 157.
(4) Renwick, Op. Cit., P. 196.
(5) Dumbrell and Sylvia, Op. Cit., P. 121-122.
(6) Ponting, Op. Cit., P. 222.

تجربتها وأخفقت فيها من خلال يانكويس ليفاندوفسكي (Januscz Lewandowski) الممثل البولندي في لجنة الرقابة الدولية الفيتنامية[١] في حزيران ١٩٦٦، وعندما سرب البولنديون في كانون الثاني ١٩٦٧ معلومات الخطة الأمريكية أدرك ويلسون وبراون أنهما تعرضا للخداع[٢].

كتب السكرتير الخاص لرئيس الوزراء مايكل باليزر (Michael Palliser) الى ويلسون واصفاً الخبر بأنه محبط وكشف عن نقص مثير للقلق في الصراحة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وحاولت الادارة الأمريكية تهدئة براون قائلةً "**لم يكن هناك شيء يمكن أن نعلمك به قبل زيارتك لموسكو**" ووصف براون هذا التفسير بأنه كاذب ومخيب للآمال[٣]، وتركوه يقدم فكرته الخاصة (الخطة الأمريكية) ورفضتها هانوي وهي معروفة مسبقاً للسوفييت من خلال حلفائهم الفيتناميين الشماليين والبولنديين[٤].

أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية تشيستر كوبر الى لندن لإرضاء ويلسون وبراون، وطلب ويلسون تعهد امريكي بالتشاور الكامل بشأن أي تحركات دبلوماسية أمريكية بشان فيتنام، بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية أعطت بعض الضمانات العامة من دون أن تلزم نفسها بأي تعهد، لكن لم يثنِ ذلك ويلسون في القيام بتحركات دبلوماسية من أجل السلام في فيتنام فقرر المحاولة مرة أخرى أثناء زيارة رئيس الوزراء السوفيتي أليكسي كوسيجين إلى لندن[٥].

(1) Dumbrell and Sylvia, Op. Cit., P. 122.
(2) Ponting, Op. Cit., P. 223.
(3) Dumbrell and Sylvia, Op. Cit., P. 125.
(4) Ponting, Op. Cit., P. 223.
(5) Ibid, P. 223.

المبحث الثالث

محادثات السلام عام ١٩٦٧

١- مباحثات السلام بين ويلسون وكوسيجين في شباط ١٩٦٧

ناشد جونسون في كانون الثاني ١٩٦٧ ويلسون العمل كوسيط للسلام وحثه على محاولة تحقيق نتائج ايجابية خلال زيارة كوسيجين إلى لندن في شباط والتي تتوافق مع عطلة رأس السنة الفيتنامية التي تسمى تيت (Tet)[١]، وكان من المقرر أن توقف الولايات المتحدة الأمريكية القصف في ٤ شباط خلال عطلة تيت لإعطاء فرصة لويلسون وكوسيجين إمكانية إنجاح المفاوضات[٢].

وصل كوبر إلى لندن يوم ٣ شباط ١٩٦٧ وأبلغ ويلسون بالشروط التي وافقت عليها واشنطن قبل وصول كوسيجين في ٦ شباط، وأراد ويلسون التأكد مرة ثانية إذا كان لواشنطن أي اقتراح حتى لا يتفاجأ قبل بدأ جولة المحادثات المهمة[٣]، فأبلغه كوبر أن واشنطن تأمل أن يفعل كل ما في وسعه لدفع موسكو إلى دعم المقترحات الأمريكية الجديدة (صيغة المرحلة أ والمرحلة ب) ثم يجعل كوسيجين ينقلها إلى فيتنام الشمالية[٤].

اجتمع ويلسون مع كوسيجين في ٦ شباط ١٩٦٧ وكان كوسيجين قلقاً من الوضع في فيتنام وبيَّن أنه كان على اتصال مباشر مع هانوي وكان اقتراحهم وقف غير مشروط لقصف الشمال كشرط مسبق للمحادثات[٥]، لكن ويلسون رفض الطلب، وأرسل رسالة إلى الرئيس جونسون بيَّن له طبيعة المحادثات التي اجراها مع كوسيجين وعن أمله في تفهم صعوبة وضعه السياسي الداخلي قائلاً "**أود أن تفهم وضعي السياسي سواء بأغلبية ٣ مقاعد أو ١٠٠ مقعد، لكني ما زلت أسيطر على حزبي رغم تصويت ٦٨ نائباً على قرار دعا حكومتي للانضمام إلى نداء الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت بوقف القصف دون قيد أو شرط، لكن قراري لا تمليه**

(1) Wilson, The Labour Government, P. 345.

(2) Barker, Op. Cit., P. 220.

(3) Cooper, Op. Cit., 354.

(4) Barker, Op. Cit., P. 222-223.

(5) N.A., The Pentagon Papers, Part IV. C. 3, United States – Vietnam Relations 1945-1967, Report of the Office of the Secretary of Defense Vietnam Task Force, P. 2.

ضغوط سياسية وإنما لما أراه صواباً"[١]، وفي الوقت نفسه أرسل كوبر في الساعة ٠٨:٠٠ مساءً بتوقيت واشنطن برقية الى وزارة الخارجية أكد على إمكانية إحراز تقدم وأن موسكو قد تحقق الهدف المتمثل في الضغط على هانوي حتى لا تستخدم هدنة تيت لمصلحتها العسكرية[٢].

أرسل مستشار الأمن القومي الأمريكي والت روستو (Walt Rostow) إلى جونسون ووزير الخارجية واخبرهما أن ويلسون ضغط على كوسيجين للالتزام بالتفاوض وأن كوسيجين اتصل بهانوي وحصل على هذا الالتزام، وكان السوفييت مستعدون لضمان التزام هانوي بالمحادثات إذا توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن القصف، وضغط كوسيجين أيضاً على ويلسون للانضمام إليه في بيان يدعو واشنطن التوقف عن قصف الشمال مقابل دخول هانوي في المفاوضات، لكن ويلسون أراد معرفة اللغة التي يصر عليها الأمريكيون وهل جونسون مستعد لوقف القصف، ويعلق روستو قائلاً "**إذا اردنا ويلسون أن يكون حازماً سيكون حازماً ... وإذا أردنا الدخول في صيغة مضادة يتعين علينا الحصول على مسودة يتحدث عنها ويلسون**"[٣].

اجتمع ويلسون ثانية مع كوسيجين في ٧ شباط ١٩٦٧ وأعجب بموقف ضيفه المناهض للصين وأكد للرئيس الأمريكي بأن كوسيجين أظهر في المناقشات استعجالاً بإنهاء الحرب والحد من نفوذ الصين في فيتنام الشمالية[٤].

أرسلت واشنطن في ٨ شباط ١٩٦٧ عدة تقارير إلى ويلسون افادت بأن الفيتناميين الشماليين أرسلوا قوات وامدادات جنوباً نحو دائرة عرض ١٧°[٥] مستفيدين من وقف إطلاق النار، وأرادت إدارة جونسون من ويلسون الضغط على كوسيجين بشأن هذه المسألة وتذكيره بأن تسلل الرجال والعتاد سيجبر واشنطن على استئناف القصف[٦].

(1) N.A. PREM 13/1788, Message from Prime Minister Harold Wilson to US President Lyndon Johnson in February 1967, P. 1.

(2) Dumbrell and Sylvia, Op. Cit., P. 130.

(3) FRUS 1964–1968, Vol. V, Vietnam 1967, No. 39, Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson and Secretary of State Rusk, Washington, 6 February 1967.

(4) Hughes, Harold Wilson's Cold War, P. 74.

(5) Cooper, Op. Cit., P. 357.

(6) Barker, Op. Cit., P. 227.

اجتمع ويلسون مرة أخرى مع كوسيجين في ٩ شباط ١٩٦٧ وقدم اقتراح خطة المرحلة أ و ب وأبدى كوسيجين اهتماما كبيراً بها[١] وطلب من ويلسون أن يقدم له صيغة الخطة كتابةً قبل قيامه في جولة قصيرة في اسكتلندا[٢] حتى يتمكن من إرسالها إلى موسكو، وأراد ويلسون التأكد من موافقة الإدارة الأمريكية على الخطة قبل تسليمها إلى كوسيجين فاستدعى السفير الامريكي بروس وكوبر وتسلم منهما الخطة مصدقة من السفارة الأمريكية فاطمأن ويلسون أنها أعدت بعد تشاور مع وزارة الخارجية الأمريكية[٣].

شعر ويلسون بالسعادة وأبلغ وزراءه بحماس قائلاً: "**السوفييت يعتبروننا وسطاء حقيقيين لأزمة فيتنام**"[٤] وبعد عودته إلى مكتب رئاسة الوزراء قال له السفير الأمريكي في لندن بروس قائلاً "**أعتقد بأنك فعلتها، سيكون هذا الانقلاب الدبلوماسي الأكبر في هذا القرن**"، فأجابه ويلسون قائلاً "**أننا لم نرَ ما الذي ستفعله هانوي ولا كيف سيكون رد فعل الصين**"[٥]، لكن البيت الأبيض غيّر موقفه التفاوضي فجأة في الساعة ١٠:٣٠ من مساء اليوم نفسه ورفض خطة المرحلة أ و ب وأعلن استمرار القصف على شمال فيتنام حتى توقف تسلل المقاتلين والإمدادات إلى الجنوب، أي بمعنى عكس الخطة إلى ب و أ، وصُدم القادة البريطانيون من التعديلات لكن لم يكن هناك وقت للتفكير لأن كوسيجين كان على وشك المغادرة في رحلة قصيرة إلى اسكتلندا فأرسل ويلسون على عجل سكرتيره مايكل هولز (Michael Halls) إلى محطة سكة حديد يوستون إذ بالكاد تمكن من توصيل نسخة الخطة الجديدة لكوسيجين، ثم نشبت أزمة سياسية كبيرة في العلاقات البريطانية – الأمريكية، وبيّن كوبر أنه خلال مسيرته الدبلوماسية التي استمرت عقدين من الزمن لم يرَ أبداً شخصاً أكثر غضباً من رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون في ذلك الوقت[٦]، وحتى كوبر نفسه كان غاضباً من تضليل إدارته[٧].

(1) Ponting, Op Cit., P. 224.
(2) Barker, Op. Cit., P. 229.
(3) Wilson, The Labour Government, p. 356.
(4) Hughes, Harold Wilson's Cold War, P. 75
(5) Wilson, The Labour Government, p. 356.
(6) Mizumoto, Op. Cit, P. 31-32.
(7) Ponting, Op Cit., P. 224.

بعث ويلسون رسالة حادة إلى جونسون حول موقفه المحرج الذي عاشه مع كوسيجين[١]، وهدد هو وبراون بالانفصال التام عن السياسة الأمريكية وشككا في صدق التزام الحكومة الأمريكية بمفاوضات السلام[٢]، ولم يقتنعا بالحجة الأمريكية بأن تغيير الخطة بسبب استمرار التسلل الفيتنامي الشمالي خلال هدنة تيت وشعر ويلسون أن الولايات المتحدة الأمريكية أضعفت المصداقية البريطانية في عيون السوفييت[٣].

بيّن ويلسون في مذكراته بأنه كان مذهولاً من تغيير واشنطن موقفها فجأةً ولم يكن باستطاعته فهم ما حدث، ووضع ثلاث فرضيات الأولى والتي أحجم عن تصديقها هو أن البيت الأبيض أخذه مع كوسيجين في نزهة، والثانية أن صقور واشنطن قد نظموا عملية استيلاء ناجحة، والثالثة أن السلطات كانت تعاني درجة عالية من الارتباك، ورجح ديفيد بروس الفرضية الثالثة بأنها كانت أكثر احتمالاً[٤]، بينما ادعى جونسون في مذكراته بأن ويلسون لم يتلق موافقة من واشنطن لتقديم المسودة الأولى[٥].

مما أغضب ويلسون وبراون ووزارة الخارجية أيضاً أنهم لم يُبَلّغوا بمضمون رسالة سابقة بعث بها جونسون إلى هو تشي منه في ٨ شباط ١٩٦٧ أثناء وجود كوسيجين في لندن دعاه فيها إلى إجراء محادثات ثنائية وأنه سيوقف كل من قصف شمال فيتنام وتعزيز القوات الأمريكية في الجنوب حال التأكد من التسلل إلى جنوب فيتنام عن طريق البر والبحر قد توقف[٦].

طلب ويلسون من الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ شباط ١٩٦٧ عدم استئناف العمل العسكري ضد فيتنام الشمالية إلى ما بعد مغادرة كوسيجين لندن في ١٢ شباط ١٩٦٧[٧]، فأرسلت وزارة الخارجية الأمريكية برقية الى السفارة الأمريكية في بريطانيا في ١١ شباط ١٩٦٧

(1) Ponting, Op Cit., P. 225.

(2) Hughes, Harold Wilson's Cold War, P.76.

(3) Mizumoto, Op. Cit., P. 32.

(4) Wilson, The Labour Government, p. 357.

(5) Lyndon Baines Johnson, The Vantage Point: Perspectives of the Presidency 1963-1969, Holt, Rinehart and Winston , New York, 1971, P. 254.

(6) Hughes, Harold Wilson's Cold War, P.76.

(7) FRUS 1964–1968, Vol. V, Vietnam 1967, No. 55, Telephone Conversation Between President Johnson and the President's Special Assistant (Rostow), Washington, 11 February 1967.

لنقلها إلى ويلسون أكدوا فيها عدم القيام بأي أعمال عسكرية حتى مغادرة كوسيجين لندن وبعدها لن يفكروا في أي تأجيل آخر للقصف ولا ينبغي لويلسون التصريح بأن استئناف القصف كان بعلم منه، وإنما إذا سأل كوسيجين عن ذلك فاقترحوا أن تكون اجابته بأنه ليس لديه علم بتفاصيل الخطط العسكرية الحليفة، وأكدت وزارة الخارجية قائلة "**لابد أن يعلم ويلسون أنه عندما نقول أوقفوا التسلل فإننا نعني ذلك**"(١).

أرسل جونسون في ١٢ شباط ١٩٦٧ رسالة إلى ويلسون بيَّن فيها عدم حصوله على اجابة من هانوي على الرغم من تلقيهم الرسائل وأن الجميع رغب في التفاوض باستثناء هانوي وحتى كوسيجين لم ينقل كلمة واحدة من هانوي، وأكد بانه لا يمكنه إيقاف القصف بينما ثلاث أو أربع فرق تدخل جنوباً في المنطقة منزوعة السلاح قبل دخول وعدهم حيز التنفيذ، وبيَّن جونسون بأن المشكلة عدم وجود صيغة مرضية له أو لهانوي ما لم يكن هناك وضوح بشأن مسألتين هما توقيت وقف القصف ووقف التسلل(٢)، وأيد ويلسون رأي جونسون بأن فاصل يومين او ثلاث أيام بين المرحلة أ و ب من الخطة يؤدي الى زيادة الفرق المتسللة الى الجنوب، لذا لابد من وضع جدول يتكفل به السوفييت لمدة ست ساعات أو أقل(٣).

قرر ويلسون وبراون وبروس وكوبر بذل جهد أخير مع كوسيجين خلال جلسة المناقشة النهائية في تشيكرز(٤)، وبرر ويلسون نيابة عن واشنطن بأن تبديل الخطة كان بسبب قلق الولايات المتحدة الأمريكية من زيادة تسلل الفيتناميين الشماليين إلى الجنوب أثناء هدنة تيت(٥)، وتوصل ويلسون وكوبر وبروس إلى اقتراح أن تبقى القوات الفيتنامية الشمالية في مكانها شمال دائرة العرض ١٧° مقابل تمديد الولايات المتحدة الأمريكية وقف القصف(٦)، وبقي كوبر في اتصال هاتفي مباشر مع واشنطن وتلقى تأكيداً بأن الاقتراح قيد الدراسة وسيتم إخباره عندما يتخذ

(1) FRUS 1964–1968, Vol. V, Vietnam 1967, No. 59, Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, 11 February 1967.

(2) FRUS1964–1968,Vol.V,Vietnam1967,No.66,Telegram From President Johnson to Prime Minister Wilson, Washington, 12 February 1967.

(3) FRUS 1964–1968, Vol. V, Vietnam 1967, No. 67, Telegram From Prime Minister Wilson to President Johnson, London, 12 February 1967.

(4) Ponting, Op. Cit., P. 225.

(5) Wilson, The Labour Government, p. 359.

(6) Cooper, Op. Cit., P. 365.

الرئيس القرار، وعندما نفد صبر كوبر ولم يأتِهِ الجواب اتصل بروستو وأخرج سماعة الهاتف خارج النافذة لكي يُسمعه صوت محركات السيارات ليُعلمه عن قرب مغادرة كوسيجين لندن[١].

وصل الجواب من واشنطن عندما اجتمعت المجموعة في مقر إقامة رئيس الوزراء بأنه إذا توقفت القوات الفيتنامية الشمالية عند دائرة عرض ١٧° فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستوقف القصف[٢]، وأخبروا ويلسون أن يبيّن لكوسيجين بأن أمام فيتنام الشمالية حتى الساعة ١٠:٠٠ صباحاً بتوقيت لندن من يوم ١٣ شباط ١٩٦٧ إما قبول الاقتراح الأمريكي أو رفضه، وإذا لم يقبلوا به فإن القصف سيستأنف بعد ساعات قليلة من مغادرة كوسيجين لندن، لأن الإدارة الأمريكية توقعوا بأن محادثات ويلسون مع كوسيجين لا تسفر عن شيء لكن لا يريدون أن يكونوا في موقف يلامون عليه[٣]، وبهذا الوقت القصير كان من المستحيل على كوسيجين التحدث إلى موسكو ثم إرسال رسالة إلى هانوي للنظر في الاقتراح والرد عليه في تلك المدة، وحاول ويلسون التحدث إلى جونسون ونجح في تأمين ست ساعات إضافية[٤] ينتهي موعدها عند الساعة ٠٤:٠٠ مساءً بتوقيت لندن، وأرسل كوسيجين رسالة إلى هانوي لكن لم يتلق الرد[٥].

حاول بروس الحصول على تمديد إضافي لأن الموعد النهائي كان برأيه مثيراً للسخرية، فاتصل بوزير الخارجية دين راسك وحثه على رؤية الرئيس والحصول على مزيداً من الوقت، فاجتمع الرئيس جونسون في ١٣ شباط ١٩٦٧ من الساعة ٨:٢٩ صباحا إلى الساعة ١٠:٤٥ صباحاً مع نائبه هيوبرت همفري (Hubert Humphrey) ومجموعة من الوزراء والمستشارين عدا وزير الخارجية دين راسك، وتساءل جونسون عن امكانية تمديد الموعد النهائي سبع ساعات أخرى؟، (بعد الموعد النهائي وهو الساعة ٤:٠٠ مساءً بعد ظهر ذلك اليوم)، كان همفري مؤيداً، وبيّن جونسون أنه سيوافق إذا كان العسكريون راضين، فوافق رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال إيرل ويلر (Earle Wheeler) وروستو على التمديد، لكن وزير الدفاع روبرت ماكنمارا

(1) Gibbons, Op Cit., P. 516-517.

(2) Cooper, Op. Cit., P. 366.

(3) FRUS 1964–1968, Vol. V, Vietnam 1967, No. 75, Telegram From the Embassy in Vietnam to the Department of State, Saigon, 13 February 1967.

(4) Ponting, Op Cit., P. 225.

(5) Dumbrell, and Sylvia, Op. Cit., P. 142.

الوحيد الذي عبر عن معارضته وأوضح بأنهم منحوهم (٦) ساعات إضافية أكثر مما كان متوقعاً ولم تقبل هانوي، لكن نائب الرئيس همفري بيَّن بأن بضع ساعات بإمكانها إحداث فرق وهو أمر استحق المخاطرة، لكن في النهاية لم يوافق جونسون على التمديد[١].

٢- تداعيات إخفاق محادثات السلام في شباط ١٩٦٧:

بحلول الوقت الذي أخبر ويلسون فيه مجلس العموم حول محادثاته مع كوسيجين كانت القاذفات الأمريكية تقصف فيتنام الشمالية[٢]، فادعى ويلسون في مذكراته بأنه خلال هذا الأسبوع ضاعت فرصة تاريخية من أجل السلام[٣].

أراد وزير الدفاع ماكنمارا من الرئيس جونسون الطلب من روستو إعداد بيان صحفي للرد على مزاعم ويلسون بأن الأمريكيين أفسدوا جهداً آخر من جهود السلام[٤]، إذ ادعى ويلسون في وقت لاحق أن مسؤولي البيت الأبيض أفسدوا جهوده لتحقيق وقف لإطلاق النار[٥]، وأنه في محادثاته مع كوسيجين كان قريباً من الوصول إلى السلام[٦]، وأشار ماكنمارا أن ويلسون حاول الظهور كبطل[٧]، لكنه أدعى فيما بعد أن محادثات ويلسون وكوسيجين كانت قريبة جداً من الوصول إلى السلام حتى غيرت إدارة جونسون سياستها فجأة وعكست صيغة المرحلة أ والمرحلة ب[٨].

رأى دين راسك أن التغييرات المزعومة في الصيغة الأمريكية ليست مهمة ولو كانت هانوي مهتمة حقاً بالمحادثات لكان من الممكن تسوية سوء الفهم بشأن المرحلة أ والمرحلة ب، وأوضح

(1) Gibbons, Op Cit., P. 517-518.

(2) Ponting, Op Cit., P. 225.

(3) Wilson, The Labour Government, p. 365.

(4)FRUS1964–1968, Vol.V, Vietnam 1967, No.77, Telephone Conversation Between President Johnsonand Secretary of Defense Mcnamara, Washington, 13 February 1967.

(5) Hughes, Harold Wilson's Cold War, P.77.

(6) H.C., Vietnam, Vol. 741, 14 February 1967, Col. 346.

(7)FRUS1964–1968, Vol.V, Vietnam 1967, No. 77, Telephone Conversation Between President Johnsonand Secretary of Defense McNamara, Washington, 13 February 1967.

(8) Vickers, Harold Wilson, P. 69.

راسك في مذكراته وهو يعطي تقييماً لمحادثات ويلسون وكوسيجين قائلاً: "**لا أستطيع أن أحدد خطأ على أي شخص، سواء من الجانب البريطاني أو الأمريكي ... يعتقد ويلسون وكوبر أنهما يسيران وفق سياسة تمت الموافقة عليها في واشنطن، بينما أراد الرئيس جونسون مراجعة أي رسالة موجهة إلى كوسيجين بشأن هذه المسألة المهمة، لقد كانت زلة اتصال مؤسفة ... أولئك الذين أرادوا نهاية للحرب على أساس السلام بأي ثمن حمّلونا مسؤولية انهيار المحادثات**"(١)، بينما أخبر كوسيجين السفير الأمريكي في موسكو لويلين تومسون (Llewellyn Thompson) في ٢١ شباط بأنه علم أن الصيغة الجديدة للمرحلة أ والمرحلة ب ميؤوساً منها من اللحظة التي قرأها(٢).

لاحظ تشيستر كوبر أن الإحباط والصدمة الناجمتين عن اجتماع ويلسون وكوسيجين تركا مذاقاً مريراً في واشنطن ولندن وربما في موسكو وهانوي أيضاً(٣)، وغضب جونسون من تصريحات ويلسون العلنية بأن السلام كان في متناول يده لأنه لم يعتقد أبداً أنه كان على حق، وشعر جونسون أن تصريحات ويلسون قد أثارت المزيد من الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وشعر بالمرارة والشك بشأن إمكانية استخدام أطراف ثالثة لإيجاد تسوية تفاوضية لمستنقع فيتنام(٤).

تحدث ويلسون مع نائب الرئيس همفري في نيسان ١٩٦٧، وبيَّن أن مفتاح السلام يكمن في الاتحاد السوفيتي ومفتاح الاتحاد السوفيتي يكمن في بريطانيا، وهدد باتباع موقف محايد بين طرفي الصراع في فيتنام، لكن همفري حذّر ويلسون من خطر الابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية لأنها سوف لن تفهم قصده وقد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات أمريكية أحادية وقوية لسحق فيتنام الشمالية(٥)، وحاول همفري إرضاء ويلسون بتذكيره بأنه كان أحد الزعماء الذين كان

(1) Dean Rusk, As I Saw It, W.W. Norton, New York, 1990, P. 470.
(2) Barker, Op. Cit., P. 240.
(3) Cooper, Op. Cit., P. 369.
(4) Barker, Op. Cit., P. 251.
(5) Ellis, Anglo-American Relations and the Vietnam War, P. 418.

جونسون يعتمد عليهما، فالآخر هو رئيس وزراء استراليا هارولد هولت[١] (Harold Holt)، بينما على عكس رأي همفري فإن جونسون لم يضمر احتراماً كبيراً لجهود ويلسون مع السوفييت، بل اتهمه بالمبالغة في دور الوسيط لأجل سياسته الداخلية[٢].

كانت هذه آخر مبادرة حاول فيها ويلسون التوسط في حرب فيتنام وترك بعدها الأمريكيين يخلصون أنفسهم، وفقد ويلسون بمبادرة شباط ١٩٦٧ إيمانه بدبلوماسيته الشخصية وعلاقته مع الرئيس جونسون وفكرة أن لبريطانيا دوراً مفيداً تؤديه بين القوى العظمى[٣]، واعتقد جونسون أنه لو كان لدى السوفييت صيغة سلام تقبلها هانوي فإنهم سيتعاملون مع الولايات المتحدة مباشرة وليس من خلال طرف رابع، وعد المسؤولون الأمريكيون مبادرات ويلسون في أفضل الأحوال هامشية وفي أسوأ الأحوال مصدر إزعاج، ولم يكلفوا أنفسهم عناء اطلاعه على تفكيرهم حتى عندما اعتقد ويلسون أنه تفاوض نيابة عنهم[٤]، ووضع ويلسون اللوم على روستو بأنه كان السبب في إخفاق المفاوضات، إذ أرسل ويلسون رسالة شخصية الى براون في آذار ١٩٦٧ أتهم روستو بالكذب على رئيسه، باعتقاده أن روستو كان مسؤولاً عن سوء التفاهم خلال زيارة كوسيجين وربما كان قد أبلغ جونسون بمعلومات مضللة[٥].

حاول راسك إقناع جونسون بأن ويلسون بذل قصارى جهده لإظهار ولائه كحليف بالنظر إلى القيود السياسية الداخلية التي كان عليه مواجهتها، لكن جونسون استاء من محاولات ويلسون لصنع السلام، ولم يكن لديه فهم للمعضلات التي واجهت ويلسون بشأن فيتنام والتي جعلته يرفض تقديم حتى قوة رمزية لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية[٦]، إذ سيكون لها فائدة كبيرة من

---

(١) هارولد هولت (١٩٠٨-١٩٦٧٩) سياسي استرالي ورئيس وزراء، درس القانون في جامعة ملبورن وتخرج عام ١٩٣٠، انتخب عضواً في البرلمان عام ١٩٣٥، أصبح وزيراً للعمل وللهجرة عام ١٩٤٩-١٩٥٨، ووزير الخزانة الاتحادي عام ١٩٥٨-١٩٦٦، ورئيساً للوزراء عام ١٩٦٦-١٩٦٧. للمزيد ينظر:

Tom Frame, The Life and Death of Harold Holt, Allen & Unwin, Australia, 2005.

(2) Mizumoto, Op. Cit., P. 37-38.

(3) Ponting, Op Cit., P. 226.

(4) Pimlott, Op. Cit., P. 464.

(5) Dumbrell, and Sylvia, Op. Cit., P. 143.

(6) Hughes, Harold Wilson's Cold War, PP. 66-67, 81.

حيث الدعاية، ووصفها ويليام باندي بأنها ستحدث فرقاً نفسياً كبيراً ولاسيما لدى الأحرار[١]، كما قال دين راسك للصحفي البريطاني لويس هيرين (Louis Heren) "**كل ما نحتاجه هو فوج واحد، فوج بلاك ووتج سيكون كافياً لكنك لن تفعل لذا لا تتوقع أن ننقذك مرة أخرى ...**"[٢]، كما ظهرت تكهنات خلال الستينات بأن رفض ويلسون المستمر لإرسال حتى لو قوة رمزية إلى فيتنام كان بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم بريطانيا سابقاً خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦[٣].

يبدو أن جونسون لا يهمه عدد القوات البريطانية المقاتلة في فيتنام، إذ كل ما أراده هو كثرة الأعلام الدولية التي تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد شمال فيتنام ولاسيما بريطانيا كونها الدولة الديمقراطية الحليفة التي لها وزنها في حلف الناتو ومجلس الأمن الدولي.

اختار دين راسك في أواخر آذار ١٩٦٧ واحدة من قطع الحطام الدبلوماسي التي خلفها شباط وأرسل استفساراً إلى براون حول إمكانية انعاش فكرة ويلسون السابقة بشأن إعادة عقد مؤتمر جنيف، لكن ويلسون بعد ذلك ركز على قضايا أخرى مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية وروديسيا وقضايا شرق السويس وعجز ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني، وامتدت مشاكله إلى جميع مكونات حزبه[٤].

اختفت قضية فيتنام في الأشهر التي تلت رحيل كوسيجين وأصبحت القنوات الدبلوماسية البريطانية الأمريكية فاترة لبعض الوقت، وكانت الحقيقة التي تجاهلها ويلسون هو أن كلتا الحكومتين الأمريكية والفيتنامية ترى الحل العسكري مجدياً ولم يكن أي من الجانبين مستعداً للتنازل عن أهداف حربهم، وعندما قال ويلسون لكوسيجين أن "**السلام أكثر أهمية من النصر**"، لم يدرك ويلسون حينها أنه فيما يتعلق بالمقاتلين الرئيسيين كان النصر أهم بكثير من السلام[٥].

(1) Dumbrell, and Sylvia, Op. Cit., P. 117.

(2) Melissa Yeager and Charles Carter, Pacts and Alliances in History: Diplomatic Strategy and the Politics of Coalitions, I.B.Tauris, London, 2012, P. 129.

(3) Chemmar Nadia, Post Second World War British foreign policy in the Middle East: Case study the Suez Crisis 1956, M.A, University of Mohamed Kheider Biskra ,Algeria, 2015, P. 44.

(4) Barker, Op. Cit., PP. 243-245.

(5) Hughes, Harold Wilson's Cold War, P. 82.

صدر قرار عن المؤتمر السنوي لحزب العمال عام ١٩٦٧ دعا حكومة ويلسون الانفصال عن السياسة الأمريكية في فيتنام وإقناع الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء قصفها وبشكل دائم ودون قيد أو شرط من أجل تسوية سلمية تستند الى اتفاق جنيف عام ١٩٥٤، لأن دعم السياسة الأمريكية عرقل جهود الحكومة للتوصل إلى السلام، إذ كيف لحكومة تسعى لأجل السلام وترسل جنودها وشرطتها لتدريب الفيتناميين الجنوبيين، وطلب وزير الخارجية جورج براون من المؤتمر عدم تأييد القرار لكنه أُقر بأغلبية (٢,٧٥٢,٠٠٠) صوت مقابل (٢,٦٣٣,٠٠٠) صوت[١]، وصرح ويلسون علناً بأنه قبل من المؤتمر تحذير الحكومة ولا يقبل منهم إعطاء التعليمات، وبيّن أن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان وليس أمام المؤتمر، وحذّر نوابه من أن الحزب ضم بعضاً ممن لا يرون حزب العمال حزب سلطة وإنما يرونه حزب معارضة واحتجاج والذين يصعب تعريفهم ماذا تعني السلطة، وكان اعتقاد نشطاء الحزب اليساريين خاطئاً عندما اعتقدوا أن ماضي ويلسون اليساري يعني أنه يعد قرارات المؤتمر ملزمة لحكومة حزب العمال، وشعروا بالفزع والخيانة عندما قرر ويلسون تجاهل المؤتمر السنوي، ولم يكن شعور اليساريين في الحزب يتعلق بفيتنام فحسب بل كان يتعلق أيضاً بالعلاقة بين حزب العمال وحكومة العمال، وزعموا أن ويلسون تجاهل رغبات الحزب[٢].

إن جزءً من صعوبات ويلسون أمام حزبه والرأي العام هو عدم تقدير الرئيس الأمريكي لمواقفه الداعمة للولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، وكثيراً ما انتقدت الصحافة عدم التشاور بين الرئيس ورئيس الوزراء، إذ كان ويلسون بحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر وضوحاً حول نوايا الرئيس السياسية بشأن فيتنام، لكن السياسيين الأمريكيين دائماً ما اخبروه بأنه لا يوجد أي تغيير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وأن التصعيد الأخير في القصف الأمريكي هو جزء من خطة طويلة لضرب خطوط الإمداد، وصرح بعض السياسيين الأمريكيين بأن قرارات حكومة ويلسون الأخيرة بشأن الانسحاب من شرق السويس سببت استياءً كبيراً في واشنطن وأن هذا الاستياء قد يكون سبباً في عدم إبقاء الرئيس على اتصال مع ويلسون حول فيتنام[٣].

(1) Vickers, The Labour Party and the world, P. 67-68.

(2) Vickers, Harold Wilson, P. 59-60.

(3) Colman, A 'special relationship'?, P. 153.

دافع ويلسون عن الموقف الأمريكي في مؤتمر حزب العمال في تشرين الأول ١٩٦٧، فقدم جونسون له الشكر واعتقد بأنهم على حق على الرغم من المعارضة الدولية، وبيَّن سوط حزب العمال تحذيره لويلسون بأن المعارضة بشأن فيتنام لم تعد تقتصر على اليسار وإنما امتدت عبر الوسط واليمين[١]، وتصاعدت الضغوط على ويلسون لسحب الدعم البريطاني عن الولايات المتحدة الأمريكية، لكن بسبب دعمها الاقتصادي والعسكري لبريطانيا تجاهل ويلسون الضغوط والبقاء حليفاً مخلصاً للولايات المتحدة في فيتنام[٢]، وفي أثناء زيارته لجامعة كامبريدج في تشرين الأول ١٩٦٧ تم رشقه بالبيض وشتمه ووصفه بأنه قاتل فيتنام وضربت سيارته ولم يتم إخراجه إلا بجهود الشرطة، وكان الطلاب متحدين وراء شعار "**أيها الأمريكيون أوقفوا حربكم في فيتنام**"، مما جعل السفير الأمريكي في لندن يوصى بأن يلغي نائب الرئيس همفري رحلته القادمة إلى لندن في ٣٠ تشرين الثاني بسبب مخاوفه الأمنية وكذلك خوفاً من تفسير المظاهرة على أنها تمثل فئة كبيرة من السكان البريطانيين مما هو موجود بالفعل، أو أن يتم استخدامها من قبل المعارضين في حزب العمال كسبب إضافي لمطالبة ويلسون بتغيير سياسة الحكومة اتجاه الولايات المتحدة الولايات الأمريكية[٣].

أظهر استطلاع للرأي في تشرين الثاني ١٩٦٧ نُشر في صحيفة (Daily Mail) للإجابة عن السؤال (هل تعتقد أن بريطانيا لابد أن تدعم الأمريكيين في فيتنام أم لا؟)، أجاب ٢١ بالمائة بنعم، وأجاب ٦٦ بالمائة بلا، وأجاب ١٣ بالمائة بلا أعرف، وبسبب تقارير الصحف الصادرة في تشرين الثاني ١٩٦٧ القائلة بأن ويلسون خسر ثقة الرئيس، طلب ويلسون عقد اجتماع شخصي من أجل تبادل صريح لوجهات النظر حول فيتنام، ونصح بروس الرئيس بعقد الاجتماع على الرغم من شعوره بأن المحافظين سيفوزون في الانتخابات العامة، إلا أن ويلسون قد يؤجلها لثلاث سنوات أخرى وستكون الولايات المتحدة ملزمة بالتعامل معه في العديد من الأمور[٤].

تبدو نصيحة بروس إلى جونسون لخصت جميع ما يقال في الصحف والدوائر السياسية حول عدم ثقة الرئيس برئيس الوزراء.

(1) Ziegler, Op. Cit., P. 326.
(2) Burge, Op. Cit., P. 60.
(3) Barker, Op. Cit., P. 248-249.
(4) Ibid, P. 249-250.

المبحث الرابع
موقفه عام ١٩٦٨-١٩٧٠

أجتمع الزعيمان الغربيان ويلسون وجونسون في مقر الحكومة الأسترالية، إذ حضرا مراسيم تأبين رئيس الوزراء الأسترالي هارولد هولت في ١٧ كانون الأول ١٩٦٧ وناقشا قضية فيتنام مرة أخرى، وطلب جونسون من ويلسون ابلاغ السوفييت عن استعداده لوقف القصف مقابل محادثات سريعة وذات مغزى، ووجد ويلسون ذلك مثيراً للسخرية وذكّره بمحادثاته السابقة مع السوفييت، وعندما وصل ويلسون إلى موسكو في كانون الثاني ١٩٦٨ قضى معظم وقته مع كوسيجين يتحدث عن فيتنام، وتساءل كوسيجين عما إذا كان جونسون جاداً في التوصل إلى تسوية أم انها لعبة انتخابية؟، وأوضح ويلسون بأن الرئيس كان صادقاً وجاداً، فاقترح كوسيجين الاتصال به مباشرة أو عن طريق ويلسون ليمنحه مسودة اتفاق يوصلها إلى هانوي، وأكد كوسيجين بأن الاتحاد السوفيتي له صلة مباشرة بهانوي وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحاول الوصول إليها عبر وسيط زائف، ولم يصدق ويلسون ما سمعهُ! هل حاول الأمريكيون عبر وسيط آخر دون اخباره؟ أم أراد كوسيجين إثارة الفتنة في التحالف البريطاني الأمريكي أم أنه كان صادقاً؟[١].

١- قمة واشنطن في شباط ١٩٦٨:

زار ويلسون واشنطن في ٨ شباط ١٩٦٨ وهي زيارته السادسة منذ أن أصبح رئيساً للوزراء، وهاجم السياسة الأمريكية في فيتنام، وشعر حفيد رئيس الوزراء السابق السير وينستون تشرشل الذي كان حاضراً بالدهشة، بينما باربرا كاسل اعتقدت أن ويلسون اتفق مع جونسون مقدماً، وبالنسبة لمعظم المعتدلين في حزب المحافظين وحزب العمال كان الخطاب ناجحاً، وفي الواقع لم يتفقا مقدماً ولكن علم الرئيس الأمريكي جيداً ما الذي سيحدث فلم يكن منزعجاً، إذ أكد ويلسون أن قلبه لا زال مع السياسة الأمريكية عندما أبلغ جونسون بأن مدة الساعتين والنصف التي أمضاها مع الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت في نيويورك كانت محبطة جداً، بسبب إدانة الأمين العام للقصف الأمريكي لفيتنام الشمالية، ووصف ويلسون موقف الأمين العام بأنه ضعيف ومنحاز الى السوفييت[٢].

(1) Wilson, The Labour Government, PP. 478,490-491.

(2) Ziegler, Op. Cit., P. 327.

لم يكن تفكير جونسون خلال الاجتماع مشغولاً فقط بقرار بريطانيا الأخير بتسريع عملية الانسحاب من شرق السويس وإلغاء عقودهم بشأن شراء الطائرات الأمريكية طراز (F-111) أو حتى تخفيض الجيش البريطاني على نهر الراين، وإنما كان تفكيره مشغولاً أكثر على ما عرف باسم هجوم تيت في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٨، إذ هاجمت القوات الفيتنامية الشمالية وفيتكونغ (٣٦) بلدة من مجموع (٤٤) بلدة في فيتنام وضرب (٥) مدن من أصل (٦) وتقريباً ربع عواصم المقاطعات البالغ عددها (٢٤٢) مقاطعة وتفجير جدار السفارة الأمريكية في سايغون[١].

أثّر ذلك الهجوم على محادثات السلام من وجهة نظر ويلسون، فعندما أجرى مراسلو شبكة (CBS News) الأمريكية في ٩ شباط ١٩٦٨ مقابلة معه في واشنطن، سُئل عن البيان الذي أدلى به بعد محادثاته مع كوسيجين بأنه لم يبق سوى جسر ضيق جداً للوصول إلى السلام في فيتنام، فأكد ويلسون من جديد على البيان لكنه أكد على أن أحداث هجوم تيت جعلت من الصعب عبور هذا الجسر الضيق، وأوضح بأنه وكوسيجين اعتقدوا أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للسلام على شرط أن تكون المحادثات ذات مغزى وليس مجرد إهدار للوقت، ثم طرح الصحفي الأمريكي أجرونسكي سؤالاً على ويلسون بأن استطلاعاً للرأي العام أجري في بريطانيا أظهر أن ٦٦ بالمائة من الشعب عارضوا السياسة الأمريكية في فيتنام، وبالتالي عارضوا سياسته الداعمة للولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، فتساءل الصحفي عن مدى تأثير ذلك عليه؟ وهل شعر ويلسون بأنهم مخطئون وهو على حق؟، فأوضح ويلسون بأن حكومته لا تستند فقط على استطلاعات الرأي العام، وإلا فإن كل الدول سوف تلغي الضرائب وتزيد الإنفاق الحكومي[٢].

صرح ويلسون في مجلس الوزراء في ١٥ شباط ١٩٦٨ بشأن زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بأن الرئيس جونسون كان مضيافاً ووداً واستمر اجتماعهما أربع ساعات بدلاً من ساعة ونصف كما كان مخطط له، وكان لديه انطباع بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى صداقة بريطانيا ودعمها بقدر حاجة بريطانيا لصداقتها[٣].

(1) Kevin Ruane, War and revolution in Vietnam, 1930–1975, UCL Press, London, 1998, P. 84-85.

(2) Quoted from Barker, Op. Cit., P. 258-259.

(3) Barker, Op. Cit., P. 259.

٢- نهاية موقفه السياسي من الحرب في فيتنام:

ناشد جونسون في مساء ٣١ آذار ١٩٦٨ بريطانيا والاتحاد السوفيتي كرئيسين مشاركين لمؤتمر جنيف وكأعضاء دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لبذل كل ما في وسعهما لأجل سلام حقيقي في جنوب شرق آسيا(١)، وفي ختام خطابه أعلن أنه لا يريد التدخل في الانقسامات الحزبية ولن يسعى لترشيح نفسه لولاية ثانية ولن يخصص ساعة أو يوم من وقته لأية أسباب حزبية شخصية أو لأية واجبات أخرى(٢)، وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٦٩ طلب جونسون من دين راسك اخبار ويلسون بأن أحد أسباب الراحة العظيمة هو اعتماده الدائم على بريطانيا خلال أي أزمة وأنه شخصياً ممتن للعلاقات الدافئة والفعالة التي كانت تربطه برئيس الوزراء وبالمسؤولين البريطانيين الآخرين، وفي ١٧ كانون الثاني شكر ويلسون الرئيس المنتهية ولايته قائلاً "**شكراً لدفء الترحيب في كل من زياراتي الست لواشنطن وعمق وصراحة محادثاتنا التي كانت لا تقدر بثمن بالنسبة لي، وآمل أن تكون كذلك بالنسبة لك**"(٣).

توقع ويلسون أن همفري سيخلف جونسون في الانتخابات نهاية عام ١٩٦٨ فاختار ويلسون جون فريمان ليكون سفير بريطانيا في واشنطن، لكن جاءت النتيجة مأساوية عندما تم انتخاب الجمهوري ريتشارد نيكسون، لأن فريمان قد أهان نيكسون في مجلة (New Statesman) عندما وصفه بأنه رجل لا مبدأ له على الإطلاق(٤)، وشعر ويلسون بحرج كبير من أن نيكسون سيجد تعيين فريمان إساءة له، بيد أن نيكسون قام بإيضاح موقفه خلال زيارته إلى بريطانيا في ٢٤-٢٥ شباط ١٩٦٩ بأن الأدوار تغيرت فهو أصبح الرئيس الجديد وفريمان الدبلوماسي الجديد، فلا داعي للإحراج(٥).

(1) Wilson, The Labour Government, P. 519.

(2) Robert Dallek, Flawed Giant: Lyndon Johnson and His Times, 1961-1975, Oxford University Press, New York, 1998, P. 529.

(3) Colman, A 'special relationship'?, P. 163.

(4) Quoted from Ziegler, Op. Cit., P. 327.

(5) William Safire, Before the Fall: An Inside View of the Pre-Watergate White House, Doubleday, New York, 1975, P. 47.

كانت نية نيكسون التمسك بالعلاقة الوثيقة مع رؤساء الوزراء البريطانيين، وطلب من ويلسون في شباط ١٩٦٩ عقد لقاء معه ومع رؤساء حكومات أوروبا الغربية الآخرين لتوطيد الثقة والحفاظ على تحالف قوي[١]، وأراد أولاً زيارة لندن، وتوقع ويلسون قيام تظاهرات عدائية لأنه كان غير متأكد فيما إذا كانت العلاقة الوثيقة مع الرئيس الأمريكي ستكون شيئاً يتباهى به خلال الانتخابات العامة في المستقبل القريب[٢].

أعرب نيكسون عن أمله في عقد قمة في واشنطن مع ويلسون، لكن ويلسون شعر في تشرين الثاني ١٩٦٩ بعدم الاهتمام بإدارة نيكسون ورفض عقد قمة قبل عيد الميلاد لأن الانتخابات العامة كانت تلوح في الأفق ولا يريد أن يبدو وكأنه يؤيد سياسة نيكسون في فيتنام[٣]، ومما زاد الطين بلة قيام القوات الأمريكية بقتل (٥٠٠) مدني فيتنامي غير مسلح بدم بارد في قرية ماي لاي (My Lai) (التي كانت تسمى سونجمي Songmy في ذلك الوقت) في آذار ١٩٦٩ وتم الكشف عنها في تشرين الثاني ١٩٦٩ فتسببت تلك المذبحة بغضب عالمي، واستدعى ويلسون السفير البريطاني في واشنطن جون فريمان إلى لندن لإجراء مناقشات حول الرد البريطاني، لكن بعد عودة فريمان الى واشنطن تلقى اعتذاراً من وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز (William P. Rogers)، إذ اعترف أن الأعمال كانت مشينة وإجرامية ومليئة بالرعب والعار، وأبلغ فريمان ذلك الاعتذار إلى لندن[٤].

أعلن ويلسون في مجلس العموم في ٨ كانون الأول ١٩٦٩ حول المجزرة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً: "**إن الأمريكيين يستحقون أن يقال لهم إنهم خسروا الحرب إذا اعتقدوا أنهم لا يستطيعون الفوز بها دون القضاء الجسدي على أي شخص يساعد العدو، في رأيي خسروا الحرب ... لأن كل سبب وكل مبدأ قاد الشعب الأمريكي إلى هذه الحرب من حيث الحرية والاستقلال والاعتبارات الآسيوية الأخرى فقدت مصداقيتها**"[٥].

(1) Luke A. Nichter, Richard Nixon and Europe: confrontation and cooperation, 1969-1974, PhD. College of Bowling Green State University, Ohio, US, 2008, P.6.

(2) Ziegler, Op. Cit., P. 328.

(3) Burge, Op. Cit., P. 178.

(4) Hugh Purcell, A Very Private Celebrity: The Nine Lives of John Freeman, Biteback, London, 2015, P. 139-140.

(5) H.C., Foreign Affairs, Vol. 793, 8 December 1969, Col. 44.

كتب فريمان مذكرة سرية الى وكيل وزير الخارجية البريطاني دنيس كرينهيل (Denis Greenhill) في ١٥ كانون الأول ١٩٦٩ حذّر من أي تراجع عن دعم الولايات المتحدة الأمريكية وعدّه بمثابة طعنة في ظهرها بشأن فيتنام وحذّر من إجراء أي تغيير في السياسة البريطانية في هذه المرحلة المتأخرة من الحرب، والقى ويلسون في ضوء ذلك خطاباً في مجلس العموم دعم فيه سياسة نيكسون، وفي اليوم نفسه أجرى نيكسون اتصالاً بفريمان وطلب منه نقل شكره وتقديره إلى ويلسون، وكافأه بشرف حضور اجتماع مجلس الأمن القومي مع وزير الخارجية والسفير[١].

لم يكن لدى ويلسون فعل أي شيء بشأن فيتنام في عام ١٩٦٩ وما بعده، ولاحظ أنه لم يعد هناك دور لبريطانيا تمارسه مرة أخرى بين واشنطن وهانوي بعدما أصبحت محادثاتهما مباشرةً بينهما[٢]، وفي أثناء كانون الأول ١٩٦٩ اعتقد ٤٣ بالمائة ممن شملهم الاستطلاع في بريطانيا إن من الخطأ دعم السياسة الأمريكية اتجاه فيتنام، واختفت قضية إرسال قوات بريطانية في ظل سياسة نيكسون المتمثلة بفتنمة الحرب، ومع ذلك أدركت وزارة الخارجية البريطانية أن دعم هدف الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في إقامة فيتنام جنوبية مستقلة وغير شيوعية كان موضع ترحيب الإدارة الأمريكية[٣].

لاقى ويلسون موقفاً صعباً في نيسان ١٩٧٠ عندما توغلت القوات الامريكية في كمبوديا مما أدى الى انقسام مجلس الوزراء بين من دعا إلى إنكاره وبين من أيده بحجة وجود فيتناميين شماليين في كمبوديا، وفي ٥ أيار ١٩٧٠ قبل الانتخابات العامة بعشرة أيام استنكر ويلسون التوغل في كمبوديا لكن من دون ادانة نيكسون علانية[٤]، ودعا الناخبين مراقبة السياسات العسكرية لحزب المحافظين خشية ادخال بريطانيا في حرب فيتنام[٥].

(1) Purcell, Op. Cit., P. 140.

(2) Young, Britain and LBJ's War 1964-1968, P. 85.

(3) Justin Adam Brummer, Anglo-American relations and the EC enlargement, 1969-1974, PhD, London's Global University, London, W.Y, P. 90.

(4) Young, Britain and LBJ's War 1964-1968, P. 85.

(5) Brummer, Op. Cit., P. 201

إن سياسة ويلسون المتمثلة في منح الولايات المتحدة الأمريكية دعماً معنوياً لحربها في فيتنام مع عدم إرسال قوات عسكرية لم ترضِ بشكل كامل الفريق المناهض للحرب داخل بريطانيا ولا الرئيس جونسون، واعتقد لو أنه تمكن من التوسط في اتفاق للسلام فإنه سترتفع مكانته كرجل دولة عالمي يمكن أن ينجح حيث أخفق الكثيرون.

ويبدو أن رفضه نشر قوات بريطانية في فيتنام لأنه كان مدركاً بعدم شعبية الحرب الأمريكية ووجد أن الأساليب الأمريكية غير أخلاقية ولاسيما في استخدام الغازات السامة وقنابل النابالم الحارقة، فضلاً عن المذبحة التي راح ضحيتها العديد من المدنيين الأبرياء، وأن جزء من سياسته حتى لا يكون سبباً في سقوط أول حكومة عمالية منذ ثلاثة عشر عاماً قضتها في المعارضة.

الفصل الرابع

سياسة هارولد ويلسون اتجاه استقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد ١٩٦٤-١٩٧٦

المبحث الأول: دوره السياسي لمنع روديسيا من الاستقلال ١٩٦٤- ١٩٦٥

المبحث الثاني: موقفه من استقلال روديسيا ١٩٦٥-١٩٦٦

المبحث الثالث: محادثاته مع سميث على متن السفينتين الملكيتين تايكر (HMS Tiger) وفيرليس(HMS Fearless) حتى استقالته ١٩٧٦

المبحث الأول

دوره السياسي لمنع روديسيا من الاستقلال ١٩٦٤-١٩٦٥.

أصبحت روديسيا الجنوبية (Southern Rhodesia) (زمبابوي حالياً Zimbabwe) مستعمرة بريطانيا عام ١٩٢٣ وأعطى دستورها صلاحيات واسعة من الحكم الذاتي للسكان البيض الذين ألفوا حوالي ٨ بالمائة وطالبوا بالاستقلال بشروط تمنحهم هيمنة دائمة على الأغلبية السوداء، وأعطى قانون توزيع الأراضي لعام ١٩٣١ والذي وافقت عليه حكومة العمال آنذاك (٢٨,٠٠٠,٠٠٠) فدان للسود، وللبيض (٤٨,٠٠٠,٠٠٠) فدان، وبقيت روديسيا تتمتع بالحكم الذاتي (٤٠) عام وأصبحت دولة مزدهرة بالنسبة للسكان البيض مع ارتفاع الأجور وانخفاض الضرائب، أما السكان السود فأجورهم في المتوسط ١٠ بالمائة فقط من أجور البيض[١].

أنشأت بريطانيا عام ١٩٥٣ اتحاد أفريقيا الوسطى المكون من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية Northern Rhodesia ونياسيلاند Nyasaland وصوت ويلسون وأغلبية نواب حزب العمال ضد إنشاء الاتحاد، لكن لم يثر ويلسون القضية خارج البرلمان[٢]، وتفكك الاتحاد في كانون الأول ١٩٦٣ بسبب الاختلافات الاقتصادية والعِرقية، فأصبحت نياسيلاند تسمى (مالاوي Malawi) وروديسيا الشمالية (زامبيا Zambia)[٣]، أما روديسيا الجنوبية فكان لديها مفوضها السامي في لندن وفي عدة عواصم مهمة مثل واشنطن ويرتبط بالسفارة البريطانية لأغراض دبلوماسية، ولديها دستور صوت عليه ٥ بالمائة فقط من السكان وتقريباً جميع الذين صوتوا من الأوروبيين وتم تمريره في البرلمان البريطاني عام ١٩٦١ وصوت حزب العمال ضده آنذاك[٤]، ومثلها مثل العديد من البلدان في أفريقيا كانت تسعى إلى الاستقلال عن بريطانيا[٥].

(1) Ponting, Op. Cit., P. 140-141.

(2) Carl Peter Watts, The Rhodesian Crisis in British and International Politics 1964-1965, PhD University of Birmingham, 2006, P. 27-28.

(3) Nicholas Paoletti Lynch, The Land that Weeps: the Roots and Causes of Instability in Modern-Day Zimbabwe, Baccalaureate Degree, Saint Peter's College, 2012, P. 6-7.

(4) Wilson, The Labour Government, P. 21-22.

(5) Crines and Hickson, Op. Cit., P. 258.

أعلن ويلسون في مجلس العموم وفي مؤتمر سكاربورو في تشرين الأول ١٩٦٣ معارضته لمنح روديسيا الاستقلال على أساس دستور ١٩٦١ أو أي دستور مماثل له، لأنه سيحرم الأفارقة الذين يزيدون على الأوربيين بنسبة تقريباً ١٥ إلى ١ من حق التمثيل في البرلمان[١].

تركت حكومة المحافظين في شباط ١٩٦٤ القضية عن عمد حتى الانتخابات العامة، فإذا خسروا الحكومة لصالح ويلسون فسيتعين عليه معالجة القضية، وإذا فازوا فسيكون أمامهم وقت كافٍ لحلها[٢]، وعندما أطاح أيان سميث[٣] (Ian Smith) في نيسان ١٩٦٤ برئيس الوزراء وينستون فيلد (Winston Field) هدد على الفور بإعلان الاستقلال من جانب واحد، وهدد هذا مصداقية بريطانيا لدى الكومنويلث والساحة الدولية، كون أن نظام الجبهة الروديسية الذي يتزعمه أيان سميث غير مقبول لباقي دول الكومنويلث، ورفض ويلسون منح الاستقلال ما لم تمنح حكومة سميث الحكم للأغلبية وإنهاء التمييز العنصري، لكن سميث رفض أي تنازلات وشرع في قمع جماعات المعارضة المتمثلة بحزب الاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي (Zimbabwe African National Union) (ZANU) واتحاد الشعب الإفريقي الزيمبابوي (Zimbabwe African People's Union) (ZAPU)، وتم سجن قادتهما من دون محاكمة وفرض قيود شديدة على الصحافة[٤].

---

(1) Wilson, The Labour Government, P. 23.

(2) Ponting, Op. Cit., P. 144.

(٣) أيان سميث (١٩١٨-٢٠٠٧) ولد في روديسيا الجنوبية (زمبابوي حالياً) وشارك في الحرب العالمية الثانية كطيار في سلاح الجو الملكي وتم إسقاط طائرته في إيطاليا عام ١٩٤٤ ومضى خمسة أشهر مع الثوار خلف الخطوط الألمانية، وبدأ حياته السياسية عام ١٩٤٨ وأصبح رئيس للوزراء عام (١٩٦٤-١٩٧٩) وأعلن الاستقلال عن بريطانيا من جانب واحد في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٥ ورفضت حكومة ويلسون الاعتراف بالاستقلال إلا على قاعدة حكم الأغلبية ودخل سميث في مفاوضات فاشلة مع الحكومة البريطانية لإضفاء الشرعية على الاستقلال، وشهدت مدة حكمه الأخيرة ازدياد النزاع المسلح مع الوطنيون السود وتم الاتفاق على إنهاء القتال في مؤتمر لانكستر هاوس عام ١٩٧٩ وتم الاعتراف باستقلال روديسيا وأصبحت تعرف بأسم زمبابوي وفاز الوطنيون السود في الانتخابات برئاسة موغابي. للمزيد ينظر:

Ian Smith, British Harvest: Zimbabwe and the Aftermath of its Independence, John Blake publishing, London, 2008, PP. 8-11.

(4) Crines and Hickson, Op. Cit., P. 258-259.

جاء سميث إلى لندن في أيلول ١٩٦٤ ورفض رئيس الوزراء إليك دوغلاس هوم[١] (Alec Douglas-Home) الاستقلال على دستور عام ١٩٦١، وطلب سميث إجراء استفتاء للسكان البيض[٢]، لكن دوغلاس هوم أعلن قبل أسبوع من الانتخابات العامة البريطانية أن استفتاء الناخبين الأوروبيين لا يمثل الرغبة الحقيقية للأفارقة وأن الاستقلال لابد أن يعتمد على الرغبة الحقيقية للغالبية العظمى من سكان روديسيا الجنوبية، لذا لا يمكن الاعتراف بالاستقلال إلا على أساس حكم الأغلبية[٣]، لكن سميث كان مصراً على الاستفتاء وأعلن في ١٤ تشرين الأول ١٩٦٤ في عشية يوم الانتخابات العامة البريطانية أنه سيجري استفتاءً حول إمكانية الاستقلال على أساس دستور ١٩٦١[٤].

بعد فوز ويلسون في الانتخابات العامة وأصبح رئيساً للوزراء في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٤ أرسل سميث إليه برقية تهنئة عبّر فيها عن ثقته بأن العلاقات الودية بين حكومتيهما ستستمر وأنه مصمم على جعل روديسيا الجنوبية دولة مستقلة[٥]، فدعاه ويلسون للمجيئ إلى لندن لكن سميث رفض بحجة الاستفتاء وأكد بأنه سيأتي بعده[٦]، بيد أن ويلسون رفض في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٤ مجيء سميث إلى لندن بعد الاستفتاء وحذره بأشد العبارات أن يعلن الاستقلال من جانب واحد وأصدر بياناً رسمياً بالتحذير نشر يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٤ أكد فيه بأن استقلال روديسيا كدولة مستقلة داخل الكومنويلث لابد أن يكون مقبولاً لشعب روديسيا ككل،

---

(١) أليك دوغلاس هوم (١٩٠٣-١٩٩٥): سياسي بريطاني محافظ ورئيس وزراء، أصبح عضواً في مجلس العموم عام ١٩٣١ وشغل منصب السكرتير البرلماني الخاص لرئيس الوزراء نيفيل تشامبرلين عام ١٩٣٧-١٩٣٩ ووكيل وزير الخارجية في حكومة تشرشل من آيار- تموز ١٩٤٥ ووزير الدولة في إسكتلندا عام ١٩٥١-١٩٥٥ ووزير الدولة لشؤون الكومنويلث عام ١٩٥٥-١٩٦٠ ورئيس مجلس اللوردات ١٩٥٧-١٩٦٠، ووزير خارجية ١٩٦٠-١٩٦٣، ورئيس وزراء ١٩٦٣-١٩٦٤، ووزير خارجية ١٩٧٠-١٩٧٤. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 4, P. 198.

(2) Ponting, Op. Cit., P. 144.

(3) Wilson, The Labour Government, P. 23.

(4) Pimlott, Op. Cit., P. 367.

(5) Ziegler, Op. Cit., P. 230.

(6) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 457, Memorandum of Conversation, Washington, 26 October 1964.

وطالب ويلسون بالأفراج عن جميع السجناء السياسيين وأكد بأنه مستعد للاعتراف باستقلال روديسيا إذا كان هناك تمثيل حقيقي للشعب في الحكومة[١] وفق المبادئ الخمسة وهي[٢]:

١. الحفاظ على مبدأ التقدم بلا عراقيل لحكم الأغلبية المنصوص عليه في دستور ١٩٦١.

٢. يجب أن تكون هناك ضمانات ضد التعديلات التراجعية للدستور.

٣. التحسين الفوري في الوضع السياسي للسكان الأفارقة.

٤. القضاء على التمييز العنصري.

٥. يتعين على الحكومة البريطانية أن تكون مقتنعة بأن أي أساس مقترح للاستقلال مقبول لدى شعب روديسيا ككل.

وأضيف مبدأ سادس في شباط ١٩٦٦، لا اضطهاد للأغلبية من قبل الأقلية أو للأقلية من قبل الأغلبية[٣]، ولم يكن هناك أدنى أمل أن يقبل سميث بهذه المبادئ[٤].

وصف دوغلاس هوم لغة بيان ويلسون بأنها قاسية لكنها صحيحة[٥]، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم نفسه تحذير ويلسون وأكدت بأنها تؤيد سياسته واعترفت بأن الاستقلال من جانب واحد ستكون عواقبه وخيمة[٦]، واعترف سميث في بث تلفزيوني أنه تخلى عن أمله في الاستقلال بحلول عيد الميلاد لأن تصرفات حكومة ويلسون قد عرقلت كل شيء، وأكد للشعب الروديسي أنه لن يتم إجراء استقلال أحادي الجانب دون مداولات متأنية[٧].

أرسل ويلسون بهذا الشأن وزير الخارجية باتريك ووكر إلى واشنطن لمناشدة الرئيس جونسون فعل أي شيء لمساعدته في مشكلته مع روديسيا، ورد وزير الخارجية الأمريكي دين

(1) Wilson, The Labour Government, PP. 24, 114.

(2) H.C., Rhodesia, Vol. 718, 1 November 1965, Col. 646.

(3) Robert Blake, A history of Rhodesia, Methuen, London, 1977, P. 377.

(4) Ponting, Op. Cit., P. 147.

(5) Wilson, The Labour Government, P. 25.

(6) FRUS 1964-1965, Africa, Vol. XXIV, No. 469, Telegram From the Department of State to the Consulate General in Southern Rhodesia, Washington, 29 September 1965.

(7) Quoted from Watts, The Rhodesian Crisis in British, P. 41.

راسك في ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٤ ببيان علني مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية تتابع الموقف بقلق شديد وتؤيد بشكل كامل سياسة ويلسون، وأن واشنطن لا تنوي الاعتراف بحكومة روديسيا إذا أعلنت استقلالها من جانب واحد وهو أمر غير مقبول لدى غالبية شعبها(١).

قَدِم سميث إلى لندن في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٥ لحضور مراسيم جنازة السير وينستون تشرشل وتحدث مع ويلسون في اجتماع غير رسمي متمسكاً بموقفه وأكد إنه لن يحدث أي تغيير في موقف الحكومة الروديسية وأنه يبحث إطالة السيطرة الأوروبية على روديسيا ٦٠ أو ٧٠ عام أو أطول، ورفض مقترحات ويلسون عن أي تنازلات للسكان الأفارقة في روديسيا وعدّهم غير مؤهلين للحكم، لكنه وافق على زيارة وزير الكومنويلث آرثر بوتوملي (Arthur Bottomley) واللورد غاردنر (Lord Gardiner) لروديسيا من ٢١ شباط – ٣ آذار ١٩٦٥، والاجتماع معه ومع مجلس وزرائه والوطنيون الأفارقة والقيادات الاجتماعية والدينية، لكن لم ينتج عن الزيارة الوزارية أي اتفاق واضح بين بريطانيا والحكومة الروديسية(٢).

أعلن ويلسون أن اجتماعاً لرؤساء وزراء الكومنويلث سيعقد في حزيران ١٩٦٥ في لندن، وكان يأمل أن يحصل على دعم الكومنويلث لاستراتيجية تفاوض الحكومة البريطانية على ما أصبح يعرف بالمبادئ الخمسة، لكن تجنب أي مناقشة مفصّلة لكيفية تنفيذها، وعرف ويلسون أنه سيتعرض للانتقاد بشأن روديسيا فعمل على تحويل الوضع إلى صالحه، من خلال اقتراح تحويل مؤتمر الكومنويلث إلى مبادرة سلام لأنهاء الحرب في فيتنام، وقبل افتتاح الاجتماع في ١٧ حزيران حصل ويلسون على دعم قادة دول الكومنويلث الآسيوية، وفي اليوم الأول للاجتماع عقد ويلسون جلسة محدودة لمناقشة اقتراحه وحصل على موافقة عامة(٣)، وعلى الرغم أن فكرته

(1) Thomas J. Noer, Cold War and Black Liberation: The United States and White Rule in Africa 1948-1968, University of Missouri Press, Columbia, 1985, P. 191.

(2) S. R. Ashton and Wm Roger Louis, British Documents on the End of Empire, East of Suez and the Commonwealth 1964–1971, Vol. 5, Part 2 Europe, Rhodesia, Commonwealth, Published for the Institute of Commonwealth Studies in the University of London, London, 2004, PP. 183-188.

(3) Carl Peter Watts, Moments of tension and drama: the Rhodesian Problem at the Commonwealth Prime Ministers' Meetings 1964-1965, Journal of Colonialism and Colonial History, 2007, PP. 9-11.

أخفقت بسبب رفض الدول الشيوعية مقابلة الوفد لكن نجح في تخفيف حدة التوتر ومنع حدوث انهيار محتمل لمؤتمر الكومنويلث في اليوم الأول لانعقاده وصرف الانتباه بعيداً عن أزمة روديسيا، وفي هذا المعنى صرح كروسمان بأن حيلة ويلسون كانت ناجحة وذكية[١].

لم يستطع ويلسون الهروب من مشكلة روديسيا للأبد، فعندما جرت مناقشة القضية في ٢١ حزيران قام رؤساء وزراء دول الكومنويلث الأفريقية بانتقاد ويلسون ووزير شؤون الكومنويلث آرثر بوتوملي (Arthur Bottomley)، وطالبوه بعقد مؤتمر دستوري، وأكد بعضهم أن تكون تسوية الاستقلال على أساس حكم الأغلبية، ودعاه بعض آخر إلى استخدام القوة ضد روديسيا لفرض الحكم المباشر، وفي حقيقة الأمر إن وابل النقد الذي اضطر إلى تحمله واستماعه إلى نقاشاتهم المطولة ساعد في الحفاظ على وحدة الكومنويلث لعام ١٩٦٥ وما بعدها[٢].

اقترح يلسون على سميث تسريع برامج التعليم وتوزيع الأراضي على الروديسيين الأفارقة لتعجيل تحسين وضعهم السياسي في المجتمع وبذلك يتحقق حكم الأغلبية، لكن سميث عارض تسريع تعليم الأفارقة وحاول بذل جهداً أخيراً مع ويلسون في اجتماعهم في تشرين الأول ١٩٦٥[٣]، وقبيل الاجتماع أرسل ويلسون في ٢ تشرين الأول ١٩٦٥ رسالة إلى الرئيس جونسون بين فيها خطورة استقلال روديسيا على الأوضاع في أفريقيا وعلى المصالح الغربية في المنطقة وكان يأمل من جونسون إرسال برقية إلى سميث في الوقت الذي يصل فيه إلى لندن ليثنيه عن الاستقلال من جانب واحد[٤]، فكان جواب الرئيس جونسون في ٥ تشرين الأول ١٩٦٥ بأنه يشاطر ويلسون الرأي ووعده بأنه سيبعث رسالة إلى سميث يبيّن فيها موقف الولايات المتحدة الأمريكية المعارض للاستقلال وفي حال فشلت المفاوضات فإن حكومته مستعدة للإعلان عن موقفها بالطريقة المناسبة، وشكر ويلسون في اليوم التالي الرئيس جونسون على موقفه[٥]، وعندما

(1) Crossman, Op. Cit., P. 255

(2) Wilson, The Labour Government, PP. 114-116

(3) Ibid, P. 147.

(4) FRUS 1964–1968, Africa, Vol. XXIV, No. 473, Telegram from the Department of State to Secretary of State Rask in New York, Washington, 2 October 1965.

(5) FRUS 1964–1968, Africa, Vol. XXIV, No. 476 Telegram from President Johnson to Prime Minister Wilson, Washington, 5 October 1965.

قَدِم سميث إلى لندن في ٥ تشرين الأول ١٩٦٥ وعقد اجتماعين مع ويلسون[١]، وأثناء المحادثات أوهم ويلسون نفسه بأنه أخاف سميث بحديثه عن الأمم المتحدة والتدخل العسكري المحتمل وقال بتفاؤل "**قد تنهار أعصاب سميث ... أو قد يقرر أتباعه أن اللعبة خطيرة جداً ... آمل أن يكون ذلك خلال شهر تشرين الأول**"، لكن في الواقع أعصاب سميث أقوى مما توقع ويلسون، ووفقاً لرئيس مخابرات روديسيا كينيث فلاور (Kenneth Flower) بأن سميث لم يكن يتوقع أن تنجح المحادثات وعلم في قرارة نفسه أن ويلسون لن يوافق إلا بحكم الاغلبية[٢]، وقال سميث "**أن ويلسون ينتظر منا الموافقة على موقف رجل واحد صوت واحد، وهذا لن يحدث لا في حياتي ولا في حياة ويلسون**"[٣].

أصر ويلسون في المحادثات على المبادئ الخمسة ورفض سميث قبول أي منهم، وأعلن سميث أن الروديسيين ليس لديهم خيار سوى الحصول على استقلالهم[٤]، بينما ويلسون في ليلة رحيل سميث في ١٢ تشرين الأول ١٩٦٥ قال على شاشة التلفاز "**أعلم أنني أتحدث باسم الجميع في هذه الجزر البريطانية، جميع الأحزاب، جميع الناس، عندما اقول للسيد سميث: رئيس الوزراء فكر مرة أخرى**"[٥].

انتاب الولايات المتحدة الأمريكية القلق من سوء إدارة ويلسون لمعالجة الأزمة الروديسية وخشيت أن تؤدي إلى أزمة عِرقية قد يستغلها الشيوعيون لتوسيع نفوذهم في أفريقيا، واقترحت القيام بمبادرات مستقلة عن ويلسون لأن جهوده لم تثنِ عزم سميث عن الاستقلال[٦]، بينما كان ويلسون قلقاً من تجاهل الولايات المتحدة للأزمة واعتقد بأنها لا تسير معه على الخط نفسه[٧].

(1) Ponting, Op. Cit., P. 147-148.

(2) Zeigler, Op. Cit., P. 233.

(3) Myres S. Mcdougal and W. Michael Reisman, Rhodesia and the United Nations: The Lawfulness of International Concern, the American Journal of International Law, Vol. 62, Yale Law School, 1968, P. 2.

(4) Pimlott, Op. Cit., P. 368.

(5) Quoted from Ian Smith, Op. Cit., P. 157.

(6) Noer, Op. Cit., P. 194.

(7) Watts, The Rhodesian Crisis in British, P. 333.

تعامل ويلسون ووزراؤه في مفاوضاتهم مع نظام سميث بمهارة وأظهروا مزيجاً من الاتساق بين الهدف والصبر وعدم السماح لسميث الجذاب والمقنع على شاشة التلفزيون باكتساب أي ميزة، وبعد أسبوع من المحادثات في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٥ قرر مجلس الأمن الروديسي سراً إعلان الاستقلال في أول فرصة[١]، وأعتقد ويلسون بأن الاستقلال كان مسألة حياة أو موت للأوروبيين في روديسيا لأن البديل الوحيد للاستقلال هو مغادرة روديسيا[٢].

أرسل ويلسون برقية الى سميث في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٥ نفى بها ادعائه بأن حكومة دوغلاس هوم قدمت دستور ١٩٦١ من دون تعديل على أنه دستور الاستقلال واخبره أنه سيزوره بعد أربعة أيام ولابد من وجود ممثلين لجميع الأطراف في مقر الحكومة سواء كانوا رهن الاحتجاز أم لا[٣].

أخبر ويلسون رئيس تنزانيا نيريري (Nyerere) بأنه سيتفاوض مع سميث ولن يغفر لنفسه أبداً إذا أخفق في أخذ زمام المبادرة، وأن الاستقلال من جانب واحد سيكون كارثة لروديسيا ولجيرانها ونهايةً للكومنويلث، وسيكون له عواقب وخيمة على العلاقات العِرقية في جميع أنحاء العالم[٤]، وكان زملاء ويلسون في مجلس الوزراء في حالة ذهول من قرار السفر الى روديسيا وغضب وزير الكومنويلث بوتوملي عندما علم بسفره إلى الدول المستقلة حديثاً، لكن ويلسون أراد القيام بمحاولة أخيرة لتجنب الاستقلال من جانب واحد إذ اعتقد بأنه شخص ذكي جداً عندما يواجه خصماً غير منطقي[٥]، وبيّن ويلسون لهم أنه لم يكن يستشيرهم ولكن لإبلاغهم بأن الترتيبات الخاصة بالسفر قد تم الاستعداد لها، وأخفى عنهم المعلومات الواردة من الاستخبارات البريطانية السرية المسؤولة عن الخارج (Military Intelligence 6) (MI6) التي أشارت بأن الاستقلال من جانب واحد سيتم في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٥[٦].

(1) Pimlott, Op. Cit., P. 369.

(2) Josiah Brownell, The Collapse of Rhodesia: Population Demographics and the Politics of Race, I.B.Tauris, London, 2011, P. 10.

(3) Wilson, The Labour Government, P. 152.

(4) Zeigler, Op. Cit., P. 233.

(5) Pimlott, Op. Cit., P. 369.

(6) Ponting, Op. Cit., P. 149.

يبدو أن ويلسون عندما أصر بالذهاب إلى روديسيا يوم ٢٥ تشرين الأول بسبب المعلومات الواردة من المخابرات البريطانية السرية التي أفادت بأن ذلك اليوم هو يوم اعلان الاستقلال من جانب واحد، لذا أراد أن يكون في روديسيا في ذلك التاريخ حتى يحبط كل ما خطط له سميث ومجلس وزرائه.

بررت الولايات المتحدة الأمريكية عدم إصدار بيان ضد سميث في رسالة بعثتها إلى السفارة الامريكية في لندن في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٥ لإيصالها إلى ويلسون، بأنه من غير المناسب إصدار تصريح عام لإدانة سميث لأنه سيزيد من عزيمته بشأن إعلان الاستقلال، وأن الإدارة الأمريكية دعمت جهود ويلسون في إيجاد حل للمشكلة والتي من وجهة نظرها أن أغلب الدول الأفريقية علقوا آمالهم عليه لإيجاد حل يُمكّن أغلبية الشعب الروديسي من أخذ مكانه الطبيعي في الحكم، وأكدت دعم الرئيس جونسون له وحثه على الوقوف بثبات في محادثاته مع سميث، وإبلاغ سميث بموقف الإدارة الأمريكية المعارض للاستقلال(١).

وبشأن تفرد ويلسون باتخاذ القرارات، ذكرت باربرا كاسل أن ويلسون بذل قصارى جهده للحفاظ على قضايا السياسة الخارجية الرئيسة خارج جدول أعمال مجلس الوزراء بما في ذلك جنوب أفريقيا وروديسيا وفيتنام، وأكد كروسمان أن نصف مجلس الوزراء تم استبعاده من مجموعة الدفاع والسياسة الخارجية(٢).

استعداداً لزيارة ويلسون إلى روديسا، أصدر سميث بياناً في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٥ طلب من الروديسيين الذين أيدوا الاستقلال على أساس دستور عام ١٩٦١ عدم الاقتراب من ويلسون وتركه إلى حكومة روديسيا(٣)، وعندما وصل ويلسون إلى روديسيا مساء ٢٥ تشرين الأول

(1) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 484, Telegram from the Department of State of the Embassy in the United Kingdom, Washington, 22 October, 1965.

(2) Watts, The Rhodesian Crisis in British, P. 84.

(3) Keesing, Keesing's Record of World Events, Rodesia, Mr. Wilson's Visit to Rhodesia, Vol.11, December 1965, P. 2.

١٩٦٥[١] ادعى سميث على أنه أبرم اتفاقاً مع دوغلاس هوم بأن روديسيا بإمكانها بالاستقلال وفق دستور عام ١٩٦١، بينما أخبره ويلسون أن هذا الادعاء غير صحيح، واجتمع ويلسون مع قادة الأحزاب الروديسية، رئيس حزب اتحاد الشعب الافريقي جوشو نكومو[٢] (Joshua Nkomo) ورئيس حزب الاتحاد الوطني الافريقي ندابانينكي سيثول[٣] (Ndabaningi Sithole)، وأبدوا رفضهم للاستقلال على وفق دستور ١٩٦١ لأنه لا يتضمن حكم الأغلبية[٤]، ورفضوا توحيد جهودهم والتفاوض مع حكومة سميث ولم يقبلوا بمبادئ ويلسون الخمسة وطالبوه باستخدام القوة العسكرية، وذكر سميث في مذكراته "**إن ويلسون شعر بخيبة أمل واضحة وكنت سعيداً لأنه تعرض لسلوكهم غير العقلاني**"[٥].

(1) N.A, News Department, Document 194/62, File No. 52/61/4, U.K Prime Minister Visit South Rhodesia October 1965, Confidential, British High Commission Salisbury Rhodesia, 2 November 1965, P. 2.

(٢) جوشو نكومو (١٩١٧-١٩٩٩) سياسي زمبابوي، حصل على شهادة البكالوريوس من جامعة جنوب أفريقيا عام ١٩٥١، وتم انتخابه رئيساً للمؤتمر الوطني الأفريقي عام ١٩٥٧، أسس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٦٠، وعندما تم حظر الحزب أسس حزب الاتحاد الشعبي الأفريقي عام ١٩٦١، وتم اعتقاله من عام ١٩٦٤-١٩٧٤، وبعد اطلاق سراحه استمر في دعوته المتمثلة بحكم الأغلبية السوداء لروديسيا الجنوبية (زمبابوي) وساعد في قيادة حرب العصابات ضد حكم الأقلية البيض، وفي عام ١٩٨٧ وافق على دمج حزبه مع حزب الاتحاد الوطني الأفريقي لتوحيد الوحدة العرقية في بلدهم، وأصبح عام ١٩٩٠ نائب للرئيس موغابي. للمزيد ينظر: Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 8, P. 734-735.

(٣) ندابانينكي سيثول (١٩٢٠-٢٠٠٠): سياسي زمبابوي، عمل مدرس ورجل دين وزعيم فكري للحركة القومية في روديسيا (زمبابوي) بدأ حياته السياسية عام ١٩٦٠ عندما انضم إلى الحزب الوطني الزيمبابوي الذي كان يقوده جوشو نكومو، وبعدما تم حظر الحزب في العام نفسه شارك في تأسيس حزب الاتحاد الشعبي الأفريقي عام ١٩٦١، وفي عام ١٩٦٣ انفصل عن الحزب وشكل حزب الاتحاد الوطني الافريقي عام ١٩٦٥، وتم سجنه من ١٩٦٥-١٩٧٤ وخلال وجوده في السجن تم انتخاب موغابي زعيماً للحزب، وتم سجنه مرة اخرى لمدة شهر عام ١٩٧٥، وشارك في مؤتمر لوساكا ودعا إلى حكم الأغلبية، وفي عام ١٩٨٤ انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن زعم أن موغابي خطط لاغتياله، وفي عام ١٩٩٢ عاد إلى زمبابوي وفي انتخابات عام ١٩٩٥ فاز بمقعد في البرلمان، لكن تم اعتقاله في وقت لاحق من العام نفسه بتهمة التآمر لقتل موغابي وحكم عليه بالسجن عام ١٩٩٧ لمدة عامين لكنه لم يقضي عقوبته في السجن بسبب حالته الصحية. للمزيد ينظر:
Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 10, P. 849.

(4) Wilson, The Labour Government, P. 167.

(5) Ian Smith, Op. Cit., P. 160.

يبدو أن سميث بالغ قليلاً في وصف المقابلة، إذ لم تؤيد المصادر الأخرى ما قاله بشأن الاجتماع.

عارض ويلسون استخدام القوة العسكرية لإنهاء النظام غير الشرعي الذي تزعمه سميث وصرح قائلاً "**لن يكون هناك احتلال ولا سفك للدماء**"، ونشرت صحيفة (Daily Mirror) وبمبادرة منهم آلاف النسخ لخطاب ويلسون فكان له انتشار واسع بين الأوروبيين في روديسيا [١]، وسلّم ويلسون لسميث رسالة من الملكة إليزابيث الثانية مكتوبة بخط يدها تقول "**لقد تابعت المناقشات الأخيرة بين الحكومة البريطانية وحكومتك ... ويسرني جداً أن السيد ويلسون سيقوم بزيارتك وآمل بشدة أن تنجح المناقشات في إيجاد حل للصعوبات الحالية ... وسأكون سعيدة إذا قبلتم تمنياتي الطيبة ونقلتموها إلى جميع شعبي في بلدكم** ..." وعند قراءة رسالة الملكة في ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٥ وصفها سميث بأنها رسالة رائعة من هذه السيدة الكريمة، ورد عليها برسالة في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٥ وأوصلها ويلسون في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٥ أكد فيها بأن حكومته ستبذل قصارى جهدها لإيجاد حل للصعوبات، وإنه بدأ مناقشاته مع ويلسون ووزير الكومنويلث بأقصى درجات الإخلاص والصراحة وحسن النية، وأن لدى الشعب الروديسي عاطفة خاصة للملكة ولجميع أفراد عائلتها[٢].

دعم رئيس أساقفة كانتربري د. مايكل رامزي (Dr. Michael Ramsey) في ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٥ موقف ويلسون في المطالبة بقبول المبادئ الخمسة الأساسية قبل توصية البرلمان بمنح الاستقلال لروديسيا وصرح بأنه في بعض الأحيان لابد على المسيحيين الموافقة على استخدام القوة لحماية حقوق أغلبية الشعب الروديسي مثلما كان ضرورياً استخدام القوة للوفاء بالتزامات بريطانيا تجاه بولندا قبل الحرب العالمية الثانية[٣]، وأكد قائلاً "**إذا اعتقد رئيس الوزراء أنه من الضروري استخدام القوة لإدامة التزامات بريطانيا في روديسيا فإن مجموعة كبيرة من**

(1) N.A, Foreign Office 1110/2085, PR 10571/3, Confidential, Letter from British Embassy, Capetown, 26 January 1966, P. 4.

(2) Keesing, Op. Cit., 1-2.

(3) Ibid, P. 3-4.

الرأي العام المسيحي في بريطانيا ستدعمك"[١]، وفي ٢٧ تشرين الأول أرسل إلى ويلسون رسالة شخصية بيّن فيها بأن مجلس الكنائس البريطاني الذي اجتمع في مدينة أبردين (Aberdeen) في لحظة زيارته إلى روديسيا دعمه بحماس في جهوده الرامية إلى تحقيق المصالحة وتسوية دستورية جديدة[٢].

كان هناك رد فعل واسع على تصريحات رئيس الأساقفة حول احتمال استخدام القوة في روديسيا وأصدر وزير الإعلام الروديسي فان دير بيل (Van Der Byl) بياناً في لندن يوم ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٥ موضحاً بأن اغلبية الناس من جميع الأعراق في روديسيا وجزءً كبيراً جداً من شعب بريطانيا انزعج من دعوة رئيس أساقفة كانتربري للدعم المسيحي لاستخدام القوة المسلحة ضد روديسيا وأن تهديدات القوة قد تحفز على العنف السياسي مما يسبب معاناة لا توصف للأبرياء[٣]، وذكر سميث في مذكراته بأنه هدد عدداً من الروديسيين في جميع أنحاء البلاد بحرق أناجيلهم وإرسال رمادها إلى دكتور رامزي[٤]، بينما أعلن ويلسون في مجلس العموم بأنه لا يعتقد أن القضية يمكن تسويتها باستخدام القوة العسكرية[٥].

عندما تعذر العثور على وجهات نظر مشتركة بين الحكومتين البريطانية والروديسية، اقترح ويلسون في ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٥ بديلين أولاً لابد على حكومة روديسيا اختبار الشعب الروديسي بأنه ككل يريد الاستقلال على وفق دستور عام ١٩٦١، وثانياً إنشاء لجنة ملكية برئاسة رئيس قضاة روديسيا هيو بيدل (Hugh Beadle) وعضوية بريطاني وروديسي تتأكد هل دستور عام ١٩٦١ مقبول من الشعب ككل، واعتقد ويلسون أنه بذلك سيؤجل الاستقلال من جانب واحد لأطول مدة ممكنة، ووافق مجلس الوزراء على دعم اللجنة الملكية، ولم تصدر أي

(1) Richard Bourne, Catastrophe: What Went Wrong in Zimbabwe?, Zed Books, London, 2011, P. 61.

(2) H.C., Rhodesia (Archbishop's Message To The Prime Minister), Vol. 718, 04 November 1965, Col. 1233.

(3) J.R.T. Wood, So Far and No Further!: Rhodesia's Bid for Independence During the Retreat from Empire 1959-1965, Trafford Publishing, USA, 2012, P. 417.

(4) Ian Smith, Op. Cit., P. 160.

(5) H.C., Rhodesia (Archbishop's Message To The Prime Minister), Vol. 718, 04 November 1965, Col. 1233.

بيانات رسمية عن المناقشات المطولة التي أجراها ويلسون مع حكومة روديسيا في ٢٥-٣١ تشرين الأول ١٩٦٥ وابلغ جورج براون مجلس الوزراء في لندن بأن الوضع مبهم وأن ويلسون كان على وشك المغادرة دون تحقيق أي شيء(١).

أعلن ويلسون أمام الصحافة بينما كان على وشك مغادرة روديسيا في ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٥ قائلاً "**إذا كان أحد في هذا البلد يفكر في حدوث صاعقة من السماء تدمر أعدائهم، صاعقة في شكل سلاح الجو الملكي، اسمحوا لي أن أقول إن هذه الصاعقة لن تأتي**"(٢)، واعتقد الكثير من الاستراتيجيين في بريطانيا في ذلك الوقت أن إعلان ويلسون هذا كان خطأً، مع العلم أنه لا جيش روديسيا ولا سلاحها الجوي سيعارضان القوة بالقوة، وشعر سميث أن موقف روديسيا أصبح أقوى مما كان عليه قبل وصول ويلسون للسلطة(٣).

يبدو أن اعلان ويلسون أعطى الضوء الأخضر للاستقلال من جانب واحد، لما يبدو أن لا سميث ولا أفراد حكومته سيتجرأ ويتحدى القوة العسكرية البريطانية، وعندما آمن سميث هذا الجانب فلم يكن يخشى بعده لا عقوبات اقتصادية ولا غيرها.

أرسل ويلسون في ١ تشرين الثاني ١٩٦٥ رسالة إلى جونسون بين فيها انزعاجه من سميث وأكد له أن المحادثات لم تعد مجدية في ثني سميث عن موقفه(٤)، وأوضح سميث في مذكراته بأنه وافق أن تقوم اللجنة الملكية بإجراء تحليلها على أساس دستور ١٩٦١ لكن ذكر أنه في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٥ أرسل ويلسون له رسالة أصر فيها على أولاً أن تقوم اللجنة بإبلاغ الجميع بأن هذا الدستور غير مقبول للحكومة البريطانية، وثانياً على اللجنة الملكية قبل البدء في التحقيق أن تقدم تقريراً حول الطريقة التي سينفذون فيها مهمتهم، وثالثاً لابد أن يكون تقرير اللجنة بالإجماع، ورابعاً لن تلتزم الحكومة البريطانية مسبقًا بقبول التقرير، وأوضح سميث بأن ذلك ألغى ما اتفقوا عليه قبل أيام وأنه من السخرية أن تعيّن الحكومة البريطانية لجنة ملكية ثم

(1) Ponting, Op. Cit., P. 149.

(2) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 2, P. 206.

(3) Pimlott, Op. Cit., P. 371.

(4) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 488, Message from Prime Minister Wilson to President Johnson ,London, 1 November 1965.

تطلب منهم أن عليهم إبلاغ الجميع بأن الاقتراح الذي تقدموا به كان غير مقبول للحكومة البريطانية!، إذ كيف تعين الحكومة البريطانية لجنة رفيعة المستوى ثم لم تسمح لهم بتقرير كيفية إجراء مهمتهم، وكأنه بمثابة تصويت بعدم الثقة فيهم قبل أن يبدأوا، ونفى سميث بأنه وافق على أن التقرير لابد أن يكون بالإجماع ووصفه بأنه كان كذبة صارخة، واستنتج سميث بأن سبب تغير موقف ويلسون هو أنه تلقى رسائل من رؤساء دول الكومنويلث الذي زارهم في رحلة العودة إلى لندن ومن منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة واستسلم لضغوطهم وتخلى عن الاتفاق الذي توصل إليه معه وإدخال شروط جديدة قد عرفها مسبقاً أنها غير مقبولة لنظام سميث(١).

أصبح من الواضح أن سميث لن يوافق على شروط اللجنة الملكية وأعلن في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٥ حالة الطوارئ في روديسيا كمقدمة واضحة للاستقلال من جانب واحد(٢)، فبعث ويلسون إليه رسالة في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٥ موضحاً بأن فرض حالة الطوارئ في روديسيا دون سابق إنذار قيّد عمل اللجنة الملكية التي اتفقوا أن يكون رئيس قضاة روديسيا هيو بيديل رئيساً لها، واقترح على سميث مقابلته مرة أخرى في مالطا لمناقشة الإجراء الواجب اتخاذه بعد أن تقدم اللجنة تقريرها النهائي، وأجاب سميث على رسالة ويلسون في ٨ تشرين الثاني ١٩٦٥ رافضاً مقابلته في مالطا ومتجاهلاً كل مقترحاته قائلاً " **... حتى لو اتفقنا على عمل اللجنة فإنك لست مستعداً لقبول قرار اللجنة الملكية مقدماً، وغير مستعد للموافقة على أن اللجنة يجب أن تكون حرة في تقديم تقرير بالأغلبية، وغير مستعد لإلزام حكومتك بالدعوة إلى قبولها في البرلمان**"(٣).

عرف ويلسون عن طريق وزارة الخارجية بأن الاستخبارات البريطانية السرية المسؤولة عن الخارج توصلت إلى معلومات تفيد إن الإعلان عن الاستقلال من جانب واحد سيكون في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٥، فأرسل ويلسون رسالة إلى سميث في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٥ أكد فيها أن بريطانيا ستقبل الاستقلال على أساس دستور ١٩٦١ إذا أوصت اللجنة الملكية بأنه مقبول لكن

(1) Ian Smith, Op. Cit., P. 162-163.
(2) ponting, Op. Cit., P. 150.
(3) Keesing, Op. Cit., P. 13.

إذا كان تقرير اللجنة الملكية أفاد بأن دستور ١٩٦١ غير مقبول لشعب روديسيا ككل كأساس للاستقلال عندها سيتعين على الروديسيين التخلي عن الاستقلال ووضع دستور جديد يتضمن المبادئ الخمسة[١]، وقام ويلسون بمحاولة أخيرة لمنع إعلان الاستقلال فاتصل هاتفياً بسميث في الصباح الباكر ليوم ١١ تشرين الثاني ١٩٦٥ لكن بعد فوات الأوان[٢]، إذ كان سميث ومجلس وزرائه مجتمعين لإصدار إعلان الاستقلال من جانب واحد الذي صدر في الساعة ١١:٠٠ صباحاً في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٥[٣]، معلناً ما أسماه حماية العدل والحضارة المسيحية[٤].

١- ردود فعل قادة دول الكومنويلث الرئيسيين من محاولات الاستقلال من جانب واحد تشرين الأول – تشرين الثاني ١٩٦٥:

تعرض ويلسون لانتقادات دول الكومنويلث الأفارقة بسبب عدم رغبته في استخدام القوة لتسوية الأزمة الروديسية[٥]، لأنه خشي توسع النزاع المسلح إلى خارج حدود روديسيا[٦]، وقال في أكثر من مناسبة "**يمكن القيام بالحرب لكنني لا أعرف الحجم الذي ستكون عليه**"[٧].

أرسل رئيس تنزانيا نيريري رسالة إلى ويلسون في ١٤ آب ١٩٦٥ عبّر فيها عن قلقه من عدم وضوح اهدافه ونواياه وخشى من جعل من روديسيا جنوب أفريقيا ثانية[٨]، وأعلن في ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٥ أنه في حالة حصول حكومة سميث على الاستقلال من جانب واحد فإن تنزانيا ستدعم حزب الاتحاد الشعبي الأفريقي الزيمبابوي بقيادة السيد نكومو[٩].

(1) Ponting, Op. Cit., P. 151.

(2) Watts, The Rhodesian Crisis in British, P. 71.

(3) Ponting, Op. Cit., P. 151.

(4) Reginald Austin, Racism and apartheid in southern Africa: Rhodesia, The Unesco Press, Paris, 1975, P. 85.

(5) K. Geoffrey Fry, The Politics of Decline An Interpretation of British Politics from the 1940s to the 1970s, Palgrave Macmillan, UK, 2005, P. 190.

(6) Wilson, The Labour Government, P. 116.

(7) Pimlott, Op. Cit., P. 373.

(8) Ashton and Louis , British Documents on the End of Empire, Vol. 5, , Part 2, PP.196-198.

(9) Keesing, Op. Cit., P. 6.

أعتقد رئيس زامبيا كوندا (Kaunda) في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٥ أن بريطانيا بإمكانها القيام بعمل عسكري في روديسيا من دون إطلاق رصاصة وعرض أن تكون زامبيا قاعدة للقوات البريطانية حتى يتم إجبار سميث على فهم أنه لا يمكن لأي حكومة أقلية في أي مكان على وجه الأرض أن تستمر إلى أجل غير مسمى، ودعا إلى عقد مؤتمر دستوري لرسم خريطة الطريق إلى حكم الأغلبية في أسرع وقت ممكن، واعتقد بأن سميث إذا شعر أن لديه القوة الكافية للاستغناء عن السوق الزامبي فإنه سوف يضربهم[١]، وصرح وزير خارجية زامبيا كابويبي (Kapwepwe) في لندن في ٢٨ تشرين الأول ١٩٦٥ بأنه إذا مُنحت روديسيا الاستقلال فإن زامبيا قد تترك الكومنويلث وتسحب أرصدة الإسترليني من لندن، وأشار قائلاً "**لم يسبق لنا في تاريخ المستعمرات أن نقرأ عن رئيس وزراء بريطاني انحنى لرئيس وزراء استعماري**" وأراد من حكومة ويلسون أن تطلب مساعدة الأمم المتحدة في حال إعلان الاستقلال من جانب واحد واستخدام القوة وليس مجرد عقوبات اقتصادية[٢].

رأى المسؤولون الزامبيون أن ويلسون العائق الرئيس أمام التوصل إلى حل سريع وعادل للأزمة الروديسية، واعتقدوا أن رفض ويلسون لاستخدام القوة كان له دوافع عنصرية لأن بريطانيا أرسلت قوات للمساعدة في إخماد الثورات في البلدان ذات الغالبية السوداء في تنزانيا وأوغندا وكينيا، بينما رفض إرسال قوات إلى روديسيا بحجة قلقه في كيفية تلقي الجمهور البريطاني لقصص (ذبح الأقارب)، وبعد أن استنتج الرئيس كوندا بأن ويلسون كان إما غير راغب أو غير قادر على حل قضية روديسيا سعى إلى البدائل، فأرسل إلى واشنطن وموسكو على أمل أن تتمكن إحداهما من النجاح حيث أخفقت بريطانيا، وانقسم المسؤولون الزامبيون بشأن هذا القرار، وحثه السفير الزامبي في موسكو على توخي الحذر في التعامل مع الأميركيين والسوفييت قائلاً "**من يتعشى مع الشيطان يحتاج إلى ملعقة طويلة**"[٣]، وهو مثل في أواخر القرن الرابع عشر يعني على المرء أن يكون حذراً عند التعامل مع الأشخاص الخطرين.

(1) Keesing, Op. Cit., P. 5.

(2) Wood, So Far and No Further, P. 428.

(3) William L. Bishop, Diplomacy in Black and White: America and the Search for Zimbabwean Independence 1965-1980, PhD, Nashville, USA, 2012, PP. 26, 28.

أيد رئيس جمهورية الملاوي الدكتور باندا (Banda) اللجنة الملكية المقترحة في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٥ وبين أنه ليس من الواقعي ولا المعقول إرسال الحكومة البريطانية جيشاً إلى روديسيا وإنما من خلال الضغط على بريطانيا لإقناع سميث بالذهاب إلى طاولة المفاوضات مع الأفارقة نكومو وسيثول وحتى رئيس الوزراء الروديسي السابق غارفيلد تود، وحذّر باندا في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٥ منظمة الوحدة الأفريقية قائلاً "**أن الجيش الروديسي هو الأقوى في القارة بعد جنوب أفريقيا وبإمكانه غزو شرق ووسط أفريقيا في غضون أسبوع واحد، وبإمكان القوات الجوية الروديسية أن تحوّل جميع عواصم شرق ووسط أفريقيا إلى رماد في غضون ٢٤ ساعة وليس بإمكان الجيش الإفريقي إنقاذهم**"، ووصف السلاح الجوي الغاني بأنه ليس سوى سلاح جوي ورقي[١]، وفيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية أكد باندا بأنها لا فائدة منها ما لم تطبقها الدول الكبرى[٢].

رحب رئيس وزراء نيجيريا أبو بكر تافاو باليوا (Abubakar Tafawa Balewa) باقتراح إنشاء لجنة ملكية مشتركة[٣]، بينما ندد رئيس غانا كوامي نكروما (Kwame Nkrumah) في ٣١ تشرين الأول ١٩٦٥ باللجنة الملكية كونها خيانة لأربعة ملايين من الأفارقة غير الممثلين في المستعمرة، وأوضح بأنه إذا وافق التاج البريطاني على الاستقلال العنصري لروديسيا فإن حكومته سوف لن تعترف به رئيساً للكومنويلث[٤]، وانتقد مناورات ويلسون متهماً إياه بتسهيل سيطرة أقل من (٢٥٠,٠٠٠) أوروبي على أكثر من (٤,٠٠٠,٠٠٠) أفريقي[٥]، وأعرب رئيس وزراء أوغندا أوبوتي (Obote) في ١ تشرين الثاني ١٩٦٥ عن قلقه من أن بريطانيا بدت وكأنها غيرت موقفها من روديسيا، وحث ويلسون على استخدام القوة إذا أعلنت الحكومة الروديسية الاستقلال من جانب واحد[٦].

(1) Wood, So Far and No Further, P. 460.

(2) Keesing, Op. Cit., P. 5.

(3) Ibid, P. 5.

(4) Wood, So Far and No Further, P. 441

(5) Kwame Nkrumah, Neo-Colonialism: the Last Stage of Imperialism, International Publisher co., New York, 1966, P. 22.

(6) Keesing, Op. Cit., P. 6.

أما بالنسبة للكومنويلث الأبيض فكانت أستراليا ونيوزيلندا أقل استعداداً من كندا في البحث عن حل لمشكلة استقلال روديسيا، إذ كان دافع حكومتي أستراليا ونيوزيلندا في البحث عن حل لتجنب الأعمال الانتقامية الخطرة ضد روديسيا إذا حدث الاستقلال من جانب واحد، أما دافع الحكومة الكندية للحفاظ على سلامة الكومنويلث، لذا حذّر رئيس وزراء نيوزيلندا كيث هوليويك (Keith Holyoake) سميث من أنه في حالة الاستقلال من جانب واحد فإن نيوزيلندا لن تعترف بنظام غير قانوني وأن التفضيلات الاقتصادية والتجارية ستلغى وستضعف العلاقة الودية بينهم، وأعرب عن إعجاب نيوزيلندا بالإنجاز الأوروبي في روديسيا وحث سميث على المصالحة وقبول مبدأ حكم الأغلبية مع مدة انتقالية مناسبة، ورفض رئيس وزراء استراليا روبرت مينزيس (Robert Menzies) مسألة إما حكم الأغلبية الفوري أو حكم الأقلية غير المحدد وأكد أن المشكلة في الجدول الزمني، وحذر مينزيس سميث من أنه إذا استقل من جانب واحد فإن النتائج ستكون مؤلمة وصعبة وأشار بشكل خاص إلى تدخل الأمم المتحدة لأنه يؤدي إلى موقف لا تستطيع الحكومة الأسترالية توقعه أو السيطرة عليه، وأشاد مينزيس بمعالجة ويلسون للقضية الروديسية في اجتماع رؤساء وزراء الكومنويلث، أما رئيس وزراء كندا ليستر بيرسون (Lester Pearson) أكد لسميث على التراث المشترك بين كندا وروديسيا وذكَّره بأن كندا حاولت الحفاظ على علاقات وثيقة وفعالة من خلال تقديم المساعدات التقنية إلى روديسيا وطلب من سميث التفكير ملياً في كل العواقب قبل اتخاذ أي خطوة لا رجعة فيها تؤدي إلى انفصال روديسيا عن بريطانيا وكندا ودول الكومنويلث الأخرى، وعندما انهارت مفاوضات لندن سارع بيرسون بإبلاغ ويلسون وسميث بأنه في حالة الاستقلال من جانب واحد فليس بوسع كندا الحفاظ على علاقات طبيعية مع روديسيا[١].

(1) Carl Peter Watts, Britain: the Old Commonwealth and the Problem of Rhodesian Independence, 1964-1965, The Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol. 36, No. 1, 2008, PP. 80,84,86.

المبحث الثاني
موقفه من استقلال روديسيا ١٩٦٥-١٩٦٦

حاول ويلسون التعامل مع قضية إعلان الاستقلال بقدر كبير من الفطنة السياسية لأن أي اخفاق في سياسة حكومته قد تستغل من جانب المحافظين، وكان رؤساء الوزراء البريطانيين دائما يعدون التجاوز على سيادة التاج والبرلمان إهانة شخصية لهم وأن تهديد سميث بتجاهل السلطة القانونية لبريطانيا كان تحدياً كبيراً حتّم على ويلسون مواجهته(١).

رداً على قرار اعلان الاستقلال، أعلن ويلسون في مجلس العموم في اليوم نفسه بأن إعلان الاستقلال الصادر عن حكومة روديسيا عمل غير قانوني وخيانة وتمرد ضد التاج وضد الدستور، وعلى وفق سلطة الملكة فإن رئيس الوزراء والوزراء الآخرين في الحكومة الروديسية لم يعودوا يحتلون أي مناصب دستورية وأنهم أصبحوا في نظر الحكومة البريطانية مجرد مواطنين ليس بإمكانهم حق التصرف باسم الملكة، وتم سحب المفوض السامي البريطاني من سالسبري وطُلب من المفوض السامي لروديسيا مغادرة لندن، ووقف تصدير الأسلحة وكل المعاملات التجارية والمالية بين البلدين، وحظر شراء التبغ والسكر من روديسيا، وعدم الاعتراف بجوازات السفر الصادرة أو التي جددها نظام روديسيا غير الشرعي، وطلب ويلسون من القوات المسلحة والشرطة في روديسيا الامتناع عن حمل السلاح وحث الموظفين الحكوميين في روديسيا بعدم القيام بأي عمل لصالح النظام غير الشرعي وأكد أن من واجب جميع المواطنين في روديسيا أو خارجها الولاء للتاج، وعندما طلب الممثل البريطاني الدائم لدى الأمم المتحدة اللورد كارادون (Caradon) من رئيس مجلس الأمن عقد اجتماع طارئ للنظر في الوضع قاطعته أصوات المعارضة قائلةً "**لماذا**" فأجابهم ويلسون قائلاً "**لماذا؟ لأنه إذا لم نفعل فسيقوم بذلك شخص آخر، وهذا هو واجب الحكومة للحفاظ والسيطرة على الوضع ولهذا السبب سيذهب وزير الخارجية إلى نيويورك هذا المساء**"، وأكد ويلسون أن روديسيا مسؤولية بريطانية وأنها مسؤولة عنها أكثر من أي وقت مضى(٢).

(1) Pimlott, Op. Cit., P. 367.

(2) H.C., Rhodesia, Vol. 720, 11 November 1965, Cols. 350-354.

إن مجرد نقل القضية إلى الأمم المتحدة جعل بريطانيا تبدو ضعيفة ولم تستطيع أن تقدم سوى القليل لحل المشكلة، واعتقد ويلسون أن العقوبات ستكون كافية لإجبار نظام سميث على التراجع[١] وكان مقتنعاً بأن كلا من جنوب أفريقيا والبرتغال وشركات النفط الدولية سوف توافق على العقوبات[٢]، بيد أن البرتغال دعمت استقلال روديسيا لتكون جبهة الدفاع الأمامية ضد حركات التحرر الوطني في أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية[٣]، وأقر مجلس الوزراء في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٥ عدم تطبيق العقوبات ضد روديسيا إلا إذا أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية[٤].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من قيام ويلسون إدخالها طرفاً رئيساً في الأزمة الروديسية وكانت قلقة من أن تؤدي العقوبات الاقتصادية في النهاية إلى استخدام القوة للإطاحة بنظام سميث مما سيشكل سابقة خطيرة بالنسبة للمناطق الأفريقية البيضاء الأخرى، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية أن روديسيا لا تستحق المخاطرة فيها وأن الهدف الأمريكي الرئيس في أفريقيا هو احتواء الشيوعية[٥]، فضلاً عن عدم علمها بخطط حكومة ويلسون التي وصفتها بأنها تراوغ بشأن الرد على الاستقلال من جانب واحد[٦].

اتفق معظم الوزراء البريطانيين على تقييم السياسي العمالي جورج ويغ (George Wigg) في كانون الأول ١٩٦٥ بأنه بدون الدعم الأمريكي ليس لديهم أي فرصة لفرض عقوبات فعالة وإلحاق الهزيمة بنظام سميث، وبالتالي انتهز ويلسون كل الفرص الممكنة لإشراك الولايات المتحدة الأمريكية فيما خطط لفعله وأبقى الأميركيين على اطلاع وثيق بجميع التبادلات الرسمية بينه وبين سميث[٧]

(1) Crines and Hickson, Op. Cit., P. 259.

(2) Ponting, Op. Cit., P. 155.

(3) Luís Barroso, A trick with rebounds: Portugal, Zambia and the Rhodesian crisis 1967-1968, Portuguese Journal of Social Science, Vol. 12, No. 2, Instituto de Estudos Superiores Militares, Lisboa, Portugal, 2013, P. 197.

(4) Ponting, Op. Cit., P. 155.

(5) Noer, Op. Cit., P. 198.

(6) Watts, The Rhodesian Crisis in British, P. 336.

(7) Pimlott, Op. Cit., P. 377.

مر أكثر من شهر على الاستقلال من جانب واحد وويلسون لم يتخذ أي تدابير جادة لإضعاف موقف سميث وكان الشعور الأفريقي في الأمم المتحدة غاضباً من هذا التقاعس(١)، وسرعان ما تعرض ويلسون لضغوط متنوعة المصادر وحاول عبثاً استرضاؤهم جميعاً، فدول الكومنويلث والكثير من أعضاء حزب العمال الذي تزعمه توقعوا الاستخدام الكامل للقوة البريطانية لسحق نظام المتمردين في روديسيا بينما تجنب ويلسون استخدام القوة، أما المحافظون فعارضوا بإصرار العمل العسكري ضد (الأهل والأقارب) في روديسيا، وطالب الأحرار العزلة الاقتصادية الكاملة لروديسيا، في حين أن رجال الأعمال والعديد من المحافظين عارضوا أي حظر اقتصادي، وأدرك ويلسون أنه بحاجة إلى حل الأزمة في أسرع وقت ممكن والتخفيف من حدة انتقادات الدول الأفريقية والأمم المتحدة والتقليل من هجمات المحافظين المعارضين في مجلس العموم والتوفيق بين الأطراف المعارضة والمؤيدة للعقوبات الاقتصادية في مجلس العموم، فاعتمد على استراتيجية أسماها (القتل السريع) بعزل روديسيا اقتصادياً وإجبار نظام سميث على التراجع والعودة إلى الحكم الدستوري بالطرق السلمية لتفادي ضغط الدول الأفريقية التي طالبت باستخدام القوة العسكرية للإطاحة بنظام سميث وهددوا بقطع العلاقات مع لندن إذا لم يسحق ويلسون التمرد بحلول ١٥ كانون الأول ١٩٦٥، لكن ويلسون واجه مشكلة في تطبيق استراتيجية القتل السريع لأنها قد تؤدي إلى قطع الامدادات النفطية عن جنوب أفريقيا ولاسيما أن جنوب أفريقيا شريك تجاري رئيس لبريطانيا مما يؤدي إلى إرباك الاقتصاد البريطاني الذي واجه عجزاً في ميزان المدفوعات(٢)، واقترح وزير الزراعة الكيني بروس ماكنزي (Bruce McKenzie) بأن هناك طريقة واحدة للقتل السريع وهي نشر فيروس من شأنه القضاء على الماشية في روديسيا واعترف ويلسون بأنه تم إقناعه بالفكرة لمدة وجيزة ولكنه سرعان ما رفضها، ثم اجتمع مع كبار الشخصيات التجارية لمناقشة جدوى فرض عقوبات اقتصادية على روديسيا وقيل له إنها لن تلحق ضرراً بروديسيا وإنما سيضر بريطانيا أكثر لكن ويلسون لم يقتنع بذلك(٣).

(1) Pimlott, Op. Cit., P. 156.
(2) Noer, Op. Cit., PP. 199,203.
(3) Zeigler, Op. Cit., P. 235.

توجه ويلسون الى الولايات المتحدة الأمريكية في ١٦ كانون الأول ١٩٦٥ لمخاطبة الجمعية العامة والحصول على الدعم الأمريكي، وفي الأمم المتحدة انسحب ممثلو ١٠٠ دولة عندما بدأ في الكلام وواجه أيضاً مشاكل كثيرة في واشنطن لكن في النهاية وافق جونسون على العقوبات النفطية ضد النظام غير الشرعي في روديسيا(١)، فكانت الصفقة كما صرح ويلسون لمجلس الوزراء في ٢١ كانون الأول ١٩٦٥ بأنه إذا وقف بحزم في الشرق الأقصى فإن الأمريكيين سيدعمون العقوبات النفطية(٢)، وسهّل دعم الولايات المتحدة الأمريكية على ويلسون الاعتقاد بأن مجتمع المستوطنين الصغير في روديسيا ليس باستطاعته الصمود لمدة طويلة(٣) وأخذ يتباهى بأن نظام سميث أصبح يترنح(٤)، بينما جونسون شكك باستراتيجية ويلسون (القتل السريع) في التأثير على اقتصاد روديسيا وبيّن عدم فعالية العقوبات النفطية ضدها لأن جنوب أفريقيا ستزودها بالنفط لمدة طويلة ما لم تقوم بريطانيا بإيقافها(٥)، على الرغم من بغض ويلسون لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ورفضه توريد الأسلحة إليهم وكان مقتنعاً بأنهم يحرضون النظام في روديسيا على رفض أي تسوية لكنه رفض الإساءة لهم بسبب العلاقات التجارية الكبيرة(٦)، وعلى ما يبدو العلاقات العِرقية أيضا.

بينت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٢ كانون الأول ١٩٦٥ بأن الدول الأفريقية تعتقد أن العقوبات الاقتصادية غير كافية لأسقاط نظام سميث وإنهم يشكون في صدق نوايا ويلسون ويفضلون استخدام القوة العسكرية، لكن ويلسون صرح علناً بأنه لن يستخدم القوة وزعم أن الرأي العام البريطاني لن يدعم العمل العسكري وأن العديد من ضباط سلاح الجو قد يستقيلون إذا أُمروا بمهاجمة نظام سميث، واعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه إذا أخفق ويلسون في التعامل بسرعة وفعالية مع نظام سميث قد يؤدي إلى انفصال الكومنويلث وستستغل الدول الشيوعية الأزمة لتوسيع نفوذها بين الدول الإفريقية، واعتقد السفير الأمريكي في لندن بروس أن

(1) Ponting, Op. Cit., P. 156.
(2) Crossman, Op. Cit., P. 418.
(3) Pimlott, Op. Cit., P. 377.
(4) Zeigler, Op. Cit., P. 235.
(5) Noer, Op. Cit., P.P 204,206.
(6) Zeigler, Op. Cit., P. 318.

البريطانيين عدّوها أخطر أزمة منذ أزمة السويس بسبب تأثيرها على جميع أنحاء أفريقيا وعلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا(١).

أعرب ويلسون عن أمله بأن العقوبات النفطية تُجنّبه انتقادات الدول الأفريقية وستسبب المزيد من الضرر لروديسيا لكنه خشي من أن يكون الضرر أكثر على زامبيا لأنه سيتوقف تصدير النحاس الزامبي الذي اعتمدت عليه بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فارسل ويلسون وكيل الوزارة الدائم للشؤون الاقتصادية إلى واشنطن لإقناع الأمريكيين بدعم زامبيا عن طريق الجسر الجوي وذلك لتجنب حدوث حرب عِرقية وصفها ويلسون قائلاً: "**قد ينشأ موقف سيجعل أزمة الكونغو تبدو وكأنها حفلة شاي بالمقارنة معها**"(٢).

اعترف سميث في مذكراته بأن العقوبات النفطية ستؤثر باقتصاد روديسيا وأن ويلسون أبرم صفقة مع الرئيس الأمريكي جونسون مفادها أنه في مقابل الدعم البريطاني لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام فإن جونسون سيساعده في فرض حظر للنفط، وأشار قائلاً: "**كيف يمكن لقادة ما يسمى ببلدان العالم الحر أن تتخذ قرارات ظالمة مقابل مصالح سياسية خاصة، ولم يكن لأمريكا مصلحة أو رغبة في فعل أي شيء بخصوص روديسيا وكان البريطانيون غير مهتمين بفيتنام، لكن قادتهم جروا بلدانهم إلى هذين الصراعين لمصالحهم الخاصة**"(٣).

تم وقف إجراءات وصول النفط إلى روديسيا في كانون الأول ١٩٦٥ وأعلنت الشركة التي تمتلك خط الأنابيب من بيرا (Beira) إلى أُومتالي (Umtali) في روديسيا أنه سيتم إغلاقه بعد ضخ المخزونات الحالية وفي المقابل حصلت الشركة على تعويض قدره (٥٤٠,٠٠٠) جنيه إسترليني من بريطانيا بعد إغلاق مصفاة أُومتالي في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٦ فكان على روديسيا الاعتماد بعد ذلك على المنتجات البترولية المكررة، فَعُد ذلك انتصاراً سياسياً لويلسون

(1) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 516 Memorandum From the Under Secretary of State for Economic Affairs (Mann) to President Johnson, Washington, 22 December 1965.

(2) Richard Coggins, Wilson and Rhodesia: UDI and British Policy Towards Africa, Journal Contemporary British History, Vol. 20, No. 3, 2006, P. 370-371.

(3) Ian Smith, Op. Cit., P. 186.

عندما ناقش العقوبات في مجلس العموم، وكانت السياسة الرسمية للمحافظين هي الامتناع عن التصويت لكن صوت (٣٠) منهم مع حكومة ويلسون وصوت (٥٠) من مؤيدي سميث المتشديين ضد العقوبات[١]، وصرح ويلسون قائلاً "**البعض مستعد للتفاوض مع لص على أساس أنهم سيسمحون له بالاحتفاظ بمكاسبه غير القانونية من خلال تحويل السرقة إلى هدية**"، وكان هذا إشارة إلى مجموعة صغيرة من نواب المحافظين الذين عارضوا فرض عقوبات على روديسيا وأيدوا حل وسط مع نظام سميث[٢].

اعتقد ويلسون بأن نظام سميث ليس لديه الخبرة والكفاءة للتعامل مع الصعوبات الاقتصادية وأنها مسألة وقت وسيدرك الشعب أن نظام سميث ليس بإمكانه الانتصار، وأكد ويلسون بأنه سيعمل بكل عزم لإسقاطه حتى لا يخسر جمهوره الأفريقي[٣]، وأن هدفه هو إنهاء التمرد في روديسيا بأسرع وقت ممكن وعدم التفاوض مع نظام ادعى بشكل غير قانوني أنه حكم البلاد وأن مناقشة مستقبل روديسيا الدستوري لابد أن يكون مع مسؤولين يمثلون كل الشعب الروديسي[٤].

طمأن ويلسون دول الكومنويلث في مؤتمر رؤوساء وزراء الكومنويلث حول روديسيا في مدينة لاغوس في كانون الثاني ١٩٦٦ بأن انهيار الاقتصاد الروديسي سيحدث في "**أسابيع بدلاً من أشهر**"، لكنه أخطأ في تقدير تأثير العقوبات التي تجاهلتها البرتغال[٥] ودولة جنوب أفريقيا، واستهان بمقدار الوقت الذي سيستغرقه سقوط نظام سميث[٦] وتحولت الأسابيع إلى أشهر ثم إلى أعوام[٧]، ولم يكن ويلسون وحده مسؤولاً عن خطأ التقدير إذ استند في تقديره على معلومات وزارة الشؤون الاقتصادية، كما يبدو أن لتصريحه صلة بالانتخابات التي كانت على الأبواب[٨].

(1) Ponting, Op. Cit., P. 156-157.

(2) Kieran O'Leary, From Birmingham to Bulawayo: The Labour Government Race and Decolonisation 1964-1970, MA, University College London, 2016, P. 14.

(3) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 522 Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, 7 January 1966.

(4) H.C., Rhodesia, Vol. 723, 25 January 1966, Col. 40.

(5) Wilson, The Labour Government, P. 196.

(6) Crines and Hickson, Op. Cit., P. 259.

(7) Ponting, Op. Cit., P. 158.

(8) Pimlott, Op. Cit., P. 379.

أخبر ويلسون مجلس الوزراء خلال الأشهر الأولى من إعلان الاستقلال بأنه أراد إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع سميث عن طريق الحاكم العام لروديسيا همفري جيبس (Humphrey Gibbs) لكنه في الوقت نفسه أرسل رسالة سرية إلى سميث أكد فيها بأن بريطانيا لا تستطيع تأجيل اتخاذ إجراء أكثر صرامة لمدة اطول، ولمّح لسميث أنه على استعداد للتفاوض بشأن العودة إلى الشرعية، وفي تلك المدة كانت المحادثات جارية لكن وراء الكواليس(١).

توقعت وزارة الخارجية الأمريكية اتخاذ ويلسون خطة أكثر صرامة في مجال النفط بعد أن فاز بأغلبية كبيرة في الانتخابات العامة في ٣١ آذار ١٩٦٦ وانتظرت بفارغ الصبر من ويلسون لاتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بخرق العقوبات النفطية(٢) وأخبرت بريطانيا في ٤ نيسان ١٩٦٦ بأن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل مسؤولية الغرب وأنهم لديهم عبء كبير يتحملونه وليس بإمكانهم تحمل عبءٍ آخر(٣)، وحذرت وزارة الخارجية الأمريكية من الانجراف بعيداً قائلةً "**يجب أن نبقي البريطانيين في المقدمة وإلا ستكون المسألة برمتها في مسؤوليتنا**"(٤)، وأكد المسؤولون الأمريكيون في ١٢ نيسان ١٩٦٦ بأنه إذا اختار البريطانيون استخدام القوة فإنها ستتم بدونهم ولن تتورط الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في روديسيا(٥).

قرر ويلسون التعامل مع المتمردين في روديسيا من خلال الدبلوماسية غير الرسمية لمعرفة مدى استعداد سميث وأفراد حكومته للعودة الى الشرعية السابقة، فأرسل سكرتيره الخاص أوليفر رايت (Oliver Wright) الذي التقى سميث في ٢٤ نيسان ١٩٦٦ وسرعان ما تسربت الأخبار مما أجبر ويلسون على الإدلاء ببيان في مجلس العموم أعلن فيه بأن المحادثات غير الرسمية ستعقد بين الجانبين لمعرفة فقط ما إذا كان هناك أساس للتفاوض وأكد قائلاً "**هذه ليست**

(1) Ponting, Op. Cit., P. 158.

(2) Noer, Op. Cit., P. 210.

(3) Ponting, Op. Cit., P.P. 155, 158.

(4) Zeigler, Op. Cit., P. 236.

(5) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 532, Record of Agreements and Decisions at the Fifth Meeting of the Senior Interdepartmental Group, Washington, 12 April 1966.

مفاوضات لأن حكومة جلالة الملكة لا تتفاوض مع نظام غير قانوني"، وأكد أنه لن يجتمع مع سميث إلا إذا عادت روديسيا إلى الحكم الدستوري(١).

أرسل ويلسون رسالة إلى الرئيس جونسون في ٢٧ نيسان ١٩٦٦ بين فيها انه سيعقد محادثات غير رسمية مع سميث تبدأ في بريطانيا وتنتهي في روديسيا(٢)، فكانت هناك ثلاث جولات من المحادثات بين آيار وآب ١٩٦٦ بدأت في بريطانيا في آيار واستمرت في روديسيا في حزيران وانتهت في نهاية آب(٣)، وأراد ويلسون من سميث التحلي بالشجاعة والانفصال عن المتشددين في حكومته وتأليف حكومة وحدة وطنية مسؤولة تمنحها بريطانيا الاستقلال مع ضمان الانتقال إلى حكم الأغلبية خلال مدة زمنية محددة(٤).

أرسل الرئيس جونسون رسالة إلى ويلسون في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٦ شكره على إعلامه بالموقف ويبيّن إعجابه بقيادته للكومنويلث والسيطرة على الموقف في روديسيا، ووصفه بأنه قوة كبيرة من أجل الخير قدم خدمة رائعة لأفريقيا والعالم(٥).

ظهرت في النصف الثاني من عام ١٩٦٦ شائعات ادعت أن زعيم حزب الاتحاد الشعبي الأفريقي الزمبابوي جوشو نكومو عقد اتفاقية سرية مع ويلسون ووافق على العمل مع نظام سميث في مقابل منصب وزير الداخلية، لكن نفى الحزب هذه الشائعة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٦ واتهم ما أسماهم العنصريين وجواسيس سميث بترويجها وصرح الحزب قائلاً "**لا يوجد حل وسط في الكفاح من أجل تحرير زيمبابوي، سوف نأخذ المساعدات من الأموال والبنادق والرصاص من أي مصدر، روسيا والصين وحتى الشيطان نفسه**"، وقرر الحزب على أولاً عدم عقد أي اتفاقية لا مع ويلسون ولا أحد وكلائه، وثانياً قتال كل العنصريين البيض حتى النهاية، وثالثاً

(1) John W. Young, Twentieth-Century Diplomacy A Case Study of British Practice 1963–1976, Cambridge University Press, New York, 2008, P. 108-109.

(2) FRUS 1964-1968, Africa, Vol XXIV, No. 534 Message From Prime Minister Wilson to President Johnson, London, 27 April 1966.

(3) Ponting, Op. Cit., P. 239.

(4) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 538 Memorandum of Conversation, London, 10 June 1966.

(5) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 544 Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, 18 October 1966.

زيادة العمليات العسكرية حتى لو اضطروا إلى مقاتلة حزب الاتحاد الوطني الافريقي الزمبابوي في لوساكا والقضاء على ما أسماهم "بالخونة"، ورابعاً عدم التخلي عن مبدأ الصوت الواحد للرجل الواحد، وخامساً عند حكمهم للجمهورية فإنهم سيحاكمون العنصريين البيض علناً أمام المحاكم الشعبية، وسادساً: الحرية الحقيقية لجميع أبناء الوطن(١).

أبلغ ويلسون مجلس الوزراء أن محادثاته مع سميث لم تحرز أي تقدم ولا أي نتائج إيجابية(٢)، وأعلن بأنه سيسحب المقترحات السابقة التي قدمها إلى النظام الروديسي ولن يقبل أي تسوية للاستقلال قبل قيام حكم الأغلبية(٣)، وسيسعى لفرض عقوبات إلزامية على روديسيا في الأمم المتحدة ما لم يتخذ نظام سميث خطوات لإنهاء التمرد بحلول نهاية العام(٤)، لكن طالما كانت العقوبات غير فعالة إلى حد كبير فلم يكن لدى سميث سبب للتفاوض بجدية(٥).

بينت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأن العقوبات الاقتصادية الإلزامية التي اعتقد ويلسون بأنها ستنهي التمرد في روديسيا لم تحقق النتائج المرجوة، بسبب دعم جنوب إفريقيا والبرتغال لروديسيا، فقد أشارت كل من جنوب أفريقيا والبرتغال بأنهما سيتجاهلان مطالب مجلس الأمن وبالتالي فإن اقتصاد روديسيا سوف لن يتأثر كثيراً، ووقعت معظم الآثار الضارة للعقوبات على زامبيا التي أصبح اقتصادها أكثر هشاشة مما كانت عليه قبل عام من ذلك التاريخ(٦).

أعربت البرتغال عن أسفها لأن الرأي العام حملها مسؤولية إخفاق عقوبات الأمم المتحدة على روديسيا وبيَّنت حقيقة أن النفط والسلع الأخرى وصلت إلى روديسيا على متن سفن بريطانية وأمريكية وهناك تجارة نشطة من جميع أنحاء العالم معها، وأوضحت البرتغال بأن العقوبات

(1) N.A, Foreign Office 1110/2085, PR 10571/3, Confidential, Letter from Office the Zimbabwe African People's Union in Zambia to Office ZAPU Representative in United Kingdom, ZANU Secret Plot with Wilson, 24 October 1964, P. 7.

(2) Ponting, Op. Cit., P. 239.

(3) Walter Darnell Jacobs, Rhodesian Independence After the Fearless, Journal of World Affairs, Vol. 131, No. 3, World Affairs Institute, 2015, P. 164.

(4) O'Leary, Op. Cit., P. 80.

(5) Ponting, Op. Cit., P. 239.

(6) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 554, Intelligence Memorandum Prepared in the Central Intelligence Agency, Washington, (N.D).

ستفشل لأن جنوب إفريقيا لديها القدرة على تزويد روديسيا بالنفط إلى أجل غير مسمى، ونظراً لعدم رغبة أي قوة كبرى مواجهة جنوب إفريقيا كان على البرتغال أن تكون كبش فداء، وبيّنت البرتغال بأن تجارتها مع روديسيا ضئيلة وأن على الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وغيرها من الدول أن تتوقف عن التجارة مع روديسيا إذا أرادت من العقوبات أن تنجح، واختتمت البرتغال بالإعراب عن إيمانها بأن نظام سميث قادر على البقاء لأن جنوب إفريقيا ستواصل تزويده بالوقود دون صعوبة[١].

بعد تزايد الضغوط على ويلسون لتحقيق تسوية بشأن روديسيا، نقل الاتصالات الدبلوماسية إلى مستوى أعلى، فأرسل وزير الدولة لشؤون الكومنويلث هربيرت بودين (Herbert Bowden) مرتين إلى روديسيا، الثانية في تشرين الثاني ١٩٦٦ لكن في المرة الثانية امتنع عن الذهاب وهدد بالاستقالة لكن ويلسون أقنعه بالذهاب وأرسل معه السكرتير الدائم موريس جيمس (Morrice James) لمتابعة محادثات بودين[٢]، ورفض ويلسون إعلام مجلس الوزراء بتفاصيل المحادثات[٣] بينما الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم بالاتصالات التي أجراها مع سميث خلال تلك المدة[٤]،

رفض سميث في تشرين الثاني ١٩٦٦جميع الشروط البريطانية[٥] فقرر ويلسون الانتقال إلى أعلى مستوى من الاتصال، إذ قرر الاجتماع مع سميث على متن السفينة الملكية تايكر (HMS Tiger) في البحر المتوسط قبالة جبل طارق بحضور الحاكم العام في المدة بين ٢-٤ كانون الأول ١٩٦٦ وأظهرت القمة أن أي نوع من الاتصال كان ممكناً مع سميث بغض النظر عن طبيعة نظامه غير القانوني[٦].

(1) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 561 Telegram From the Department of State to the Embassy in Portugal, Washington, 10 November 1967.

(2) Young, Twentieth-Century Diplomacy, P. 109.

(3) Ponting, Op. Cit., P. 241.

(4) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 542 Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, 24 September 1966.

(5) Ponting, Op. Cit., P. 241.

(6) Young, Twentieth-Century Diplomacy, P. 109.

المبحث الثالث

محادثاته مع سميث على متن السفينتين الملكيتين تايكر (HMS Tiger) وفيرليس (HMS Fearless) حتى استقالته ١٩٧٦

١- محادثات السفينة الملكية تايكر كانون الأول ١٩٦٦:

أراد ويلسون عدم انقطاع المحادثات فاتفق على إجراء محادثات بينه وبين سميث على متن السفينة الملكية تايكر في البحر المتوسط قبالة جبل طارق، إذ كان أمله الحصول على الفضل لتسوية مشكلة روديسيا من خلال دبلوماسيته الشخصية، واعتقد بأنه حتى لو أخفق في ذلك لكن سينجح في نزع فتيل القضية من الداخل عبر إظهار محاولة كل ما يمكنه قبل الشروع في سياسة صارمة تجاه روديسيا، وقال لزميل له قبيل مغادرته إلى محادثات تايكر قائلاً "**هذه هي لعبة صندوق الموسيقى ... الشخص الذي يحمله عندما تتوقف الموسيقى يخسر، وسأكون قد سلمت الصندوق إلى سميث وتخلصت من اللوم على عاتقي**"، والمشكلة أن سميث اعتقد أنه في الموقف نفسه أيضاً وكان يسيطر بحكم الواقع على روديسيا ولم يكن لديه ما يخسره إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق(١).

ذكر ويلسون في مذكراته أن سبب إجراء المحادثات في وسط البحر لتكون أكثر خصوصيةً وأمناً(٢)، بينما ذكر سميث في مذكراته بأنه لم يسمح له بالسفر إلى لندن لأنه كانت هناك موجة كبيرة من التعاطف والدعم لصالح نظامهم، واعتقد أصدقاء سميث أنهم إذا تمكنوا من الوصول إلى التلفزيون البريطاني وبقية وسائل الإعلام سيكون مفيداً لهم، وبعد انتهاء الاجتماع ظهرت تكهنات بأن ويلسون اعتقد أنه على متن سفينة حربية بريطانية سيكون سميث في حالة نفسية غير مناسبة(٣).

(1) Ponting, Op. Cit., P. 241-242.
(2) Wilson, The Labour Government, P. 309.
(3) Ian Smith, Op. Cit., P. 208.

استمرت محادثات تايكر من ٢-٤ كانون الأول ١٩٦٦[١]، وكان اقتراح ويلسون هو تخلي سميث عن الاستقلال وحل الحكومة والبرلمان وتسليم السلطة إلى الحاكم العام همفري جيبس لمدة وجيزة والعودة إلى الحكم الدستوري ثم اجراء انتخابات جديدة ومن ثم اختبار دستور ١٩٦١ مقبولاً لشعب روديسيا ككل أم لا، وحذّر ويلسون سميث بأنه إذا لم يقبل فإنه سينقل القضية إلى الأمم المتحدة وسيواجه عقوبات الزامية[٢] وحتى عدم استخدام القوة سوف يتراجع عنها[٣].

رفض سميث التوقيع على الاتفاق حتى يستشير زملاءه في روديسيا[٤]، ووصف ويلسون الاجتماع مع سميث بأنه مخيب للآمال وأن سميث رجل مخادع ومضطرب الشخصية ولا يمكن الوثوق به[٥]، وكانت التقارير التي تأتي إلى لندن حول اجتماع مجلس الوزراء الروديسي في ٥ كانون الأول ١٩٦٦ كما أشار إليها ويلسون في مذكراته أنه بحلول وقت الغداء كان هناك أغلبية تؤيد قبول وثيقة تايكر وقيل إن سميث قد دافع عنها لكن وزير الشؤون الخارجية والدفاع اللورد جيمس كراهام (James Graham) أكد بأنه لن يقبلها أبداً، فأشار سميث إلى الباب بأنه حر في المغادرة، وإذا كانت التقارير صحيحة فربما كان سميث قد توصل إلى اتفاق بحلول وقت الغداء لكن بعد الظهر مارس زعماء الأحزاب المتطرفة ضغوطهم وانجرف سميث معهم[٦].

حاول ويلسون إقناع سميث بإقالة جزء من حكومته وقبول خمسة وزراء جدد بمن فيهم اثنان من الأفارقة غير القوميين والبقاء رئيساً للوزراء في إدارة جديدة ذات قاعدة عريضة تحكم جنباً إلى جنب مع بريطانيا خلال مدة الانتقال إلى الاستقلال القانوني، لكن رفض سميث الاقتراح[٧]، لذا أيد ويلسون في كانون الأول ١٩٦٦ قرار فرض عقوبات دولية على التجارة مع روديسيا[٨].

(1) Ponting, Op. Cit., P. 242.

(2) N.A., Foreign Commonwealth Office 26/59, Dept. Information Policy, Rhodesia, H.M.S. Fearless, File No. IJM 9/224/1, 15 October 1968, PP. 3,6.

(3) Wilson, The Labour Government, P. 309-310.

(4) Ian Smith, Op. Cit., P. 211.

(5) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 549, Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, 4 December 1966.

(6) Wilson, The Labour Government, PP. 309, 321.

(7) Ponting, Op. Cit., P. 243.

(8) Wilson, The Labour Government, P. 321.

أعلن ويلسون في مجلس العموم في ٦ كانون الأول ١٩٦٦ أن الروديسيين رفضوا وثيقة تايكر التي وقّعها سميث ولم يتركوا لبريطانيا خياراً سوى فرض العقوبات الإلزامية الانتقائية ضد نظام سميث غير القانوني[١]، وأن حكومته أخطأت في التنبؤ بأن العقوبات ستضع حداً للتمرد في غضون أسابيع بدلاً من أشهر، وأكد أنه إذا أخفقت تلك العقوبات فقد تستمر المشكلة لأعوام وأشار قائلاً "**لا ينبغي أن يفترض النظام في روديسيا عندما تعهدت بريطانيا بعدم استخدام القوة لإنهاء التمرد ستكون قادرة على الحفاظ على هذا التعهد، ويجب أن يتذكروا أنه إذا رفضوا التسوية فسيكون لديهم عدد قليل جداً من الأصدقاء ... وإذا تطلب الأمر سنوات لحل المشكلة فلا ينبغي لنا أن نستسلم مهما كان الضرر، صح أن خسارة نحو (٣٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني من الصادرات إلى روديسيا في العام الماضي كانت مؤلمة لكننا بلدٌ قويٌّ ولم نهزم أبداً في أي قضية**"[٢].

أيد إدوارد هيث العقوبات الاقتصادية لكنه أراد أن لا تكون عقابية، ورفض ويلسون استخدام القوة لأنه برأيه إذا فشلت بريطانيا باستخدام القوة فإن الكومنويلث سينهار أو ستتدفع دول الكومنويلث واحدة تلو الأخرى إلى الاعتماد على الاتحاد السوفيتي أو الصين[٣]، كما كتب وزير الدفاع دينيس هيلي لاحقاً بأنه كان لدى روديسيا الجنوبية قوات مسلحة قوية ولم يكن لديه سبب للاعتقاد بأنهم لن يهددوا بريطانيا إذا حاولت التدخل، واعتقد هيلي أن ويلسون كان محقاً بأنه لن يحصل على دعم سياسي داخلي إذا شن حرباً على (الأقارب)، وأن قتال الروديسيين من أصل بريطاني ستكون مهمة بغيضة للقوات البريطانية، وبالفعل أثارت تلك السياسة الخلافات داخل القوات المسلحة البريطانية فأصدر هيلي تحذيراً شديد اللهجة لرئيس الأركان العامة حول هذا الموضوع[٤].

(1) FRUS 1964-1968, Africa, Vol. XXIV, No. 549 Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, 4 December 1966.

(2) Wilson, The Labour Government, P. 316-317.

(3) Ibid, PP. 179,181.

(4) Fry, Op. Cit., P. 190.

أعلن ويلسون في ٢١ كانون الأول ١٩٦٦ أن السياسة البريطانية ستكون "**لا استقلال قبل حكم الأغلبية**"، وناقش مجلس الوزراء السياسة المستقبلية واتفقوا على عدم إجراء مفاوضات بعد ذلك التاريخ، لكن ويلسون كان حريصاً على إبقاء الحوار مفتوحاً عن طريق إرسال لجنة إلى روديسيا لتحديد نوع الدستور الذي سيعمل في ظل حكم الأغلبية[١]، ولم يبدِ النظام في روديسيا أي مؤشر على قبول الحد الأدنى من الشروط البريطانية[٢]، لكن إيمان ويلسون بسجله الأكاديمي جعل الآخرين أدنى شأن بالنسبة له، بينما بدا سميث غير مهتم بويلسون، كما لاحظت مارسيا وليامز أن سميث تمتع بشعبية كبيرة جداً في بريطانيا[٣].

لم يكن القوميون الأفارقة في روديسيا راضين عن سياسة ويلسون في المفاوضات، إذ كتبت صحيفة (Zimbabwe News) في عدد كانون الأول ١٩٦٦ وهي صحيفة تابعة لحزب الاتحاد الوطني الافريقي الزمبابوي تصدر في زامبيا، بأن ويلسون ارتكب في الماضي أخطاء في تعامله مع روديسيا وعليه تجنب تكرار أي من هذه الأخطاء وأن العقوبات لم تكن تعمل بشكل فعال بما فيه الكفاية لإحداث أي تغيير سياسي ذي مغزى وأنه في ضوء قرار جنوب أفريقيا بمساعدة نظام سميث "**فيجب التخلي عن صرخة الببغاء الشهيرة التي ليس فيها القوة الكافية**"، واتهمت الصحيفة ويلسون فيما بعد بالتواطؤ مع نظام سميث وأن حكومته تحاول إيجاد أعذار لمواصلة دعمها لحكم الأقلية البيضاء، وأظهرت هذه المقالات الفرق بين القوميين المحليين ونظرائهم الأكثر اعتدالاً في بريطانيا[٤].

أدان سيسيل كينك مالك صحيفة (Daily Mirror) في يومياته مظهر ويلسون المتفائل في مواجهة الأزمات الخارجية ومنها سياسته الخارجية إتجاه روديسيا، فكتب قائلاً "**غرور ويلسون مذهل جداً، كل إخفاق يتم الترحيب به باعتباره إنجازاً رائعاً، والواقع هو لا يوجد أي شيء،**

(1) Ponting, Op. Cit., P. 245.

(2) Wilson, The Labour Government, P. 424.

(3) Fry, Op. Cit., P. 190.

(4) Quoted from Charlie Eperon, Advocacy Organisations the British Labour Movement and the Struggle for Independence in Rhodesia 1965-1980, PhD University of Central Lancashire School of Education and Social Sciences, Lancashire, UK, 2015, P.165-166.

يجب على المرء فقط انتظار الأحداث لتكشف للعالم أن الإمبراطور ليس لديه ملابس"[١]، من الواضح أن كينك كان خصماً غير ودي لويلسون ويظهره دائماً على أنه انتهازي[٢].

بعد إخفاق محادثات تايكر تلاشت الجهود الدبلوماسية لمدة ثمانية عشر شهراً[٣]، سوى اقتراح من ويلسون في حزيران ١٩٦٧ بإرسال لجنة ملكية برئاسة اللورد غاردنر في محاولة إحياء محادثات تايكر بأكملها[٤]، وإرسال اللورد ألبورت (Alport) في ١٣ حزيران – تموز ١٩٦٧ لكنه لم يجد أملاً كبيراً في المفاوضات وأخبر ويلسون بأن العقوبات ليس فقط لم تثبت فعاليتها وإنما مع مرور الوقت سوف تفقد أهميتها[٥]، وإرسال وزير الكومنولث الجديد جورج تومسون (George Thomson) في تشرين الثاني ١٩٦٧ لكنه لم يحقق شيئاً يذكر[٦].

تأزم الجو السياسي في ٦ آذار ١٩٦٨ عندما أعدم نظام سميث ثلاثة أفارقة، وبعد خمسة أيام أعدم اثنين آخرين على الرغم أن الملكة اليزابيث الثانية طلبت الغاء عملية الاعدام[٧]،

---

(١) أصل المثل قصة قصيرة كتبها المؤلف الدنماركي هانز كريستيان أندرسن في القرن التاسع عشر مفادها إن نسّاجين وعدوا إمبراطوراً ببدلة جديدة من الملابس قالا إنها غير مرئية لأولئك الذين لا يصلحون أن يبقوا في مناصبهم أو كونهم أغبياء، وعندما ذهب الإمبراطور لرؤية "ملابسه الجديدة" لم يرى شيئاً على الإطلاق، لأنه في الحقيقة ليس هناك ملابس، لكن الوزراء تظاهروا بأنهم رأوا ملابس جميلة خوفاً من الحكم عليهم أنهم غير كفء لمناصبهم، وتظاهر الإمبراطور بأنه مسرور بالملابس الجديدة وقام بارتدائها حتى لا يبدو أنه غير كفيء بان يكون إمبراطور أو يوصف بأنه غبي، وعندما استعرض الإمبراطور أمام رعاياه في "ملابسه الجديدة" لم يجرؤ أحد على القول أنهم لا يرون أي ملابس عليه خشية النظر إليهم على أنهم أغبياء، ولكن طفل صرخ قائلاً: "لكنه لا يرتدي شيئاً على الإطلاق!". ويبدو ان القصة كانت مجازاً للنفاق الاجتماعي والتفاهات الجوفاء التي لا ينكرها أحد مجاملة للمنصب، بينما الطفل لا يعرف الحاجة إلى التظاهر والنفاق. للمزيد حول القصة ينظر:

Hans Christian Andersen, Fairy Tales from Hans Christian Andersen, J.M. Dent, UK, 1909, PP. 215-220

(2) Cecil King, The Cecil King diary, 1965-1970, Jonathan Cape, London,1972,P.114.

(3) Young, Twentieth-Century Diplomacy, P. 109.

(4) Ponting, Op. Cit., P. 246.

(5) Ian Smith, Op. Cit., P. 218.

(6) Eperon, Op. Cit., P. 132.

(7) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol.5, Part 2, P.294-295.

وتسبب هذا التحدي تصلباً قصير الأجل في مواقف مجلس الوزراء وأوضح ويلسون بأنه من المستحيل بعد ذلك الحدث التفاوض أو التوصل إلى تسوية(١).

لم يقتصر التأزم السياسي على حكومة ويلسون فقط، فقد حمّل رئيس حزب زابو المسؤولية كلها على ويلسون في مقال نشرته مجلة حزب الاتحاد الشعبي الأفريقي الزمبابوي في ٩ آذار ١٩٦٨ ومقرها في زامبيا في أعقاب إعدام الأفارقة الثلاثة بعنوان (رأس ويلسون الدامي)، إذ قال حزب اتحاد الشعب الافريقي "**إن الحكومة البريطانية هي المسؤولة الوحيدة عن روديسيا وهي مسؤولة بحكم الواقع عن هذه الأفعال الغادرة والدموية، ووضعنا اللوم كله على رأس هارولد ويلسون، لن يتمكن هذا الرجل أبداً من غسل الدم عن رأسه**"، وبذلك وضعت هذه المقالة اللوم على بريطانيا وحدها وعلى ويلسون كرئيس وزراء، وكذلك رئيس حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الزمبابوي ندابانينكي سيثول عبّر عن انتقاده للسياسة البريطانية في رسالة إلى ويلسون في ٢١ آذار ١٩٦٨ كتب فيها "**من واجبنا ومسؤولياتنا أن نلفت انتباهكم إلى اشمئزازنا وازدرائنا لتعاملكم غير الكفء مع أزمة روديسيا ... إن محاولاتك لترسيخ نظامك غير القانوني على أمل أن يكتسب بشكل افتراضي اعترافاً دولياً وديمومة داخلية سيفشل بالتأكيد**"، وحمّل سيثول المسؤولية البريطانية الكاملة عن أفعال سميث وان حكومة ويلسون سمحت عمداً لنظام سميث بالاستمرار، وهذا يوحي تنامي شعور الإحباط الذي عانت منه الحركة القومية بسبب عدم وجود إجراءات ملموسة من جانب ويلسون، ورأى القوميون أن سعي ويلسون لمفاوضات غير شرعية لا جدوى منها(٢).

أطلق ويلسون مبادرة جديدة في حزيران ١٩٦٨ فأرسل محاميه وصديقه أرنولد كودمان (Arnold goodman) والسياسي المحافظ ماكس أيتكين (Max Aitken) في زيارة خاصة إلى روديسيا لمناقشة الخطوط العريضة لمقترحات التسوية مع سميث وكانت الشروط المقترحة هي تلك التي تم الاتفاق عليها خلال محادثات تايكر، وعاد كودمان وأيتكين في آب ١٩٦٨ وأشارا إلى أن التسوية على هذا الأساس تبدو ممكنة، وفي نفس شهر حزيران ١٩٦٨ رفض

(1) Ponting, Op. Cit., P. 246.

(2) Quoted from Eperon, Op. Cit., P. 166-167.

أغلبية المحافظين في مجلس اللوردات تجديد عقوبات الأمم المتحدة ضد روديسيا فحذر وزير الخزانة روي جينكيز في ١٥ حزيران ١٩٦٨ في خطاب له من أنه في حالة إلغاء قرار العقوبات فإن المحادثات بين جميع الأحزاب حول إصلاح مجلس اللوردات سوف تتوقف، وحتى ويلسون أصبح غاضباً لدرجة أنه فكر في إلغاء مجلس اللوردات تماماً وإنهاء المفاوضات بين الأحزاب لإصلاحه وتشريع قانون يسلب سلطات اللوردات، فقال له كروسمان "**بحق الله، هارولد، هل أنت مجنون؟**" فأجابه ويلسون قائلاً "**هذا الكلام لروي ... يجب أن أظهر أنني أقوى منه**"[١].

يبدو إن ويلسون لم يكن جاداً بما قال، لكنه أراد أن يكون تصريحه أشد تأثيراً من تصريح وزيره روي جينكيز.

أراد ويلسون في آب ١٩٦٨ بأن تتاح له فرصة أخرى للدبلوماسية الشخصية ومحاولة الوصول إلى اتفاق مشرّف مع سميث، لكن مجلس الوزراء لم يكن متفائلاً لفكرة المفاوضات ورفض السماح لويلسون تقديم أي تنازلات تتجاوز تلك التي قدمت في محادثات تايكر[٢]، فأرسل ويلسون الدبلوماسي البريطاني جيمس بوتوملي (James Bottomley) في زيارة سرية إلى روديسيا لكن تم الكشف عنه من قبل الصحافة في المطار وتسربت أخبار الزيارة ولكن لم يمنعه هذا من عقد اجتماعين مع سميث مما مهد الطريق لعقد قمة أخرى[٣].

أصدر حزب الاتحاد الشعبي الافريقي الزمبابوي بياناً بشأن المحادثات المقترحة بين ويلسون وسميث مؤكداً أنه لا ويلسون ولا سميث ولا حكوماتهم تمثل الشعب الأفريقي في كل اجتماعاتهم ومن ثَمَّ فإن أي اتفاق ناتج عنه سيكون بلا جدوى وسيحكم عليه بالإخفاق، وإنهم سيواصلون الكفاح المسلح حتى التحرير، ووصفت مجلة زيمبابوي المحادثات في تشرين الأول ١٩٦٨

(1) Ponting, Op. Cit. PP. 247, 345.

(2) Ibid, P. 247.

(3) J.R.T. Wood, A Matter of Weeks Rather Than Months: The Impasse Between Harold Wilson and Ian Smith Sanctions Aborted Settlements and War 1965-1969, Trafford, US, 2012, P. 518.

بـ(المؤامرة) وعدّت سميث (عميلاً لهارولد ويلسون)، وكانت المحادثات بحسب المقال الافتتاحي فرصة لسميث وويلسون لاستنباط طرق ووسائل ترسيخ الهيمنة البيضاء بشكل دائم في أفريقيا[١].

أخبره ويلسون الرئيس جونسون في ٨ تشرين الأول ١٩٦٨ بأنه خطط للاجتماع مع سميث قبالة جبل طارق على متن سفينة حربية ورغب بالتوصل إلى تسوية ترضي الغالبية الروديسية خشية أن يؤدي فشل المحادثات الى تفكك العلاقة بين بريطانيا وروديسيا وبدول الكومنويلث الأخرى والتي ربما تؤدي الى حدوث نزاع واسع ومستمر بين جميع أنحاء دول جنوب أفريقيا[٢].

٢- محادثات السفينة الملكية فيرليس تشرين الأول ١٩٦٨:

كانت مبادرة فيرليس آخر محاولة لويلسون لإيجاد نوع من التسوية مع سميث على أمل التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى رفع العقوبات، ووصف المؤرخ البريطاني وكاتب سيرة هارولد ويلسون بن بيملوت (Ben Pimlott) هذه المبادرة بأنها وسيلة لحفظ ماء الوجه[٣]، وكان أمل ويلسون إقناع سميث بإجراء تغييرات في مجلس وزرائه ليكون أكثر استعداداً لقبول المقترحات، وخشي أنه إذا لم يتوصل إلى اتفاق مع حكومة سميث فسوف تكون روديسيا أشبه بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا[٤].

استخدم ويلسون المحادثات كمناورة دعائية لتهدئة انتقادات المحافظين لسياسته اتجاه روديسيا وإعادة دور بريطانيا داخل الكومنويلث من دون تعريض المصالح الاقتصادية البريطانية للخطر في جنوب أفريقيا، وأيضاً لتهدئة ردود الفعل الصاخبة للدول الأفريقية السوداء ونقّاد حزب العمال والمعارضة في الداخل ووسائل الإعلام مع تسليط الضوء عليه كرجل دولة بارع في

(1) Quoted from Eperon, Op. Cit., P. 167-168.

(2) FRUS 1964-1968, Africa, Vol .XXIV, No. 568, Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, 8 October 1968.

(3) Pimlott, Op. Cit., P. 452.

(4) N.A, FCO 26/59, Dept. Information Policy, Rhodesia, H.M.S. Fearless, File No. IJM 9/224/1, 9 October 1968, P. 7.

السياسة الخارجية[١]، وصرح بأنه تفاوض نيابة عن (٤,٠٠٠,٠٠٠) أفريقي في روديسيا ولن يمرر الإتفاق إلا بعد التأكد بأنه مقبول لشعب روديسيا ككل[٢].

استمرت المحادثات التي أجراها ويلسون على متن السفينة من ٩-١٣ تشرين الأول ١٩٦٨[٣] وكانت أكثر إثارة للجدل من تلك التي أجريت على السفينة الملكية تايكر[٤]، فعندما أجرى ويلسون محادثات تايكر قدر جورج براون فرص النجاح من ٤-٥ بالمائة بينما دينيس هيلي قدر مبادرة فيرليس بنسبة ١٥ بالمائة[٥] بينما كان ويلسون أكثر تفاؤلاً بها[٦].

تخلى ويلسون عن تعهد (لا استقلال قبل حكم الاغلبية) واقترح انتقالاً معقداً وطويلاً إلى حكم الأغلبية[٧]، وركز على نقطتين رئيسيتين من النقاط الستة هما التقدم من دون عوائق إلى حكم الاغلبية من خلال تسريع تعليم الأفارقة، وضمان عدم وجود تعديلات تراجعية في الدستور، وبعد (٣٠) ساعة من النقاش رفض سميث شروط ويلسون ووعد بأخذ الوثيقة لينظر فيها مجلس الوزراء في روديسيا، ووعده ويلسون بأرسال وزير الكومنويلث جورج تومسون إلى روديسيا لمناقشة بعض القضايا العالقة حول الوثيقة مع مجلس الوزراء الروديسي[٨]، وسافر تومسون الى روديسيا في ٢ تشرين الثاني لمناقشة النقاط العالقة[٩] وتلقَ تعليمات من ويلسون بعدم تقديم أي تنازلات، ووصف تومسون لاحقاً تلك التعليمات بأنها أعاقته في تحقيق النجاح وبيّن لويلسون بانه كان متحير وشعر بخيبة أمل كبيرة، وفي ١٣ شباط ١٩٦٩ رفضت الحكومة الروديسية

(1) Manuele Facchini, The Millstone Around Our Necks: Harold Wilson and the HMS Fearless Conference 9–13 October 1968, Journal Contemporary British History, Vol. 28, No. 3, 2014, P. 2.

(2) N.A, FCO 26/59, Dept. Information Policy, Rhodesia, H.M.S. Fearless, File No. IJM 9/224/1, 9 October 1968, P. 49.

(3) Ponting, Op. Cit., P. 248.

(4) Pimlott, Op. Cit., P. 453.

(5) King, Op. Cit., P. 97.

(6) N.A, FCO 26/59, Dept. Information Policy, Rhodesia, H.M.S. Fearless, File No. IJM 9/224/1, 14 October 1968, P. 10.

(7) Facchini, Op. Cit., P. 12

(8) N.A, FCO 26/59, Dept. Information Policy, Rhodesia, H.M.S. Fearless, File No. IJM 9/224/1, 14 October 1968, P. 22.

(9) Ashton and Louis , British Documents on the End of Empire, Vol 5, Part 2, P. 311.

المقترحات التي جاء بها تومسون، وصرح ويلسون بأن مهمة تومسون كانت آخر محاولة جدية مع النظام للحصول على تسوية[١].

أظهرت محادثات فيرليس تقوية وليس إضعاف موقف سميث، وأعجب ويلسون بمهارة سميث ووصفه قائلاً "**أسرع المناظرين وبارع في النقاش ومن المدهش أن يكون لهذا الملازم الطيار السابق وبدون خلفية سياسية مثل هذه القدرة على القيادة**"[٢].

يبدو إن رأي ويلسون بشخصية سميث متناقضة، فقد وصفه بعد إخفاق محادثات السفينة الملكية تايكر في كانون الأول ١٩٦٦ بأنه رجل مخادع ومضطرب الشخصية ولا يستطيع الوثوق به، بينما وصفه خلال محادثاته على متن السفينة الملكية فيرليس في تشرين الأول ١٩٦٨ بأنه أسرع المناظرين وبارع في النقاش وكان معجباً بسياسته وقيادته!.

بعد انهيار محادثات فيرليس قام النظام في روديسيا في ٢٠ حزيران ١٩٦٩ بإنشاء دستور عنصري جديد ووفقاً لأحكامه بعد حوالي (١٠٠) عام من ذلك التاريخ يمكن للأفارقة تحقيق التكافؤ مع البيض في البرلمان لكنهم لن يتمكنوا من تحقيق الأغلبية[٣]، ووصف سميث إصرار ويلسون للعودة إلى الشرعية السابقة بأنه "**مثير للسخرية**"[٤]، وفي ٢ آذار ١٩٧٠ أعلنت روديسيا جمهورية مع دستور من شأنه ضمان استمرار حكم الأقلية البيضاء إلى أجل غير مسمى[٥].

اعترف ويلسون أن العقوبات الاقتصادية قد بلغت الحد الأقصى لكن كان هناك تحايل عليها من قبل جنوب أفريقيا التي كانت تورد النفط الى روديسيا[٦]، وكذلك ثلاث شركات نفطية خرقت العقوبات أيضاً منها اثنان مملوكة لبريطانيا (Shell and British Petroleum) وواحدة فرنسية (Total)، وكان مجموع ما وصل روديسيا من النفط بين (٤٠,٠٠٠ -٥٠,٠٠٠) طن

(1) Facchini, Op. Cit., PP. 12,14.

(2) Pimlott, Op. Cit., P. 454.

(3) Ponting, Op. Cit., P. 249.

(4) Ian Smith, Op. Cit., P. 239.

(5) Filipe Ribeiro de Meneses and Robert McNamara, The White Redoubt, the Great Powers and the Struggle for Southern Africa 1960–1980, Palgrave Macmillan, London, 2018, P. 71.

(6) Pimlott, Op. Cit., P. 457.

شهرياً، ونفى ويلسون فيما بعد أنه كان على علم بوجود مثل هذا الترتيب وألقى باللوم على وزير الكومنويلث حينها جورج تومسون[١]، وأصبح بقاء نظام سميث بمثابة شهادة على العجز البريطاني وتراجع مكانتها الدولية[٢] وعدّت واشنطن أنه من الضروري لها التدخل لمنع أي احتكاك بين الدول الأفريقية السوداء والبيض ولتجنب تقديم فرصة لموسكو أو بكين التدخل في المنطقة[٣].

خلال حكومة هيث كان هناك اتفاق بريطاني- روديسي عام ١٩٧١ بشأن شروط الاستقلال والذي كان مناسباً جداً للمستوطنين البيض، لكن تعثرت هذه التسوية في آيار ١٩٧٢ عندما أخفق دستور الاستقلال المقترح في اجتياز اختبار القبول لسكان روديسيا الأفريقيين كما كان مطلوباً من قبل بريطانيا في الاتفاقية، وفي شتاء عام ١٩٧٢ بدأت العمليات العسكرية بين الأفارقة والأقلية البيضاء، وسرعان ما تطورت إلى حرب عصابات لكن كانت محصورة في المناطق الحدودية الشمالية، وفي أعقاب الانقلاب الذي حدث في البرتغال عام ١٩٧٤ وسقوط إفريقيا البرتغالية أصبحت حرب العصابات تَحِد النظام الروديسي من ثلاث جهات، وأدركت جنوب أفريقيا بأن الحرب في روديسيا كان ميؤوساً منها وأنها ستؤدي حتماً لو استمرت إلى انتصار المقاتلين الأفارقة الذين كانوا معاديين لجنوب أفريقيا[٤].

عاد ويلسون إلى السلطة في آذار ١٩٧٤ وكان عازماً على وضع حد لمشكلة روديسيا التي ابتليت بها ولايته الأولى[٥] بعدما أصبحت الظروف أكثر ملاءمة لتجديد محاولة التسوية لأسباب منها: أولاً أدى انهيار الإمبراطورية البرتغالية في أعقاب الانقلاب الذي حدث في لشبونة في نيسان ١٩٧٤ إلى تغييرات استراتيجية في المنطقة، إذ بدأت جنوب أفريقيا تنظر إلى ظروفها الخاصة ولم يعد بالإمكان مقاومة الأغلبية السوداء التي طالبت بالحكم في روديسيا لمدة أطول[٦]، وثانياً أطلق سميث سراح زعماء الأحزاب القومية الأفريقية في تشرين الثاني ١٩٧٤

(1) Ponting, Op. Cit., P.P. 251-252, 255.
(2) Pimlott, Op. Cit., P. 381.
(3) Barroso, Op. Cit., P. 203.
(4) Brownell, Op. Cit., P 5-6.
(5) Ibid, P. 92.
(6) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 164.

والسماح لهم بالسفر إلى لوساكا لحضور مؤتمر رؤساء الدول بوتسوانا وموزنبيق وتنزانيا وزامبيا من أجل التوصل إلى تسوية بشأن حكم روديسيا[١]، وثالثاً بدأ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة بشكل كبير في عام ١٩٧٦ بعد التدخل الكوبي المدعوم من الاتحاد السوفيتي في أنغولا، وبمبادرة من وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا على سميث للعودة إلى المفاوضات خوفاً من أن يؤدي التطرف الأفريقي إلى تدخل الاتحاد السوفيتي في المنطقة، وتم إقناع سميث بأن روديسيا ستخسر الحرب ولا يتوقع أي دعم خارجي، لذا أصبح نظام سميث في شباط ١٩٧٦ مهتماً كثيراً بالتحكيم البريطاني[٢].

أرسل ويلسون في ٥ شباط ١٩٧٦ رسالة إلى رئيس وزراء جنوب أفريقيا جون فورستر (John Vorster) عبّر فيها عن قلق بعض دوائر وزارة الخارجية من أنه ما لم تجد بريطانيا طريقة للوفاء بمسؤوليتها الاستعمارية في روديسيا، فيمكن لأعضاء الكومنويلث مثل نيجيريا وزامبيا وتنزانيا قطع علاقاتهم مع بريطانيا[٣]، وأرسل ويلسون في مبادرة أخيرة وكيل وزارة الخارجية الدائم اللورد كرينهيل (Greenhill) لتقييم موقف سميث من التسوية وظهرت عدة مؤشرات على أن سميث رحب بالوساطة البريطانية[٤].

يبدو أن استقلال روديسيا من جانب واحد هو الاستقلال الثاني عن بريطانيا منذ أن قامت المستعمرات الأمريكية بالشيء نفسه عام ١٧٧٦، وكانت محادثات السفينة الملكية فيرليس ٩-١٣ تشرين الأول ١٩٦٨ هي المحاولة الرئيسية الثانية والأخيرة لويلسون لحل الأزمة التي استمرت في مطاردة حكومته طوال الستينيات، وعلى الرغم من أن العقوبات التي اقترحها لم تكن فعالة لكنها على الأقل جعلت روديسيا دولة غير معترف بها في المجتمع الدولي، واستقال ويلسون من رئاسة الوزراء في ١٦ آذار ١٩٧٦ تاركاً قضية روديسيا لرئيس الوزراء الجديد جيمس كالاهان ليكمل المشوار من بعده.

(1) Austin, Op. Cit., P. 88.

(2) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 165.

(3) Bishop, Op. Cit., P. 61.

(4) Young, Twentieth-Century Diplomacy, P. 112.

الفصل الخامس

سياسة هارولد ويلسون اتجاه قضايا شرق السويس ١٩٦٤-١٩٧٦

المبحث الأول: **مساعيه لتخفيض الانفاق الدفاعي في الخليج العربي وسنغافورا ١٩٦٤-١٩٦٦**:

المبحث الثاني: **قرار الانسحاب من الخليج العربي وسنغافورا والتوجه نحو هونغ كونغ ١٩٦٧-١٩٧٦**

المبحث الثالث: **قرار الانسحاب من عدن ١٩٦٤-١٩٦٧**

المبحث الرابع: **موقفه من الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧ و ١٩٧٣**

المبحث الخامس: **استقالة هارولد ويلسون وردود الأفعال الدولية**

المبحث الأول

مساعيه لتخفيض الانفاق الدفاعي في الخليج العربي وسنغافورا ١٩٦٤-١٩٦٦:

أكد ويلسون خلال حملته الانتخابية بأن الحكومة تحت قيادته ستحافظ على الوجود العسكري البريطاني شرق السويس، وعندما تم انتخابه اتضح أنه ليس من السهل عليه الوفاء بهذا الوعد، فأكد لمجلس العموم بأن بريطانيا لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها بسبب الصعوبات المالية الجسيمة التي ورثها عن أسلافه المحافظين، فقرر عقد اجتماع من ١٩-٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٤ في تشيكرز لكبار الوزراء المعنيين بقضايا الدفاع ولاسيما وزير الشؤون الاقتصادية جورج براون ووزير الدفاع دينيس هيلي ووزير الخزانة جيمس كالاهان ووزير الخارجية باتريك غوردون ووكر فضلاً عن رؤساء الأركان للنظر في نفقات والتزامات بريطانيا الدفاعية[١] التي زادت من ٧ بالمائة عام ١٩٦٠ إلى ١٣ بالمائة عام ١٩٦٣ ضمنها (٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠-٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني تنفق للدفاع عن شرق السويس سنوياً[٢].

خلال الاجتماع وضع أمين مجلس الوزراء بيرك تريند (Burke Trend) تقريراً بين يدي ويلسون لنفقات الدفاع وتبين أنه في عام ١٩٦٠-١٩٦١ كان إجمالي الإنفاق الدفاعي (١,٥٩٦,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني وفي عام ١٩٦٣-١٩٦٤ ارتفع إلى (٢,١٤١,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني ومن المتوقع أن يرتفع بحلول عام ١٩٦٩-١٩٧٠ إلى (٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني، وسبب هذه الزيادة الكبيرة تعود إلى مشاريع المشتريات والتطوير الكبرى بما في ذلك طائرة الاستطلاع (TSR-2) وطائرة الاقلاع (P-1154) وحاملة الطائرات (CVA-01)، ورأى هذه الزيادة في الإنفاق تشكل عبء على ميزان المدفوعات والاقتصاد البريطاني، وأوصى خفض الإنفاق الدفاعي إلى (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني بحلول عام ١٩٦٩-١٩٧٠ وإبقائه على هذا المستوى حتى عام ١٩٧٤-١٩٧٥[٣]، وعلى ضوء ذلك صرح ويلسون بأنه إذا ارادت بريطانيا حل مشكلاتها الاقتصادية فلابد أن لا تسعى للحفاظ على أدوارها الثلاثة في

(1) Helene von Bismarck, British Policy in the Persian Gulf 1961–1968: Conceptions of Informal Empire, Palgrave Macmillan, London, 2013, P. 186.

(2) Saki Dockrill, Britain's Retreat from East of Suez: The Choice between Europe and the World?, Palgrave Macmillan, London, 2002, P. 36.

(3) Edward Hampshire, From East of Suez to the Eastern Atlantic: British Naval Policy 1964–1970, Ashgate Publishing, UK, 2013, P. 42.

المستقبل على نطاقها الحالي وأن تتوقف فوراً عن الزيادات في ميزانية الدفاع[١]، وأعلن في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٤ بأن أهم دور لبريطانيا في المستقبل سيكون في الدفاع عن المصالح الغربية شرق السويس[٢] وأخبر السفير الأمريكي في لندن ديفيد بروس في اليوم نفسه بأنه "**رجل السويس**" وحاول الحفاظ على الردع النووي المستقل والدور التقليدي في أوروبا ودور عالمي شرق السويس[٣]، لكن نتيجةً للضغوط الاقتصادية أمر ويلسون وزير الدفاع دينيس هيلي بإجراء مراجعة للالتزامات العسكرية البريطانية وخفض نفقات الدفاع بنسبة ١٧ بالمائة سنوياً مما يخفضها من ٧ بالمائة إلى ٥ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي لبريطانيا[٤].

قرر ويلسون مناقشة موضوع شرق السويس في أول اجتماع قمة له مع الرئيس الأمريكي جونسون في كانون الأول ١٩٦٤، فسافر في ٦ كانون الأول ١٩٦٤ مع مجموعة من كبار حكومته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وناقش عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ولاسيما دور بريطانيا العسكري في شرق السويس وأكد بأن نيته هي الحفاظ على مكانة بريطانيا التقليدية كقوة عالمية، وفي نظر الإدارة الأمريكية بأن لبريطانيا أدواراً استراتيجية مهمة في أجزاء كثيرة من العالم وأن قوة بريطانية صغيرة ستكون قيمة مساهمتها أضعاف قوة أكبر للولايات المتحدة الأمريكية إذا تم نشرها في المنطقة، وحثه جونسون خلال الاجتماع في الحفاظ على التزام بريطانيا شرق السويس، لكنه لم يستوعب بعد الضغوط الاقتصادية التي تواجه ويلسون[٥].

أعلن ويلسون بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس العموم في ١٦ كانون الأول ١٩٦٤ بضرورة التخطيط لإجراء تخفيض في الإنفاق العسكري الذي بلغ (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني سنوياً، وتوقع الارتفاع من (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) إلى (٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني بعد خمسة أعوام من ذلك التاريخ بشكل تلقائي ودون أي تعزيز فعال للقوات البريطانية، وأكد قائلاً "**لكن لا يمكننا أن نتخلى عن دورنا العالمي ودورنا**

(1) Dockrill, Op. Cit., P. 57.

(2) Colman, A 'special relationship'?, P. 22

(3) Colman, The London Ambassadorship of David K. E. Bruce, P. 344.

(4) W. Taylor Fain, American Ascendance and British Retreat in the Persian Gulf Region, Palgrave Macmillan, London, 2008, PP. 154, 156.

(5) Colman, A 'special relationship'?, PP. 37-40.

الذي يطلق عليه باختصار شرق السويس، على الرغم من افتقار هذه العبارة للدقة الجغرافية"[١].

أدرك ويلسون بأن وجود بريطانيا في الخليج العربي وتركيزها على القوة العسكرية لأمن المنطقة كان يستفز المشاعر الوطنية لسكان الخليج العربي وفي كثير من الأحيان مزعزع لاستقرار المنطقة، فأراد إزالة آثار العلاقات البريطانية القديمة مع الشرق الأوسط وإعادة صياغتها كشراكات سياسية، وبذلك ضمن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية البريطانية وحافظ على استقرارها ومنع تدخل القوى الأخرى في المنطقة[٢]، وعندما سأل وزير الخارجية الأمريكي دين راسك ويلسون أثناء اجتماعهم في مكتب رئيس الوزراء في ١٤ آيار ١٩٦٥ هل لديه نية الانسحاب من شرق السويس؟، فبيّن ويلسون بأن الخطط قيد الدراسة وأنه شخصياً فضل سحب نصف القوات من ألمانيا الغربية على أن يسحبها من شرق السويس[٣]، واعتقد ويلسون بأنه من غير المحتمل أن تكون أوروبا مسرحاً للحرب مرة أخرى[٤]، لكنه ناقض كلامه فيما بعد وتحديداً في حزيران ١٩٦٦ إذ أخبر راسك بأنه نوى الانسحاب من سنغافورة ولاسيما بعد قرب انتهاء المواجهة بين ماليزيا واندونيسيا عندما وقعتا اتفاقية بانكوك في حزيران ١٩٦٦ من دون استشارة بريطانيا على الرغم من تحذيرات وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا الذي أراد أن تحتفظ بريطانيا بالتزاماتها في الشرق الأقصى لمدة عشرة أعوام قادمة على الأقل[٥].

حذر مستشارو الرئيس جونسون بأن مشكلات بريطانيا الاقتصادية قد تدفع ويلسون إلى تغيير التزامات بريطانيا السياسية والعسكرية في أوروبا وشرق السويس، وحاولوا إقناع جونسون عقد صفقة مع ويلسون أثناء زيارة الأخير إلى واشنطن في تموز ١٩٦٥ بقولهم: "**إن كتيبة**

(1) H.C., Foreign Affairs, Vol. 704, 16 December 1964, Cols. 420-423.

(2) Fain, Op. Cit., P.P. 150, 153.

(3) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, p. xxxiv

(4) Robert Mcnamara, Britain Nasser and the balance of power in the Middle East 1952–1967: from the Egyptian Revolution to the Six-Day War, Frank Cass, London, 2003, P. 215.

(5) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire vol. 5, Part 1, PP.xxxiv, xxxviii

بريطانية في فيتنام ستكون قيمتها مليار دولار"[١]، لكن وكيل وزير الخارجية جورج بول نصح مستشار الأمن القومي ماك جورج باندي في ٢٧ تموز ١٩٦٥ بأن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن لا تدفع ويلسون إلى موقف حيث سيقول ببساطة "**قواتنا ليست للبيع**"[٢]، كما أن ويلسون صرح في وقت سابق من عام ١٩٦٥ بأنه إذا حاولت واشنطن استخدام ضعف بريطانيا الاقتصادي كوسيلة لإجبارها على قبول سياسات غير مقبولة فسوف يثير ذلك أسئلة كثيرة جداً حول العلاقات البريطانية الأمريكية، وفضّل جونسون دعمه مالياً مقابل الحفاظ على التزامه السياسي والعسكري في شرق السويس ونهر الراين، وادعى ويلسون فيما بعد بأن الدعم المالي الذي قدمه الأمريكيون ليس له أي صلة بدعمه لهم في فيتنام ولا علاقة له بالطريقة التي تصرف بها في شرق السويس[٣].

صرح وزير الدفاع دينيس هيلي بأن الولايات المتحدة الأمريكية إذا رأت أي إشارة بأن بريطانيا تخطط لانسحاب قواتها العسكرية من جنوب شرق آسيا فسيؤدي إلى سحب الدعم الأمريكي للجنيه الاسترليني[٤]، وأكد وزير الخارجية مايكل ستيوارت هذه الملاحظة وكان سلفه جوردون ووكر أكثر تأكيداً في النصيحة التي استمر يوجهها إلى ويلسون بقوله "**... دورنا كقوة عالمية يفتقر للحقيقة ما لم نحدد موقفنا من الولايات المتحدة ... القضية ليست أوروبا ضد شرق السويس المشكلة هي ما إذا كنا جزيرة في الركن الشمالي الغربي لأوروبا أو قوة عالمية وهذا يتوقف على تنسيق سياستنا مع الولايات المتحدة**"[٥]، واقترح وزير الشؤون الاقتصادية جورج براون على ويلسون في الاجتماع نفسه بأنه إذا أراد الحفاظ على معدل إنفاق للدفاع الخارجي (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني بحلول عام ١٩٦٩-١٩٧٠، سيكون من خلال إلغاء مشروع طائرة (TSR2) وغواصة بولاريس الخامسة وتخفيض الجيش الأقليمي والترشيد في الخدمات، وبذلك سيصل المبلغ إلى (٢,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني وبقي فرق

(1) Colman, A 'special relationship'?, PP. 78,82.

(2) John Dumbrell, The Johnson Administration and the British Labour Government: Vietnam, the Pound and East of Suez, Journal of American Studies, Vol. 30, No. 2, 1996, P. 224.

(3) Colman, A 'special relationship'?, PP. 82-84.

(4) Dockrill, Op. Cit., P. 128.

(5) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P.xxxvii

(٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني، ولسد ذلك الفرق لابد بالقيام بخطط جديدة، ونصح وزير الخارجية باتريك جوردون ووكر ويلسون بأن التخطيط للوصول إلى الهدف البالغ (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني لابد أن يبدأ على الفور وأشار قائلاً "**الله وحده يعلم أن كنا سنصل**"[١].

اقترح ويلسون على جونسون في قمة واشنطن في كانون الأول ١٩٦٥ تقاسم عبء الدفاع في جميع أنحاء العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون مجال مسؤولية بريطانيا بشكل أساسي في الشرق الأوسط وفي إفريقيا بسبب مشكلة روديسيا وبشكل أقل في الشرق الاقصى مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة في الشرق الاقصى[٢]، وأوضح بأنه لا يستطيع اعطاء ضمانات بالبقاء في سنغافورا على المدى الطويل بسبب الصعوبات السياسية، وأنه درس إنشاء قاعدة بديلة في شمال استراليا[٣]، وحذّره جونسون من تنفيذ الانسحاب لأنه سيكون ضد مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد قادرة على تحمل مسؤوليات إضافية، وحث السفير الأمريكي في لندن ديفيد بروس الرئيس جونسون أن يكون أكثر مرونة مع ويلسون لأنه بحسب رأي السفير كان تحت ضغط شديد واراد أن يكون لديه شيء يرضي به الحزب وإن اقتراحه بالانسحاب من شرق السويس كان أحدى طرق إرضاء منتقديه، بينما كان أمل جونسون أن يجد ويلسون طريقة ما لتأجيل القرار وعدم اتخاذ أي خطوة تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ودول الآسيوية المعنية[٤].

عقد ويلسون اجتماعاً لمجلس الوزراء في ١٤ شباط ١٩٦٦ لمناقشة ميزانية الدفاع، فاقترح هيلي خفض الإنفاق الدفاعي ١٦ بالمائة وتقليل الأعباء العسكرية وإلغاء بناء حاملة الطائرات وبذلك سيوفر (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني نصفها من تخفيض القوات العسكرية في البحر المتوسط والشرق الأوسط، والنصف الآخر من إخراج حاملات الطائرات عن الخدمة بحلول عام ١٩٧٠ وإلغاء مشروع طائرات (P-1127) وتخفيضات أخرى في المانيا أو الشرق الأقصى، وأشار هيلي بأن حاملة الطائرات ليس بديلاً عن شراء الطائرات الأمريكية طراز (F-111)

(1) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P.xxxv
(2) Dockrill, Op. Cit., P. 136.
(3) Colman, A 'special relationship'?, P. 93.
(4) Ziegler, Op. Cit., P. 330.

الضرورية للقيام بالمهام التي ستوضع على الجيش البريطاني على مدى الأعوام العشرة القادمة من ذلك التاريخ، وأن رئيس أركان البحرية ومجلس الأميرالية وحدهما اعتقدا بأن صيانة حاملة الطائرات ضرورية لهذه المهمة، وأيد ويلسون الاقتراحات وصرح بأن شرق السويس هو المكان الذي تكمن فيه المخاطر الحقيقية في العالم وأن القوات البريطانية لابد أن تبقى مستعدة للعب دور فيه، واقترح استخدام خطة طوارئ تبلغ (٥٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني وتقسيم تكاليف الدور المتوقع أن تؤديه بريطانيا في الخارج بحدود عام ١٩٦٩ – ١٩٧٠، إذ يكون لأوروبا ٥٠ بالمائة والهند والمحيط الهادي ٤٠ بالمائة والبحر المتوسط والخليج العربي ١٠ بالمائة والحفاظ على القوات في المانيا شرط أن تتحمل ألمانيا كامل التكاليف والانسحاب من عدن والحد من الالتزامات تجاه الكويت، وبيّن ويلسون أن الانسحاب الكامل والمفاجئ من الخليج العربي سيترك فراغاً قد يؤدي إلى حرب بين العراق وإيران والمملكة العربية السعودية مما يؤدي إلى انقطاع خطير في إمدادات النفط للغرب، ولابد أن يكون الانسحاب تدريجياً وبطيئاً من أجل ترك وضع مستقر، وأكد على بقاء قاعدة بريطانية في عدن أو جزيرة المصيرة قبالة ساحل عُمان لأنه بدونها سيكون التدخل في أفريقيا صعباً إن لم يكن مستحيلاً، وبيّن أنه بمجرد الانتهاء من المواجهة بين ماليزيا وإندونيسيا فلن يكون هناك مبرر للحفاظ على قوات عسكرية كبيرة في الشرق الاقصى، وأوضح بأنه لا يمكن حصر الإنفاق الدفاعي عند مبلغ (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني أو أقل منه إذا تم بناء حاملة الطائرات، لذا اعتقد بأنه لا ينبغي بناء حاملة الطائرات (CVA-01) وإنما تبقى الحاملات الحالية تعمل حتى عام ١٩٧٥، وحث ويلسون مجلس الوزراء لمناقشة شراء طائرات طراز (F-111) الأمريكية لأهميتها[١]، وأدى قرار التخلي عن حاملة الطائرات إلى استقالة لورد البحر الأول ووزير البحرية كريستوفر مايو (Christopher Mayhew)[٢]، وأكد هيلي على أهمية التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن خطط الانسحاب[٣].

(1) N.A., The Cabinet Papers 128/41, Document Property of Britannic Majesty's Government, CC(66), No. 36, Conclusions of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street, S.W.I, Monday 14 February 1966, P. 69- 73.

(2) Ziegler, Op. Cit., P. 211.

(3) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P. xxxvii.

كتب ويلسون في ١٦ شباط ١٩٦٦ قبل أسبوع من نشر المراجعة الدفاعية إلى الرئيس جونسون مؤكداً التزامه بدور بريطانيا العالمي في حفظ السلام إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأشار له إلى التخفيضات التي توصلت إليها حكومته في اجتماع ١٤ شباط[١]، وذكر توني بن في مذكراته تعليقاً على مراجعة الدفاع في ٢٢ شباط ١٩٦٦ قائلاً: "**هذا البلد يعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية ولا يمكن أن يتصرف بالمعنى العسكري دونها**" وأشار بذلك إلى بعض الذين ادعوا الاعتماد البريطاني على الولايات المتحدة الأمريكية، وأشار قائلاً: "**معظم الناس يدركون أن استمرار قواعد دائمة شرق السويس هو ضرب من الخيال ... لكن ويلسون يخشى الاعتراف بالحقيقة لأنه من جهة لا يزال يؤمن بدور بريطانيا العالمي ومن جهة أخرى يخشى إذا خفّض التزاماتنا العالمية سيكون مقدمة لدخولنا إلى السوق المشتركة التي لا يفضلها**"[٢]، وبحلول هذا الوقت لم تكن في نية ويلسون الانسحاب من شرق السويس بالكلية، فهو على الرغم من ماضيه اليساري كان مؤيداً لوجود بريطانيا شرق السويس، وأعلن بتفاؤل أن حدود بريطانيا تصل إلى جبال الهيمالايا[٣].

استنتج ويلسون في ١٤ آذار ١٩٦٦ بأنه من أجل توفير (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني سيتعين على بريطانيا الانسحاب من سنغافورة وماليزيا بالكامل، ولم يوافق جورج براون بالانسحاب من البر الرئيس لجنوب شرق آسيا بسرعة وإنما على الأقل بحلول عام ١٩٧٥-١٩٧٦ وعدم الإعلان عن أي موعد للانسحاب إلا بعد إجراء مناقشات مع الحلفاء وإتمام دراسات الإنفاق الدفاعي في تموز ١٩٦٦[٤]، لكن ويلسون وبعد فوزه بالانتخابات العامة في آذار ١٩٦٦ حاول بشتى الطرق الحفاظ على دور عالمي ضمن ميزانية سنوية قدرها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني[٥]، وفي أعقاب الأزمة المالية في تموز ١٩٦٦ طلب وزير الخزانة كالاهان تخفيض الإنفاق الدفاعي إلى سقف جديد قدره (١,٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه

(1) Crossman, Op. Cit., p. 540.

(2) Benn, Op. Cit., P. 415-416.

(3) Simon C. Smith, Britain's Revival and Fall in the Gulf: Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Trucial States, 1950–1971, Routledge, London, 2004, P. 29.

(4) Hampshire, Op. Cit., P. 158.

(5) Dockrill, Op. Cit., PP. 141, 157. ; Hampshire, Op. Cit., P. 74.

إسترليني بدلاً من (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني بحلول عام ١٩٧٠-١٩٧١[١]، ووافق هيلي على دراسة الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق السقف الجديد، لكن وزارة الخارجية كانت قلقة من كيفية تحقيقه[٢]، وذكر هيلي في مذكراته قائلاً "**إن وزارة الدفاع وقعت بين وزارة الخزانة التي تعرف ثمن كل شيء وقيمته وكانت دائماً تضغط عليَّ لمزيد من التخفيضات في الإنفاق الدفاعي ... وبين وزارة الخارجية التي ترى أن كل التزام باعتباره لؤلؤة لا تقدر بثمن**"[٣].

عقد ويلسون اجتماعاً لمجلس الوزراء في ١٧ تموز ١٩٦٦ وأوضح بأن سحب القوات البريطانية من أحد المسارح الرئيسة الثلاثة أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى يتعارض مع الالتزامات التي قطعها على نفسه عند مناقشة مراجعة الدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلّق وزير الإسكان ريتشارد كروسمان في مذكراته قائلاً: "**إن ويلسون يعاني من أوهام العظمة ... كيف يمكن لبريطانيا أن تكون قوة عظمى في شرق السويس وهي لا تستطيع حتى الحفاظ على منطقة الجنيه الإسترليني، وبعض قادتنا يفكر بالزحف داخل أوروبا من أجل الهروب من التزاماتنا في الخارج، وويلسون يحاول أن يكون ديغول بريطاني ولكن على عكس الجنرال لأنه يريد في الوقت نفسه أن يحتمي بظل الولايات المتحدة الأمريكية**"[٤].

قرر ويلسون بسبب الأزمة الاقتصادية في تموز ١٩٦٦ فرض تدابير انكماشية صارمة أعلن عنها في مجلس العموم في ٢٠ تموز ١٩٦٦ في خفض الإنفاق العام في الداخل بمقدار (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني وتجميد الأجور والأسعار لمدة ستة أشهر وتخفيض ما لا يقل عن (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني في النفقات الخارجية العسكرية والمدنية[٥]، ووصفت السفارة الأمريكية هذه الرزمة كونها من أشد التدابير الانكماشية في بريطانيا لم يسبق لها مثيل، ورحب جونسون بها في ٢٢ تموز ١٩٦٦ وعدّها عمل شجاع وسياسة حقيقية واعتقد أنها ستنتج[٦]، لكن السفير الأمريكي بروس حذر حكومته في واشنطن بقرب تدهور الاقتصاد

(1) Sean William Straw, Anglo Libyan relations and the British military facilities 1964-1970. PhD, University of Nottingham, UK, 2010, P. 110.

(2) Dockrill, Op. Cit., P. 172-173.

(3) Denis Healey, Time of My Life , W. W. Norton, New York,1990, P. 256.

(4) Crossman, Op. Cit., p. 540.

(5) H.C., Economic Measures, Vol. 732, 20 July 1966, Cols. 628-636.

(6) Colman, A 'special relationship'?, P. 113.

البريطاني بعبارات مثيرة للقلق، وأوضح لهم بأن ويلسون فكر بتخفيض أكثر من المستوى المخطط له لالتزاماته العسكرية في شرق السويس وألمانيا، لكن الخبراء الاقتصاديين في واشنطن وبعض المسؤولين شعروا أن التحذيرات متشائمة جداً وشككوا بتوقعات بروس ووصفوه بالجهل بالأمور الاقتصادية وأن الأوضاع ليست بهذا السوء(١)، وفي اجتماعات وزارية عقدها جونسون من ٢٢-٢٧ تموز ١٩٦٦ قال "**أريدهم شرق السويس وعلى نهر الراين ... لا أريد مواجهة انسحاب بريطاني في الوقت الحالي**"(٢).

يبدو إن توقعات السفير الأمريكي بروس كانت حقيقية بحكم وجوده في لندن واتصاله بالمسؤولين البريطانيين، لكن الإدارة الأمريكية لم تأخذ تحذيراته على محمل الجد، على الرغم من إنهم على علم بما تعانيه حكومة ويلسون من وضع اقتصادي صعب وعجز في ميزان المدفوعات.

أرسل ويلسون في تموز ١٩٦٦ رسالة إلى هيلي الذي كان في ذلك التاريخ في زيارة إلى جنوب شرق آسيا من أجل البدء في التخطيط لأكبر تخفيض ممكن للقوات البريطانية(٣)، وكانت كل تلك الاقتراحات والمناقشات سرية ولم يتم اشعار الدول المعنية، إذ أخبر هيلي نادي الصحافة الوطني في العاصمة الاسترالية كانبيرا بأن بريطانيا قادرة على الحفاظ على جميع التزاماتها في الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأفريقيا وأجزاء أخرى من العالم(٤)، كما لم يخبر ويلسون الولايات الولايات المتحدة الأمريكية أثناء قمة ٢٩-٣٠ تموز ١٩٦٦، إذ أكد بأنه عازم على حل أزمة ميزان المدفوعات دون تخفيض قيمة العملة ولن يتهرب من شرق السويس وأعرب عن اهتمامه بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ولكن ليس على حساب قطع الاتصالات البريطانية الأطلسية أو التراجع عن مسؤولياته العالمية في المحيط الهادي(٥).

(1) Colman, The London Ambassadorship of David K. E. Bruce, P. 336-337.

(2) P. L. Pham, Ending East of Suez: The British Decision to Withdraw from Malaysia and Singapore 1964–1968, Oxford University Press, New York, 2010, P. 120.

(3) Dockrill, Op. Cit., P. 164.

(4) Healey, Op. Cit., P. 292.

(5) Dockrill, Op. Cit., P. 167-168.

عقد ويلسون اجتماعاً لمجلس الوزراء في تشيكرز في ٢٢ تشرين الاول ١٩٦٦ لدراسة الآثار المترتبة على سقف الإنفاق الجديد الذي اقترحه كالاهان في تموز ١٩٦٦ والطرق التي يمكن أن يتحقق بها، واقترح هيلي دراسة أهمية كل من أوروبا وشرق السويس فإذا كانت أوروبا مهمة فلابد من الانسحاب من شرق السويس مع الاحتفاظ بقوات صغيرة في المنطقة، واذا كانت شرق السويس مهمة فلابد من تخفيض القوات في أوروبا بمقدار الثلثين، وبيّن هيلي بأنه لابد على بريطانيا أن تقرر الانسحاب الكامل من واحدة من المسارح الرئيسة وفضل أن يكون الشرق الأقصى، واخيراً لم يسفر الاجتماع عن نتيجة واضحة لكن ويلسون أوضح بأن الاجتماع كان أساساً لمراجعة أخرى جديدة[١].

أوضح الرئيس الأمريكي إلى ويلسون في تشرين الثاني١٩٦٦ بأن وجوده في ألمانيا مهم بالنسبة له بقدر أهمية وجوده في الشرق، وأكد ويلسون له في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٦ بأن بريطانيا لا تفكر في إجراء أية تغييرات في سياستها في الشرق الأقصى باستثناء تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها في مراجعة ميزانية الدفاع في شباط ١٩٦٦[٢]، وحتى نهاية عام ١٩٦٦ كانت خطط ويلسون غير واضحة نوعاً ما ولكن تخفيض دور بريطانيا العالمي كان أمراً لابد منه ولاسيما بعد الأزمة المالية عام ١٩٦٦ إذ أصر ويلسون بأن تتحمل الحكومة الألمانية التكلفة الكاملة للحفاظ على الجيش البريطاني على نهر الراين وإذا لم تفعل ذلك فلا يوجد خيار سوى الانسحاب، فأعرب جونسون في الحال عن قلقه من مخاطر الانهيار في الناتو، فعرضت الحكومة الأمريكية شراء معدات عسكرية بريطانية بقيمة (٣٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار للمساعدة في تعويض تكاليف إبقاء القوات البريطانية في ألمانيا، وأكد روستو لجونسون بأن هذه الحزمة المالية ستكون مسماراً إضافياً لتثبيت ويلسون شرق السويس، وكان ويلسون سعيداً بها ووعد بأنه لن يكون هناك عمليات سحب كبيرة للقوات البريطانية على الأقل حتى حزيران ١٩٦٧، ولكن بحلول عام ١٩٦٧ أصبحت مطالب الكتلة البرلمانية لحزب العمال بالانسحاب أو على الأقل خفض القوات البريطانية شرق السويس صاخبة لدرجة صعب عليه تجاهلها[٣].

(1) Dockrill, Op. Cit., P. 173-174.
(2) Ibid, PP. 175, 177.
(3) Ziegler, Op. Cit., P. 329.

المبحث الثاني

قرار الانسحاب من الخليج العربي وسنغافورا والتوجه نحو هونغ كونغ ١٩٦٧-١٩٧٦

١- قرار الانسحاب من الخليج العربي وسنغافورا ١٩٦٧-١٩٧١:

قال ويلسون في مجلس العموم في بداية عام ١٩٦٧ "**أن بريطانيا ليس لديها الرغبة ولا الموارد للاستمرار في كونها شرطي العالم**"(١)، وقال مستشار جونسون والت روستو في شباط ١٩٦٧ "**أن الشعب البريطاني تساءل عن السبب الذي جعل بلادهم تنفق الدم والأموال في الأماكن البعيدة ... واعتقد الكثيرون أن مستقبل بريطانيا يكمن في أوروبا**"(٢).

أرسل ويلسون في نيسان ١٩٦٧ وزير الخارجية جورج براون إلى واشنطن ليعلمهم بأن بريطانيا قررت إلغاء وجودها العسكري في شرق السويس بحلول منتصف السبعينيات، فغضبت إدارة جونسون بشدة، نظراً إلى أن الصراع في فيتنام استهلك كميات كبيرة من الموارد العسكرية وإن وجود بريطانيا في جنوب شرق آسيا اضفى الشرعية على المصالح الأمنية الغربية والاستقرار في المنطقة(٣)، وصرح وزير الخارجية الأمريكي دين راسك لبراون قائلاً "**خطط قدر ما تريد، لكن التمسك أن لا تعلن كل شيء الآن**"(٤)، وبيّن مساعد وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط لوسيوس باتل (Lucius D. Battle) بأنه لابد من تشجيع بريطانيا على البقاء شرق السويس لأنه من المحتمل أن لا تستطيع أي قوة في العالم أن توفر الأمن والاستقرار اللذين وفرهما البريطانيون(٥)، كما انزعج السفير الأمريكي في لندن ديفيد بروس من القرار ووصفه بأنه شخصي وغير حكيم واستفزازي وعدّه أسوأ قرار اتخذته حكومة بريطانية خلال آخر ١٥٠ عام، باستثناء ميونيخ(٦)، لكن ويلسون أوضح بأن بريطانيا لم تعد مستعدة لتحمل أعباء أوروبية

(1) Colman, A 'special relationship'?, P. 136.

(2) Dumbrell, Op. Cit., P. 230.

(3) Fain, Op. Cit., P. 162-163.

(4) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P. xl.

(5) Simon C. Smith, Britain's Revival and Fall in the Gulf, P. 133-134.

(6) John W. Young, Effie G. H. Pedaliu and Michael D. Kandiah, Britain in Global Politics: From Churchill to Blair, Vol. 2, Palgrave Macmillan, London, 2013, P. 152. ; Colman, The London Ambassadorship of David K. E. Bruce, P. 344.

وآسيوية وحدها[١]، وبعد أعوام كتب وزير الدفاع دينيس هيلي في مذكراته قائلاً "**أن الولايات المتحدة بعد أن حاولت لمدة ثلاثين عاماً إخراج بريطانيا من آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، تحاول الآن يائسة إبقاءنا فيها، لأنه خلال حرب فيتنام لم تكن تريد أن تكون الدولة الوحيدة التي تقتل الناس على أرضهم**"[٢].

نظراً لتخوف الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزلندا من الانسحاب الكامل من شرق السويس، اقترح هيلي في ١٢ آيار ١٩٦٧ بدلاً من الانسحاب الكامل أن تبقي بريطانيا قوة عسكرية صغيرة بعد عام ١٩٧٥-١٩٧٦، ومنذ ذلك التاريخ بدأ ويلسون استخدام عبارة القوة العسكرية بدلاً من الوجود العسكري، وكان الفرق بين الوجود والقوة كبيراً بالفعل لأن الأول تطلب التزاما وشعوراً بالاستمرارية لدور بريطانيا في الشرق الأقصى وشمل كذلك القدرة العسكرية على أداء هذا الدور، بينما القوة العسكرية تعني وحدات صغيرة بحرية وجوية تسمح لوزارة الدفاع التخطيط لما بعد مدة الانسحاب ولن يزيد تمويلها عن ١٠,٠٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني في العام[٣].

عندما عقد ويلسون مجلساً للوزراء في ٣ تموز ١٩٦٧ حول سياسة الدفاع العالمية لبريطانيا التي ستحدد علاقاتها المستقبلية مع بقية العالم لعدة أعوام قادمة، كان الاقتراح هو أن بريطانيا ستغادر سنغافورة وماليزيا بحلول منتصف السبعينيات، ولم يتخذ أي قرار صريح بشأن الانسحاب من الخليج العربي[٤]، وأخبر ويلسون مجلس العموم بأن الخليج العربي منطقة ذات أهمية حيوية لاقتصاد أوروبا الغربية وللسلام العالمي وأنه لن يسحب القوات البريطانية منه [٥]، وأن حكومته ستلتزم بمسؤولياتها تجاه المناطق الأخرى التابعة لبريطانيا والوفاء بالتزاماتها الأخلاقية تجاه أستراليا ونيوزيلندا والمساهمة في عمليات حفظ السلام الدولية وعمليات الحلفاء الأخرى للحفاظ على المصالح الغربية[٦].

---

(1) Wilson, The Labour Government, P. 187

(2) Healey, Op Cit., P. 280-281.

(3) Dockrill, Op. Cit., P. 190.

(4) Shohei Sato, Britain's Decision to Withdraw from the Persian Gulf, 1964–1968: A A Pattern and a Puzzle, Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol. 37, No.1, 2009, P. 104.

(5) Fain, Op. Cit., P. 166.

(6) Dockrill, Op. Cit., P. 193-194

أرسل ويلسون في ١٣ تموز ١٩٦٧ رسالة إلى جونسون أخبره بأنه خطط لانسحاب تدريجي من الشرق الأقصى، لأنه في ظل الاقتصاد البريطاني المتدهور لا تستطيع بريطانيا أن تؤدي دوراً فعالاً ومستمراً في الشؤون العالمية وأن حكومته ليس لديها خيار سوى جعل الإنفاق الدفاعي يتماشى مع الموارد الحقيقية، وأكد قائلاً "**أعلم أن هذه أخبار لا تسرك، لكن قررت أنا وزملائي أنه من الأفضل سياسياً واقتصادياً أن نخفض قواتنا في ماليزيا وسنغافورا إلى حوالي نصف المستويات الحالية بحلول عام ١٩٧٠-١٩٧١ ومغادرة البر الرئيس لجنوب شرق أسيا بالكامل بحلول منتصف السبعينات**"[١].

أصدر وزير الدفاع دينيس هيلي على ضوء ذلك مذكرة شخصية لويلسون في ٢٧ تموز ١٩٦٧ ذكر فيها مجموعة من التخفيضات المقترحة للعشرة أعوام المقبلة من ذلك التاريخ[٢]، واطلق ويلسون عليها اسم (خطة هيلي)، واقترحت الخطة إجراء تخفيضات في ميزانية الدفاع أقل من (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني بحلول عام ١٩٦٩-١٩٧٠، وأوضح هيلي قلقه من أن التخفيض السريع في الالتزامات يسبب عدم الاستقرار وزيادة التزامات بريطانيا أكثر مما كانت عليه في السابق، ومع ذلك بيّن هيلي قائمة الالتزامات التي لابد من خفضها وهي إلغاء الجيش الإقليمي وتقليص الجيش البريطاني على نهر الراين وحامية هونغ كونغ وانسحاب كامل تقريباً من جزر الهند الغربية وجنوب المحيط الأطلسي وتقليل القوات المطلوبة لحماية ليبيا والكويت إلى الحد الأدنى وتعديل عمليات نشر القوات البريطانية في الشرق الأقصى واستراليا، ولم يبدِ ويلسون رفضه للمقترح[٣] وأعلن في مجلس العموم في ٢٧ تموز ١٩٦٧ عن القرار الذي توصلت إليه حكومته بالانسحاب كلياً من سنغافورة وماليزيا في منتصف السبعينيات وأن التوقيت الدقيق للانسحاب النهائي يعتمد على توفر الاستقرار في جنوب شرق آسيا، وطلب وجهة نظر المعارضة هل يدعمون قراره أم لا، فسأله زعيم المعارضة إدوارد هيث قائلاً "**وإذا لم يكن هناك استقرار سياسي في المنطقة في منتصف السبعينات فهل ستنسحب الحكومة؟**"، لكن ويلسون تجنب الجواب بشكل واضح، وعندما كرر هيث السؤال مرة أخرى أجاب ويلسون قائلاً "**نعم،**

(1) FRUS 1964-1968, Western Europe, Vol. XII, No. 273 Telegram From Prime Minister Wilson to President Johnson, London, 13 July 1967.

(2) Crines and Hickson, Op. Cit., P. 256.

(3) Hampshire, Op. Cit., P. 72-73.

نعتزم الانسحاب بحلول منتصف السبعينيات ... إن تأخير الانسحاب هو ذاته سبب إثارة المشاكل وعدم الاستقرار في المنطقة، وهذا ما كان يجب أن تتعلمه المعارضة من قبرص والهند"[١]، كما اعتقد ويلسون بأن الحرب العربية (الإسرائيلية) في حزيران ١٩٦٧ برهنت عجز الجيش البريطاني عن لعب أي دور مفيد في موقف حرج، وإنما على العكس كان إحراجاً لبريطانيا أمام أصدقائها في المنطقة واستفزازاً لأعدائها وضاراً لمصالحها السياسية والنفطية[٢].

أما ما يخص الخليج العربي فلم يصرح ويلسون عن أي انسحاب منه، وكرر وزير خارجيته جورج براون في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ تعهد حكومته بأن الدول المحمية في الخليج العربي لا تزال بحاجة بريطانيا لمساعدتها، وقام بإرسال وزير الدولة للشؤون الخارجية غورونوي روبرتس (Goronwy Roberts)[٣] إلى دول الخليج العربي وإيران، وأوضح روبرتس بأن هدفه من الزيارة هو طمأنة الحكام على أن حكومته تعتزم الحفاظ على وجودها العسكري والسياسي في الخليج طالما كان ذلك ضرورياً ومفيداً من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، وحث دول الخليج على تحديث إداراتهم وتجنب الخلافات المحلية لأجل مصلحة إقليمية أكبر[٤] وأن حكومته لم تحدد مهلة زمنية للانسحاب، وانتقد يسار الحزب سياسة ويلسون واعتقدوا بأن جهوده في تحديث المشيخات الخليجية مجرد محاولة لمنح السياسة البريطانية الاستغلالية وجهاً جديداً في المنطقة، وأوضحوا بأن الإمبراطورية الفيكتورية قد ولّت وحان الوقت للحكومة البريطانية التخلي عن سياساتها في الخليج العربي وإعادة قواتها العسكرية إلى الوطن[٥].

إن اقتراح براون قد تم التراجع عنه بعد أيام فقط من إعلانه، فعندما أجتمع روي جينكيز المُعيّن حديثاً وزيراً للخزانة مع المسؤولين في الوزارة ما بين ٧-١٤ كانون الأول ١٩٦٧ وافق على اقتراحهم بأن الانسحاب من الخليج العربي لابد إكماله بحلول ١ نيسان ١٩٧١ وأن القرار لابد من إذاعته علناً[٦]، واتفق مع ويلسون على حزمة تخفيضات داخلية وخارجية ومنها تسريع

(1) H.C., Defence, Vol. 751, 27 July 1967, Cols. 1102-1103
(2) Dockrill, Op. Cit., P. 196. ; Fain, Op. Cit., P. 164.
(3) Sato, Op. Cit., P. 106.
(4) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P. xl
(5) Fain, Op. Cit., P. 166-167.
(6) Sato, Op. Cit., PP. 107-110.

الانسحاب من شرق السويس وإلغاء عقد شراء (٥٠) طائرة أمريكية طراز (F-111)، وبعدما اطمئن جينكيز بدعم ويلسون له قدم الاقتراح إلى وزراء الخارجية والدفاع والكومنويلث[١]، وكان وزير الدفاع دينيس هيلي غاضباً بسبب قرار إلغاء شراء الطائرات الأمريكية (F-111) وكان على وشك الاستقالة، واحتج الرئيس جونسون على ويلسون بأن هذا سيعد انفصالاً تاماً عن أي التزام مهما كان لأمن المناطق خارج أوروبا وداخل أوروبا أيضاً[٢]، لكن ويلسون أصر بالإعلان عن حزمة التخفيضات في مجلس العموم في ١٨ كانون الأول ١٩٦٧ وأوضح أن حكومته تُجري مراجعة صارمة لجميع مجالات الإنفاق للمساعدة في تأمين الوضع المالي للبلاد، وحذّر قائلاً "**لا يمكن اعتبار أي مجال من مجالات الإنفاق مقدساً**" سواء كان موروثاً من ثلاثة أعوام أو كان هو مسؤولاً عنه، وسيتعامل مع الإنفاق الخارجي بشكل صارم مثل الإنفاق المدني الداخلي[٣].

اجتمع وزراء الدفاع والخارجية والكومنويلث من ٢٠-٢٣ كانون الأول ١٩٦٧ للنظر في مقترحات وزير الخزانة روي جينكيز التي نالت موافقة ويلسون، واتفقوا بأن جينكيز واجبه فقط تحديد مقدار المدخرات المطلوبة وعلى وزارة الخارجية والدفاع أن تحدد أين تكون التخفيضات لأنها مسؤولياتهم وليس من مسؤولية جينكيز تحديد المدة الزمنية للانسحاب، وأرادوا الوقت الكافي للتشاور مع الحلفاء والدول المعنية ومحاولة تأخيره إلى آذار ١٩٧٢ بدلاً من آذار ١٩٧١، وحاول ويلسون تقديم ورقة المقترحات في يوم انعقاد مجلس الوزراء في ٢٧ كانون الأول ١٩٦٧ حتى يمنع أي نقاش عليها قبل انعقاد المجلس[٤] إذ كان مؤيداً لخطة جينكيز بأن يكون موعد الانسحاب في آذار ١٩٧١ [٥]، ووصف كروسمان في مذكراته خطط ويلسون وجينكيز بأنها " **... ذبح بعض الأبقار المقدسة من أجل استرضاء المصرفيين ...**"[٦].

نصح هيلي ويلسون أن يكون صادقاً مع جونسون عندما يلتقيا في مراسيم تأبين رئيس وزراء استراليا هارولد هولت الذي غرق في ١٧ كانون الأول ١٩٦٧، وأخبره أن لا يقوم بتمويهه على

(1) Pham, Op. Cit., PP. 209,218.

(2) Richard Crossman, The Diaries of A Cabinet Minister 1966-1968, Vol. 2, Hamish Hamilton, London, 1976, P. 646-647. ; Ziegler, Op. Cit., P. 331.

(3) H.C., Economic Situation, Vol. 756, 18 December 1967, Col. 923.

(4) Pham, Op. Cit., PP. 210, 214.

(5) Dockrill, Op. Cit., P. 202-203.

(6) Crossman, The Diaries of A Cabinet Minister 1966-1968, Vol. 2, P. 619.

أساس أن التخفيضات قليلة وإنما إخباره الحقيقة بأن التخفيضات كبيرة بحسب مراجعة الدفاع الأخيرة، لأنه ليس بالإمكان بعد ذلك التشاور معهم في هذا الوقت القصير، ووافق ويلسون على ذلك لكنه قصّر في توضيح الصورة الحقيقية لجونسون وتركزت محادثاتهم حول فيتنام، وأثارت سياسة ويلسون الشكوك في البيت الأبيض بأن ويلسون مصمم على تقديم أمر واقع سواء في إلغاء عقود الأسلحة بقيمة (٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار لطائرات (F-111) أو في انسحاب بريطانيا النهائي من شرق السويس بحلول عام ١٩٧١[١].

كان ويلسون ما بين تشرين الثاني ١٩٦٧ وكانون الثاني ١٩٦٨ داخل نقاش أيديولوجي بين المكونات المتنافسة داخل حزب العمال ووزارات الخزانة والخارجية والدفاع، كان هذا النقاش كامناً لأعوام لكنه اندلع مع تدهور الوضع الاقتصادي لبريطانيا عام ١٩٦٧، وحاول ويلسون جمع حكومته معاً والتوفيق بين الموارد والالتزامات البريطانية[٢]، وعقد ما بين ٤-١٥ كانون الثاني ١٩٦٨ ثمانية اجتماعات مهمة لمجلس الوزراء لمناقشة إنهاء الوجود العسكري البريطاني بأكمله في شرق السويس بحلول عام ١٩٧١، وأدرك وزراء الخارجية والكومنويلث والدفاع ضرورة تخفيض الالتزامات، لأنه لا يمكن إجراء أي تخفيضات إضافية في نفقات الدفاع ما لم يتم تقليص الالتزامات الخارجية، واقترح براون على ويلسون خلال الاجتماع بأن قرار مغادرة الخليج العربي بحلول عام ١٩٧١ لابد من عدم إعلانه على الملأ وإنما تأخير الانسحاب من سنغافورة إلى آذار ١٩٧٢ وإبقاء هذا القرار سراً لأطول مدة ممكنة[٣].

لم يصرح ويلسون بأي إعلان عن الانسحاب حتى إبلاغ الجهات الأكثر تضرراً من القرار، وبدلاً من مواجهة الأمريكيين بنفسه أرسل وزير الخارجية جورج براون إلى واشنطن ووزير الكومنويلث جورج تومسون إلى سنغافورة وماليزيا ثم إلى أستراليا ونيوزيلندا ووزير الدولة للشؤون الخارجية غورونوي روبرتس إلى الخليج العربي، وواجه الثلاثة مهاماً لا يحسدون عليها[٤]، فجورج تومسون ذهب إلى ماليزيا من ٧-٨ كانون الثاني ١٩٦٧ وأبلغه المسؤولون الماليزيون

(1) Colman, A 'special Relationship'?, 154.

(2) Fain, Op. Cit., P. 166-167.

(3) Pham, Op. Cit., P. 214-215. ; Bismarck, British Policy in the Persian Gulf 1961–1968, PP. 209-211.

(4) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P. xlii. xlii.

عن اسفهم للقرار البريطاني وعن الخسارة الاقتصادية التي تكبدوها نتيجة موالاتهم للجنيه الاسترليني وطلبوا بقاء القوات البريطانية لأنهم شعروا بدونها بلا حماية، وكان تومسون متعاطفاً معهم لكن بيّن بأن بريطانيا ستقدم المساعدة فقط إذا سمحت الموارد والظروف، ثم ذهب تموسون إلى سنغافورا وأجرى محادثات لمدة يومين مع كبار وزراء الحكومة، ووجدهم أكثر غضباً من الماليزيين، وهدد رئيس الوزراء السنغافوري لي كوان يو (Lee Kuan Yew) بسحب أرصدة الجنيه الإسترليني بقيمة (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) وإنهاء احتكار بريطانيا للجزيرة في مجال النقل البحري، وكان رد تومسون بأن تلك القرارات خاطئة وانهم لن يستجيبوا للابتزاز، وبعدها اعترف لي كوان يو سراً للأستراليين بأن تهديده بسحب أرصدة الإسترليني كانت فقط للضغط على ويلسون لتغيير موقفه، ثم ذهب تومسون بعدها إلى استراليا ونيوزلندا ووجدهما أقل غضباً من ماليزيا وسنغافورا، وعبرا عن حزنهما لاتخاذ هذا القرار الكبير من اجل وفورات مالية قليلة، وأعربا عن أملهما أنه إذا كانت حكومة ويلسون لا يمكن أن تغير انسحابها فإنه لابد على الأقل تأخير موعد الانسحاب والاحتفاظ بقوة عسكرية لها القدرة على التدخل وإعلان اهتمامها المستمر في المنطقة[١].

ذهب جورج براون إلى الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بنفس مهمة تومسون وكان قلقاً جداً من مهمته، وأرسل برقية إلى ويلسون أكد فيها أنه سينجز دوره، ولكنه اعتقد بأن القرار الذي أصر عليه ويلسون كان خاطئاً ووضع مستقبل البلاد في خطر، وحتى وزير الدفاع دينيس هيلي لم يكن راضياً عنه وأعرب عن آرائه داخل الحكومة البريطانية والسفارة الأمريكية، وأوضح للسفارة الأمريكية أنه شعر بالمرارة لأن ويلسون ضغط عليه من أجل تخفيضات دفاعية سريعة على الرغم من معارضة براون وتومسون، وألمح للسفارة بأن بعض التأخير في الجدول الزمني قد يكون ممكناً، وحث بشكل غير مباشر وزير الخارجية الأمريكي دين راسك في ٩ كانون الثاني ١٩٦٧ التركيز على هذه المسألة مع جورج براون، لأنه كان المجال الوحيد الذي كان فيه بعض الأمل في تغييره[٢].

(1) Pham, Op. Cit., PP. 221-223.

(2) Ibid., P. 224.

أبلغ براون وزير الخارجية الأمريكي دين راسك في ١١ كانون الثاني ١٩٦٨ عن عزم حكومته سحب القوات البريطانية من جنوب شرق آسيا والخليج العربي بحلول عام ١٩٧١ بدلاً من منتصف السبعينات، وأن الانسحاب كان من أجل مصلحة بريطانيا الخاصة، وبيّن راسك عن خيبة أمله الشديدة في بريطانيا التي بدت وكأنها تتراجع إلى وضعية (إنكلترا الصغيرة)، واوضح لبراون بأن بريطانيا كانت مثال لهم وساعدوهم على صنع القرارات في الحرب العالمية الثانية وفي مدة ما بعد الحرب[١]، وبعدما اكتشف راسك من خلال عرض براون بأن الانسحاب أمر واقع لا محاله قال له "**كُن بريطانياً جورج، كُن بريطانياً، كيف يمكنك خيانتنا؟**"[٢] **... لا أصدق أن الأسبرين المجاني والأسنان الاصطناعية أهم من دور بريطانيا في العالم**"، وهو بذلك أشار إلى الخدمات الصحية المجانية التي طالما ويلسون تجنب وضع رسوماً عليها، وبيّن راسك بأن الولايات المتحدة لا تقدر بمفردها أن تتحمل عبء الدفاع عن العالم، ثم وجد براون نفسه أكثر إحباطاً عندما سأله مساعد وزيرة الخارجية الأمريكي للشؤون الأوروبية جون ليدي (John Leddy) قائلاً "**سوف لن تكون في الشرق الأقصى ولا في الشرق الأوسط ولا حتى ستكون لك قوة في أوروبا، أين ستكون؟**"، وفي أعقاب محنته في وزاره الخارجية، اعترف براون لوزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنامارا ومستشار الأمن القومي والت روستو بأن تلك الأيام هي الأكثر حزناً في حياته وأن قرار ويلسون هو لدعم قاعدته السياسية بين الجناح اليساري لحزب العمال واسترضاء لبعض أعضاء مجلس الوزراء فضلاً عن توفير المال، وانسحب براون إلى السفارة البريطانية مكتئباً ومقتنعاً بأن قرار ويلسون سبب ضرراً لا يمكن إصلاحه وأن العلاقات البريطانية – الأمريكية أصبحت حرجه أكثر من أي وقت[٣]، وقام بتشجع الرئيس جونسون على كتابة أقوى رسالة ممكنة لويلسون موضحاً فيها معارضته للتخفيضات المقترحة كمحاولة اخيرة لتجنب إعلان الانسحاب[٤].

(1) FRUS1964-1968,Western Europe Vol.XII,No.288,Memorandum of Conversation, Washington, 11 January 1968.

(2) Crossman, The Diaries of A Cabinet Minister 1966-1968, V. 2, P. 646. ; James Barr, Lords of the Desert:The Battle Between the United States and Great Britain for Supremacy in the Modern Middle East, Simon & Schuster,New York,2018, P.31.

(3) Fain, Op. Cit., P. 141-142.

(4) Pham, Op. Cit., P. 225.

أما ردة فعل دول ومشايخ الخليج العربي المعنية بقرار الانسحاب، فقد ذكر المقيم البريطاني في الخليج قائلاً: "**كانت عودة غورونوي روبرتس لها تأثير مروع جداً على حكام الخليج، أصبحوا يركضون في كل الاتجاهات بحثًا عن ملجأ**"[١]، وصرح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٨ بأنه سيكون سعيداً بتمويل تكلفة الوجود العسكري البريطاني في الخليج من عائداته النفطية سواء علانيةً أو سراً وبأي طريقة تطلبها الحكومة البريطانية، وقدم الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي والشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر عرضاً مشابهاً نيابة عن الحكام الآخرين، وحتى الكويت بحسب التقارير التي كانت ترفع إلى ويلسون بأنها عرضت المساهمة مالياً في الحفاظ على القوات البريطانية في الخليج العربي[٢]، لكن رفض وزير الدفاع دينيس هيلي العروض المالية بحجة أن عرض الشيوخ بمبلغ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) جنيه إسترليني سنوياً لن يفي بالتكاليف الكاملة للحفاظ على القوات العسكرية ومنشآتها الداعمة[٣]، وأدلى تعليقاً في الإذاعة البريطانية بي بي سي في ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٨ قائلاً: "**لا أحب أن أكون عبداً أبيض للشيوخ العرب ... وأعتقد أنه سيكون من الخطأ إذا سمحنا لأنفسنا أن نكون مرتزقة ...**" ، لكنه بعد يوم من تصريحه أبلغ البعثات البريطانية في الكويت والبحرين وقطر وأبو ظبي ودبي، أن يبلّغوا اعتذاره للشيوخ وأنه صاغ العبارات عن غير قصد ويقدّر الدعم المالي الذي قدمه الحكام العرب[٤]، وفي ظل الجدل الداخلي جاء رئيس الوزراء السنغافوري لي كوان يو إلى لندن لمقابلة ويلسون وضغط عليه من أجل تأخير الانسحاب من جنوب شرق آسيا، فهو مثل حكام الخليج استخدم الحماية البريطانية للحفاظ على الاستقرار الداخلي[٥] وخشي من تأثير الانسحاب الكلي على اقتصاد سنغافورة، وأراد مزيداً من الوقت لإيجاد بديل إقليمي للقوات البريطانية[٦].

(1) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P. xlii.

(2) Sato, Op. Cit., PP. 108, 110.

(3) Fain, Op. Cit., P. 172.

(4) Quoted from: Sato, Op. Cit., PP. 111, 116.

(5) David M. Mccourt, What was Britain's "East of Suez Role"? Reassessing the Withdrawal 1964-1968, Journals Diplomacy and Statecraft, Vol. 20, No. 3, November 2009, P. 467.

(6) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P. xl

بناءً على نصيحة براون، كتب الرئيس جونسون في ١١ كانون الثاني ١٩٦٨ إلى ويلسون موضحاً بأن القرار سيكون بمثابة انسحاب بريطاني من الشؤون العالمية مما يؤثر على سلامة العالم في المستقبل وسوف تهتز أسس هيكل حفظ السلام وقد تضعف قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وإرادتها السياسية إذا كان عليها أن تدير الأمور بمفردها[١]، وطلب المسؤولون الأمريكيون من ويلسون تأجيل موعد الانسحاب على الاقل حتى عام ١٩٧٢، وفي أثناء اجتماع مجلس الوزراء في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٨ أوضح ويلسون بأن صداقة بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية قيمة بالنسبة له لكن كثيراً ما دفع ثمنها باهضاً، وأن القرار الأمريكي بعدم تخفيض الجنية الاسترليني من أجل الحفاظ على الدولار أضاف عبئاً إضافياً على ميزان المدفوعات في بريطانيا، لذلك قرر ويلسون أنه لابد في المستقبل أن ترعى بريطانيا مصالحها الخاصة[٢].

أرسل جونسون رسالتين إلى ويلسون، واحدة في ١٢ كانون الثاني والثانية في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٨، الرسالة الأولى كان أسلوبه فيها مهذباً ومعرباً عن دهشته وحثه على إعادة النظر في القرار، والرسالة الثانية كانت شديدة اللهجة وهدد بفرض عقوبات صارمة إذا نفذت حكومته خططها في التخلي عن شرق السويس والحصول على طائرات (F-111) وأنه سيصعّب على الشركات البريطانية في الحصول على المعدات العسكرية الأمريكية، وأخبره بأن قرار الانسحاب من شرق السويس قد يؤدي إلى انسحاب القوات الأمريكية من أوروبا كون ويلسون حليفاً غير متعاون ولا مهتم، وأكد لويلسون بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تنظر لبريطانيا كحليف قيم في أي دور استراتيجي عالمي[٣].

(1) FRUS 1964-1968, Western Europe Vol. XII, No. 289, Message from President Johnson to Prime Minister Wilson, Washington, 11 January 1968.

(2) Dockrill, Op. Cit., P. 205-206. ; Simon C. Smith, Britain's Revival and Fall in the Gulf, P. 136.

(3) FRUS 1964-1968, Western Europe Vol. XII, No. 290, Message from President Johnson to Prime Minister Wilson, Washington, 15 January 1968. ; Jeffrey Pickering, Politics and 'Black Tuesday': Shifting Power in the Cabinet and the Decision to Withdraw from East of Suez November 1967–January 1968, Journal Twentieth Century British History, Vol. 13, No. 2, 2002, P. 166-167.

لم يرد ويلسون على رسالتي جونسون فوراً، وإنما أخرهما إلى آخر جلسة لمجلس الوزراء، إذ وضعهما أمام المجلس في يوم الأثنين ١٥ كانون الثاني ١٩٦٨ أي قبل يوم من قرار إعلان الانسحاب، واستمع إلى براون وتومسون وهما يلخصان مشاوراتهما في الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأقصى، وأيد كل من براون وستيوارت وهيلي وكالاهان وتومسون تأجيل موعد الانسحاب، بينما أيد الأغلبية اقتراح جينكيز بالانسحاب بحلول عام ١٩٧١، وأخيراً اقترح ويلسون حلاً وسطاً وقرر تأجيل موعد الانسحاب ٩ أشهر، أي اصبح في كانون الأول ١٩٧١، وبذلك أخذ بعين الاعتبار آراء الحكومة الأمريكية والحكومات المعنية، فكان اقتراح ويلسون حلاً سياسياً وسطاً بين وزارة الخزانة من جهة ووزارات الخارجية والكومنويلث والدفاع والحكومات الأجنبية من جهة أخرى[١].

أجاب ويلسون على رسالتي جونسون السابقة في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٨ قائلاً: "**صدقني يا ليندون، إن القرارات التي تعين علينا اتخاذها الآن كانت أصعب وأثقل من أي شيء، وأن جميع زملائي كانوا متعبين وبالكاد يتذكرون حياتهم العامة، وإنّا مقتنعون بأنه على المدى الطويل يمكن لبريطانيا ان تجد مكانها الجديد على المسرح العالمي**"، وأوضح بأن القرار لم يكن سياسة حزب وإنما سياسة أمة بأكملها وأن الشعب البريطاني سئم من اقتراض الأموال التي استهلكها الشرق الأقصى والخليج العربي، وبيّن أن هذا لا يعني انسحاباً بريطانياً من الشؤون العالمية ولكنه قرر أن دور بريطانيا الجديد لابد أن يتناسب مع مواردها الحقيقية[٢].

أعلن ويلسون أخيراً عن قراره التاريخي في مجلس العموم في يوم الثلاثاء ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ أن بريطانيا ستسحب جميع قواتها من الشرق الاقصى والخليج العربي بحلول نهاية عام ١٩٧١، وإلغاء عقد شراء ٥٠ طائرة أمريكية من طراز (F-111)[٣]، وقد أسمت المعارضة يوم إعلان قرار الانسحاب بـ(الثلاثاء الأسود)[٤]، واتهم رئيس الوزراء السابق دوغلاس هوم ويلسون

(1) Pickering, Op. Cit., P. 167-168.

(2) FRUS 1964-1968, Western Europe Vol. XII, No. 291, Telegram from Prime Minister Wilson to President Johnson, London, 15 January 1968.

(3) H.C., Public Expenditure, Vol. 756, 16 January 1968, Cols. 1579-1580.

(4) Pickering, Op. Cit., P. 168.

بالإهمال والتقصير في إداء الواجب، وأصيب الدبلوماسيون البريطانيون في منطقة الخليج العربي بالذهول والغضب، بينما السعودية وإيران تفهموا القرار وتعهدوا بأمن واستقرار المنطقة(١).

يبدو أن لا اعتراض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولا صدمة وفزع حكام دول الخليج العربي والشرق الأقصى قادرة على اقناع هارولد ويلسون بتغيير رأيه، ولاسيما في التصريح عنه في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ أو في التاريخ الذي حدده وهو عام ١٩٧١.

كانت السفن الحربية البريطانية (HMS Achilles) و(HMS Intrepid) بعد ظهر ١٩ كانون الأول ١٩٧١ ترفع مرساتها وتبحر ببطء من ميناء البحرين باتجاه البحر المفتوح، ووصف السير جيفري آرثر (Geoffrey Arthur) آخر مقيم سياسي بريطاني في الخليج العربي طريقة الانسحاب لوزير الخارجية دوغلاس هوم بقوله "**لم يكن هناك أي احتفال، حيث انسحبت آخر وحدة قتال بريطانية من الخليج العربي وأطلقت سفينة تجارية بريطانية في المرسى المقابل صفارات الإنذار الخاصة بها بينما كانت صفارات سفينة (Intrepid) بالكاد تسمع من صخب الميناء وكأنها كانت ترثي بعض الغاليين، وهذا كل ما في الأمر**"(٢).

ذكر المقيم السياسي البريطاني في الكويت ويليام روجر لويس (Wm. Roger Louis) سبب الانسحاب من الخليج العربي قائلاً "**البريطانيون لم يغادروا الخليج لأنهم أرادوا ذلك أو لأسباب تخص الخليج نفسه، وإنما غادروا بسبب قرار هارولد ويلسون لإنقاذ الاقتصاد البريطاني من خلال اتخاذ تدابير صارمة بما في ذلك إخلاء جميع القوات البريطانية من جنوب شرق آسيا والخليج العربي**"(٣).

(1) James Onley, Britain and the Gulf Shaikhdoms 1820–1971: The Politics of Protection, Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, Qatar, 2009, P. 21-22.

(2) Fain, Op. Cit., P. 169.

(3) Wm. Roger Louis, The British Withdrawal from the Gulf 1967-1971, The Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol. 31, No. 1, 2003, p. 84.

أخبر ويلسون في تشرين الأول ١٩٧٤ الرئيس الأمريكي جيرالد فورد[١] (Gerald R. Ford) بأن الحكومة البريطانية أنجزت مراجعة كاملة لالتزامات وقدرات بريطانية الدفاعية في ضوء وضعهم الاقتصادي، وأنه على استعداد للحديث معه عن استنتاجاتهم بشأن الانسحاب المتسارع من شرق السويس وخفض القوات البريطانية في ألمانيا والقوات البحرية المخصصة لحلف الناتو، وكانت استجابة الرئيس الأمريكي لتلك الأخبار هادئة، وأوضح لويلسون بأنه على الرغم من تفهمه لمشكلة الاقتصاد البريطاني إلا أنه خشي أن يحذوَ حكام آخرون حذو بريطانيا ويقوموا بسلسلة من التخفيضات من جانب واحد، وأعرب عن أمله في أن تحتفظ بريطانيا بقدرتها على العمل خارج أوروبا حتى لا تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الغربية الوحيدة التي تتدخل بشؤون العالم، وبيّن ويلسون أن بريطانيا تحملت عبئاً ثقيلاً وبشكل غير عادل لمدة طويلة ولم تعد بإمكانها نشر قوات في جميع أنحاء العالم، وصرّح في العاصمة الاسترالية كانبيرا بأن قراره عام ١٩٦٨ بسحب القوات البريطانية من جنوب شرق آسيا لابد من تنفيذه[٢].

ويمكن هنا طرح تساؤلات عديدة حول الانسحاب منها: هل انسحبت بريطانيا فعلاً من الخليج العربي بكل ما تعنيه كلمة "الانسحاب" من معنى؟ هل إنها سوف لن تتدخل بأمور دول الخليج العربي الخارجية والداخلية؟ هل الغت جميع المعاهدات من عام ١٨٢٠ وحتى عام ١٩٧١؟ هل هي واثقة من أن دول الخليج يستطيعون أن يدبروا أمورهم ويحافظوا على أمن واستقرار المنطقة ويمنعوا الفكر الشيوعي من التسلل إلى دولهم؟ هل تخلت بريطانيا عن منطقة استراتيجية تستورد منها تقريباً ٥٠ بالمائة من النفط؟، وقد نجد بعض الأجوبة على هذه التساؤلات منها على سبيل المثال:

---

(١) جيرالد فورد (١٩١٣-٢٠٠٦): سياسي أمريكي جمهوري ورئيس الولايات المتحدة الثامن والثلاثون، درس الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة ميشيغان وتخرج عام ١٩٣٥ ثم درس القانون في جامعة ييل وتخرج منها عام ١٩٤١، أصبح عضواً في الكونغرس عام ١٩٤٨-١٩٧٣ ونائباً للرئيس نيكسون عام ١٩٧٣ ثم اصبح رئيساً للولايات المتحدة عام ١٩٧٤-١٩٧٧. للمزيد ينظر:

Memorial Services in the Congress of the United States and Tributes in Eulogy of Gerald R. Ford, the Joint Committee on Printing, United States Government Publishing Office, Washington, 2007, P. viv-xix.

(2) Ziegler, Op. Cit., P. 459.

صرح نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي جيمس نويز (James H. Noyes) بأنه لا زال لدى بريطانيا روابط سياسية وتجارية وعسكرية مهمة بمنطقة الخليج العربي، فضلاً عن القواعد الجوية في جزيرة مصيرة قبالة ساحل عُمان التي تضمنت زيارات جوية وبحرية منتظمة، واستمرت تهيمن على الحياة التجارية والمصرفية للإمارات العربية بعد إنشائها وأداروا قواتها العسكرية من خلال المستشارين العسكريين، كما أوضح وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هوم لنظيره الأمريكي بأنه من خلال الوجود البريطاني غير المباشر تمكن من ممارسة أقصى درجات التأثير السياسي من الوجود الفعلي البريطاني(١)، ومارس مئات الضباط والمستشارين البريطانيين حتى القرن الحادي والعشرين نفوذهم كأصدقاء للحاكم، لكن معرفة الجمهور بوجودهم كان مصدر إحراج للحكام، والصحافة عادةً ما تتجنب ذكر هذه المواضيع الحساسة، فعندما سُئل مستشار بريطاني لأمير البحرين فيما بعد كيف تغيرت الأمور بعد انسحاب بريطانيا من الخليج، أجاب قائلاً "**الانسحاب البريطاني؟ أي انسحاب؟ نحن ما زلنا هنا!**"(٢).

٢- سياسته اتجاه هونغ كونغ ١٩٦٧-١٩٧٠:

أنشأ ويلسون في ١١ تموز ١٩٦٧ لجنة وزارية مشتركة من وزارة الخارجية ووزارة الدولة لشؤون الكومنويلث للنظر في مستقبل مستعمرة هونغ كونغ، وبدأت اللجنة المشتركة عملها تحت رئاسة نائب سكرتير مجلس الوزراء فيليب روجرز (Philip Rogers)، وفي اجتماعهم الأول في ٢٤ تموز ١٩٦٧ توصلت اللجنة الوزارية على أنه من غير الممكن البقاء في هونغ كونغ بالوضع نفسه حتى عام ١٩٩٧، واستنتج وزير الكومنويلث هربرت بودين أنه في ضوء التصعيد السريع للأحداث فربما ستقوم الصين بإخراج بريطانيا عسكرياً من هونغ كونغ، وعدّ بودين أن ذلك سيكون اذلال لبريطانيا وله تأثير سياسي سلبي على النفوذ البريطاني في جنوب شرق آسيا في ظل الحرب الباردة، فأصبحت الأولوية الأولى لحكومة ويلسون في التفكير بكل الطرق الممكنة لمنع هجوم عسكري صيني على هونغ كونغ(٣).

(1) Simon C. Smith, Reassessing Suez 1956: New Perspectives on the Crisis and its Aftermath, Ashgate, UK, 2008, P. 224-225.

(2) Onley, Op. Cit., P. 24.

(3) Wai Li Chu, We had no Urge to Do Away an Ex-Colony: the Changing Views of the British Government over Hong Kong's Future 1967-1979, M.A, Hong Kong Baptist University, Hong Kong, 2017, P. 46-47.

استنتجت اللجنة الوزارية في نيسان ١٩٦٨ إلى أنه من الصعب وضع أي خطط ثابتة على مستقبل هونغ كونغ على المدى الطويل بسبب عدم الثقة بسياسات الصين، واقترح وزير الكومنويلث المعيّن حديثاً جورج تومسون في آيار ١٩٦٨ أن على حكومة ويلسون أن تسعى للتفاوض مع الصين لانسحاب مشرّف من هونغ كونغ وبأسرع وقت ممكن، بينما ويلسون رغب بإبقاء قوة عسكرية صغيرة في هونغ كونغ تعزز ثقة الشعب [١].

صرح مساعد وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأقصى جون موريتون(John Moreton) في ١٩ آذار ١٩٦٩ بأن هونغ كونغ هي حالة خاصة ومن غير الممكن منحها الاستقلال، ولابد أن يتم في نهاية المطاف إعادتها إلى الصين، واظهر استطلاع للرأي في هونغ كونغ أن ٢٩ بالمائة أرادوا البقاء تحت الحكم البريطاني و٧ بالمائة أرادوا الاستقلال و١٢ بالمائة أرادوا الانضمام الى الصين و٥٢ بالمائة كانوا متخوفين من اظهار توجهاتهم السياسية، لذا فإن قلة اهتمام هونغ كونغ في الاستقلال أقنع حكومة ويلسون بعدم المخاطرة بتداعيات إنهاء الاحتلال، وتبيّن لويلسون بعدم وجود إجماع برلماني لمغادرة هونغ كونغ إلا بعد نهاية عقد الإيجار كما في جبل طارق وجزر الفوكلاند، وكان الحكم النهائي للجنة التي شكّلها ويلسون والذي سعى إلى تطبيقه هو عدم إنهاء الاحتلال في هونغ كونغ، وتم تعميم الاقتراح في ٢٨ آذار ١٩٦٩ واقره مجلس الوزراء في اوائل عام ١٩٧٠، ولم يجد ويلسون أي وسيلة لإنهاء الاحتلال في هونغ كونغ أو وضعه تحت ادارة الامم المتحدة، فضلاً عن أن النظام الصيني لم يكن مناسباً للمفاوضات من أجل انسحاب طوعي من هونغ كونغ، وعَدّ وزير الخارجية مايكل ستيوارت في ٢ شباط ١٩٧٠ أن هونغ كونغ حالة خاصة في التطور السياسي للأراضي المحتلة ولابد من الانتظار حتى ظهور نظام معتدل في الصين[٢].

٣- سياسته اتجاه هونغ كونغ بعد عودته الى السلطة ١٩٧٤-١٩٧٦:

أوضح حاكم المستعمرة لوزير الخارجية كالاهان في آيار ١٩٧٤ بأن الحكم الذاتي والاستقلال غير مناسب بسبب معارضة الصين لأي تغيير دستوري وأن الانسحاب سيولد مشكلة سياسية واجتماعية، واقترح أن تجعل حكومة ويلسون هونغ كونغ مدينة نموذجية مع مستويات

(1) Wai Li Chu, Op. Cit., PP. 49-53.

(2) Ibid, PP. 56-68

عالية من التعليم والتكنولوجيا والثقافة وتسهيلات صناعية وتجارية ومالية من شأنها ان تجعل الصين تنظر اليها نظرة خاصة، وبسبب العجز المالي الذي ورثه ويلسون من الحكومة المحافظة والبالغ (١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني طلب في ٢٠ شباط ١٩٧٥ من وزير الدفاع روي ماسون (Roy Mason) أن تتحمل هونغ كونغ ٧٥ بالمائة من تكلفة الدفاع، ونصح ماسون ويلسون بتحديد مدة الاتفاقية سبعة أعوام، بينما نصحه كالاهان بجعل مدة الاتفاقية أطول من ذلك لتجنب وضع حكومة العمال في موقف صعب مرة أخرى، لكن أيد ويلسون اقتراح ماسون بمدة سبعة أعوام، وشكك كالاهان في حزيران ١٩٧٥ بقيمة الحفاظ على هونغ كونغ وأصدر تعليماته إلى مسؤولي وزارة الخارجية للنظر في مستقبل مستعمرة هونغ كونغ على المدى الطويل، ووفقاً لذلك اقترح تقييم وزارة الخارجية في عام ١٩٧٦ في التخلي عن هونغ كونغ بمجرد العثور على حل مناسب بحيث لا تُتَهم حكومة ويلسون من قبل حلفاءها الغربيين بأنها أعادة مركز رأسمالي مهم مثل هونغ كونغ إلى الصين الشيوعية وتحملها مسؤولية الهجرة المحتملة منها[١]، ووقعت حكومة ويلسون اتفاقية دفاع جديدة في ١٨ كانون الأول ١٩٧٥ التزمت بموجبها البحرية الملكية بالدفاع عن المستعمرة حتى يتم تسليمها إلى الصينيين في عام ١٩٩٧[٢].

أخيراً توصلت اللجنة المشتركة في آذار ١٩٧٦ أي قبل استقالة ويلسون بشهر من ذلك التاريخ، إن هونغ كونغ وجبل طارق وجزر الفوكلاند من أصعب المشاكل لبريطانيا، لأنها متنازع عليها مع دولة ثالثة تدعي السيادة عليها، وأوصت بعدم التخلي عنها إلا بما يضمن انسحاب مشرف ومنظم بعد انتهاء الايجار[٣].

(1) Wai Li Chu, Op Cit., PP. 152-174.

(2) Greg Kennedy, British Naval Strategy East of Suez, 1900-2000: Influences and Actions, Frank Cass, London, 2005, P. 249.

(3) Wai Li Chu, Op. Cit., PP. 152-174.

المبحث الثالث
قرار الانسحاب من عدن ١٩٦٤-١٩٦٧

كانت عدن بمثابة الركيزة الأساسية للوجود العسكري البريطاني في منطقة الخليج العربي للحفاظ على وحدة واستقرار الهيكل الدبلوماسي الذي صممته بريطانيا في الخليج، وأوضح الدبلوماسيون البريطانيون لمسؤولي وزارة الخارجية في كانون الثاني ١٩٦٤ بأن قاعدة عدن هي جوهر الالتزام العسكري البريطاني في الخليج وإذا تمت إزالة النفوذ السياسي والعسكري منها فستنتج الفوضى، وأعلن ويلسون قبل توليه السلطة في حزيران ١٩٦٤ أنه سيمنح جنوب الجزيرة العربية الاستقلال في موعد لا يتجاوز عام ١٩٦٨ وسيتفاوض مع حكومتها بشأن شروط الوصول إلى القواعد البريطانية فيها، وعندما استلم السلطة زادت مشاكل بريطانيا في عدن نتيجة نموها وازدياد حجم حاميتها العسكرية بأكثر من ثلاثة أضعاف، ونتيجة للدعاية المصرية المناهضة لبريطانيا فقد عمت التظاهرات في جنوب غرب الجزيرة العربية ضد الوجود البريطاني وازدادت حرب العصابات ضد أهداف عسكرية ومدنية بريطانية، وعلى ضوء ذلك حاول صانعو السياسة في لندن وعدن وضع مخططات من شأنها تهدئة القوميين المحليين وتعزيز الحكومة الفيدرالية ومنح جنوب الجزيرة العربية استقلالها ودمج عدن مع اتحاد المحميات لتأليف اتحاد جنوب الجزيرة العربية مع الحفاظ على نفوذ بريطانيا وتأمين وصولها إلى قواعدها العسكرية[١].

وصف الرئيس المصري جمال عبد الناصر حكومة ويلسون قائلاً "**عندما تم تشكيل حكومة ويلسون قلنا إننا على استعداد لفتح صفحة جديدة معهم لكنها تبنت نفس سياسة حكومة المحافظين، ماذا حدث منذ تولي ويلسون السلطة؟ استمر عدوانهم على اليمن، ويتهموننا بقتل الجنود البريطانيين في الجنوب، لكننا نقول لهم أنتم أيضاً تقتلون العرب في اليمن وتتآمرون عليها وعلى الخليج لإبقاء الأراضي العربية تحت الإمبريالية**"، كما أوضح محرر صحيفة الأهرام محمد حسنين هيكل عندما التقى مع ويلسون في لندن بأن سبب العنف هو أن حكومة المحافظين السابقة جندت مرتزقة لمساعدة الملكيين عبر مدينة بيحان (شمال عدن) وأُجبرت مصر على مواجهة الهجوم، فأكد ويلسون له بأنه سوف لن يتم القيام بأي شيء من هذا القبيل في ظل إدارته الجديدة ولن يكن هناك تدخل بريطاني في مدينة بيحان[٢].

---

(1) Fain, Op. Cit., P. 153- 154.

(2) Mcnamara, Op. Cit., P. 214-215.

استنتجت حكومة ويلسون في آيار ١٩٦٥ بأن زيادة العمليات العسكرية ضدها في عدن قلل إلى حد كبير من قيمة القاعدة، وأصبحت القوات البريطانية تركز على الأمن الداخلي أكثر من حفظ منطقة الخليج من العدوان الخارجي، لكن من وجهة نظر التخطيط العسكري فأن الانسحاب من عدن سيصعّب على القوات البريطانية حماية الخليج العربي ولاسيما الكويت في حالة وقوع هجوم عراقي، لأن معظم القوات البريطانية المخصصة لحماية الكويت تمركزت في عدن وبدونها لن تكون بريطانيا قادرة على الدفاع عن الكويت، وللتعويض عن فقدان قاعدة عدن اقترح وزير الخارجية ستيوارت نشر قوات كافية في الخليج العربي للدفاع عن الكويت والدول المحمية وسلطنة عُمان وزيادة إجمالي عدد الرجال المتمركزين في الخليج من (٣,٧٠٠) إلى (١١,٠٠٠)، وغالبية هذا الجيش هو للدفاع عن الكويت في حال وقوع هجوم عراقي في غضون (٣٦) ساعة، لأنه من وجهة نظر ستيوارت كان من غير الحكمة إلغاء الالتزام الدفاعي البريطاني تجاه الكويت من جانب واحد، فمثل هذه الخطوة قد تغضب الحكومة الكويتية وتغير سياساتها الودية تجاه الغرب وتقلل ثقة حكام الدول المحمية وسلطان عُمان في استعداد بريطانيا وقدرتها على حماية أراضيهم، فضلاً عن أن الانسحاب البريطاني المفاجئ قد يغضب إيران ويؤدي بها إلى إعادة النظر في ولائها للكتلة الغربية[١].

أدرك ويلسون بحلول صيف عام ١٩٦٥ أن وصول بريطانيا إلى قواعدها العسكرية في عدن من غير الممكن استمراره بعد استقلال جنوب الجزيرة العربية وأن التخلي عن المنشآت البريطانية العسكرية فيها سيكون صعباً من الناحية السياسية، وأراد أن لا يُنظر إلى بريطانيا على أنها مجبرة على الانسحاب في جنوب الجزيرة العربية، وبدلاً من ذلك أراد أن توضح حكومته بأن قاعدة عدن أصبحت ذات أهمية قليلة لاستراتيجيتها الإقليمية[٢]، وفي ٢٥ أيلول ١٩٦٥ وافق مجلس الوزراء على تعليق الدستور في عدن وإدخالها تحت الحكم المباشر[٣]، ونتيجة لذلك ذكر ويلسون في مذكراته أن رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز جاءه للشكوى والتذمر من سياسته في عدن[٤].

(1) Bismarck, British Policy in the Persian Gulf 1961–1968, PP. 187-189.

(2) Fain, Op. Cit., P. 156-157.

(3) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P. xlv.

(4) Wilson, The Labour Government, P. 173.

قرر ويلسون في تشرين الثاني ١٩٦٥ وعلى ضوء المناقشات السابقة بأنه بعد الانسحاب من عدن لا يمكن أن تتحمل بريطانيا مسؤولية الخليج العربي والدفاع عن الكويت، لكن التخلي عن الكويت كانت تُعَد خطوة مثيرة للقلق من شأنها أن تزعزع استقرار ميزان القوى الإقليمي، وبعد دراسة الموضوع داخل مجلس الوزراء تقرر أنه بعد الخروج من عدن تبقى القوات البريطانية في الخليج إلى منتصف السبعينات وخلال تلك المدة تكمل بريطانيا مفاوضاتها مع الكويت وتشجع إعادة تنظيم دول الساحل المتصالح وزيادة اتصالاتهم مع جارتهم المملكة العربية السعودية(١).

أرسل ويلسون في أوائل شباط ١٩٦٦ أي قبل أسبوعين من نشر نتائج المراجعة الدفاعية وفداً من وزارة الخارجية إلى واشنطن برئاسة نائب وكيل الوزارة روجر ألين (Roger Allen) للتشاور مع وزارة الخارجية الأمريكية، وأبلغ الوفد مساعد وزير الخارجية الأمريكية باركر هارت (Parker Hart) عزم حكومته على إخلاء قاعدة عدن وإعادة نشر القوات البريطانية في الخليج العربي، وكان أمل ألين أن يؤدي التأثير الأمريكي إلى تسهيل مسار الدبلوماسية البريطانية في جنوب الجزيرة العربية وترسيخ النفوذ الأمريكي فيها قبل بدء المنافسة السوفيتية والصينية، فضلاً عن ذلك كان أمل الوفد البريطاني في تسخير نفوذ الولايات المتحدة في القاهرة لإقناع الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالتوقف عن دعم العنف القومي ضد المصالح البريطانية في عدن، واستمع هارت وزملاؤه بعناية إلى عرض ألين، لكنهم حرصوا على عدم تقديم أي التزامات اتجاه جنوب الجزيرة العربية، وأثنوا على تصميم حكومة ويلسون على بناء قاعدة لقواتها العسكرية في الخليج العربي لمواجهة المشاكل الأمنية المحلية وطمأنة إيران والسعودية بأن بريطانيا عازمة على البقاء في الخليج العربي لأجل غير مسمى من أجل أمن واستقرار المنطقة(٢).

حاول ويلسون بناء علاقات جيدة مع جمال عبد الناصر حتى يوقف دعم العمليات العسكرية لجبهة تحرير جنوب اليمن ضد بريطانيا، فأجرى براون اجتماعاً غير رسمي في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٦ مع المشير المصري محمد عبد الحكيم عامر في مدينة لينينغراد وأعرب براون استعداد حكومته في تحسين العلاقات بين البلدين، وأنه لا يمكن إحراز تقدم ما دامت

(1) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire Vol. 5, Part 1, P.xxxv.

(2) Helene von Bismarck, The Kuwait Crisis of 1961 and its Consequences for Great Britain's Persian Gulf Policy, journal of Britain and the World, British Scholar, Vol. 2, No. 1, 2009, P. 193-194. ; Fain, Op. Cit., P. 157-158.

مصر تدعم الأعمال المسلحة، فتم تحويل رسالة براون إلى جمال عبد الناصر الذي أجاب على الفور في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٦ عبر سفيره في موسكو، إذ أكد فيها أن مصر ليس لديها نوايا عدوانية لكنه منزعج لأن بريطانيا تعمل مع القوى الرجعية في الشرق الأوسط بحسب وصفه، ولاسيما المملكة العربية السعودية ووصفه بـ(التحالف العسكري)، فطلب براون من جمال عبد الناصر وقف تلك الدعاية العنيفة على إذاعة صوت العرب، وأوضح بأن علاقة بريطانيا بالسعودية لم تكن تحالفاً عسكرياً وإنما قائمة على أساس الصداقة المتبادلة[١].

وضعت حكومة ويلسون خطة الانسحاب من عدن نهاية عام ١٩٦٦، وأبلغ براون الحكومة الفيدرالية في عدن عن طريق المفوض السامي ريتشارد ترينبول (Richard Turnbull) بأن موعد الانسحاب سيكون في ١ كانون الثاني ١٩٦٨ وأن معاهدات الحماية ستنتهي بالتاريخ نفسه، فعارضت الحكومة الفيدرالية توقيت الانسحاب ووصفوه بأنه مبكر جداً، وفي ظل هذا الوضع المعقد تدخل ويلسون شخصياً وأبلغ براون في كانون الثاني ١٩٦٧ بقلقهِ حول الطريقة التي تسير بها الأمور في جنوب الجزيرة العربية وطلب تقريراً شاملاً من قبل المسؤولين قبل عيد الفصح من ذلك التاريخ، وكان التقرير جاهزاً بحلول آذار، وكشف التقرير عن ضُعف في عدد القوات البريطانية في جنوب الجزيرة العربية وأن التهديد الرئيس للانسحاب المنظم يكمن في محاولات جبهة تحرير اليمن المدعومة من مصر لإسقاط الحكومة الفيدرالية وإذلال بريطانيا، فضلاً عن الآثار الاقتصادية الناجمة عن إغلاق القاعدة، إذ سيصبح تقريباً (٢٠,٠٠٠) من مجموع (٨٠,٠٠٠) شخص من القوى العاملة زائد عن الحاجة، وأوصى التقرير ويلسون بتقديم موعد الاستقلال إلى ١ تشرين الثاني ١٩٦٧، ولأجل حماية الوزراء الفيدراليين اقترح المسؤولون على ويلسون إبقاء لواء وسرب مقاتلات يتمركز كلاهما في مطار خورمكسر في عدن، ويبقى اللواء حتى ٣١ كانون الثاني ١٩٦٨ وسرب الطائرات حتى ٣٠ نيسان ١٩٦٨ وبذلك ستحصل الحكومة الفيدرالية على الدعم ضد العدوان الخارجي لمدة ستة أشهر بعد الاستقلال ولاسيما في مجال الدفاع الجوي[٢].

(1) Mcnamara, Op. Cit., P. 231. ; Spencer Mawby, British Policy in Aden and the Protectorates 1955-1967: Last Outpost of a Middle East Empire, Rutledge, London, 2005, P. 155.

(2) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P.xlvii-xlviii.

أثنى وزير الخارجية براون على هذه الاقتراحات، لكن وزير الدفاع هيلي أوضح بأن الدفاع عن مطار خورمكسر سيورط بريطانيا في عمليات الأمن الداخلي بعد الاستقلال، واقترح توفير قوة بحرية بواسطة حاملة الطائرات، واقترح مجلس الوزراء التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتوسيع قاعدة الحكومة الفيدرالية لتشمل جبهة التحرير اليمنية إذا أمكن أقناعهم، وتُقدم بريطانيا دعماً عسكرياً محدوداً بعد الاستقلال ضمن مدة وطبيعة يتم دراستها لاحقاً، وطلب ويلسون في آذار ١٩٦٧ تبديل المفوض السامي في عدن ترينبل، لأن سياسته التي اتبعها كانت فاشلة، فأراد ويلسون تجنب وضعاً قد تصبح فيه عدن مثل الكونغو عندها لن تستطيع بريطانيا لا البقاء ولا الخروج، وكان المرشح المفضل هو السير همفري تريفيليان (Humphrey Trevelyan)، وهو سفير سابق في القاهرة وبغداد وموسكو، وأعرب جمال عبد الناصر عن ابتهاجه بالقرار البريطاني بالانسحاب من عدن وعدّه انتصاراً للسياسة المصرية وعقد العزم على إبقاء القوات المصرية في اليمن حتى تغادر بريطانيا جنوب الجزيرة العربية[١].

أعلن ويلسون في ١١ أيار ١٩٦٧ بأنه سيبذل قصارى جهده بأن لا تخضع جنوب الجزيرة العربية لسيطرة جمال عبد الناصر بعد الانسحاب، ووافق على تقديم الدعم الجوي والبحري لجنوب الجزيرة العربية لمدة ستة أشهر بعد الاستقلال، واستقبل ويلسون ملك المملكة العربية السعودية فيصل بن عبد العزيز في لندن يوم ١٧ آيار ١٩٦٧، وناشد فيصل ويلسون بعدم التخلي عن جنوب الجزيرة العربية لصالح جمال عبد الناصر، لكن فجأة تخلى فيصل عن سياسته المناهضة لجمال عبد الناصر في الأيام العشرة الأخيرة من شهر آيار ١٩٦٧ عندما أمر جمال عبد الناصر بغلق مضيق تيران، فقد كان التضامن العربي أكثر أهمية من التنافس العربي عندما يتعلق الأمر (بإسرائيل)[٢].

حدثان في حزيران ١٩٦٧ كانا حاسمين في تحديد النتيجة النهائية لموعد الانسحاب من عدن، الأول هزيمة مصر في الحرب العربية (الإسرائيلية)، وأفترض المفوض السامي تريفيليان بأن المصريين سيعوضون هزيمتهم في سيناء بالبقاء في اليمن، ولذا على بريطانيا الانسحاب من

(1) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, PP.xlvi, xlviii-xlix.

(2) Mcnamara, Op. Cit., P. 234.

جنوب الجزيرة العربية، والحدث الثاني والأكثر حسماً هو التمرد في الجيش الفيدرالي، إذ أصبحت منطقة كريتر في عدن وهي الجزء الأكثر كثافة سكانية فيها خارج نطاق السيطرة، الأمر الذي أقنع المفوض السامي بأنه إذا لم تستطع الحكومة الفيدرالية السيطرة على قواتها المسلحة فلن تكون قادرة على الحكم، فأبلغ براون ويلسون في أيلول ١٩٦٧ بأنه لابد من إيجاد حكومة بديلة والتعامل مع جبهة التحرير اليمنية كونها الأقوى بين المجموعات المتنافسة والوحيدة القادرة على تأليف حكومة قوية، واعتقد الملك فيصل بأن هذا كان تواطؤاً بين بريطانيا وجبهة التحرير اليمنية وطالب بتعويض مالي في حالة لجأ إليه حكام المحمية لكن حكومة ويلسون رفضت[١]، وأعلن ويلسون أن الانسحاب النهائي من عدن سيكون في كانون الثاني ١٩٦٨، لكن تريفيليان جاء إلى لندن وحث ويلسون على تقديم تاريخ الانسحاب[٢]، ووافق ويلسون بأن يكون الانسحاب في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧، ونشأت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية الجديدة في التاريخ نفسه[٣].

(1) Ashton and Louis, British Documents on the End of Empire, Vol. 5, Part 1, P. l-li.

(2) Wilson, The Labour Government, PP. 213, 444-445.

(3) Crines and Hickson, Op. Cit., P. 258.

المبحث الرابع

موقفه من الصراع العربي (الإسرائيلي) ١٩٦٧ و ١٩٧٣

١- موقفه من الحرب العربية (الإسرائيلية) عام ١٩٦٧:

كان ويلسون قبل تسلمه رئاسة الوزراء متعاطفاً مع الجالية اليهودية في بريطانيا واستمتع بصحبتهم وأعجب بذكائهم وفطنتهم المالية، وأعجب بالاشتراكيين اليهود في لندن وألزم نفسه بقضيتهم ورأى أنهم "**ديموقراطيون اجتماعيون صنعوا زهرة الصحراء (إسرائيل) تجربة رائعة في السياسة الاشتراكية**"، وأكد على حق اليهود في الحفاظ على دولتهم القومية الخاصة بهم، لكنه كان لا يعجبه أن يطلق عليه أسم (صهيوني)[١].

عندما أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٢٢ آيار ١٩٦٧ أغلاق مضيق تيران أمام الملاحة (الاسرائيلية)، طمأن ويلسون رئيس الوزراء (الإسرائيلي) ليفي إشكول[٢] (Levi Eshkol) بأن مضيق تيران لابد من بقائه مفتوحاً وإذا سعى المصريون إلى منعهم فسوف يقوم بتشجيع وتأمين المرور الحر[٣]، واجتمع ويلسون مع وزرائه براون وهيلي وكالاهان للنظر في السياسة التي ينبغي طرحها على مجلس الوزراء في ٢٣ آيار ١٩٦٧، فاقترح براون التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى البحرية لإعادة الملاحة في مضيق تيران وبالقوة إذا لزم الأمر، ثم توجه إلى موسكو لحث السوفييت بالضغط على جمال عبد الناصر، لكن كالاهان انتقد الاقتراح محذراً من خطره على الانتعاش الهش للاقتصاد البريطاني قائلاً: "**يمكننا أن نقول وداعاً لنشاطنا الاقتصادي**"، بينما حذّر وزير الدفاع دينيس هيلي بأن هذا الإجراء غير عملي عسكرياً ورفض الإدلاء ببيان يؤكد حرية المرور واعتقد أنه سيؤدي إلى قيام جمال عبد الناصر بإغلاق قناة السويس وتكون السفن البريطانية هدفاً سهلاً له، فتدخل ويلسون بالنقاش قائلاً "**بالطبع هناك**

---

(1) Ziegler, Op. Cit., P. 340.

(٢) – ليفي إشكول (١٨٨٥-١٩٦٩): عضو في الحركة الصهيونية ورئيس وزراء، ولد في أوكرانيا وانتقل إلى فلسطين عام ١٩١٤ وحارب في الفيلق اليهودي مع القوات البريطانية ضد العثمانيين، وكان له دور في نقل البضائع والاشخاص من المانيا الى فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد تأسيس (اسرائيل) عام ١٩٤٨ شغل عدة مناصب بما في ذلك وزير المالية ١٩٥٢-١٩٦٣، وقام بتوحيد أحزاب العمل الرئيسية الثلاثة في حزب العمل الإسرائيلي، واصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٣-١٩٦٩. للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 4, P. 558.

(3) Ziegler, Op. Cit., P. 341.

خطر، لكن سيكون هناك مخاطر إذا لم نفعل شيئاً[١]**... ومن المؤكد أن الولايات المتحدة ستتدخل بقوة إلى جانب (إسرائيل) وإذا لم نتصرف فسوف تتجاهلنا**"[٢]، لكن اتفق غالبية مجلس الوزراء مع تحذير هيلي، وحذروا من اتخاذ إجراء بحري فوري قد يؤدي إلى حدوث اشتباك مسلح مع مصر[٣]، وبدأ كالاهان بحساب التكلفة والتأثير على الجنيه الاسترليني، فغضب ويلسون منه قائلاً "**لقد سئمت وتعبت من نقضك المستمر**"[٤]، وأرسل برقية شخصية للرئيس ديغول حذّره من آثار التهديد المصري على حرية حركة الشحن في خليج العقبة، واقترح عليه القيام بنشاط دولي لمواجهة التهديد، لكن كان اقتراح الرئيس ديغول هو التشاور بين القوى الأربع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي[٥].

جاء زعيم المعارضة إدوارد هيث ورئيس الوزراء السابق دوغلاس هوم مساءً إلى ويلسون في مكتبه وأرادا التأكد من أنه سيبذل قصارى جهده ليس فقط في تجنب الحرب، وإنما أيضاً للوقوف بحزم من أجل ضمان الحقوق البحرية لجميع الدول في المضيق[٦]، لكن أزمة السويس قلصت إلى حد كبير من إمكانية التورط البريطاني في الصراع العربي (الإسرائيلي)، وكانت مهتمة أكثر بمصالحها الخاصة في عدن والخليج العربي، على الرغم من إنها كانت أحد أطراف الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ الذي ضمنت فيه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حدود دول الشرق الأوسط، وكرر ويلسون هذه السياسة في نيسان ١٩٦٥ وأكد أنه لم يتراجع عنها، لكن أوضح بأن الإعلان الأصلي وِقّع في وقت يمكن فيه للموقعين أن يعدوا أنفسهم تقريبا حكاماً لسياسة الشرق الأوسط بينما هذا الموقف لم يعد هو اليوم نفسه[٧].

(1) Mcnamara, Op. Cit., PP. 242-244.

(2) Ponting, Op. Cit., 227.

(3) Dockrill, Op. Cit., P. 191.

(4) Ziegler, Op. Cit., P. 341.

(5) Harold Wilson, The Chariot of Israel: Britain, America and the State of Israel, George Weidenfeld , Nicolson and Michael Joseph, London, 1981, P. 335-336.

(6) Ibid, P. 336.

(7) Mcnamara, Op. Cit., P. 237-238.

ذهب وزير الخارجية (الاسرائيلي) أبا إيبان[١] (Abba Eban) إلى لندن وأوضح لويلسون بأن (إسرائيل) لن تعيش دون الوصول إلى ميناء إيلات (Eilat) وأنها ستقاوم سواء وحدها أو بجهود دولية، وأخبره ويلسون بأنه لن يسمح لسياسة الحصار بالانتصار وأن بريطانيا ستنضم إلى الدول الأخرى لمحاولة فتح المضيق[٢]، ووصف إيبان ويلسون من خلال محادثاتهما قائلاً "**أظهر ويلسون قراراً واقعياً ومدروساً ولديه مؤهلات رجل الدولة المتميز ويتحرك بدقة وبكل ثقة**"[٣]، بينما وجد الرئيس جونسون بأن ويلسون فكر بالقيام بعمل بحري مشترك، فأخبر مستشاريه قائلاً "**إذا كان الأمر يتعلق بإظهار القوة، أريد أن أرى ويلسون وديغول هناك مع كل سفنهم مصطفين أيضاً**"[٤].

أرسل ويلسون في ٢٤ آيار ١٩٦٧ وزير الكومنويلث جورج تومسون إلى واشنطن لمعرفة ما اعتزم الأمريكيون القيام به، وطلب منه عدم الدخول في أي التزامات مع واشنطن حول أي عمل عسكري أو بحري في تلك المرحلة وأن على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ إجراءات فعالة من خلال الأمم المتحدة لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران وخليج العقبة، وفي تلك الأثناء وصلت إلى ويلسون رسالة من كوسيجين عن طريق جورج براون الذي كان في موسكو أكد فيها بأنه ليس لديه مصلحة في إشعال الحرب وسيفعل كل ما في وسعه لمنع الصراع في المنطقة[٥].

---

(١) أبا إيبان (١٩١٥-٢٠٠٢): عضو في حزب العمال (الاسرائيلي) ووزير خارجية، ولد في جنوب أفريقيا ونشأ في بريطانيا وله دور في تمرير قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وأصبح ممثل (اسرائيل) الدائم في الامم المتحدة عام ١٩٤٩-١٩٥٩ وفي نفس الوقت كان سفيراً في الولايات المتحدة عام ١٩٥٠-١٩٥٩ ودخل الكنيست (الاسرائيلي) (البرلمان) عام ١٩٥٩ وشغل منصب وزير التعليم والثقافة عام ١٩٦٠-١٩٦٣ ونائب رئيس الوزراء ١٩٦٣-١٩٦٦ ووزير خارجية ١٩٦٦-١٩٧٤. للمزيد ينظر:

The International Who's Who, Op. Cit., P. 475.

(2) Wilson, The Chariot of Israel, P. 337.

(3) Sydney Dawson Bailey, Four Arab-Israeli Wars and the Peace Process, Macmillan, London, 1990, P. 208.

(4) Ziegler, Op. Cit., P. 342.

(5) Wilson, The Chariot of Israel, P. 338-339.

أرسل ويلسون في ٢٥ آيار ١٩٦٧ رسالة إلى الرئيس جونسون اخبره بأن الدول البحرية الرئيسة ترفض أي إعلان بحري وإنما الاعتماد على مجلس الأمن، وحذّره بأن (إسرائيل) قد تضطر إلى استخدام القوة للمرور عبر مضيق تيران، وبعدما حلل ويلسون دوافع ديغول اقترح على جونسون تجاوز فرنسا في ذلك الوقت[١]، لكن جونسون أرادهم جميعاً معاً للنظر ما إذا كان أي شيء مفيداً من الممكن تحقيقه من خلال الأمم المتحدة، وإذا أخفق ذلك فسيؤيد الإعلان البحري الذي اقترحه ويلسون[٢]، ثم أرسل ويلسون رسالة ودية إلى رئيس الوزراء (الإسرائيلي) إشكول حثه فيها على مواصلة سياسة ضبط النفس[٣].

كان لدى حكومة ويلسون وحكومة جونسون خلافات جوهرية حول ما يجب القيام به، وكلاهما أراد من الآخر أخذ زمام المبادرة، وأكد وزير الدفاع دنيس هيلي لويلسون بأنه من غير المقبول عسكرياً إدخال حاملة الطائرات في المياه الاقليمية دون تدمير قوات العدو الجوية أولاً لضمان سلامة السفن البريطانية[٤].

يبدو أن تدمير الطائرات والمطارات المصرية كان مقترحاً بريطانياً قبل أن تنفذه (إسرائيل) فعلياً على أرض الواقع.

تكلم ديغول مع ويلسون عن طريق الهاتف في ٢٧ أيار ١٩٦٧ وأبلغه رسمياً بمقترح مؤتمر القوى الأربع، واتصل ويلسون في اليوم نفسه عن طريق الخط الساخن بكوسيجين وحثه على حضور المؤتمر على النحو الذي اقترحه ديغول بقوله[٥] "**أنا غالباً لا أخاطبكم شخصياً بهذه الطريقة، لكني أعتقد أننا جميعاً في نقطة تحول حاسمة في الشؤون العالمية**"[٦].

(1) FRUS 1964-1968, Arab-Israeli Crisis and War 1967, Vol. XIX, No. 62, Message From Prime Minister Wilson to President Johnson, London, 25 May 1967.

(2) FRUS 1964-1968, Arab-Israeli Crisis and War 1967, Vol. XIX, No. 66, Message From President Johnson to Prime Minister Wilson, Washington, 25 May 1967.

(3) Bailey, Four Arab-Israeli Wars, P. 213.

(4) Mcnamara, Op. Cit., P. 245.

(5) Wilson, The Chariot of Israel, P. 339.

(6) Ziegler, Op. Cit., P. 342.

طلب ويلسون من براون أن يقدم له تقريراً حول الأزمة بحلول ٢٩ آيار ١٩٦٧ وتقييم الخيارات المتاحة أمام بريطانيا، أجاب براون بأنه لابد على بريطانيا أن تنأى بنفسها إذا بدأت (إسرائيل) الضربة الأولى وأن تواصل بريطانيا جهودها في الأمم المتحدة والتخطيط في الوقت نفسه بوسائل عملية متعددة الأطراف لإبقاء مضيق تيران مفتوحاً، وبيّن براون بأن جمال عبد الناصر من غير المحتمل أن يهاجم أولاً[١]، وحذّر هيلي ويلسون أن لا تبدي بريطانيا تعاوناً مع الأميركيين في مغامرة عسكرية في الشرق الأوسط لإعادة تأكيد السلطة الغربية، لأنه ستقف الكتلة الأفرو – آسيوية في الأمم المتحدة بأكملها ضد بريطانيا[٢].

اعتقد وزير الخارجية الأمريكي دين راسك في ٣٠ آيار ١٩٦٧ بأن هدف عبد الناصر ليس تدمير (إسرائيل) لأنه أدرك أنه مستحيل وإنما السيطرة على العالم العربي، وألقى مستشار الأمن القومي روستو العبء على البريطانيين لقيادة قوات التحالف في البحر الأحمر في أية عملية في المضيق، بينما حكومة ويلسون لم تكن تريد أن تظهر بأنها متعاطفة مع (إسرائيل) خشية أن تقطع الدول العربية الإمدادات النفطية عنها مما يسبب كارثة للاقتصاد البريطاني الضعيف، ورأت بأن النصر (الإسرائيلي) السريع هو الحل لجميع المشاكل[٣].

وفقا لرواية كروسمان، حاول ويلسون مرة أخرى فرض سياسة أكثر تطرفاً على مجلس الوزراء في ٣١ آيار ١٩٦٧ لكن تم رفضها، وأراد مجلس الوزراء التأكد من وجود قوة دولية فعّالة وليس مجرد قوة بريطانية – أمريكية فقط، وكان كروسمان مقتنعاً بأن (إسرائيل) يمكنها التعامل مع الوضع بنفسها[٤]، ووفقاً لرواية باربرا كاسل أن ويلسون أخبرها في تموز ١٩٦٧ بأنه نظر إلى الأزمة كذريعة لخفض قيمة الجنيه الإسترليني قائلاً: "**الشرق الأوسط ربما أعطانا الفرصة إذا سحبت الدول العربية جميع احتياطاتها يمكنني أن أتخيل كيف كنت سألقي على التلفزيون هؤلاء العرب وناصر وكل هذا، سيساعد في إملاء سياستنا الخارجية**"[٥].

(1) Mcnamara, Op. Cit., P. 249.

(2) Crossman, The Diaries of A Cabinet Minister, Vol. 2, p. 357.

(3) Mcnamara, Op. Cit., P. 251.

(4) Crossman, The Diaries of A Cabinet Minister, Vol. 2, P. 358-359.

(5) Barbara Castle, The Castle Diaries, 1964-1970, Weidenfeld and Nicolson, London, 1984, P. 282.

ألقى جورج براون بياناً في مجلس العموم يوم ٣١ آيار ١٩٦٧ محذراً فيه من خطر السعي إلى مواجهة مع مصر قائلاً: "**على الآخرين أن لا ينظروا إلى سياستنا في الشرق الأوسط باعتبارها صراعاً حتى الموت بيننا وبين الرئيس عبد الناصر ... وفي الوقت نفسه أنا لستُ أعمى عن أخطائه ... وأعتقد أنه خلال الأسبوعين الأخيرين تبنى سياسة متهورة في الشرق الأوسط يمكن أن تعرض السلام العالمي للخطر، ونحن لا ننوي إسقاطه ... لكننا لا نقبل أن يقوم في إسقاط أمة أخرى في الشرق الأوسط مما يؤدي إلى اغراقنا جميعاً في الحرب**"[١].

أما بيان ويلسون في مجلس العموم في ٣١ آيار ١٩٦٧ فقد كان بياناً مطولاً ولا يمت إلى الموضوع بصلة مباشرة، بعكس زعيم المعارضة إدوارد هيث الذي أيد بشدة رأي جورج براون معتقداً بأن الوضع كان هو الأخطر منذ الأزمة الكوبية وأخطر من الصراع الهندي الباكستاني وحتى أخطر من الحرب في فيتنام، لأنه في رأي هيث أن الدول المعنية بالحرب في آسيا وكذلك الأزمة الكوبية كانوا مسيطرين على كل خطوة ودائماً توجد وسيلة اتصال بينهم، بينما كان الوضع في الشرق الأوسط مختلفاً، فالقوات المعنية ليست خاضعة لأي سيطرة مباشرة من الدول الكبرى، ورحب هيث بقبول ويلسون مقترح القوى الأربع وأعرب عن أسفه لأن الاتحاد السوفيتي رفض الفكرة، واختتم هيث حديثه قائلاً "**إذا كان هذا الوضع سيتطور إلى محاولة القضاء على (إسرائيل) وإلى الأبد، فبالتأكيد الأمم المتحدة التي اعترفت (بإسرائيل) والقوى التي ساعدت في إنشائها لا يمكن أن تسمح لأي بلد أن يقضي عليها، لا سيما الدول المحيطين بها**"[٢].

سافر ويلسون في ١ حزيران ١٩٦٧ إلى كندا وأخبر رئيس الوزراء الكندي ليستر بيرسون بأنه خشي إذا لم تستطيع الأمم المتحدة ضمان حرية المرور، فإن (إسرائيل) قد تجد نفسها مضطرة إلى الضرب أولاً[٣]، وذهب بعد كندا إلى واشنطن في ٢ حزيران ١٩٦٧ للتشاور مع الرئيس جونسون، وذكر ويلسون في مذكراته بأنه وجدهم غير جادين لأي عمل إيجابي لمنع الحرب، وكان أمل ويلسون أن تصدر الأمم المتحدة حلاً وسطاً خلال (٤٨) ساعة أو الحصول على تفويض دولي للقوة البحرية برئاسة بريطانيا والولايات المتحدة والأبحار عبر مضيق

(1) H.C., Middle East, Vol. 747, 31 May 1967, Col. 110.

(2) Ibid, Cols. 115, 200.

(3) Ziegler, Op. Cit., P. 342.

تيران[١]، أما جونسون فاعتقد أن المبادرة العسكرية في الشرق الأوسط ستكون مبادرة (إسرائيلية)، وصرح بأنه لن يؤيدها ولا يعارضها، وعاد ويلسون إلى لندن في وقت متأخر من يوم ٤ حزيران ١٩٦٧، وعندما استيقظ في صباح ٥ حزيران ١٩٦٧ سمع أخبار الضربة الجوية (الإسرائيلية) الاستباقية الكبيرة على المطارات المصرية، وفي غضون ثلاث ساعات تم القضاء على القوات الجوية المصرية على الأرض[٢] تاركة القوات البرية المصرية في سيناء دون غطاء جوي[٣].

ذكر ويلسون في مذكراته بأنه أصبح في حيرة من أمره أيهما الطرف المعتدي، واتصل بموسكو وواشنطن من أجل إصدار قرار من مجلس الأمن لوقف الحرب وإشراك فرنسا أيضاً ليتحملوا مسؤولياتهم[٤]، وأرسل جونسون في ٥ حزيران ١٩٦٧ رسالة إلى ويلسون اعرب فيها عن أسفه بسبب تطور الموقف إلى حرب عسكرية وانه ليس لديه علم مسبق بالخطط (الإسرائيلية) وحث ويلسون على العمل معاً في مجلس الأمن لأجل اصدار قرار فوري لإنهاء الحرب[٥].

يبدو إن ما ذكره ويلسون وجونسون بأنهم لم يعرفوا الطرف المعتدي ولا من الذي قام بالضربة الأولى غير منطقي أبداً.

اتهم جمال عبد الناصر بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالتواطؤ مع (إسرائيل) فأغلق قناة السويس، فنفى ويلسون على الفور تلك المزاعم في مجلس العموم وندد بأشد العبارات على إغلاق القناة قائلاً "**لسنا في حرب مع مصر كما توحي الدعاية المغرضة ... والمصريون ليس لهم الحق في إغلاق القناة أمامنا وأمام الآخرين بسبب تصريحات ملفقة**"، وادعى المندوب السوري في الأمم المتحدة بأن طياراً (إسرائيلياً) أسير اعترف بأن القوات البريطانية تتمركز في (إسرائيل)، فاقترح براون على ويلسون الطلب من الأمم المتحدة بإجراء تحقيق فوري ونزيه في

(1) Wilson, The Chariot of Israel, P. 347.

(2) H.L., Middle East, Vol. 283, 6 June 1967, Cols. 290-298. ; McNamara, Op. Cit., PP. 255-257.

(3) Robert Henry Stephens, Nasser: A Political Biography, Simon and Schuster, USA, 1972, P. 494.

(4) Wilson, The Chariot of Israel, P. 448.

(5) FRUS 1964-1968, Arab-Israeli Crisis and War 1967, Vol. XIX, No. 168, Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom, Washington, 5 June 1967.

التهم التي وجهت إلى بريطانيا[١]، وذكر ويلسون في مذكراته بأن كوسيجين حثه على بذل الجهود لإيقاف الحرب ولم يتضمن كلامه اتهامات لبريطانيا أو القوى الغربية الأخرى إنها قد دعمت (إسرائيل)[٢].

بعد يومين من انتهاء القتال أرسل كوسيجين رسالة إلى ويلسون اخبره بأن (إسرائيل) تتجاهل قرارات مجلس الأمن الذي دعا فيها إلى وقف إطلاق النار الفوري ووقف جميع الأنشطة العسكرية في المنطقة، فأجابه ويلسون بأنه أيد الوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية وبذل المزيد من الجهود لتجنب سفك المزيد من الدماء، وفي اليوم نفسه أرسل ويلسون رسالة إلى أشكول أخبره بأنه تم تجنب مخاطر التدخل الخارجي لكن أي إطالة للقتال سيزيد من احتمال التدخل مما يزيد الوضع سوءاً[٣].

أرسل ويلسون في ١٥ حزيران ١٩٦٧ رسالة إلى ديغول أخبره بأن وقف إطلاق النار هو الخطوة الرئيسة الأولى ولابد من السعي من أجل تحقيق تسوية نهائية تلبي المطالبات المشروعة للعرب و(إسرائيل) ومصالح الدول الغربية خشية أن تزيد المنافسات بين القوى المحلية إلى منافسات بين القوى العظمى، وبيّن ديغول في ١٧ حزيران تأييده لرأي ويلسون وأن هدفهم المشترك هو الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، وعندما سافر ويلسون إلى فرنسا في ١٩ حزيران اقترح على ديغول بأن اعتراف العرب بحق (إسرائيل) بالوجود واستخدام مضيق تيران وقناة السويس سيكون مقابله تسوية لمشكلة اللاجئين، وبين ديغول أن أي تسوية من هذا القبيل سيكون طريقها طويلاً[٤].

توقع ويلسون في تموز ١٩٦٧ أن تغلق مصر القناة لمدة عام على الأقل طالما أن وجود القوات (الإسرائيلية) يعطيهم العذر بذلك، ورأى بأن مصر اعتقدت أن القناة هي أقوى ورقة تعين عليهم لعبها في التعافي من هزيمتهم الأخيرة، لكن بحلول أيلول ١٩٦٧ كان جمال عبد الناصر يميل نحو استئناف العلاقات مع بريطانيا، وتم تأكيد التحرك المصري للتقارب مع بريطانيا في

(1) Mcnamara, Op. Cit., P. 262-263.
(2) Wilson, The Chariot of Israel, P. 449.
(3) Wilson, The Chariot of Israel, P. 451.
(4) Ibid, PP. 355-360.

مقال لهيكل نشرته صحيفة (Sunday Times) في ١٠ أيلول ١٩٦٧ حث فيه على إجراء محادثات على قدم المساواة بين مصر وبريطانيا، واعترف بأن لبريطانيا مصالح مشروعة في الشرق الأوسط قائلاً "**نحن العرب لا نستطيع شرب نفطنا لذلك يجب أن نبيعه**"(١).

أكد كروسمان في تشرين الأول ١٩٦٧ بأن ويلسون أراد أن تنسحب (إسرائيل) لمسافة ٢٥ ميل وأن تتذكر ما فعلته بريطانيا لأجلها، ورد كروسمان عليه قائلاً: "**إن (إسرائيل) ليس لديها أي سبب للامتنان لبريطانيا وكل ما كسبوه هم حصلوا عليه من خلال الانتصار في الحروب وخرق المعاهدات وتحدي الأمم المتحدة، إنه أمر خطير جداً لكن هذه هي طريقة حياتهم**"، وعبر براون عن أملهِ في أن لا يتحدث كروسمان مع (الإسرائيليين) بهذا الشكل، وأجابه كروسمان "**بالتأكيد لن أفعل** ..."(٢).

دعى براون في تشرين الأول ١٩٦٧ إلى اعادة العلاقات مع مصر على الرغم من معارضة (اسرائيل) التي اتهمته بالتواطؤ مع العرب، لكنه دافع عن سياسته بأنه من مصلحة بريطانيا أن يكون لها نفوذ في مصر، ومن ثَمَّ سيساعد في إعادة فتح قناة السويس وتسوية الشرق الأوسط، كون أن مصر لا تزال الدولة العربية الأكثر نفوذاً في المنطقة وأن البلدان الأخرى التي قطعت علاقاتها مع بريطانيا ستوافق على إعادة العلاقات بمجرد أن تفعل مصر ذلك، وبيّن ويلسون بأن المسألة لابد أن تُعاد إلى مجلس الوزراء قبل اتخاذ القرار، وعندما نظر مجلس الوزراء في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ في ورقة براون وافق على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر(٣).

٢- موقفه من الحرب العربية (الاسرائيلية) عام ١٩٧٣:

خلال حرب تشرين الأول ١٩٧٣ بين العرب و(اسرائيل)، كان ويلسون يتصل يومياً بالسفير (الإسرائيلي) في لندن مايكل كوماي (Michael Comay) وطلب إبقاءه على اتصال دائم بالتطورات، وأخبره السفير أن حكومة إدوارد هيث فرضت حظراً على شحن قطع الغيار والذخيرة لدبابات سنتوريون إلى (إسرائيل)، وكان أمل السفير أن يقنع ويلسون الحكومة بتخفيف الحظر

(1) Quoted from: Mcnamara, Op. Cit., PP. 268, 270.

(2) Sydney Dawson Bailey, The Making of Resolution 242, Martinus Nijhoff, Dordrecht, Netherlands, 1985, P. 138.

(3) Mcnamara, Op. Cit., P. 272-273.

المفروض على صادرات الأسلحة[١]، وذهب ويلسون مباشرة إلى هيث وسأله ما إذا كانت الدول العربية غير المشاركة في الحرب تزود العرب بالسلاح بشكل نشط وعلني، فإن على الحكومة البريطانية أن تفرج عن شحنة (٤٠٠٠) قذيفة دبابات سنتوريون لصالح (إسرائيل)، وادعى ويلسون قائلاً "**إنها ستحدث فرقاً كبيراً جداً، وربما تساهم على مدار الأيام المقبلة في تقليل الخسائر البشرية**"، لكن هيث لم يقتنع برأي ويلسون، وأوضح له بأن ذلك لا يتماشى مع دعوته إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية ولا يمكنه القيام بأي استثناءات لهذا القرار[٢]، وعندما رفض هيث، تبنى ويلسون وكالاهان القضية في مجلس العموم وطلب ويلسون من حزبه تأييده بالإجماع، لكن روي جينكيز اعترض بشدة على القرار، فقال له ويلسون بغضب شديد "**أسمع روي، لقد راعيت مشاعرك لأعوام، والآن عليك أن تراعي مشاعري، أشعر بالقلق تجاه الشرق الأوسط [إسرائيل] مثلما تشعر أنت تجاه المجموعة الاقتصادية الأوروبية**"[٣]، وخلال النقاش في مجلس العموم طلب ويلسون وبشدة تقديم المساعدة (لإسرائيل) ووصفها بالدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، ونتيجة لموقف ويلسون المؤيد (لإسرائيل) فقد أعجب به رجل الاعمال اليهودي والمتبرع لحزب العمال سيغموند ستيرنبرغ (Sigmund Sternberg) إذ قال لويلسون "**من المشجع جداً بالنسبة (لإسرائيل) أن يكون لديها صديق قوي مثلك يجدوه ساعة يحتاجونه، وهذا أمر يحظى بتقدير جميع الذين يحبون (إسرائيل)**"[٤]، ومع ذلك صوت (١٥) نائباً من حزب العمال خلاف ما أراد ويلسون ومنهم أندرو فولدز (Andrew Faulds) الذي أقاله ويلسون من المقاعد الأمامية في مجلس العموم بسبب تأييده للعرب ووصفه للنواب اليهود بأن لديهم ولاء مزدوج[٥].

(1) Ian Martin Nelson, The British New Labour Party and Political Zionism: Continuity of an Essential Dilemma, PhD Ustinov College, Durham University, UK, 2008, P. 186.

(2) Ziegler, Op. Cit., P. 388.

(3) Wilson, The Chariot of Israel, P. 367.

(4) Ziegler, Op. Cit., P. 389.

(5) June Edmunds, The Left's Views on Israel: From the establishment of the Jewish state to the intifada, PhD London School of Economics and Political Science, London, N.D, P. 222.

يبدو إن إقالة ويلسون لنائب من حزبه من المقاعد الأمامية وإرجاعه إلى المقاعد الخلفية لمجلس العموم لمجرد وصفه النواب اليهود بأن لديهم ولاء مزدوج، يبيّن انجذاب ويلسون للشخصيات اليهودية، وربما يعود ذلك بسبب دعمهم لحزبه وتمويل حملاته الانتخابية بأموال يهودية، فضلاً عن نشأته الدينية التي أثرت على قراراته السياسية.

ألقى ويلسون خطاباً مطولاً في مجلس العموم في ١٨ تشرين الأول ١٩٧٣ موضحاً موقفه من الحرب بأنها مأساة لكلا الجانبين، ودعا إلى سرعة تحقيق السلام حتى لا يسقط المزيد من الضحايا وأكد قائلاً "**ست سنوات نحاول جلب الأطراف معاً لكن لا يمكن التوفيق بين مطالبهم ... المشكلة اقدم من حرب الأيام الستة، تعود إلى عام ١٩٤٨ إذ الفلسطينيون قد فقدوا منازلهم وما يعتبرونه أرض آبائهم ... الاتحاد السوفيتي زود العرب بدبابات (T62) بينما حكومة هيث لم توافق على طلب (إسرائيل) بتزويدها دبابات(Chieftain) ... ألا يدرك رئيس الوزراء بأنه قيد يدها من الدفاع عن نفسها ... (إسرائيل) البلد الاشتراكي الديمقراطي الوحيد بالمنطقة ... آمل أن توافق الحكومة على الوفاء بالعقد وتسمح بتوريد الأسلحة إلى (إسرائيل)**"[١].

أشار ويلسون في مذكراته بأن رئيسة وزراء (اسرائيل) كولدا مئير[٢] (Golda Meir) اتصلت به هاتفياً في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٣ لتنظيم مؤتمر لزعماء الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الدولية، وأخبرتهم قائلةً: "**إن مأساة الصراع في الشرق الأوسط ليست فقط على الأمهات (الاسرائيليات) اللواتي قُتل أبناؤهن، وإنما الأمهات العربيات كذلك ... (إسرائيل) بلد صغير وخلال الصراع شعرت بأنها تُركت وحدها**"، ودعاها ويلسون بعد الاجتماع لرؤية رئيس الوزراء إدوارد هيث لكنها رفضت بسبب رفضه إرسال قطع الغيار والذخيرة إليها[٣].

---

(1) Wilson, The Chariot of Israel, PP. 368-372.

(٢) كولدا مئير (١٨٩٨-١٩٧٨): ولدت في أوكرانيا وهاجرت إلى فلسطين عام ١٩٢١ وبرزت خلال الحرب العالمية الثانية كمتحدثة قوية عن القضية الصهيونية في التفاوض مع السلطات البريطانية ودخلت الكنيست (البرلمان) عام ١٩٤٩ ودعمت بقوة سياسة الهجرة اليهودية غير المقيدة إلى فلسطين واصبحت وزيرة للخارجية عام ١٩٥٦ وكان لها دور كبير في تشكيل حزب العمال الاسرائيلي واصبحت رئيسة للوزراء عام ١٩٦٩-١٩٧٤. للمزير ينظر: Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 7, P. 1020

(3) Wilson, The Chariot of Israel, P. 373-374.

تسببت صداقة ويلسون المعروفة (لإسرائيل) إثارة قلق الحكام العرب عندما عاد إلى السلطة في آذار ١٩٧٤، ولاسيما أنه أخبر وزير خارجيته جيمس كالاهان بأنه سيترك له حرية التصرف لتنفيذ السياسة التي يراها مناسبة باستثناء منطقتين (إسرائيل) وجنوب إفريقيا، فكتب الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى ويلسون بأنه هو وزملاؤه الحكام العرب نظروا ببعض القلق والخوف من إمكانية انحراف السياسة البريطانية عن الخط الإيجابي الذي اتخذته في الأعوام القليلة الماضية، فأكد ويلسون للسادات بأن هدف حزب العمال هو التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط وفي أقرب وقت ممكن بما يرضي العرب و(إسرائيل) والفلسطينيين[١].

عمل ويلسون خلال حكومته الأخيرة وسيطاً بين (الإسرائيليين) والرئيس الأمريكي فورد الذي شعر بالغضب من عنادهم وغاراتهم العدوانية على حدود الأراضي اللبنانية، وفي ربيع عام ١٩٧٥ طلب فورد من ويلسون التدخل لكبح جماح (إسرائيل) وأن تحسن علاقتها بجيرانها العرب، وألمح له بأنه إذا لم يكن هناك أي تحسن في السلوك (الإسرائيلي) فسيعيد تقييم السياسة الخارجية الأمريكية بأكملها اتجاه (إسرائيل)[٢]، وفي تموز ١٩٧٥ ضغط فورد على ويلسون أكثر وأبلغه بأن إعادة تقييم السياسة الأمريكية جارية، وشعر ويلسون بالقلق خشية أن يربطه (الإسرائيليون) بالتهديدات الأمريكية، فأكد لمجموعة من الاشتراكيين الشباب (الإسرائيليين) قائلاً "**أن حزب العمال لم يكن أقل ودية تجاه (إسرائيل) في الحكم مما كان عليه في المعارضة، وأن صداقته معهم معروفة بشكل واضح**"[٣].

(1) Ziegler, Op. Cit., PP. 388-389, 463.

(2) Wilson, The Chariot of Israel, P. 375.

(3) Ziegler, Op. Cit., P. 463.

المبحث الخامس

استقالة هارولد ويلسون وردود الأفعال الدولية

أبلغ ويلسون في صباح يوم الثلاثاء ١٦ آذار ١٩٧٦ الملكة إليزابيث الثانية في قصر باكنغهام رسمياً بأنه لم يعد يرغب بالبقاء رئيساً للوزراء، وفي وقت لاحق من اليوم نفسه أخبر أعضاء مجلس الوزراء بقراره، وفي مدة ما بعد الظهر انتشر الخبر في الاوساط السياسية المحلية والدولية، وقد اذهل الخبر حزب العمال البريطاني وأثار الحيرة في جميع انحاء البلاد والعالم، إذ كان الخبر مفاجئاً فلم يكن في الأيام التي سبقت ١٦ آذار أي تلميح بأن هارولد ويلسون سيغادر مكتب رئاسة الوزراء، ولم تكن هناك تسريبات للصحف ولا في الاوساط العليا السياسية، واحتج كثير من زملائه في مجلس الوزراء على هذا القرار[١]، لكنه كتب لهم قائلاً "**لم أتردد في هذا القرار وهو أمر لا رجعة فيه**" وأنه قد أبلغ الملكة به منذ شهر كانون الأول ١٩٧٥، وقدّم عدة أسباب لقراره، منها أنه اتخذ هذا القرار منذ آذار ١٩٧٤ بأن لا يبقى في المنصب سوى عامين، والسبب الآخر بأنه كان رئيساً للوزراء لمدة طويلة بما فيه الكفاية وأنه لا ينبغي له إعاقة طموحات زملائه الموهوبين الجدد[٢].

كان الخبر مفاجئاً ايضاً لرؤساء وزراء وسياسيي الدول الأخرى، فعلى سبيل المثال رئيس وزراء ايطاليا ألدو مورو أرسل له رسالة في ١٧ آذار ١٩٧٦ عبر فيها عن أسفه قائلاً "**أشعر بالأسف الشديد لفقدان الاستفادة من خبرتك الواسعة وبصيرتك القيمة لحل المشكلات الأوروبية التي تؤثر على بلدينا ... وأنا واثق من أن العمل الذي أنجزته في الماضي سيكون بمثابة نقطة مرجعية ومثالاً للحكومات البريطانية المستقبلية**"[٣].

وأبدا رئيس جمهورية زامبيا كينيث كوندا عن أسفه وغضبه لسماع خبر الاستقالة إذ قال برسالة في ٢٠ آذار ١٩٧٦ "**تلقيت الأخبار بدرجة كبيرة من الغضب، ومن الصعب معرفة كيف سيكون حزب العمال من بعدك ... وان الطريقة التي أعددتم بها الحزب لزعيم جديد أمر جدير بالإعجاب، ولذلك أود أن أهنئكم على هذا العمل الذي تقوم به للدولة...**"[٤].

---

(1) Penrose, and Courtiour, Op. Cit., P. 1.

(2) N.A.Reference PREM,Part.1,16/1072,Personal Minut,No.M34/76,P.1,P.in file157.

(3) N.A. Reference, PREM, Part. 2, 16/1073, Letter from Aldo Moro Prime Minister of Italia to Prime Minister Harold Wilson, 17 March 1976, P. 11.

(4) N.A. Reference, PREM, Part. 2, 16/1073, Letter from Kenneth. D. Kaunda Prime Minister of Zambia to Prime Minister Harold Wilson, 20 March 1976, P. 50.

أما رئيس وزراء جبل طارق جوشوا حسن (Joshua Hassan) فقد عبر عن أسفه الشديد لاستقالته وكتب رسالة في ٢٢ آذار ١٩٧٦ قائلاً "**لقد علمت بأسف شديد بنبأ استقالتك ... ونحن في جبل طارق نظرنا دائما عليك كشخص يعرف مشاكلنا ويهتم بنا ... وأشكركم على الاهتمام الذي توليه لشؤوننا ومساعدتنا بقوة ومقاومة عداء أسبانيا وطموحاتها، ونحن على ثقة بأننا سنكون قادرين على الاعتماد على دعمكم القوي والمؤثر في مجلس العموم**"(١)،

كما عبر رئيس وزراء فيجي كاميسيسي مارا (Kamisese Mara) في ٣٠ آذار ١٩٧٦ عن أسفه لاستقالته وثمّن جهوده وأشاد بالخدمة الطويلة والمتميزة التي قدمها كزعيم وطني وكرجل دولة، وقدر ما قدمه خلال (١٨) شهراً من المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي بلغت ذروتها في توقيع اتفاقية لومي(٢).

وأبدا رئيس قبرص الاسقف مكاريوس (Arcnbishop Makarios) عن أسفه برسالة في ٣١ آذار ١٩٧٦ **قائلاً** "**تلقيت قرارك بكل أسف ... وسُعدت بمعرفتك وأقدر صفاتك القيادية والدور الذي أديته في تعزيز الكومنويلث ... ولا زلت أذكر اهتمامك بي شخصياً في أعقاب الانقلاب الذي وقع في قبرص في تموز ١٩٧٤، وسأظل ممتنا لك دائما**"(٣)، فضلاً عن عشرات الدول الأفريقية والآسيوية والأوروبية والأمريكية عبروا عن أسفهم وحزنهم العميق على فقدهم سياسياً بارعاً وصديقاً حميماً عمل بكل اخلاص لبلده وللكومنويلث وطلبوا أن يستمر التواصل بينهم(٤).

تعرض ويلسون إلى الانتقاد لتخليه السريع عن منصبه في منتصف المدة، ولم يستطع الخبراء تقديم إجابة حقيقية حول ما حصل لقائدهم(٥)، وبالمقابل قال له كالاهان "**هارولد، اعتقد أن التاريخ سيعاملك بلطف أكثر من معاصريك**"(٦).

(1) N.A. Reference, PREM, Part. 2, 16/1073, Letter from Joshua Hassan Prime Minister of Gibraltar to Prime Minister Harold Wilson, 22 March 1976, P. 71.

(2) N.A. Reference, PREM, Part. 2, 16/1073, Letter from Kamisese Mara Prime Minister of Fiji to Prime Minister Harold Wilson, 30 March 1976, P. 29.

(3) N.A. Reference, PREM, Part 2, 16/1073, Letter from arcnbishop Makarios the republic of Cyprus to Prime Minister Harold Wilson, 31 March 1976, P. 6.

(4) N.A. Reference PREM, Part. 1, 16/1072.

(5) Penrose and Courtiour, Op. Cit., P. 2.

(6) Jefferys, Op. Cit., P. 60.

ذكر إدوارد هيث بأن روي جنكيز أخبره أن ويلسون في الحقيقة أكبر بعشرة أعوام مما كان قد اعترف به، وعندما استقال كان في السبعين، وافترض هيث أن الصور التي التقطها ويلسون عندما كان صبياً أمام مكتب رئاسة الوزراء كان عمره ٢١ عام وليس كما ادعى ويلسون(١).

تباهى ويلسون بأنه ثاني رئيس وزراء في القرن العشرين بعد ستانلي بالدوين خرج طوعاً من رئاسة الوزراء، ولكن كان هناك العديد من الأسباب المحتملة لإعلان استقالته(٢)، على سبيل المثال ذكر ويلسون بأنه عندما فاز في انتخابات شباط ١٩٧٤ أخبر زوجته بأنه سيخدم عامين آخرين كرئيس للوزراء ويستقيل في عيد ميلاده الستين(٣)، ومنها احتمال أنه كان محبطاً بسبب اعتقاده بوجود حملة سرية أثيرت ضده من قبل المخابرات البريطانية الذين اعتقدوا أنه رجل شيوعي موالي للاتحاد السوفيتي، وربما كان قد سئم من ضغوط المشاكل الاقتصادية التي واجهتها كلتا حكومتيه، ومنها ما أشار إليه في خطاب استقالته بأنه أراد أن يترك لخلفه وقتاً كافياً لإحداث تغير في البرلمان الحالي(٤).

تكهن البعض بأنه قد أخرج قسراً، وهناك من صرح قائلاً: "**إنه رغب بالتخلي عن السفينة الغارقة قبل أن تصطدم بجبل جليدي اقتصادي**"، ومنهم من صرح بأنه ربما كانت هناك أزمة اقتصادية على وشك الانفجار، وأياً كان السبب فقد عزم على الاستقالة على الرغم من أن زوجته ماري تكره الحياة السياسية ومع ذلك سألته إذا كان أراد البقاء لعام آخر للاستمتاع بيوبيل الملكة(٥) (Queen's Jubilee) في عام ١٩٧٧، لكنه كان مصر على الاستقالة، وحاولت مارسيا وليامز إقناعه بالبقاء لكن مساعديه المقربين شعروا بانه لم يعد قادراً على تلبية متطلبات الوظيفة جسدياً وفكرياً ونفسياً، وكان يبدو مرهقاً وصحته غير جيدة خلال سنته الأخيرة في مكتب رئاسة الوزراء، وشخصّه طبيبه بانه عانى من خفقان في القلب، حتى ذاكرته المذهلة وذكائه الحاد لم يعد كما كان عليه من قبل، ولم يكن العالم يعلم أن والدته التي توفيت عام ١٩٥٨ كانت مصابة بمرض الزهايمر وربما خشي ويلسون من اكتشاف علامات مبكرة عليه(٦).

---

(1) Heath, Op. Cit, P. 561-562.

(2) Kevin Theakston, After Number 10 Former Prime Ministers in British Politics, Palgrave Macmillan, UK, 2010, P 184 ; Laybourn, Op. Cit., P 225 ; Jefferys, Op. Cit., P 93.

(3) Wilson, Memoirs, P. 1.

(4) Theakston, Op. Cit., P. 184.

(٥) يوبيل الملكة: وهو احتفال بمناسبة مرور ٢٥ عام على تتويج الملكة اليزابيث الثانية. للمزيد ينظر:

BBC.CO.UK/ On This Day 1977: Queen Clebrates Silver Jubilee, 7 June 1977.

(6) Theakston, Op. Cit., P. 185.

ذكر كالاهان بأنه عندما كان رئيس الوزراء الإيطالي يلقي خطاباً "**مملاً**" في اجتماع قمة المجموعة الاقتصادية الأوروبية حول النظام النقدي الدولي، خلع ويلسون سماعات أذنه وسأله عندما يستقيل هل سيأخذ لقب فارس الرباط، أم يذهب إلى اللوردات؟ وأجاب ويلسون نفسه بأنه سيأخذ لقب فارس الرباط، وادعى أحد المسؤولين في القصر أن ويلسون طلب الحصول على جائزة الوسام الفيكتوري، وهو شرف آخر كان له جاذبية كبيرة[١].

إن توقيت الاستقالة في ١٦ آذار لم يأتِ عبثاً لأنه وافق يوم انفصال الأميرة مارغريت (Margaret) عن زوجها اللورد سنودن (Snowden) فأراد ويلسون ان يساعد العائلة الملكية في تلك الظروف الصعبة، إذ أعلن استقالته بالتزامن مع الأخبار التي تفيد بأن زواج الأميرة مارغريت الذي استمر ١٦ سنة قد انتهى، وبذلك سينقذ العائلة الملكية من الدعاية الصحفية الناتجة عنه[٢].

كما أنه اليوم نفسه الذي افتتحت فيه محاكمة أندرو نيوتن(Andrew Newton) الذي على أساس أنه جُند من قبل الزعيم الليبرالي والمقرب من ويلسون جيرمي ثورب (Jeremy Thorpe) وثلاث رجال آخرين من أجل قتل نورمان سكوت (Norman Scott) الذي ادعى بأنه كان على علاقة شاذة مع جيرمي ثورب[٣]، فاعتقد ويلسون أنه في حالة أدين ثورب فسيقولون إن صديق هذا الشاذ هو رئيس وزراء، وخشي أن تؤثر تلك الفضيحة على استقرار حزب العمال[٤].

عندما أصبح كالاهان رئيساً للوزراء عرض على ويلسون منصب وزير الخارجية لكنه رفض أي منصب بأي صفة، وكان مسروراً عندما منح لقب فارس الرباط في ٢٣ نيسان ١٩٧٦، لكنه كان محبطاً بسبب تشويه صورته من قبل عناصر ادعى ويلسون بأنها يمينية متطرفة داخل المخابرات البريطانية تتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الامريكية وجهاز مخابرات جنوب افريقيا Bureau of State Security (BOSS) تسعى لزعزعة استقرار حكومته والاطاحة بها[٥].

---

(1) Ziegler, Op. Cit., P. 499.

(2) Penrose and Courtiour, Op. Cit., P. 331.

(3) Simon Freeman, and Barrie Penrose, Rinkagate: The Rise and Fall of Jeremy Thorpe, Bloomsbury Publishing, UK, 1996, PP. 195-197.

(4) Penrose and Courtiour, Op. Cit., P. 394.

(5) Theakston, Op. Cit., P 185-186.

جاءت الملكة اليزابيث الثانية إلى مكتب ويلسون للاحتفال بمناسبة شرف استقالته وهو احترام لم تمنحه لأي رئيس وزراء آخر سوى السير وينستون تشرشل[١]، وتعرض ويلسون للانتقاد بعد استقالته بسبب قائمة الشرف، اذ لم تحتوِ على خلفيات ثقافية أو سياسية مرموقة[٢]، والبعض ألقى باللوم على مستشارته السياسية مارسيا وليامز بأنها من كتبت قائمة الشرف وليس ويلسون والتي سميت بقائمة الفلاندر (نسبة الى لونها)، وتعرضت قائمة الشرف لتعليقات سلبية من الطبقة السياسية، واتهمه جورج هاتشينسون (George Hutchinson) في صحيفة (The Times) قائلاً "**لا توجد قائمة شرف قبل ذلك مثل هذه المهزلة**"، واتهم ويلسون بأنه شوه منصب رئيس الوزراء وأحرج التاج وأحرج حزب العمال ومصداقية نظام الشرف[٣]، وعندما ناقشت الصحافة الأمر مع ويلسون قال "**لا أعرف لماذا تلومني الصحافة على قائمة الشرف، بالكاد أعرف نصف الأشخاص الموجودين فيها**"[٤].

كما نود أن نشير بأن ويلسون وزوجته انتقل بعد خسارته في انتخابات عام ١٩٧٠ من منزلهم في ضاحية هامبستيد غاردن (Hampstead Garden) الى منزل ريفي في ويستمنستر (Westminster) في مدينة لورد نورث ستريت (Lord North Street) والذي ظل مسكنه طوال مدة رئاسته للوزراء ١٩٧٤-١٩٧٦، ولم يعد يرغب في العودة إلى داوننغ ستريت مرة أخرى[٥].

كان دوره السياسي بعد الاستقالة قليلاً جداً، إذ ألقى ٨ خطب فقط في مجلس العموم آخرها عام ١٩٨١، وغالباً كانت لا تعجبه الطريقة التي سار بها حزب العمال ولم يؤدي أي دور في انتخابات قيادة الحزب عام ١٩٨٠ بعد استقالة كالاهان، ولكن صوت لدنيس هيلي في الاقتراع الأول، ولمايكل فوت في الاقتراع الثاني[٦].

تولى عدداً من المهام بعد مغادرته مكتب رئاسة الوزراء، وأصبح في تموز ١٩٧٦ رئيس لجنة التحقيق في تمويل صناعة السينما البريطانية، وهو موضوع كان مهتماً به منذ الأربعينيات، وبعد ذلك أصبح رئيساً للجنة التحقيق في طريقة عمل المؤسسات المالية في بريطانيا[٧].

---

(1) Dhirubhai, Op. Cit., P. 105-106.
(2) Pryce, Op. Cit., P. 116.
(3) Quoted from: Pryce, Op. Cit., P. 116-117.
(4) Quoted from: Donoughue, Op. Cit, p. 10.
(5) Seldon and Hickson, Op. Cit., P. 174.
(6) Theakston, Op. Cit., P. 189.
(7) Ibid, P. 188.

عمل على تأليف العديد من الكتب المتنوعة وهي: (New Deal for Coal) نشر عام ١٩٤٥، و(In Place of Dollars) نشر عام ١٩٥٢، و(The War on World Poverty) نشر عام ١٩٥٣، و(The Relevance of British Socialism) نشر عام ١٩٦٤، و(purpose in politics) نشر عام ١٩٦٤[١]، كما ألف العديد من كتب المذكرات عندما تولى السلطة وبعد الاستقالة وهي: (The Labour government 1964–1970) والذي نشر عام ١٩٧١، و(The Governance of Britain) نشر عام ١٩٧٦ و(A Prime Minister on Prime Ministers) نشر عام ١٩٧٧ وقدم فيه ١٢ رئيس وزراء، و(Final term: The Labour Government 1974-1976) نشر عام ١٩٧٩، وفي عام ١٩٨١ ألف كتاباً بعنوان (The Chariot of Israel: Britain, America and the State of Israel) وهو استعراض للسياسة الأمريكية والبريطانية تجاه (إسرائيل) وأظهر فيه تعاطفه معهم، وكان كتابه الأخير بعنوان (Memoirs 1916-1964: The Making of a Prime Minister) الذي نشر في عام ١٩٨٦ بعدما أخذت صحته بالتدهور والانحدار[٢].

منح عام ١٩٨٣ رتبة (لورد مدى الحياة) وأصبح عضواً في مجلس اللوردات، كما أصبح رئيساً لجامعة برادفورد حتى عام ١٩٨٥، وكسب بعض الأموال من إلقائه محاضرات في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتوقف بعدما تفاقمت مشكلته الصحية، وأُكتشف عام ١٩٩٠ أنه كان مديراً غير تنفيذي لشركة تجارية متخصصة بالاستيراد والتصدير مع أوروبا الشرقية[٣].

كان لديه منزل صغير في جزر سيلي[٤] (Scilly Isles) يقضي فيه ايام العطل، وكرست زوجته ماري نفسها في رعايته بعدما تفاقم مرضه، وأصبحت لقاءاته السياسية نادرة جداً، ومن بين زملائه السياسيين كان فقط روي جينكيز بقي على اتصال به، وفي التسعينات قررت زوجته ماري اعتزال الحياة العامة وانتقلت الى جزر سيلي، وتوفي ويلسون في ٢٤ حزيران ١٩٩٥عن عمر ٧٩ عاماً في مستشفى سانت توماس في لندن ودُفن في جزر سيلي[٥].

---

(1) Wilson, The Chariot of Israel, P. After the book title

(2) Theakston, Op. Cit., P. 188-189.

(3) Ibid, P. 189.

(٤) جزر سيلي: تضم حوالي ٥٠ جزيرة صغيرة في إنكلترا، ومن الناحية الإدارية تعد الجزر وحدة متميزة داخل إنكلترا، وتقع السلطة الادارية في جزيرة ماري وهي أكبر جزيرة في المجموعة للمزيد ينظر:

Safra, and Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 10, P. 554.

(5) Laybourn, Op. Cit., P. 225. ; Theakston, Op Cit., P. 189.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها:

١- امتلك هارولد ويلسون ذاكرة مذهلة وكان بارعاً في الأمور الاقتصادية ويميل إلى الوحدة خلال حياته المبكرة ومكتفياً بذاته، وكان طموحاً وواثقاً بالوصول إلى أعلى منصب في بريطانيا، لم يفكر أحد فيه بأنه يساري حتى استقال من حكومة أتلي عام ١٩٥١، كانت علاقته متوترة مع زعيم حزب العمال هيو غاتسكيل ونائبه جورج براون، كان انتخابه بمثابة الأمل الجديد لبريطانيا لكنه استلم اقتصاداً متدهوراً قيد كل خططه في الثورة التكنولوجية ودولة الرفاه وحتى مكانة بريطانيا العالمية، اتهم بالشيوعية واعتقد أنه تعرض لمؤامرة لإسقاط حكومته من قبل المخابرات البريطانية ودولٍ أجنبيةٍ أخرى.

٢- كان هارولد ويلسون في حكومته الأولى أقل حماساً للدخول في المجموعة الاقتصادية الأوروبية فهو لا يريد أن يعترف بتراجع الامبراطورية العظمى التي لا تغيب عنها الشمس، لكن في حكومته الثانية أصبح أكثر إدراكا بأن وجود بريطانيا في أوربا هو في مصلحتها سياسياً واقتصادياً وصناعياً أكثر منه من الانسحاب، وحتى لا تكون بريطانيا على هامش الاحداث السياسية العالمية ويصبح مفتاح العالم بيد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والمجموعة الاقتصادية الاوروبية، واستطاع تحقيق هدفه غير المعلن منذ أن قرر لأول مرة في عام ١٩٦٥ أن عضوية المجموعة الاقتصادية الأوربية هي في صالح بريطانيا ورأى أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو تجاوز حزبه إلى البلاد ككل.

إن الولايات المتحدة الأمريكية عندما شجعته لدخول المجموعة الاقتصادية الأوروبية والضغط على الدول الست للموافقة هو في مصلحتها السياسية بالدرجة الأولى، حتى لا تتفرد فرنسا بأوروبا الغربية وتنشأ حلفها الدفاعي الخاص بها وتنسحب تدريجياً من حلف الناتو وبذلك يكون العالم بدلاً من قطبين سيكون ثلاثة أقطاب، فأرادت الولايات المتحدة الأمريكية من بريطانيا أن تدخل ليس لأجل بريطانيا وإنما لكي توازن القوة الفرنسية- الألمانية الصاعدة وتمنع أي قرار ضد الناتو وتواجدها في أوربا الغربية.

٣- لم تكن محاولات هارولد ويلسون لإيجاد حل سلمي للقتال في فيتنام موضع ترحيب دائم من الولايات المتحدة الأمريكية ولم يكن للاتحاد السوفيتي تفويض واضح للتفاوض نيابة عن الفيتناميين الشماليين ولم تسفر أي من الجهود الدبلوماسية التي بذلها ويلسون عن اتفاق، ومع ذلك نجح في مقاومة مطالب الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال قوات بريطانية إلى فيتنام.

واعتقد ويلسون أن التصعيد في العمليات الحربية قد تؤدي إلى حرب برية كبيرة أو حتى نزاع نووي، فحرص على لعب دور الوسيط وقام بعدة محاولات لاستعادة السلام وأراد إشراك الاتحاد السوفيتي في عملية صنع السلام لكي يضع بريطانيا موضع القوى العظمى وأن لها دوراً رئيساً في العالم لأنه أصبح رئيس وزراء في وقت تضاؤل الإمبراطورية البريطانية، وحاول أن يكون حليفاً صادقاً لجونسون على الرغم من عدم ارساله قوات عسكرية إلى فيتنام، لكن جونسون لم يقدر عجز بريطانيا الاقتصادي والعسكري والانتقادات الداخلية المتزايدة، إذ استمر يطالب ويلسون بمزيد من الدعم دبلوماسياً وعسكرياً، بينما صدمة السويس عام ١٩٥٦ أجبرت بريطانيا على إعادة النظر في دورها وقدراتها الدولية وإعادة النظر في كيفية استمرار ممارسة سلطتها على بقية العالم، فحاولت التأثير في العالم من خلال قدرتها على التأثير في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك أخفق البريطانيون في إدراك أن نظرية التأثير على الحكومة الأمريكية كانت مرتبطة بقيمة بريطانيا عندهم.

٤- شكلت أزمة روديسيا مهمة مستحيلة لويلسون حتى استقالته، لكن يجب الأخذ بالاعتبار المشاكل الأخرى التي واجهته عند توليه منصبه عام ١٩٦٤ وأبرزها العجز المالي البالغ (٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني والمحاولة غير الناجحة للدخول في المجموعة الاقتصادية الأوروبية والضغط الأمريكي لإرسال قوات إلى فيتنام ونهاية دور بريطانيا في شرق السويس والصراعات الداخلية بين الأحزاب، كلها تركزت مع أزمة روديسيا في وقت واحد، ومع ذلك تمكن من عزل السياسة الخارجية عن الصراعات الحزبية من خلال تبني العقوبات الاقتصادية بدلاً من التدخل العسكري، وبحلول عام ١٩٧٤- ١٩٧٦، كان قد فات الأوان لحل دبلوماسي لقضية روديسيا، فقد صعّدت الأحزاب القومية الروديسية من حرب العصابات المسلحة في السبعينيات لنيل الاستقلال.

٥- كان هارولد ويلسون في بداية حكمه وعلى الرغم من ماضيه اليساري اعتقد بوجوب احترام ماضي بريطانيا الامبراطوري وعدم الانسحاب من شرق السويس، فضلاً عن أن لديه أغلبية صغيرة بين عامي ١٩٦٤-١٩٦٦ ولا يريد أن يخاطر بسياسة خارجية مثيرة للجدل قد تفقده السلطة، لكن بعد فوزه بأغلبية كبيرة في الانتخابات العامة عام ١٩٦٦ استنتج بأن استمرار وجود القوات البريطانية في منطقة شرق السويس لا يمكن أن يبقى لأجل غير مسمى، والأهم من ذلك، أنه سيجد من المستحيل إقناع الجناح اليساري لحزبه بأن الحفاظ على دور بريطانيا في شرق السويس أمر حكيم، كما كان لميزانية الدفاع وشرق السويس والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وفيتنام وروديسيا والسياسات الاقتصادية المحلية لكل منها منتقدوها، وعلى الرغم من عدم إجماعهم على موضوع واحد لكنهم أربكوا حزبه، وأحد العوامل الحاسمة وراء قراره بالانسحاب من شرق السويس هو إجماع مجلس الوزراء على أن دور بريطانيا العسكري في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا لم يعد ضرورياً ولا في مصلحة بريطانيا، ولاسيما بعدما انتهت المواجهة بين إندونيسيا وماليزيا وازدياد المشاعر القومية ضد الوجود العسكري البريطاني فضلاً عن التدهور الاقتصادي، فاستنتج ويلسون ووزراؤه بأن الأفضل هو استخدام الوكلاء الإقليميين للحفاظ على النفوذ الغربي في العالم الثالث، والتركيز على أمن أوروبا والدخول في المجموعة الاقتصادية الأوروبية والاحتفاظ بصفقة بولاريس النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سيكون بديلاً عن القوة العالمية التي خسرتها بريطانيا.

وتبين أن الولايات المتحدة لا تزال تحتاج إلى دعم بريطاني قوي على عدة قضايا منها: أولاً القضايا الاقتصادية: إذ أرادت الولايات المتحدة أن تحتفظ بريطانيا بقيمة الجنية الإسترليني لا أن تُخفضّه لأنه قد تضطر إلى تخفيض قيمة الدولار إذا انخفضت قيمة الجنيه والذي من شأنه أن يسبب عدم الاستقرار في النظام المالي الدولي، وثانياً القضايا العسكرية: أرادت الولايات المتحدة دعماً بريطانيا في فيتنام وأن تعذر إرسال جنود فعلى الأقل أن تقدم دعماً دبلوماسياً قوياً، وثالثاً القضايا الدفاعية: في الحفاظ على وجود قواتها في العالم ولاسيما شرق السويس لأنها خشيت أن تقع المنطقة فريسة للسوفييت، ويبدو أن ويلسون لم يستطع تحقيق تلك القضايا الثلاث، لا أن يحافظ على قيمة الجنيه الإسترليني بسبب العجز الشديد في ميزان المدفوعات والذي كان سبباً ايضاً في سحب القوات البريطانية من شرق السويس، ولم يرسل قوات عسكرية إلى فيتنام.

ولم تثنِ ويلسون تحذيرات الولايات المتحدة الأمريكية الصارمة التي قدمها جونسون ووزير الخارجية دين راسك له ولبراون عن قراره بالانسحاب من شرق السويس، إذ كان شعور واشنطن بأن حلفاءهم قد تخلوا عنهم في وقت كان الصراع في فيتنام يستهلك مواردهم العسكرية والمالية، وأرادوا من ويلسون الابقاء على دور بريطانيا الدفاعي لأطول مدة ممكنة، ومارسوا ضغوطاً لفظية قوية للحفاظ على قوات بريطانية شرق السويس.

كان عام ١٩٦٧ عام الأزمات بالنسبة لويلسون، سلسلة من الأزمات الداخلية والخارجية واجهت حكومته في ذلك العام، من حزب تمزقه الخلافات حول فيتنام وروديسيا مروراً بالاضطراب الاقتصادي الناجم عن الحرب العربية (الإسرائيلية)، إلى طلبه غير الناجح للدخول في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فضلاً عن الانحدار الأخير لجنوب شبه الجزيرة العربية نتيجة الفوضى والعنف، فضلاً عن محاولته تجنب تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني الذي خلق انقسامات سياسية داخل حزبه وحتى قراره بالانسحاب من شرق السويس كاملاً بنهاية عام ١٩٧١، فكانت عملية الوصول إلى هذا القرار معقدة ومن المستحيل تحديد سبب واحد على حساب الآخر.

وبالنسبة للحرب العربية (الإسرائيلية) فتشير كمية الأسلحة في المنطقة إلى أن ويلسون وجونسون وكوسيجين ومختلف اللاعبين الدوليين، كانوا أكثر اهتماماً بمصالح بلادهم الأمنية والمالية من ضمان السلام الحقيقي في المنطقة.

قائمة المصادر

أولاً / الوثائق الأجنبية غير المنشورة والمنشورة

أ- الوثائق غير المنشورة

١- وثائق الأرشيف الوطني البريطاني غير المنشورة:

1- The National Archives, PREM 13/1788, 1967.
2- N.A. Reference PREM, Part 1, 16/1072.
3- N.A., Department of Economic Affairs, EW 5/10, Vol.2, 1966-1967.
4- N.A., Department of Economic Affairs, EW 5/9, Vol. 1, 1966-1967.
5- N.A., Foreign Commonwealth Office, Dept. Information Policy.
6- N.A., Foreign Office, January 1966.
7- N.A., News Department, October 1965.
8- N.A., Reference PREM, Part 2, 16/1073.
9- N.A., The Cabinet Papers 128/41, DPBMG, CC(66), 1966.

٢- وثائق مكتبة بودليان غير المنشورة:

1- University of Oxford, Bodleian Library, 1963.

٣- وثائق مجلسا العموم واللوردات البريطانية غير المنشورة:

- **مجلس العموم:**

1- House of Commons, Brussels (Prime Minister's Visit),Volume 740, 1967.
2- H.C., Defence, Vol. 687, 1964.
3- H.C., Defence, Vol. 751, 1967.
4- H.C., Economic Measures, Vol. 732, 1966.
5- H.C., Economic Situation, Vol. 756, 1967.
6- H.C., Engagements, Vol. 404, 2003.
7- H.C., European Communities (Membership), Vol. 746, 1967.
8- H.C., European Communities (Membership), Vol. 746, 1967.
9- H.C., European Communities, Vol. 823, 1971.
10- H.C., European Community Membership, Vol. 893, 1975.
11- H.C., European Community(Membership), Vol. 889, 1975.

12- H.C., European Economic Community (Application For Membership), Vol. 746, 1967.

13- H.C., European Economic Community (British Membership), Vol. 884, 1975.

14- H.C., European Economic Community (Government Policy), Vol. 645, 1961.

15- H.C., European Economic Community, Vol. 735, 1966.

16- H.C., European Economic Community, Vol. 755, 1967.

17- H.C., Foreign Affairs, Vol. 704, 1964.

18- H.C., Foreign Affairs, Vol. 793, 1969.

19- H.C., Foreign Affairs, Vol. 870, 1974.

20- H.C., Luxembourg (Visit Of Prime Minister And Foreign Secretary), Vol. 742, 1967.

21- H.C., Middle East, Vol. 747, 1967.

22- H.C., Public Expenditure, Vol. 756, 1968.

23- H.C., Rhodesia, Vol. 718, 1965.

24- H.C., Rhodesia, Vol. 723, 1966.

25- H.C., Security Service Bill, Vol. 269, 1996.

26- H.C., South and South-East Asia, Vol. 724, 1966.

27- H.C., South Vietnam, Vol. 704, 1964.

28- H.C., Telephone Tapping, Vol. 736, 1966.

29- H.C., Vietnam, Vol. 708, 1965.

30- H.C., Vietnam, Vol. 709, 1965.

31- H.C., Vietnam, Vol. 728, 1966.

32- H.C., Vietnam, Vol. 731, 1966.

33- H.C., Vietnam, Vol. 741, 1967.

❖ مجلس اللوردات:

1− House of Lords, British Policy in Asia, Volume 264, 1965.

2− H.L., Middle East, Vol. 283, 1967.

٤- وثائق الأرشيف الوطني الأمريكي غير المنشورة:

1- The National Archives, The Pentagon Papers, Part IV. C. 3., United States – Vietnam Relations 1945-1967.

ب- الوثائق المنشورة

١- الوثائق البريطانية المنشورة:

1- Foreign and Commonwealth Office, The Common Market Renegotiation and Referendum Part 1, 1974-1975.

2- Keesing, Keesing's Record of World Events, Rhodesia, Mr. Wilson's Visit to Rhodesia, Vol. 11, December 1965.

3- S. R. Ashton and Wm Roger Louis , British Documents on the End of Empire, East of Suez and the Commonwealth 1964-1971Series A, Vol. 5, Part 1-2, Europe, Rhodesia, Commonwealth, Published for the Institute of Commonwealth Studies in the University of London, London, 2004.

٢- الوثائق الأمريكية المنشورة:

1- Foreign Relations of the United State 1964-1968, Vol. XXIV, Africa, 1964-1968, Daniel J. Lawler and Erin R. Mahan, , Government Printing Office, Washington, 2010.

2- FRUS 1964-1968, Vol. XIX, Arab-Israeli Crisis and War 1967, 1967.

3- FRUS 1964-1968, Vol. XII, Western Europe, 1967-1968.

4- FRUS 1964–1968, Vol. II, Vietnam, 1965

5- FRUS 1964–1968, Vol. IV, Vietnam, 1966

6- FRUS 1964–1968, Vol. V, Vietnam 1967.

7- FRUS 1964–1968, Vol. I, Vietnam 1964.

8- FRUS 1964-1968, Vol., XIII, Western Europe Region, 1966.

9- Memorial Services in the Congress of the United States and Tributes in Eulogy of Gerald R. Ford, the Joint Committee on Printing, United States Government Publishing Office, Washington, 2007.

ثانياً / كتب المذكرات الاجنبية:

1- Ball, George W., The Past Has Another Pattern Memoirs, W. W. Norton & Company, New York, 1982.

2- Benn, Tony, Out of the Wilderness Diaries 1963–1967,ARandom House Group company, UK, 1987.

3- Castle, Barbara, The Castle Diaries, 1964-1970, Weidenfeld and Nicolson, London, 1984.

4- Cooper, Chester L., The Lost Crusade: America in Vietnam, Dodd, Mead & Company, New York, 1970.

5- Crossman, Richard, The Diaries of A Cabinet Minister 1966-1968, Vol. 1, 2, Hamish Hamilton, London, 1976.

6- Crossman, Richard, The Diaries of a Cabinet Minister Vol. 1, Hamish Hamilton, London, 1975.

7- de Gaulle, Charles, Memoires De Guerre, Editions Plon, France, 2016.

8- Golitsyn, Anatoliy, Auther of new lies for old: The Perestroika Deception The word's slide toward the second october revolution weltoktober, Edward Harle Limited, Uk,(N.D).

9- Haines, Joe, Glimmers of Twilight: Harold Wilson in Decline, Politico, London, 2003.

10- Healy, Denis, The Time of My Life , W. W. Norton, New York,1990.

11- Heath, Edward, The Course of My Life, Bloomsbury Reader, London, 2011.

12- Johnson, Lyndon Baines, The Vantage Point: Perspectives of the Presidency 1963-1969, Holt, Rinehart and Winston , New York, 1971.

13- King, Cecil, The Cecil King diary, 1965-1970, Jonathan Cape, London, 1972.

14- Monnet, Jaen, Mémoires, fayard, Paris, 1976.

15- Morrison, Herbert, an autobiography, Odhams, London, 1960.

16- Penrose, Barrie and Courtiour, Roger, The Pencourt File, Martin Secker and Warburg Limited, London, 1978.

17- Rimington, Stella, Open Secret the Autobiography of the Former Director-General of MI5, Arrow Books, London, 2002.

18- Rusk, Dean, As I Saw It, W.W. Norton, New York, 1990.

19- Short, Edward, Whip to Wilson, Macdonald, London, 1989.

20- Smith, Ian, British Harvest: Zimbabwe and the Aftermath of its Independence, John Blake publishing, London, 2008.

21- Warbey, William, Vietnam: The Truth , The Merlin Press, London, 1965.

22- Wilson, Harold, Memoirs the Making of a Prime Minister 1916—1964, George Weidenfeld, Nicolson ltd and Michael Joseph ltd, London, 1986.

23- Wilson, Harold, The Chariot of Israel: Britain, America and the State of Israel, George Weidenfeld , Nicolson and Michael Joseph, London, 1981.

24- Wilson, Harold, The Labour Government 1964-1970, Little, Brown, USA, 1971.

25- Wilson, Harold, The Relevance of British Socialism, Weidenfeld & Nicolson, London, 1964.

26- Wrght, Peter and Paul Greengrass, SPYCATCHER, Octopus Publishing Group, Australia, 1987.

ثالثاً / الرسائل والأطاريح الأجنبية:

1- Barker, Ray Clinton, In the Giant's Shadow: Harold Wilson and the Vietnam War 1964-1968, PhD, Faculty of the Graduate School of State University of New York at Buffalo,USA, 2003.

2- Bin-Abood, Saif Mohammad Obaid, Britain's Withdrawal from the Gulf: With Particular Reference to the Emirates, PhD, University of Durham, UK, 1992.

3- Bishop, William L., Diplomacy in Black and White: America and the Search for Zimbabwean Independence 1965-1980, PhD, Nashville, Tennessee, USA, 2012.

4- Brummer, Justin Adam, Anglo-American relations and the EC enlargement, 1969-1974, PhD, London's Global University, London, N.D.

5- Chemmar, Nadia, Post Second World War British foreign policy in the Middle East: Case study the Suez Crisis 1956, M.A, University of Mohamed Kheider Biskra ,Algeria, 2015.

6- Edmunds, June, The Left's Views on Israel: From the establishment of the Jewish state to the intifada, PhD London School of Economics and Political Science, London, N.D.

7- Ellis, Sylvia A., Anglo-American Relations and the Vietnam War 1964-1968, PhD, University of Newcstle, Australia, 1999.

8- Eperon Charlie, Advocacy Organisations the British Labour Movement and the Struggle for Independence in Rhodesia 1965-1980, PhD, University of Central Lancashire School of Education and Social Sciences, Lancashire, UK, 2015.

9- Furby, Daniel Edwin, The Revival and Success of Britain's Second Application for Membership of the European Community, 1968-1971, PhD, Queen Mary, University of London, N.D.

10- Hughes, Geraint, Harold Wilson: The USSR and British Foreign and Defence Policy in the Context of East-West Detente 1964-1968, PhD, King's College, London, 2002.

11- Li Chu, Wai, We had no Urge to Do Away an Ex-Colony: the Changing Views of the British Government over Hong Kong's Future 1967-1979, M.A, Hong Kong Baptist University, Hong Kong, 2017.

12- Lynch, Nicholas Paoletti, The Land that Weeps: the Roots and Causes of Instability in Modern-Day Zimbabwe, Baccalaureate Degree in History, Saint Peter‘s College, 2012.

13- Methven, Paul Geoffrey, Why was the Profumo affair so damaging to the Government?, M.A, University of Exeter, September 2006.

14- Moloney, Peter, From Common Market to European Union: Creating a New Model State?, PhD, Boston College the Graduate School of Arts and Sciences Department of History, 2014.

15- Nelson, Ian Martin, The British New Labour Party and Political Zionism: Continuity of an Essential Dilemma, PhD Ustinov College, Durham University, UK, 2008.

16- Nichter, Luke A., Richard Nixon and Europe : confrontation and cooperation, 1969-1974, PhD, Graduate College of Bowling Green State University, Ohio, USA, 2008.

17- O’Leary Kieran, From Birmingham to Bulawayo: The Labour Government Race and Decolonisation 1964-1970, Degree of MPhil, University College London, 2016.

18- Rippingale, Simon, Hugh Gaitskell, The Labour Party and Foreign Affairs 1955-1963, PhD, School of Humanities & Cultural Interpretation Faculty of Arts & Education, July 1996.

19- Rowan, Randy, A foreign Policy in Opposition: the British Labour Party and the Far East, 1951-1964, Texas Tech University, December, 1992.

20- Steinnes, Kristian, Changing Perceptions of the EEC 1960–1967 The British Labour Party, the Scandinavian labour parties and Europe, PhD University of Helsinki, Finland, 2006.

21- Straw, Sean William, Anglo Libyan relations and the British military facilities 1964-1970. PhD, University of Nottingham, UK, 2010.

22- Summerfield, Margaret Louise, In But Not of Europe, M.A., University, Ottawa, Ontario, 2011.

23- Varmdal, Linn Sagoy, George Brown Den Britiske Utenrikspolitikkens, Masteroppgave Historie, Norges Teknisk Naturvitenskaplige Universitet, 2017.

24- Watts, Carl Peter, The Rhodesian Crisis in British and International Politics 1964-1965, PhD, University of Birmingham, University of Birmingham, 2006.

رابعاً / الكتب الأجنبية:

1- Andersen, Hans Christian, Fairy Tales from Hans Christian Andersen, J.M. Dent, UK, 1909.

2- Andrew, Christopher and Mitrokhin, Vasili, The Sword and the Shield: The Mitrokhin Archive and The Secret History of the KBG, Basic Books, New York, 1999.

3- Andrew, Christopher, The Defence of the Realm: The Authorized History of MI5, Penguin Group, Canada, 2010.

4- Atkinson, Lucy and Blick, Andrew, Referendums and the Constitution, The Constitution Society, London, 2017.

5- Austin, Reginald, Racism and apartheid in southern Africa: Rhodesia, The Unesco Press, Paris, 1975.

6- Bailey, Sydney D., Four Arab-Israeli Wars and the Peace Process, Macmillan, London, 1990.

7- Bailey, Sydney Dawson, The Making of Resolution 242, Martinus Nijhoff, Dordrecht, Netherlands, 1985.

8- Barr, James, Lords of the Desert: The Battle Between the United States and Great Britain for Supremacy in the Modern Middle East, Simon & Schuster, New York, 2018.

9- Bartley, Paula, Labour Women in Power: Cabinet Ministers in the Twentieth Century, Palgrave Macmillan, London, 2019.

10- Bismarck , Helene von, British Policy in the Persian Gulf, 1961–1968: Conceptions of Informal Empire, Palgrave Macmillan, London, 2013.

11- Blake, Robert, A history of Rhodesia, Methuen, London, 1977.

12- Bourne, Richard, Catastrophe: What Went Wrong in Zimbabwe?, Zed Books, London, 2011.

13- Broad, Roger, Labour's European Dilemmas From Bevin to Blair, Palgrave, New York, 2001.

14- Brownell, Josiah, The Collapse of Rhodesia: Population Demographics and the Politics of Race, I.B.Tauris, London, 2011.

15- Brulé, Corinne Mcconnell, Our Bravest Young Men, Vol.1, Author House, US, 2012.

16- Buckledee, Steve, The Language of Brexit How Britain talked its way out of the European Union, Bloomsbury, London, 2018.

17- Burge, Joshua R. J., The Dilemmas of British Foreign Policy towards the Vietnam War, 1960-1968: The Shackles of the Special Relationship?, University of Leeds, Leeds, West Yorkshire, UK, (N.D).

18- Busch, Peter, All the Way with JFK?: Britain, the US, and the Vietnam War, Oxford University Press, New York, 2003.

19- Butler, David and Kitzinger, Uwe, The 1975 Referendum, Second Edition, Macmillan Press, London, 1996.

20- Castro, Rogelia Pastor, and Young, John W., The Paris Embassy British Ambassadors and Anglo–French Relations 1944–1979, Palgrave Macmillan, London, 2013.

21- Cobbs, Elizabeth and Blum, Edward J., Major Problems in American History Since 1865 Documents and Essays, Vol. 2, Fourth Edition, Cengage Learning, Australia , 2017.

22- Colman, Jonathan, A 'special relationship'? Harold Wilson, Lyndon B. Johnson and Anglo-American Relations 'at the Summit' 1964-1968, Manchester University Press, Manchester, 2004.

23- Crines, Andrew S. and Hickson, Kevin, Harold Wilson: the Unprincipled Prime Minister? -Reappraising Harold Wilson-, Biteback, London, 2016.

24- Daddow, Oliver J., Harold Wilson and European Integration, Routledge, New York, 2016.

25- Dallek, Robert, Flawed Giant: Lyndon Johnson and His Times, 1961-1975, Oxford University Press, New York, 1998.

26- De Meneses, Filipe Ribeiro and Mcnamara, Robert, The White Redoubt, the Great Powers and the Struggle for Southern Africa 1960–1980, Palgrave Macmillan, London, 2018.

27- Dedman, Martin J., The Origins and Development of the European Union 1945–1995, Routledge, London, 1996.

28- Dhirubhai, Patel, , Harold Wilson: A week is a long time in politics, (N.P), 2017.

29- Dockrill, Saki, Britain’s Retreat from East of Suez: The Choice between Europe and the World?, Palgrave Macmillan, London, 2002.

30- Fain, W. Taylor, American Ascendance and British Retreat in the Persian Gulf Region, Palgrave Macmillan, London, 2008.

31- Foot, Paul, The politics of Harold Wilson, Penguin, UK, 1968.

32- Frame, Tom, The Life and Death of Harold Holt, Allen & Unwin, Australia, 2005.

33- Freeman, Simon and Penrose, Barrie, Rinkagate: The Rise and Fall of Jeremy Thorpe, Bloomsbury Publishing, UK, 1996.

34- Fry, Geoffrey K., The Politics of Decline An Interpretation of British Politics from the 1940s to the 1970s, Palgrave Macmillan, UK, 2005.

35- Geddes, Andrew, The European Union and British Politics, Palgrave Macmillan, UK, 2004.

36- George, Stephen, An Awkward Partner the European Community, Oxford University Press, New York, 1990.

37- Gowland, David, Turner, Arthur and Wright, Alex, Britain and European Integration Since 1945, Routledge, London, 2010.

38- Greene, John Robert, Presidential Profiles the Nixon-Ford Years, Facts On File, New York, 2006.

39- Hampshire, Edward, From East of Suez to the Eastern Atlantic: British Naval Policy 1964–1970, Ashgate Publishing, UK, 2013.

40- Hazlehurst, Cameron, Sally Whitehead, Christine Woodland,A Guide to the Papers of British Cabinet Ministers 1900-1964, Cambridge University Press, 1996.

41- Heath, Edward, The Course of My Life, Bloomsbury Reader, London, 2011.

42- Heppell, Timothy, The Tories: From Winston Churchill to David Cameron, Bloomsbury, London, 2014.

43- Hirowatari, Kiyoshi, Britain and European Monetary Cooperation, 1964-1979, Palgrave, London, 2015.

44- Hollowell, Jonathan, Twentieth-Century Anglo-American Relations, Palgrave, Hampshire, 2001.

45- Honeyman, Victoria, Richard Crossman A Reforming Radical of the Labour Party, I.B.Tauris, London, 2007.

46- Hopkins, Michael F. , Kelly, Saul and Young, John W., The Washington Embassy British Ambassadors to the United States 1939–1977, Palgrave Macmillan , London, 2009.

47- Hopkins, Michael F., Michael D. Kandiah and Gillian Staerck, Cold War Britain 1945–1964: New Perspectives, Palgrave Macmillan, London, 2003.

48- Hughes, Geraint, Harold Wilson's Cold War: The Labour Government and East-West Politics 1964–1970, Royal Historical Society publication, Boydell Press, Suffolk, UK, 2009.

49- Irving, Ronald, Adenauer, Pearson Education, UK, 2002.

50- Jefferys, Kevin, The Labour Party Since 1945, Macmilllan Education, United States, 1993.

51- Jones, Tudor, Remaking the Labour Party From Gaitskell to Blair, Routledge, London, 2005.

52- Kaiser, Wolfram, Leucht, Brigitte and Rasmussen, Morten, The History of the European Union Origins of a trans- and supranational polity 1950–1972, Routledge, New York, 2009.

53- Kerr, Anthony J. C., The Common Market and how it works, Pergamon Press, UK, 1983.

54- King, Anthony, Britain Says Yes the 1975 Referendum on the Common Market, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, 1977.

55- Kitzinger, Uwe, The Second Try Labour and the EEC , Pergamon Press, London, 1968.

56- Kynaston, David , Austerity Britain 1945–1951, Bloomsbury, London, 2008.

57- Langguth, AJ, Our Vietnam: The War 1954-1975, Simon & Schuster, New York, 2000.

58- Laybourn, Keith, Fifty Key Figures in Twentieth-Century British Politics, Routledge, London, 2002.

59- Lloyd, T.o., Empire Welfare State Europe: English History 1906-1992, 4th Edition, Oxford University Press, New York, 1993.

60- Mangold, Peter, The Almost Impossible Ally Harold Macmillan and Charles de Gaulle, I.B.Tauris Publishers, London, 1988.

61- Mawby, Spencer, British Policy in Aden and the Protectorates 1955-1967: Last Outpost of a Middle East Empire, Routledge, London, 2005.

62- McKercher, B.J.C., Britain, America, and the Special Relationship Since 1941, Routledge, London, 2017.

63- Mcnamara, Robert, Britain Nasser and the balance of power in the Middle East 1952–1967: from the Egyptian Revolution to the Six-Day War, Frank Cass, London, 2003.

64- Morgan, Kenneth O., Britain Since 1945 The People's Peace, Oxford University Press, Clarendon Street, UK, 1990.

65- Morgan, Kenneth O., The Oxford History of Britain, Great Britain Biddles Ltd, UK, 1993.

66- Mullen, John, Britain in the 1970s an Annotated Timeline, Star E Books, No Place, 2016.

67- Nkrumah, Kwame, Neo-Colonialism: the Last Stage of Imperialism, International Publisher co., New York, 1966.

68- Noel, Gerard, Harold Wilson and the New Britain, Gollancz, London, 1964.

69- Noer, Thomas J., Cold War and Black Liberation: The United States and White Rule in Africa 1948-1968, University of Missouri Press, Columbia, 1985, P. 194.

70- Onley, James, Britain and the Gulf Shaikhdoms 1820–1971: The Politics of Protection, Center for International and Regional Studies (CIRS), Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, Qatar, 2009.

71- Ovendale, Ritchie, Anglo-American Relations in the Twentieth Century, Macmillan, London, 1998.

72- Parr, Helen, Britain's Policy Towards the European Community Harold Wilson and Britain's world role 1964–1967, Routledge, New York, 2006.

73- Pham, P. L., Ending 'East of Suez': The British Decision to Withdraw from Malaysia and Singapore 1964–1968, Oxford University Press, New York, 2010.

74- Phythian, Mark, The Labour Party, War and International Relations 1945–2006, Routledge, Oxfordshire, 2007.

75- Phythianp, Mark, The Labour Party, War and International Relations, 1945–2006, Routledge, London, 2007.

76- Pimlott, Ben, Harold Wilson, Harper Collins Publishers, London, 1992.

77- Pine, Melissa, Harold Wilson and Europe: Pursuing Britain's Membership of the European Community, Tauris Academic Studies, London, 2007.

78- Ponting, Clive, Breach of Promise Labour in Power 1964-1970, Hamisii Hamilton, London, 1989.

79- Prenderghast, Gerald, Britain and theWars in Vietnam: The Supply of Troops, Arms and Intelligence, 1945–1975, McFarland&Company, North Carolina, 2015.

80- Pryce, Sue, Presidentializing the Premiership, Macmillan Press LTD, UK, 1997.

81- Purcell, Hugh, A Very Private Celebrity: The Nine Lives of John Freeman, Biteback, London, 2015.

82- Rauch, Georg von, A history of Soviet Russia, Translated by Peter and Annette Jacobsohn, Fourth Edition, Frederick A. Praeger, New York, 1966, P. 201.

83- Renwick, Robin, Fighting with Allies: America and Britain in Peace and War, Palgrave Macmillan, London, 1996.

84- Routledge, Paul , Wilson, Haus Publishing, London, 2006.

85- Ruane, Kevin, War and revolution in Vietnam, 1930–1975, UCL Press, London, 1998.

86- Safire, William, Before the Fall: An Inside View of the Pre-Watergate White House, Doubleday, New York, 1975.

87- Sandbrook, Dominic, White Heat: A History of Britain in the Swinging Sixties 1964-1970, Little Brown Group, London, 2006.

88- Seitz, Raymond, Over Here, Weidenfeld and Nicolson, London, 1998.

89- Seldon, Anthony and Hickson, Kevin, New Labour, Old Labour the Blair, Wilson and Callaghan Governmenets, Routledge, London, 2004.

90- Smith, Leslie, Harold Wilson: the authentic portrait, Hodder and Stoughton, London, 1964.

91- Smith, Simon C., Britain's Revival and Fall in the Gulf: Kuwait, Bahrain, Qatar, and the Trucial States, 1950–1971, Routledge, London, 2004.

92- Smith, Simon C., Reassessing Suez 1956: New Perspectives on the Crisis and its Aftermath, Ashgate, UK, 2008.

93- Smith, Simon C., The Wilson–Johnson Correspondence, 1964–1969, Routledge, London, 2016.

94- Stephens, Robert Henry, Nasser: A Political Biography, Simon and Schuster, USA, 1972.

95- Tarling, Nicholas , The British and the Vietnam War: Their Way with LBJ, NUS press, Singapore, 2017.

96- Theakston, Kevin, After Number 10 Former Prime Ministers in British Politics, Palgrave Macmillan, UK, 2010.

97- Thorpe, Andrew, A History of the British Labour Party, Macmillan Press, London, 1997.

98- Tompson, William J., Khrushchev A political Life, Macmillan Press, London, 1997.

99- Trahair, Richard C. S. and Miller, Robert L., Encyclopedia of Cold War Espionage, Spies, and Secret Operations, Enigma Books, New York, 2012.

100- Varsori, Antonio, Europe 1945-1990s The End of an Era?, Macmillan Press, London, 1995.

101- Vickers, Rhiannon, The Labour Party and the world, Vol. 2, Manchester University Press, Manchester, 2011.

102- Wall, Stephen, The Official History of Britain and the European Community From Rejection to Referendum, 1963–1975, Volume 2, Routledge, London, 2013.

103- Wass, Douglas, Decline To Fall The Making of British Macro-Economic Policy and the 1976 IMF Crisis, Oxford University Press, New York, 2008.

104- West, Nigel, The Circus MI5 Operations 1945-1972, Select Magazines, UK, 1984.

105- Wood, J.R.T., A Matter of Weeks Rather Than Months: The Impasse Between Harold Wilson and Ian Smith Sanctions Aborted Settlements and War 1965-1969, Trafford, US, 2012.

106- Wood, J.R.T., So Far and No Further!: Rhodesia's Bid for Independence During the Retreat from Empire 1959-1965, Trafford Publishing, USA, 2012.

107- Wrght, Peter and Greengrass, Paul, Spycatcher, Octopus Publishing Group, Australia, 1987.

108- Yeager, Melissa, Charles, Carter, Pacts and Alliances in History: Diplomatic Strategy and the Politics of Coalitions, I.B.Tauris, London, 2012.

109- Young, John W., Pedaliu, Effie G. H. and Kandiah, Michael D., Britain in Global Politics: From Churchill to Blair, Vol. 2, Palgrave Macmillan, London, 2013.

110- Young, John W., Twentieth-Century Diplomacy A Case Study of British Practice 1963–1976, Cambridge University Press, New York, 2008.

111- Zhai, Qiang, China and the Vietnam Wars, 1950-1975, The University of North Carolina Press, US, 2000.

112- Ziegler, Philip, Wilson the Authorised Life of Lord Wilson of Rievaulx, Weidenfeld & Nicolson, London, 1993.

خامساً / البحوث الأجنبية المنشورة:

1- Barroso, Luís, A trick with rebounds: Portugal, Zambia and the Rhodesian crisis 19671968, Portuguese Journal of Social Science, Vol. 12, No. 2, Instituto de Estudos Superiores Militares, Portugal, 2013.

2- Berlinski, Samuel and Dewan, Torun and Dowding, Keith, Research Paper: Individual and Collective Performance and the Tenure of British Ministers 1945-1997, The Suntory Centre, London School of Economics and Political Science, London, 2007.

3- Coggins, Richard, Wilson and Rhodesia: UDI and British Policy Towards Africa, Journal Contemporary British History, Vol. 20, No. 3, 2006.

4- Colman, Jonathan, The London Ambassadorship of David K. E. Bruce During the Wilson-Johnson Years, 1964–1968, Taylor & Francis, UK, 2004.

5- Dumbrell, John and Ellis, Sylvia, British Involvement in Vietnam Peace Initiatives 1966–1967, Diplomatic History, Oxford journals, Vol. 27, No. 1, Oxford University Press, UK, 2003.

6- Dumbrell, John, The Johnson Administration and the British Labour Government: Vietnam, the Pound and East of Suez, Journal of American Studies, Vol. 30, No. 2, 1996.

7- Ellman, Michael, The Road from Il'ich to Il'ich: The Life and Times of Anastas Ivanovich Mikoian Tak bylo: Razmyshleniia o minuvshem by A. I. Mikoian, Slavic Review, Vol. 60, No. 1, 2001.

8- Facchini, Manuele, The Millstone Around Our Necks: Harold Wilson and the HMS Fearless Conference 9–13 October 1968, Journal Contemporary British History, Vol. 28, No. 3, 2014.

9- Haeussler, Mathias, A pyrrhic victory: Harold Wilson, Helmut Schmidt and the British renegotiation of EC membership 1974-1975, The International History Review, Volume 37, No. 4, N.D.

10- Heppell, Timothy, The Labour Party Leadership Election of 1963: Explaining the Unexpected Election of Harold Wilson, Journal Contemporary British History, Vol. 24, No. 2, 2010.

11- Hitchens, Christopher, Wilson: The Authorised Life by Philip Ziegler, Say what you will about Harold, Journal London Review of Books, Vol. 15, No. 23, 1993.

12- Jacobs, Walter Darnell, Rhodesian Independence After the Fearless, Journal of World Affairs, Vol. 131, No. 3, 2015.

13- Louis, Wm. Roger, The British Withdrawal from the Gulf 1967-1971, The Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol. 31, No. 1, 2003.

14- Mccourt, David M., What was Britain's “East of Suez Role”? Reassessing the Withdrawal 1964-1968, Journals Diplomacy and Statecraft, Vol. 20, No. 3, 2009.

15- Mcdougal, Myres S. and Reisman, W. Michael, Rhodesia and the United Nations: The Lawfulness of International Concern, the American Journal of International Law, Vol. 62, 1968.

16- Miller, Vaughne , The 1974-75 UK Renegotiation of EEC Membership and Referendum, Briefing Paper Number 7253, House of Commons Library, 13 July 2015,

17- Mizumoto, Yoshihiko, Harold Wilson's Efforts at a Negotiated Settlement of the Vietnam War , 1965-1967, Electronic Journal of International History, Institute of Historical Research, London, 2005.

18- Neilands, J. B., Vietnam: Progress of the Chemical War, Journal Asian Survey, Vol. 10, No. 3, 1970.

19- Newton, Scott, The Sterling Devaluation of 1967, the International Economy and Post-War Social Democracy, The English Historical Review, Volume CXXV, Issue 515, August 2010.

20- Pickering, Jeffrey, Politics and 'Black Tuesday': Shifting Power in the Cabinet and the Decision to Withdraw from East of Suez November 1967–January 1968, Journal Twentieth Century British History, Vol. 13, No. 2, 2002.

21- Sato, Shohei, Britain's Decision to Withdraw from the Persian Gulf, 1964–1968: A Pattern and a Puzzle, Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol. 37, No. 1, 2009.

22- Vickers, Rhiannon, Harold Wilson: The British Labour Party and the War in Vietnam, Journal of Cold War Studies, Vol. 10, Nu. 2, 2008.

23- Watts, Carl, Britain: the Old Commonwealth and the Problem of Rhodesian Independence, 1964-1965, The Journal of Imperial and Commonwealth History, Vol. 36, No. 1, 2008.

24- Watts, Carl, Moments of tension and drama: the Rhodesian Problem at the Commonwealth Prime Ministers' Meetings 1964-1965, Journal of Colonialism and Colonial History, 2007.

25- Young, John W., The Wilson government and the Davies peace mission to North Vietnam, July 1965, Review of International Studies, British International Studies Association, Cambridge Vol. 24, No. 4, 1998,

26- Young, John.W., Britain and LBJ's War 1964-1968, Journal Cold War History, Vol. 2, Issue 3, Routledge, London, 2002.

سادساً / الموسوعات الأجنبية:

1- Crystal, David, The Cambridge Encyclopedia, Fourth Edition, Cambridge University Press, 2000.

2- Safra, Jacob E., and Cauz, Jorge, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 1-12, Fifteenth Edition, Encyclopaedia Britannica, USA, 2010.

3- The American People Encyclopedia, Vol. 14, Grolier Incorporated, New York, 1962.

4- Europa Publications, The International Who's Who 1974-1975, Thirty Eighth Edition, London, 1975.

5- The Mcgraw-Hill Encyclopedia of World Biography, Vol. 6, Mcgraw-Hill, New York, 1973

6- Wikipedia contributors, Focus on 100 Most Popular English People of Welsh Descent, Focus, Kindle Store, 2017.

سابعاً / القواميس الأجنبية:

1- Eccleshall, Robert and Walker, Graham, Biographical Dictionary of British Prime Ministers, Routledge, London, 1998.

2- West, Nigel, Historical Dictionary of International Intellignce, Second Edition, Rowman & Litlefield, Lanham, Boulder, New York, London, (N.D).

3- Naylor, Phillip Chiviges, Heggoy, Alf Andrew, Historical Dictionary of Algeria African Historical, Second Edition, Scarecrow Press, Lanham Md. & London, 1994.

4- Ellis, Sylvia, Historical Dictionary of Anglo–American Relations, Historical Dictionaries of U.S.A., Diplomacy, No. 10, Scarecrow Press, U.S.A., 2009.

ثامناً / الصحف الأجنبية:

1- Daily Mail, Saturday 7 June, 1975.

2- Daily Mirror, Thursday 15 July 1971

تاسعاً / المحاضرات الأجنبية:

1- Rhodes, Rod, The Court Politics of the Blair Presidency, Lecture Presented in the Department of the Senate Occasional Lecture Series, Parliament House, 27 June 2005.

2- Donoughue, Bernard, Harold Wilson: A Flawed Political Genius?, Lecture delivered by The Lord Donoughue in House of Lords, Tuesday 6 March 2018.

3- Bogdanor, Vernon, Lectures on Britain Entry into the European Community 1971-1973, Location:Museum of London, Tuesday 11 March 2014 .

عاشراً / شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت):

1- www.bbc.co.uk/ Silver Jubilee, 7 June 1977.

2- www.Telegraph.co.uk,Obituaries/Harold Wilson's controversial secretary Lady Falkender, 15 Feb. 2019.

3- www.marxists.org/history/international/comintern/sections/britain/history.htm

4- www.communistpartyarchive.org.uk.

5- www.cvce.eu.

6- www.elevenplusexams.co.uk.

7- www.marxists.org

8- www.Spartacus-Educational.com/ G.D.H.Cole.

Abstract:

The study of the British political figures represented a prominent place in the historical studies due to its detailed information on how global policies and their leaderships are made. The importance of this study which is entitled (Harold Wilson and his role in British foreign policy 1964-1976) being a controversial figure that influenced global political events that the researcher is located in his study under the weight of crowds of opinions and attitudes which needs an accuracy in analyzing the sources that were written about him. Some had focused on his positives and others had mainly concerned on his sole negatives. He has won four public elections out of five elections, a prime minister for eight years and for thirteen years as the leader of the Labor Party. his era, which was covered by the study in the time of the Cold War and the beginning of Britain's retreat from its global roles and rich in political events. Additionally, due to a variation of positions taken by Harold Wilson in many cases for tactical and interim reasons added another requirement from the researcher to review the various sources in order to provide an acceptable study and effective results that explain to us the potential reasons behind the course of events.

In order to achieve the greatest benefit from studying Harold Wilson's foreign policy, it has been linked to the major global issues since he assumed the premiership to his resignation from the world of politics. This study highlighted the volume of responsibility that Harold Wilson and his diligence in achieving political and diplomatic gains for his country by opening up to the Soviet Union, Western Europe and deepening his relationship with the United States of America and consulting with it on major issues principally the European Economic group, Vietnam and Southern Rhodesia, and East Suez issues of common interest.

This study was divided into an introduction, five chapters and a conclusion. The first chapter is concerned with the entire life of Harold Wilson from his birth, education and development through the beginnings of his political life, his enrollment in the world of politics, his ministerial government positions, his opposition positions and his position of international issues before his emergence as a key figure in the leadership of the Labor Party after Hugh Gatskill until He was granted the leadership of the British prime Ministry and was charged as an agent for the Soviet Union.

The second chapter deals with his policy towards the European Economic Community or (European Market). It also deals with the identifying of the reason for his duality position for joining the European Economic Community being a violation of British sovereignty to a political and economic necessity. In addition, it explains the nature of the negotiations and repeated visits he made to the six European countries they created principally by France and its position on his request for the membership as well as what are the advantages and disadvantages of British membership, what is his position in his second government and how he managed to keep his party from dividing over the most controversial policies in the history of British-European political relations to the present day.

The third chapter sheds the light on his policy towards the war in Vietnam and how he devoted his personal, political and diplomatic efforts, public and secret, to end the war. This chapter also tries to explain how he exploited his good relations with the Soviet Union to find out a formula of peace that could convince both parties. It also tries to show how the Vietnam War affected the nature of his special relationship with President Lyndon Johnson, what the consequences were and how Vietnam became a problem that could destroy the unity of his party with resulted from the continuation of the war.

The fourth chapter examines his policy towards the independence of Southern Rhodesia from one side the thing that caused a political and diplomatic dilemma for Britain for many years. It explains the nature of the formal and informal negotiations that he conducted as an attempt to prevent the independence from one side as well attempting to return it to constitutional governing after the declaration of the independence and the extent of his response to the pressure in using military force.

The last fifth chapter attempts to clarify his policy towards East Suez issues to demonstrate the extent of the British retreat from an influential global power to a country in the northwest of Europe. It shows also a series of his talks and consultations with the Council of Ministers to assess his government's position on withdrawal from Singapore, the Arab Gulf and Yemen and his orientation towards Hong Kong. Besides it shows the decisive decisions he took in the year 1967 which, according to some of his ministers, were considered one-sided in the crucial decisions without full consideration the Council of the Ministers. The chapter also clarifies his personal political stances towards the Arab-Israeli wars of 1967 and 1973, the nature of his personal relationship with the Zionists and the way in which he endeavors to end the Arab-Israeli conflict.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Anbar
College of Education for Humanities
Dept. of History

Harold Wilson and his Role in the British Foreign Policy 1964-1976.

A Thesis Submitted to the Council of the College of Education for Humanities- University of Anbar- Dept. of History- as a Partial Fulfillment of the Requirements for Master Degree in History

.

Submitted by:

Ahmed Mutleb Abdullah Ibrahim Al-Shurtani

Supervised **by:**

Asst.Prof.Dr. Hussein Hammad Abed

2020 A.D. 1441 A.H.